



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبحان

للغافل



عليه
صباح
الرمضان

www.ghaemiyeh.com
www.ghaemiyeh.org
www.ghaemiyeh.net
www.ghaemiyeh.ir

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المصون الصغير

تأليف

السيد محمد الوفاة رحمة الله عليه
مؤيد الدين الشافعي الهروي

مقدم

شعبة المطبوعات
وقرارة الشؤون الفكرية والثقافية
والإعلامية بالجمهورية العربية السورية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شرح الفصول النصيريه

كاتب:

عبد الوهاب بن على الاسترآبادى

نشرت فى الطباعة:

العتبه الحسينيه المقدسه

رقمى الناشر:

مركز القائميه باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٠	شرح الفصول النصيريه
١٠	اشاره
١٠	اشاره
١٤	مقدمه القسم
١٤	مقدمه التحقيق
١٤	اشاره
١٧	١ - سبب التسميه
١٧	٢ - نشوء علم الكلام، و تأريخه، و مراحل تطوره
٢٠	٣ - موضوع علم الكلام
٢٠	٤ - شرعيه علم الكلام
٢٤	٥ - أبرز المسائل الكلاميه
٢٧	كتابنا (شرح الفصول النصيريه)
٢٩	ترجمه المؤلف
٢٩	اسمه
٣٠	مصنفاته
٣١	دفع إشكال
٣٢	حول الكتاب
٣٢	وفاته
٣٢	أولاده
٣٣	من مؤلفاته
٣٤	تلميذه و الراوى عنه
٣٤	مصنفاته
٣٤	منهجيّه التحقيق

٣٦	اشاره
٣٧	النسخ المعتمده
٣٨	عملنا
٥٦	مقدمه المؤلف
٦٨	الفصل الأول: التوحيد
٦٨	اشاره
٧٠	أصل: - أي قاعده كلييه - تبنى عليه مباحث التوحيد.
٧٧	تقسيم: - للموجود إلى قسميه - يرشدك إلى تصور معنى الواجب و الممكن.
٨٠	أصل: في إثبات واجب الوجود، الذى هو المطلب الأعلى فى هذا الفن، و أساس العقائد الدينيه.
٨١	هدايه: إلى تحقيق بعض صفات الواجب، انجز الكلام إليها.
٨٦	أصل: فى تحقيق أنّ الواجب ليس له جزء بالفعل، و لا بالفرض، ذهنا و خارجا.
٨٩	أصل: فى إثبات وحدانيته تعالى، و نفى الشريك عنه تعالى.
٩٣	تبصره: تبصرک لتحقيق بعض الصفات السلبيه للواجب تعالى.
٩٧	تبصره: فى أنه تعالى لا يحلّ فى شيء، و لا شيء يحلّ فيه.
١٠١	تبصره: فى تحقيق أنه تعالى لا يتحد بشيء.
١٠٤	تبصره: فى تحقيق معنى اللذّه و الألم ، و فى أنّهما هل يثبتان للواجب تعالى أو لا؟.
١٠٨	تبصره: فى بيان انتفاء الضدّ و النّد عنه تعالى.
١١٠	أصل: فى بيان حدوث العالم.
١١٧	مقدمه: فى تقسيم المؤثر إلى: القادر، و الموجب؛ ليستنتج منها أنّ الواجب تعالى قادر.
١٢٠	نتيجه: الواجب المؤثر فى الممكنات قادر -
١٢٤	إلزام: للحكماء فى قولهم بإيجاب الواجب.
١٢٦	نقض: لقول الحكماء فى ترتيب الموجودات.
١٤٠	أصل: فى بيان أنه تعالى عالم بكلّ المعلومات. و فيه مقامان: -
١٤٧	نقض: لقول الفلاسفه، حيث زعموا أنّ البارى تعالى لا يعلم الجزئيات المتغيره من حيث هى جزئيه، و جواب شبهه لهم فى هذه الدعوى.
١٥٢	فائده: فى تحقيق معنى الحياه و أنه تعالى حيّ.
١٥٤	فائده أخرى تشتمل على تحقيق معنى إرادته و سمعه و بصره، و فيها مسألتان: -

- فأئده: أأرى فى أأأأ معنى الرؤيه، و إئه أأأى هل يصأ أن یرى أو لا؟ - - - - - ١٦١
- هأديه: إلی بیان معنى كلامه أأأى و إئه مأكلم. - - - - - ١٧١
- لطفه: أأأأ بعض المسائل من مباحأ أسماء الله أأأى. - - - - - ١٧٦
- الفصل أأأى: العدل - - - - - ١٩٨
- أشاره - - - - - ١٩٨
- أقسیم: للفعأ إلی أقسامه الخمسه ینفع به فى المباحأ. - - - - - ٢٠٠
- أصل: فى الإشاره إلی الخلاف بین الفريقین و إئبأ ما هو الحق، - - - - - ٢٠٣
- أصل: فى بیان أنه أأأى لا یفعل القبیح و لا یأرك الواجب. - - - - - ٢٠٤
- أصل: فى بیان أفعال العباد هل هى واقعه بقدرأهم أو بقدره الله أأأى ؟ - - - - - ٢٠٥
- شبهه للمجبأه فى دعواهم - هذه - و جواب عنها. - - - - - ٢٠٩
- شبهه أأرى لهم فى هذه الدعوى، و جواب عنها. - - - - - ٢١٢
- هأديه: إن القائلین بكون العبد مآأرا لم یدعوا أن جمیع الأفعال الحسنه صادره منه - - - - - ٢١٣
- أصل: فى بیان أن الله أأأى هل یفعل لغرض أو لا؟. - - - - - ٢١٤
- أبصره: فى أنه أأأى لا یأمر بالقبیح و لا یرضى به. - - - - - ٢١٥
- أبصره: فى بیان حسن التكلیف. - - - - - ٢١٩
- أصل: فى أن اللطف هل هو واجب على الله أأأى أو لا؟. - - - - - ٢٢٢
- الفصل أأأى: أأأه و الإمامه - - - - - ٢٢٤
- أشاره - - - - - ٢٢٤
- أصل: فى معرفه مفهوم النبى صلی الله علیه و آله و سلم، و أن بعأه الأنبیاء واجب عقلا. - - - - - ٢٢٦
- أصل: فى معرفه معنى العصمه ، و أن الأنبیاء معصومون. - - - - - ٢٣٣
- مقدمه: فى معرفه معنى المعجزه، و بیان أن النبى صلی الله علیه و آله و سلم يجب أن یكون ذا معجز. - - - - - ٢٣٦
- أصل: فى بیان نبوه نبینا مآأد صلی الله علیه و آله و سلم. - - - - - ٢٣٨
- هأديه: إلی بعض أحكام النبوه. - - - - - ٢٤٢
- أصل: فى مباحأ الإمامه و ما یتعلق بها. - - - - - ٢٤٤
- أصل: فى عدم جواز أأأه الأئمه فى وقت واحد. - - - - - ٢٤٨
- هأديه: إلی طریق معرفه الإمامه. - - - - - ٢٤٩

٢٥٠	مقدمه: فى بيان معنى الإجماع و أنه حجة.
٢٥٢	أصل: فى بيان أن الإمام الحق بعد النبى صلى الله عليه و آله و سلم من هو؟.
٢٥٤	فائده: فى بيان سبب غيبه الإمام.
٢٥٥	تبصره: فى أن المفضل هل تجوز إمامته مع وجود الفاضل ؟.
٢٥٨	الفصل الرابع: المعاد
٢٥٨	اشاره
٢٦٠	تعريف: المعاد و فيه مباحث
٢٦٣	مقدمه: فى بيان حقيقه النفس الإنسانيه.
٢٦٦	مقدمه: فى بيان حشر الأجساد و أنه ممكن.
٢٦٩	أصل: فى إثبات حشر الأجساد و وقوعه.
٢٨٢	هدايه: إلى مسأله نافعته فى باب المعاد، هى أنه هل يصح إعادته المعدوم بعينه - أى بجميع عوارضه المشخصه - أو لا ؟.
٢٨٥	أصل: فى بيان ما يترتب على المعاد من الثواب و العقاب و غيرهما.
٢٩٢	حلّ شبهه، حصلت لبعض المعتزله فى هذا المقام.
٢٩٧	هدايه: إلى إثبات شفاعه نبينا محمد صلى الله عليه و آله و سلم.
٢٩٨	فائده: فى تحقيق معنى الإيمان، و ما يتعلق به.
٣٠٣	فائده: فى بقيه مباحث المعاد، و به يتم الكتاب.
٣١٦	الفهارس العامه
٣١٦	اشاره
٣١٨	(١) فهرس الآيات الكريمه
٣٢٨	(٢) فهرس الأحاديث الشريفه
٣٣٠	(٣) فهرس الأعلام
٣٣٠	١ - المعصومون الأربعة عشر عليهم السلام
٣٣٠	٢ - الأنبياء عليهم السلام
٣٣٢	٣ - الأعلام
٣٣٥	(٤) فهرس الفرق و الجماعات
٣٣٨	(٥) فهرس المصطلحات

٣٥٨ ----- (٦) مصادر التحقيق

٣٨٨ ----- (٧) فهرس المحتويات

٣٩٣ ----- تعريف مركز

سرشناسه: استرآبادى ، عبدالوهاب بن على ، قرن ٩ ق.

عنوان و نام پديدآور: شرح الفصول النصيريه / ميرعبدالوهاب بن على حسيني استرآبادى ؛ نويسنده متن : خواجه نصيرالدين محمد طوسى

ناشر: العتبه الحسينيه المقدسه. قسم الشؤون الفكرية و الثقافيه. شعبه التحقيق

محل نشر: كربلاى معلى - عراق

سال نشر ١٤٣٣ هـ - ق

مشخصات ظاهري: ٣٦٧ ص

يادداشت كلي: زبان: عربى

عنوانهاى ديگر: الفصول النصيريه . شرح

موضوع: كلام شيعه اماميه

موضوع: نصيرالدين طوسى ، محمد بن محمد ، ٥٩٧ - ٦٧٢ ق. الفصول النصيريه -- نقد و تفسير

شناسه افزوده: نصيرالدين طوسى ، محمد بن محمد ، ٥٩٧ - ٦٧٢ ق. الفصول النصيريه. شرح

شماره دستيابى: ٤٠٦٦/١-٥

ص: ١

بسم الله الرحمن الرحيم

ص: ٣

شرح الفصول النصيريه

مير عبد الوهاب بن علي حسيني استرآبادى

نويسنده متن : خواجه نصيرالدين محمد طوسى

ص: ۴

الحمد لله الذى منّ علينا بنعمه العلم و وفّقنا لمعرفة الحقائق و أعاننا على نشر الحقّ و إظهار الصدق، و الصلاه و السلام على سيد الحكماء و إمام العلماء المصطفى الأجد أبى القاسم محمد و على آله الميامين الأبرار و سلّم تسليمًا.

أمّا بعد:

شمرت شعبه التحقيق فى قسم الشؤون الفكرية عن ذراعها العلمى و أطلقت العنان فى ميدان التحقيق، فأثمرت هذا الهمّه أن خرج لنا كتاب (شرح الفصول النصيرية) لمؤلفه السيد عبد الوهاب بن على الاسترابادى بحلّته الزاهيه و طلعت بهيه، التى تنمّ عن جهود جيّاره أبدتها شعبه التحقيق الموقّره ابتداء بمسؤولها و مرورا بالأساتذه المحققين و انتهاء بكادرها الفنى فى التنضيد و الإخراج.

و بعد انقطاع اقتضته ظروف العمل عادت إصدارات قسم الشؤون الفكرية هذه المره عن طريق شعبه التحقيق فأصدرت هذا الكتاب القيم ليأخذ مكانه وسط الكتب العلميه المحققه، التى تسلّط الضوء على العقائد الحقّه للفرقه المحقّقه، و الحمد لله رب العالمين.

قسم الشؤون الفكرية و الثقافيه فى العتبه الحسينيه المقدسه

ص: ٥

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أظهر من آثار سلطانه و جلال كبريائه ما حير مقل العقول من عجائب قدرته، وردع خطرات همهم النفوس عن عرفان كنه صفته، و الصلاه و السلام على أشرف برّيته خاتم النبيين و سيد المرسلين حبيبا و حبيب إله العالمين أبي القاسم محمد و على آله الطيبين الطاهرين المعصومين المنتجبين و اللعن الدائم على أعدائهم أجمعين إلى قيام يوم الدين.

بما أنّ كتابنا هذا الموسوم ب (شرح الفصول النصيريه) هو في علم الكلام، فلا بدّ لنا من مقدّمه نوضح فيها ماهية علم الكلام، لكي يسير القارئ العزيز بخطى ثابتة في طوايا هذا الكتاب، و تتكوّن هذه المقدّمه من عدّه محاور:

١ - سبب التسميه.

٢ - نشوء علم الكلام و تاريخه و مراحل تطوّره.

ص:٧

٣ - موضوع علم الكلام.

٤ - شرعيه علم الكلام.

٥ - أبرز المسائل الكلاميه.

و سنوضح كل محور بشكل إجمالي.

١ - سبب التسميه

من أشهر أسماء هذا العلم هو (الكلام) و اختلف المتكلمون في وجه التسميه بهذا الاسم، فبعض قالوا: بسبب البحث الذي دار حول الكلام الإلهي، و المعارك الفكرية حوله في عصر المأمون العباسي و ما بعده، و لكن هذا الرأي مردود؛ لأن إسم الكلام أقدم من ذلك بكثير، كما سنبيته قريبا.

و قيل: بسبب أن المتكلمين كانوا يبتدئون البحث بقول: (الكلام في كذا). و قيل:

بسبب قدره على المناظره و التكلم في الإلهيات مع المخالفين، و قد اعتبر البعض هذا السبب هو الأوجه و الأجدر بالإعتبار؛ لأنه ركز على عنصر رئيسي في هذا العلم، و هو عنصر المناظره في العقائد(١).

٢ - نشوء علم الكلام، و تأريخه، و مراحل تطوره

إذا أخذنا بنظر الإعتبار السبب الثالث من أسباب تسميه علم الكلام، فإن علم الكلام قديم، قدم البشرية على وجه الأرض، أي المناظره التي دارت بين

ص: ٨

١- (١) انظر: ما هو علم الكلام للرباني: ٢٠.

قابيل و هابيل فى إثبات الحق و انتهت بمقتل هابيل. بل ربّما أقدم من ذلك بكثير حيث لا آدم عليه السلام، أى عندما أراد البارى عزّ و جلّ خلق آدم عليه السلام، و أمره للملائكة بالسجود، و امتناع إبليس عن السجود، فدار كلام بين البارى عزّ و جلّ و إبليس.

هذا إذا نظرنا إلى علم الكلام بمعناه الحرفى، أمّا إذا نظرنا إليه بمعناه الإصطلاحى، فقد كانت بداياته منذ فجر الرسالة، فقد وردت آيات كثيرة فى القرآن الكريم تدافع عن العقائد الإسلاميه و تسفّه آراء الكفار بحجج قويه، منها على سبيل المثال سوره البقره: يا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ (٢١) الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَ السَّمَاءَ بِنَاءً وَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَ أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ (٢٢) وَ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عِبْدِنَا فَاتُّوا بِسُورِهِ مِنْ مِثْلِهِ وَ ادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ (٢٣) فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَ لَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَ الْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ (١).

و سوره الأنبياء وَ لَقَدْ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رُشْدَهُ مِنْ قَبْلُ وَ كُنَّا بِهِ عَالِمِينَ (٥١) إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَ قَوْمِهِ مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ (٥٢) قَالُوا وَجَدْنَا آبَاءَنَا لَهَا عَابِدِينَ (٥٣) قَالَ لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَ آبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ (٥٤) قَالُوا أَجِئْتَنَا بِالْحَقِّ أَمْ أَنْتَ مِنَ اللَّاعِينَ (٥٥) قَالَ بَلْ رَبُّكُمْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضِ الَّذِي فَطَرَهُنَّ وَ أَنَا عَلَىٰ ذَلِكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ (٥٦) وَ تَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ (٥٧) فَجَعَلَهُمْ جُذَاءً إِلَّا كَبِيرًا لَهُمْ لَعَلَّهُمْ إِلَيْهِ

ص: ٩

يَرْجِعُونَ (٥٨) قَالُوا مَنْ فَعَلَ هَذَا بِالْهَيْتِنَا إِنَّهُ لَمِنَ الظَّالِمِينَ (٥٩) قَالُوا سَجَعْنَا فَتَى يَذُكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ (٦٠) قَالُوا فَاتُوا بِهِ عَلَى
أَعْيُنِ النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَشْهَدُونَ (٦١) قَالُوا أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَيْتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ (٦٢) قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَسِئَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا
يَنْطِقُونَ (٦٣) فَارْجِعُوا إِلَى أَنْفُسِهِمْ فَقَالُوا إِنَّكُمْ أَنْتُمُ الظَّالِمُونَ (٦٤) ثُمَّ نَكَسُوا عَلَى رُؤْسِهِمْ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ (٦٥) قَالَ أ
فَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكُمْ شَيْئًا وَلَا يَضُرُّكُمْ (٦٦) أَفُ لَكُمْ وَ لِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَ فَلَا تَعْقِلُونَ (١) و غيرها كثير.

أما ما ورد عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ وَ سلم وَ الأئمة عليهم السلام، فالكتب زاخره به (٢) ، من توحيد و عدل، و
نبوه، و إمامه، و معاد، و ما يتفرع عن ذلك، ثم جاءت مرحلة الغيبة الصغرى، فتبنتى السفراء الأربعة رضوان الله عليهم، و علماء
الطائفة الحقة، الدفاع عن هذه العقائد، بالطرق التى تعلموها من الأئمة عليهم السلام، سواء كانت عقلية، أو نقلية، ثم جاء دور
التأليف فى هذا العلم، فألفت الكتب و الأبحاث، و يكاد أن يكون أقدم ما وصل إلينا من الكتب الكلامية هو كتاب الياقوت لأبى
إسحاق إبراهيم بن نوبخت، ثم توالى المؤلفات الكلامية، و اتسع علم الكلام، و أشهر من كتب فى علم الكلام الشيخ المفيد، و
الشرىف المرتضى، و الخواجه نصير الدين الطوسى، و العلامة الحلى، و المقداد السورى، و غيرهم الكثير من علمائنا رضوان الله
عليهم.

ص: ١٠

١- (١) سورة الانبياء ٥١:٢١-٦٧.

٢- (٢) راجع على سبيل المثال كتاب الاحتجاج للطبرسى.

٣ - موضوع علم الكلام

لكي يتضح موضوع علم الكلام لا بدّ في البدء من تعريف علم الكلام، فهو علم التوحيد و الصفات (١).

أو هو العلم الذي يبحث فيه عن إثبات أصول الدين الإسلامي، بالأدلة المفيدة لليقين بها (٢).

فمما تقدّم تبين لنا بأن موضوع علم الكلام، هو أصول الدين، و هي عند الشيعة خمس:

أ - التوحيد ب - العدل ج - النبوه د - الإمامه ه - المعاد

و بعضهم يدرج بعض هذه الأصول في بعض، كإدراج العدل في التوحيد؛ لأنه من الصفات، و الصفات تبحث في التوحيد، و لكنّه أفرد للخلاف الذي وقع فيه بين المذاهب.

٤ - شرعيه علم الكلام

تميّز الشيعة بأنهم يستمدّون ثوابتهم و عقائدهم من القرآن الكريم، و سنّه النبي، و الأئمه من آلّه صلوات الله عليه و عليهم، و حيث إنّ علم الكلام من العلوم التي أحدثت صدى واسعاً في العالم الإسلامي؛ نظراً لنوع المسائل المطروحة فيه، و التي أحدثت معارك فكرية واسعة، كان ولا بدّ لنا من معرفه رأي أئمتنا صلوات الله و سلامه عليهم، لكي نستند في التعاطي مع هذا العلم إلى ركن وثيق.

ص: ١١

١- (١) التعريفات للجرجاني: ٢٣٤.

٢- (٢) خلاصه علم الكلام للفضلي: ٢١.

فقد روى يونس بن يعقوب قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام، فورد عليه رجل من أهل الشام، فقال: إني رجل صاحب كلام، و فقه، و فرائض، و قد جئت لمناظره أصحابك.

فقال له أبو عبد الله عليه السلام: «كلامك هذا من كلام رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سَلِّمُوا له و سلم أو من عندك؟».

فقال: من كلام رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سَلِّمُوا له و سلم بعضه، و من عندي بعضه.

فقال له أبو عبد الله عليه السلام: «فأنت شريك رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلم؟».

قال: لا.

قال: «فسمعت الوحي من الله تعالى يخبرك؟».

قال: لا.

قال: «فتجب طاعتك كما تجب طاعة رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سَلِّمُوا له و سلم؟».

قال: لا.

قال: فالتفت إليّ أبو عبد الله عليه السلام فقال: «يا يونس، هذا خصم نفسه قبل أن يتكلم».

ثم قال: «يا يونس، لو كنت تحسن الكلام كلمته».

قال يونس: فيالها من حسره. فقلت: جعلت فداك، سمعتك تنهى عن الكلام،

ص: ١٢

و تقول: ويل لأصحاب الكلام، يقولون: هذا ينقاد و هذا لا ينقاد، و هذا ينساق و هذا لا ينساق، و هذا نعقله و هذا لا نعقله. فقال أبو عبد الله عليه السلام: «إنما قلت: ويل لقوم تركوا قولي بالكلام، و ذهبوا إلى ما يريدون».

ثم قال: «أخرج إلى الباب فمن ترى من المتكلمين فأدخله».

قال: فخرجت فوجدت حمران بن أعين - و كان يحسن الكلام -، و محمد بن النعمان الأحول - و كان متكلمًا -، و هشام بن سالم، و قيس الماصر - و كانا متكلمين، و كان قيس عندي أحسنهم كلامًا، و كان قد تعلم الكلام من علي بن الحسين عليهما السلام - فأدخلتهما، فلما استقر بنا المجلس - و كنا في خيمه لأبي عبد الله عليه السلام، في طرف جبل في طريق الحرم، و ذلك قبل الحج بأيام - أخرج أبو عبد الله عليه السلام رأسه من الخيمه فإذا هو ببعير يخبّ، فقال: «هشام و رب الكعبه».

قال: و كنا ظننا أنّ هشامًا رجل من ولد عقيل، و كان شديد المحبّه لأبي عبد الله عليه السلام، فإذا هو هشام بن الحكم قد ورد - و هو أول ما اختطت لحيته، و ليس فينا إلا من هو أكبر سنًا منه - فوسّع له أبو عبد الله عليه السلام و قال: «هذا ناصرنا بقلبه و لسانه و يده» ثم قال لحمران: «كلم الرجل» يعنى الشامى، فكلمه حمران و ظهر عليه.

ثم قال: «يا طاقى كلمه» فكلمه فنظر عليه محمد بن النعمان.

ثم قال: «يا هشام بن سالم كلمه» فتعارفا.

ثم قال لقيس المعاصر: «كلمه».

و أقبل أبو عبد الله عليه السلام يتبسّم من كلامهما و قد استخذل الشامى فى يده،

ثم قال للشامي: «كلم هذا الغلام» يعني هشام بن الحكم، فقال: نعم.

ثم قال الشامي لهشام: يا غلام، سلني في إمامه هذا - يعني أبا عبد الله عليه السلام - فغضب هشام حتى ارتعد، ثم قال له: أخبرني يا هذا أربك أنظر لخلقه أم خلقه لأنفسهم؟.

فقال الشامي: بل ربي أنظر لخلقه.

قال: ففعل بنظره لهم في دينهم ماذا؟.

قال: كلهم و أقام لهم حجه و دليلا على ما كلهم به، و أزاح في ذلك عليهم.

فقال له هشام: فما هذا الدليل الذي نصبه لهم؟.

قال الشامي: هو رسول الله صلى الله عليه و آله و سلمو اله و سلم. قال هشام: فبعد رسول الله صلى الله عليه و آله و سلمو اله و سلم من؟.

قال: الكتاب و السنه.

فقال له هشام: فهل نفعنا اليوم الكتاب و السنه فيما اختلفنا فيه، حتى رفع عنا الاختلاف، و مكنا من الاتفاق.

فقال الشامي: نعم. قال هشام: فلم اختلفنا نحن و أنت، جئنا من الشام تخالفنا، و تزعم أن الرأي طريق الدين، و أنت مقر بأن الرأي لا يجمع على القول الواحد المختلفين؟ فسكت الشامي كالمفكر.

فقال أبو عبد الله عليه السلام: «مالك لا تتكلم؟».

قال: إن قلت: إنا ما اختلفنا كابر، و إن قلت: إن الكتاب و السنه يرفعان عنا الاختلاف أبطلت؛ لأنهما يحتملان الوجوه، و لكن لى عليه مثل ذلك.

فقال له أبو عبد الله عليه السلام: «سله تجده مليا».

فقال الشامى لهشام: من أنظر للخلق، ربهم أم أنفسهم؟.

فقال: بل ربهم أنظر لهم.

فقال الشامى: فهل أقام لهم من يجمع كلمتهم، و يرفع اختلافهم، و يبين لهم حقهم من باطلهم؟.

فقال هشام: نعم.

قال الشامى: من هو؟.

قال هشام: أما فى ابتداء الشريعة فرسول الله صلى الله عليه و آله و سلمو اله و سلم، و أما بعد النبى صلى الله عليه و آله و سلمو اله و سلم فعترتة.

قال الشامى: من هى عترة النبى القائم مقامه فى حجته؟.

قال هشام: فى وقتنا هذا أم قبله؟

قال الشامى: بل فى وقتنا هذا.

قال هشام: هذا الجالس - يعنى أبا عبد الله عليه السلام -، الذى تشد إليه الرحال، و يخبرنا بأخبار السماء، وراثه عن جده.

قال الشامى: و كيف لى بعلم ذلك؟.

فقال هشام: سله عمّا بدا لك.

قال الشامي: قطعت عذري فعلى السؤال.

فقال أبو عبد الله عليه السلام: «أنا أكفيك المسألة يا شامي، أخبرك عن مسيرك و سفرك، خرجت يوم كذا، و كان طريقك كذا، و مررت على كذا، و مرّ بك كذا».

فأقبل الشامي كلّما وصف له شيئاً من أمره يقول: صدقت و الله. فقال الشامي:

أسلمت لله الساعة.

فقال له أبو عبد الله عليه السلام: «بل آمنت بالله الساعة، إنّ الإسلام قبل الإيمان و عليه يتوارثون و يتناكحون، و الإيمان عليه يثابون».

قال: صدقت، فأنا الساعة أشهد أن لا إله إلا الله، و أنّ محمّداً رسول الله، و أنّك وصيّ الأنبياء.

قال: فأقبل أبو عبد الله عليه السلام على حمران فقال: «يا حمران، تجرى الكلام على الأثر فتصيب».

فالتفت إلى هشام بن سالم فقال: «تريد الأثر و لا تعرف».

ثمّ التفت إلى الأحول فقال: «قياس رواج، تكسر باطلاً بباطل، إلا أنّ باطلك أظهر».

ثمّ التفت إلى قيس الماصر فقال: «تتكلم و أقرب ما تكون من الخبر عن الرسول صلّى الله عليه و آله و سلّموا له و سلم أبعد ما تكون منه، تمزج الحق بالباطل، و قليل الحق يكفي عن كثير الباطل، أنت و الأحول قفازان حاذقان».

قال يونس بن يعقوب: فظنت - والله - أنه عليه السلام يقول لهشام قريبا ممّا قال لهما.

فقال عليه السلام: «يا هشام، لا تكاد تقع تلوى رجلك إذا هممت بالأرض طرت، مثلك فليكلّم الناس، اتق الزلّة، و الشفاعة من ورائك»^(١).

نفهم من هذه الرواية، أنّ علم الكلام يحظى بتأييد الأئمة عليهم السّلام، بل هم المؤسّسون له، و لكن بحسب شروطهم، و التي ذكرها الإمام الصادق عليه السلام في صدر الرواية، لمّا استغرب يونس بن يعقوب من دعوه الإمام المتكلّمين للدخول، بل إنّ الإمام يحث أصحابه، الذين لديهم القدره على الإحتجاج للخوض في هذا العلم، لما له من أهمّيه في تثبيت العقائد الحقّه، و ترسيخها في النفوس.

٥ - أبرز المسائل الكلاميه

من أقدم المسائل التي اثرت في علم الكلام مسأله القضاء و القدر، فتكلّم فيها الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، لمّا سأله ذلك الشيخ عند منصرفه من صفين^(٢)، فحفظت أقواله، و تناقلها المختصّون.

و حفظ لنا التاريخ الشىء الكثير من أقواله عليه السلام، التي تضمّنتها خطبه الشريفه، في الألوهيه، و الوجدانيه، و الصفات الجلاليه و الجماليه، و في ردّ الكثير من

ص: ١٧

١- (١) الإحتجاج للطبرسى: ١٢٢/٢، مناظره هشام بن الحكم مع رجل من أهل الشام. و عنه في بحار الأنوار: ٩/٣-١٢.

٢- (٢) انظر: الكافي للشيخ الكليني: ١٥٥/١.

الشبهات، و فى النبوه، و الإمامه، و العصمه، و المعاد.

و فى عهد معاويه لعنه الله و بأمر منه؛ و لدوافع سياسيه، الهدف من ورائها فرض حكم بنى أميه على المسلمين، أثرت مسأله (الجبر الإلهى) و معناها أنّ الله - تعالى عن ذلك - هو الذى سلط بنى أميه على رقاب المسلمين، فليس أمامهم إلا الصبر، و الرضا بقدره، و التسليم لقضائه.

و من بعد حدثت مسأله (خلق القرآن) و تتالت المسائل، يطرحها الفكر للبحث، و تشيرها السياسه لتوطيد الملك، ثم دخلت الثقافات غير الإسلاميه، من يونانيه، و عبرانيه، و سريانيه، و هنديه، و فارسيه، و كثرت المسائل و اشتدّ أوار الجدل الكلامى (١).

هذه أبرز النقاط التى ركزنا عليها لمعرفة علم الكلام، و بشكل مختصر.

كتابنا (شرح الفصول النصيريه)

هو فى الأصل رساله مختصره فى أصول الدين، كتبها الخواجه نصير الدين الطوسى، على النهج الكلامى، و رتبها على أربعة فصول:

الأول: فى التوحيد.

الثانى: فى النبوه.

الثالث: فى الإمامه.

الرابع: فى المعاد.

ص: ١٨

١- (١) انظر: خلاصه علم الكلام للفضلى: ٩-١٠.

وقد اشتهر الطوسي بأبحاثه المعمّقة، في شتى نواحي المعرفة، لذلك كثرت الشروح و التعليقات على مؤلفاته، و من ضمنها هذه الرسالة المهمّة التي كثرت الشروح عليها، منها ما هو مزجيّ، و منها ما هو مقطعيّ، و منها ما هو عربيّ، و غير عربيّ، و إليك بعضها:

- ١ - شرح الفصول للطوسي، لكمال الدين الحسن بن محمد بن الحسن الاسترآبادي النسفي، فرغ منه سنة ٨٧٠ هـ.
 - ٢ - شرح الفصول، إسمه جامع الأصول، لنجم الدين خضر ابن الشيخ شمس الدين محمد بن عليّ الجبلرودي، كان حيا سنة ٨٢٨ هـ.
 - ٣ - شرح الفصول للشيخ سليمان بن أحمد آل عبد الجبار البحراني، المتوفى سنة ١٢٦٦ هـ.
 - ٤ - شرح الفصول للمولى علي بن يوسف صاحب (الصراط المستقيم) و اسمه: منتهى السؤل.
 - ٥ - شرح الفصول، لفخر المحققين ابن العلامة الحلّي، المتوفى سنة ٧٧١ هـ، اسمه: معراج اليقين.
 - ٦ - شرح الفصول، للفاضل أبي عبد الله محمد بن الحسين بن محمد المقداد السيوري الأسدّي الحلّي، المتوفى سنة ٨٦٦ هـ، اسمه: الأنوار الجلالية.
 - ٧ - شرح الفصول، فارسي، لعلاء الدين ملك عليّ.
 - ٨ - الأدلّة الجليّة في شرح الفصول النصيريّة، للشيخ عبد الله نعمه، معاصر.
- و غيرها كثير.

السيد عبد الوهاب بن علي الحسيني الأشرفي الاسترآبادي الجرجاني القاضي.

فاضل، عالم، جليل، كان من أجله علماء الإماميه، متكلمًا محققًا، ولي القضاء بجرجان مدّه طويله، و اهتمّ بفصل القضاء، و تنظيم أمور الناس، و قد أدرك أوائل الدوله الصفويه.

روى عنه تلميذه المفسر أبو الحسن علي بن الحسين الزواري، و ستأتى ترجمته. له ولدان من أهل العلم و الفضل، هما: عبد الحى و محمد تقى، تأتى ترجمتهما(1).

ص: ٢٠

١- (١) مصادر ترجمه الاسترآبادي: أمل الآمل: ١٦٦/٢، ٤٩٠. معجم رجال الحديث: ١٢ / ٤٧، ٧٣٨٤. رياض العلماء: ٢٨٧/٣. روضات الجنات ٤: ١٩٢. إحياء الدائر من القرن العاشر: ١٣٦. معجم طبقات المتكلمين: ٣٠٧/٣. معجم المؤلفين كحاله: ٢٢٥/٦. أعيان الشيعة: ١٥٣/١٢، ٨١٢٤. طبقات الفقهاء: ١٤١/٩، ٢٩٤٩. معجم مؤلفى الشيعة: ٢٤.

- ١ - الأنموذج: فى علوم البلاغه من المعانى، و البيان، و البديع، فرغ منه فى التاسع من محرم الحرام سنة ٨٧٩هـ (١).
- ٢ - الحاشيه على شرح الهدايه الأثيريه: أولها: (هدايتك اللهم ياذا الحكمة الباهره) فرغ منها فى ٢٧ ذى القعدة سنة ٨٧١هـ، و النسخه بخطه، موجوده ضمن مجموعه من تصانيفه (٢).
- ٣ - رساله فى تنزيه الأنبياء: قال الأفسدى فى الرياض: رأيت فى اصفهان و ظنّى أنه لهذا السيد، و إن لم يقيد اسمه فى الكتاب بالاسترآبادى، و قد تعرّض فيه لكلام السيد المرتضى فى كتابه تنزيه الأنبياء، و ألفه باسم السلطان بديع الزمان (٣).
- ٤ - شرح الفصول النصيريه: أصل الفصول فارسى، تأليف خواجه نصير الدين الطوسى، المتوفى سنة (٦٧٢هـ) ثمّ عزّبه ركن الدين محمد بن على الجرجانى الحلّى الغروى، تلميذ العلامة الحلّى، شرع فيه فى ٢١ محرم سنة ٨٧٥هـ، و فرغ منه فى ٢٠ صفر من السنه نفسها. و لهذا الشرح حاشيه لبعض تلاميذ الأمير عبد الوهاب، ألف الحاشيه سنة ٨٨٤هـ، و قال صاحب الرياض: رأيت الشرح المذكور، و هذه الحاشيه عليه، بالتأريخين المذكورين. و قال الحرّ العاملى: رأيت هذا الكتاب (٤).

ص: ٢١

١- (١) الذريعه: ٤٠٢/٢، ١٦١٧.

٢- (٢) الذريعه: ١٤٠/٦، ٧٦١.

٣- (٣) هديه العارفين: ١/٦٤٠. الذريعه: ٤٥٦/٤، ٢٠٣٣. و فيها: تنزيه الأنبياء.

٤- (٤) الذريعه: ١٢٦/٦ و ٧٦١/١٤٠.

٥ - شرح قصيده البرده: كان تاريخ تأليفه فى السابع و العشرين فى شهر محرم الحرام من سنة ٨٨٣هـ، و قال صاحب الذريعه: إن تأليفه فى سنة ٨٧٥هـ (١).

دفع إشكال

وجدنا فى كتب الفهارس - كالذريعه - مؤلفا اسمه كأسم مؤلفنا، و هو الأمير عبد الوهاب بن طاهر بن على بن داوود الحسينى الاسترآبادى، و كتابه ككتابنا شرح الفصول النصيريه، و لكن من حسن الحظ أننا عثرنا على نسخته الخطيه و طابقتها مع نسختنا، فوجدناها تختلف عنها تمام الاختلاف، و تأريخ تأليفها - أيضا - يختلف، فنسختنا فرغ منها سنة ٨٧٥هـ، و تلك فرغ منها فى الثالث و العشرين من رجب المرجب سنة ٨٨٣هـ، و بسبب هذا التشابه وقع عمر كحاله - كما فى معجمه - فى اشتباه، عندما ترجم لعبد الوهاب بن طاهر بن على، فقال:

و من آثاره شرح الفصول النصيريه، فرغ من تأليفه يوم الأربعاء ٢٣ رجب سنة ٨٣٣هـ، أو ٨٧٥هـ. و هذا التفاوت الكبير هو الخلط المطبق، حيث أن التاريخ الثانى هو تاريخ الفراغ من كتابنا هذا، و التاريخ الأول ليس هذا، بل الصحيح ٨٨٣هـ كما أشار المصنّف فى آخر كتابه بخطّ يده. و كذلك نفس الاشتباه كثره صاحب أعيان الشيعة، و خلط بين التأريخين، و بعده ذكر ترجمه مؤلفنا و كتابه و قال: فرغ منه سنة ٨٧٥هـ.

ص: ٢٢

موضوع الكتاب في علم الكلام، و يتطرق فيه إلى التوحيد، ثم العدل، ثم النبوه، و الإمامه، ثم المعاد، ثم قسّم كلّ موضوع من هذه المواضيع الرئيسيّه إلى أصل، و تقسيم، و هدايه، و تبصره، و مقدّمه، و نتيجه، و نقض، و فائده، و لطيفه، متّبعا في ذلك تقسيم نصير الدين الطوسي في فصوله، و كلّ هذه الأقسام هي شرح، و توضيح، و تبسيط لّمّا ورد في الفصول النصيريه.

وفاته

لم يتسنّ لنا ضبط تاريخ وفاته، لعدم ضبطه في كتب التراجم، كما هو ديدن أكثر العلماء الذين مضوا و لم تضبط وفياتهم، و لكنّ القدر المعلوم أنّه توفي بعد سنه ٨٨٣هـ.

أولاده

له من الأولاد اثنان، هما:

(١) - السيد الأمير نظام الدين عبد الحى بن عبد الوهاب بن على الحسينى الأشرفى الجرجانى، تولّى القضاء بهراه سنه ٩٣٠هـ.

عالم، فاضل، حكيم، متكلم، فقيه، أديب، من علماء دوله الشاه طهماسب الصفوى(١).

قال كحاله: عالم شارك في أنواع من العلوم، كان حيا سنه ٩٥٩هـ(٢).

ص: ٢٣

١- (١) أعيان الشيعة: ٧: ٤٥٨/١٥٠١.

٢- (٢) معجم المؤلفين لعمر رضا كحاله: ١٠٨/٥، باب العين.

١ - اجازته: للأمير نظام الدين عبد الحى لبعض تلاميذه، تاريخها ٩٤٩هـ.

٢ - شرح ألفيه الشهيد (١).

٣ - حاشيه على تحرير القواعد المنطقيه، لنجم الدين الكاتبى القزوينى (٢).

٤ - حاشيه على شرح الهدايه الأثيريه (٣).

٥ - حاشيه على الفرائض النصيريه (٤).

٦ - الخطب (٥).

٧ - شرح تهذيب المنطق (٦).

٨ - رساله مسائل العلوم (٧).

٩ - رساله المعضلات، فرغ منه سنه ٩٥٩هـ (٨).

١٠ - معراج الخيال، منظومه فارسيه (٩).

ص: ٢٤

١- (١) الذريعه ٢: ١١٩٥/٢٩٦ و ١٣: ٣٤٧/١١١.

٢- (٢) الذريعه ٦: ١٦٧/٣٤.

٣- (٣) الذريعه ٦: ٧٥٧/١٣٩.

٤- (٤) الذريعه ٦: ٨٩٢/١٦٢.

٥- (٥) الذريعه ٧: ٩٤٤/١٨٤.

٦- (٦) الذريعه ١٣: ٥٤٣/١٦١.

٧- (٧) الذريعه ٢٠: ٣٤٠٤/٣٥٩.

٨- (٨) الذريعه ٢١: ٤٩٧٠/٢٦٥.

٩- (٩) إيضاح المكنون ٢: ٥١٠.

(٢) - المولى السيد محمد تقى بن عبد الوهاب الاسترآبادى الجرجانى الأشرفى (١).

فاضل، عالم، متكلم، جليل، ماهر، شاعر، توفى ١٠٥٨ هـ.

له مصنفات منها:

١ - شرح الفصوص للفارابى بالفارسيه (٢).

٢ - رساله فى الأخلاق.

تلميذه و الراوى عنه

أبو الحسن على بن الحسن الزوارى الاصفهانى، الشيخ، العالم، الفاضل، المفسّر، من فضلاء الإماميه، كان من تلامذه المحقق الكركى، و أستاذ المولى فتح الله الكاشانى، المتوفى سنه ٩٨٨ هـ (٣).

توفى حدود سنه ٩٦٠ هـ.

مصنّفاته

١ - روضه الأبرار، فرغ منه سنه ٩٤٧ هـ (شرح نهج البلاغه) (٤).

٢ - ترجمه تفسير الإمام العسكرى عليه السلام (آثار الأخبار) (٥).

ص: ٢٥

١- (١) أمل الآمل ٢: ٧٤١/٢٥٢. معجم رجال الحديث ١٩: ١٢٠٨٨/٧٥. الذريعه ١٣: ١٣٨١/٣٢٩.

٢- (٢) الذريعه ١٣: ١٣٨١/٣٢٩.

٣- (٣) الكنى و الألقاب: ٢: ٣٠٠. الغدير: ٤: ١٨٨.

٤- (٤) الذريعه ١١: ١١٨٥/٢٨٣.

٥- (٥) الذريعه ٢٦: ٧/١٠.

٣ - ترجمه الخواص، تفسير القرآن بالفارسيه.

٤ - ترجمه الطرائف (طراوه الطرائف)(١).

٥ - ترجمه مكارم الأخلاق (مكارم الكرائم)(٢).

٦ - ترجمه الأمان (نشر الأمان فى الأسفار و الأوطان)(٣).

٧ - لوامع الأنوار إلى معرفه الأئمه الأطهار(٤).

٨ - مجمع الهدى فى قصص الأنبياء(٥).

٩ - مرآه الصفا أو (كتاب المزار)(٦).

١٠ - مفتاح النجاح فى ترجمه الاحتجاج(٧).

١١ - وسيله النجاه فى ترجمه الاعتقادات(٨).

١٢ - تحفه الدعوات.

١٣ - مفتاح النجاه (ترجمه عدّه الداعى).

ص: ٢٤

١- (١) الذريعه ١٥:١٥٩/١٠٣٩.

٢- (٢) الذريعه ٢٢:١٥٠/٦٤٥١.

٣- (٣) الذريعه ٢٤:١٥٨/٨١٨.

٤- (٤) الذريعه ١٨:٣٦١/٤٧٧.

٥- (٥) الذريعه ٢٠:٤٧/١٨٦٢.

٦- (٦) الذريعه ٢٠:٣١٩/٣١٩٤.

٧- (٧) الذريعه ٢١:٣٥٥/٥٤٣٥.

٨- (٨) الذريعه ٢٥:٨٨/٤٨٣.

١٤ - ترجمه المناقب (ترجمه كشف الغمه) سنه ٩٣٨هـ (١).

١٥ - ترجمه أربعين الشهيد الأول (جهل حديث).

١٦ - حليه الموحدين (في ترجمه روضه الواعظين).

١٧ - شرح الصحيحه.

١٨ - عمدہ الطالب في ترجمه المناقب (٢).

منهجيہ التحقیق

اشاره

اتبعنا في عملنا التحقيقي طريقه التلفيق بين النسخ، فأينما نجد ركاه في كلمه أو في جمله، أدبيه كانت الركه أو لغويه، أو نقص في المفهوم، أتمناها من نسخه أبلغ بيانا و أتم معنى، و المراحل التي قمنا بإنجازها في عملنا هذا هي كما يلي:

١ - تنضيد المخطوطه أولا ثم تدقيق ما نُضد.

٢ - المقابله بين النسخ.

٣ - استخراج الآيات الكريمه، و الأحاديث الشريفه، و أقوال العلماء و آراؤهم.

٤ - تعريف المصطلحات الكلاميه و الفلسفيه.

٥ - التعريف بالمذاهب و الفرق.

ص: ٢٧

١- (١) الذريعه ١٣٩:٤.

٢- (٢) الذريعه ٢١٧٥/٣٤٠:١٥.

٦ - ترجمه الأعلام الواردة في الشرح بشكل مختصر.

٧ - إضافة بعض الحواشي من نسخه «م» لأهميتها في توضيح المطلوب.

٨ - شرح الكلمات الغامضة من كتب اللغة.

النسخ المعتمده

١ - النسخه المحفوظه في مكتبه العتبه الحسينيه المقدسه، و هي نسخه كتبت من نسخه المصنف بواسطه نسختين، تاريخ نسخها في الثالث و العشرين من ربيع الثاني من سنه ١١٥٢ هـ، كامله و عليها حواشي كثيره، منها حاشيه نقلت من شرح ملا خضر الجبلرودي، و هي أيضا نسخه خطيه، و رمزنا لها برمز «ح».

٢ - النسخه المحفوظه في مكتبه آيه الله العظمى السيد المرعشى النجفى قدس سره، و هي نسخه كامله قليله الحواشي كتبت في سنه أربع و ستين و ألف، و رمزنا لها برمز «ع».

٣ - النسخه المحفوظه في مركز إحياء التراث، التابع لمكتب سماحه آيه الله العظمى السيد السيستاني دام ظلّه الوارف، قم المقدسه، نسخه ناقصه الأول، خاليه من الحواشي و التعليقات، كتبت بتاريخ ١٠٩٣ هـ، و رمزنا لها برمز «ث».

٤ - النسخه المحفوظه في جامعه أصفهان في إيران، و هي نسخه كامله، قليله الحواشي، كتبت في الخامس و العشرين من شهر ذى القعدة من سنه ١٠٨٢ هـ، رمزنا لها برمز «ص».

٥ - النسخه المحفوظه فى مكتبه أمير المؤمنين عليه السلام فى النجف الأشرف، كامله، و قد دمج الناسخ الحواشى مع الشرح، و قد استفدنا من الحواشى فقط فى بعض الموارد. و رمزنا لها «م».

٦ - النسخه المحفوظه فى مكتبه الشيخ كاشف الغطاء قدس سره فى النجف الأشرف و رمزنا لها برمز «ذ» و قد استفدنا من بعض حواشيتها لتبيين بعض المطالب.

٧ - النسخه المحفوظه فى المكتبه الامام الرضا عليه السلام فى مشهد المقدسه و قد رمزنا لها برمز «ر».

و قد حصلنا على عدّه نسخ، اکتفينا بهذه النسخ تجنّباً من الإطاله فى الهوامش.

عملنا

المهام التى قام بها أعضاء الشعبه، فى تحقيق هذا السفر الکریم، هى كما يلى:

١ - مرحله التنضيد، قام بهذه المهمه الأخ الفاضل، أحمد عبد الوهاب زياده.

٢ - مرحله التدقيق الأولى، قام بهذه المهمه الاخ الفاضل محمد عبد الأمير السباک.

٣ - مرحله التدقيق، و المقابله، و التخريج، و تعريف المصطلحات و غيرها، و مرحله التقطيع و تقويم النص، قام بهذه المهام الأخوين الفاضلين صاحب عبد الإله صاحب و احمد جاسم الساعدى.

٤ - قام بمراجعته العمل الكلى، وفق النقاط الآنفه الذكر، خادم تراث آل محمد عليهم السلام الأستاذ مشتاق صالح المظفر.

٥ - الإخراج الفنى، قام بهذه المهمه الأخ الفاضل أحمد محسن المؤذن.

نشكر جهود شعبه المخطوطات على تهيئتهم نسخه الكتاب من خزانه العتبه الحسينيه المقدسه و نخص بالذكر الأخوه الأفاضل: مناف لطيف التميمى و السيد عباس هاشم الموسوى و الحاج فراس خضير الأسدى و حسام عبد الإله.
وفق الله الجميع لخدمه إحياء التراث، راجين منه عزّ و جلّ أن يديم علينا هذه النعمه و الحمد لله رب العالمين، و صلّى الله على محمد و آله الطيبين الطاهرين.

قسم الشؤون الفكرية و الثقافيه شعبه التحقيق ١٣ / ج ١ / ١٤٣٣ هـ

ذكرى شهاده بضعه الرسول فاطمه البتول عليها السلام

ص: ٣٠

بسم الله الرحمن الرحيم (١)

نحمدك اللهم على ما وفقتنا لإدراك فصول الكلام، وعلّمتنا سلوك مسالك البيان لتبيين المرام، وكرّمتنا بالعقل الغريزي (٢)، والعلم الضروري، وأهلّتنا للنظر والإستدلال، للإرتقاء في مدارج الكمال، ونصّلّي على أجلّ أنبيائك قدرا، وأتمّمهم بدرا، وأقومهم ديناً، وأعدّ لهم مله، محمّد الشفيع المشفّع يوم المحشر، وعلى آله نجوم الهدى، ومصايح الدجى، وأصحابه ممّن هاجر إليه، أو نصر وأوى.

ص: ٤٧

١- (١) في نسخه «ح» بعد البسملة: وأسألك التوفيق يا كريم. وفي «ع» يا كريم أعنّا فيما قصدنا يا عظيم. وفي «ص»: و عليك الاعتماد يا كريم. والظاهر أنّ هذه العبارة من التّساخ، ولذلك لم نثبتها في المتن، لاختلاف ألفاظها.

٢- (٢) في حاشيه «ع»: العقل قسمان: غريزيّ و كسبي، فالأول: لا مدخل للكسب فيه، ولهذا قال: وكرّمتنا؛ لأنّه منه سبحانه و تعالى، يلزمه العلم بالضروريات عند سلامه الآلات، ولهذا أتبعه بالعلم الضروري. والقسم الثاني من العقل: هو الحاصل للمكّلف بسبب الرياضه واستخدام الآلات، والكاسب بهذا المكّلف، ولهذا قال: وأهلّتنا، وبهذا يحصل العلم بالأمر النظرية، ولذلك قال: للنظر... إلى آخره. انظر: الرسائل للشريف المرتضى: ٢٧٧/٢، رساله الحدود والحقاتق. تجريد الاعتقاد لنصير الدين الطوسي: ١٧١، المقصد الثاني، الفصل الخامس في الأعراض.

و بعد فيقول المفتقر إلى الله الهادي، عبد الوهاب بن علي الحسيني الاسترآبادي - جعل الله خير يوميه غده(١)، و رزقه من عيش الدارين أرغده -: إن كمال كل نوع بحصول صفاته الخاصه(٢)، و صدور آثاره المقصوده منه، و تميّز الإنسان عن غيره؛ إنّما هو بما أعطى من القوه النطقيه(٣)، و ما يتبعها من العقل و العلوم الضروريه، و أهليته

ص: ٤٨

١- (١) في حاشيه «ح»: هذا مأخوذ من كلام أمير المؤمنين عليه السلام: «من استوى يوماه فهو مغبون». قال المصنّف: كون غده خير من يوميه؛ حذرا من استواء اليومين. من الشارح رحمه الله. لم نجد هذا الحديث مرويا عن أمير المؤمنين عليه السلام بهذا اللفظ، بل وجدناه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم و سلمو اله و سلم، و الإمام الصادق عليه السلام، في الأمالي للصدوق: ٣٩٣، ٦٦٨، المجلس «٦٢» و «٩٥». عوالي اللئالي لابن أبي جمهور الإحسائي: ٢٨٤/١، الفصل العاشر، ح ١٢٩. أمّيا المروى عن أمير المؤمنين عليه السلام فهو: «... من اعتدل يوماه فهو مغبون...». الأمالي للطوسي: ٤٤٧، الجزء الخامس عشر.

٢- (٢) في حاشيه «ع»: لا يخفى أنّ الله سبحانه و تعالى خلق و ميّز كل نوع عن غيره، بصفات خاصه و أغراض مقصوده منه، فإن حصلت له تلك الصفات، و صدرت منه تلك الأغراض، كان كامل و موصوف بالكمال بصفاته عمّا عداه، بما هو أكمل من الصور و الأشكال. و إن لم يتصف بالقسمين، كان أنقص كمالا ممّا هو دونه، فإذا عرفت ذلك، فالصفات الخاصه بنوع الإنسان، القوه الناطقه و ما يترتب عليها من إدراك المعقولات، و الأغراض المطلوبه منه، معرفه مكلفه، و تكليفه، و مبلغه، و حافظه، و غايته، فإن اتصف بذلك، ارتقى درجه الكمال عند ذى الجلال، و إلّا وقع في حضيض النقصان، عن أدنى مراتب الحيوان، كما إليه الإشارة في القرآن.

٣- (٣) القوه الناطقه (الملكيه): هي التي بها التفكر، و التميّز، و النظر في حقائق الأمور. و آلتها التي تستعملها من البدن و الدماغ، و قد تسمّى هذه نفسا ناطقه. الألفين للعلامه الحلي: ١٥٧، المائه الثانيه، التاسع و السبعون، قوى النفس. و القوه الناطقه - ايضا -: هي قوه في الإنسان، يدرك بها المعاني الكليه، و الأمور العقليه، يمتاز بها عن سائر الحيوانات، تفيده في استخراج قواعد كليه علميه، متعلقه بالدنيا و بالآخره. انظر: شرح أصول الكافي للمازندراني: ٣٥٣/٢.

للنظر والإستدلال، و اكتساب المجهولات من المعلومات، و العلوم متشعبه متكثّره، و الإحاطه بجملتها متعسّيره، بل متعذّره. فإذا الواجب على كلّ عاقل، الإشتغال بالأهم، و ما تكون الفائده فيه أتم. هذا و إنّ أرفع العلوم رتبه، و أعلاها درجه، علم الكلام، المتكفّل بإثبات الصانع، و اتصافه بصفات الجلال و الإكرام، و إثبات النبوه و ما يتبعها، التي هي أساس الإسلام. و ممّا صنّف فيه من المختصرات المنقّحه المعتمّره، و المقدّمات المهذّبه المحرّره «كتاب الفصول» الذي هو مع صغر حجمه، قد احتوى من أصوله و قواعده على أهمّها و أولها، و من دلائلها العقليه و النقليه على أفيدها و أجلاها، فاجتمع إلّى نفر من الأحياب، المطّلعين على سرائر الكتاب، مقترحين أن أكشف لهم عن مخدّراته الأستار، و أبرز لهم عن نقاب الحجاب الأسرار، فأسعفتهم متمسكا بحبل التوفيق، و مستهديا إلى سواء الطريق، و شرحته بعون الله شرحا يذلل صعابه، و يميّط (١) عن خرائده (٢) نقابه، متجنّبا عن الإطناب (٣) الممل، و الإيجاز المخل، و قبل الشروع فى المقصود، نذكر مقدّمه نافع، فنقول: إنّ الأحكام الشرعيه منها ما يتعلّق بكيفيه العمل، و تسمّى: فرعيه و عمليه، و منها ما يتعلّق بالإعتقاد، و تسمّى: أصليه و اعتقاديّه، و العلم المتعلّق بالأولى، يسمّى: علم الشرائع و الأحكام؛ لأنّها لا تستفاد إلّا من جهه الشرع، و لا يتبادر الذهن من الأحكام إلّا إليها، و بالثانيه علم التوحيد و الصفات؛ لأنّ ذلك أشهر مباحثه. و كانت الأوائل من الصحابه و التابعين، بصفاء عقائدهم - بيركه صحبه

ص: ٤٩

-
- ١- (١) يميّط: ما ط عنى ميّطاً و ميّطاناً، و أماط: تنحّى و بعد و ذهب. لسان العرب لابن منظور: ٤٦٣/٧، ميّط.
 - ٢- (٢) الجاريه الخريده: هي التي لم تمس قط. معجم مقاييس اللغه لاحمد بن فارس زكريا: ٢، خرد ١٧٦. و المراد منه الكشف عن غوامضه و مبهماتّه.
 - ٣- (٣) الإطناب: بسط الكلام لتكثير الفائده. الفروق اللغويه لابي هلال العسكري: ٥٦، رقم «٢٠٨».

النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وقرب العهد بزمانه، ولقله الوقائع والإختلافات، وتمكنهم من المراجعة إلى الأئمة المعصومين والثقات - مستغنين عن تدوين العلمين، وترتيبهما أبحاثاً، وأصولاً (١)، وفضولاً إلى أن كثرت الفتن بين المسلمين، وظهر اختلاف الآراء، والميل إلى البدع والأهواء، وكثرت الفتاوى والوقائع، فاشتغلوا بالنظر (٢) والإستدلال، وتداول المسائل بأدلتها، وإيراد الشبه بأجوبتها، وتعيين الأوضاع والإصطلاحات، وتبيين المذاهب والإختلافات، وسموا ما يفيد معرفه الأحكام العمليه عن أدلتها التفصيليه ب «الفقه» و معرفه أحوال الأدله إجمالاً في إفادتها الأحكام ب «أصول الفقه» و معرفه العقائد عن أدلتها ب «الكلام» لأنه يورث قدره على الكلام في تحقيق الشرعيات، وإلزام الخصوم، كالمنطق للفلاسفه، و معظم خلافياته مع الفرق الإسلاميه، خصوصاً بين المعتزله (٣) والأشاعره (٤).

ص: ٥٠

١- (١) (و أصولاً) لم ترد في «ص».

٢- (٢) النظر: إجراء عمليه عقليه في المعلومات الحاضره؛ لأجل الوصول إلى المطلوب. المنطق للمظفر: ٢٣.

٣- (٣) المعتزله: فرقه كبيره مستقله منقرضه. وأطلق هذا الاسم على واصل بن عطاء وجماعته، المعتزلين عن مجلس الحسن البصرى، وأواخر العهد الأموى؛ بسبب الخلاف حول مرتكب الكبيره من هذه الأمه. وقيل: إن تسميتهم حدثت بعد الحسن، وذلك أن عمرو بن عبيد لمّا مات الحسن و جلس مجلسه، اعتزله واصل في نفر من أصحابه، فسماهم قتاده بالمعتزله. و يقال للمعتزله: أهل العدل و التوحيد، كما يقال لهم القدرية، و المعطله، لقولهم بنفى الصفات عن البارى. و المعتزله قسمان: المعتزله البغداديه، و المعتزله البصريه. و يتفرع من القسمين أكثر من عشرين فرقه. انظر: معجم الفرق الاسلاميه لشريف الأمين: ٢٢٦-٢٢٨.

٤- (٤) الأشاعره: أصحاب أبى الحسن الأشعري، من عقيدتهم أنهم أنكروا التأثير، و أنكروا العله و المعلول في عالم الخلق إنكاراً تاماً، و قالوا بالجبر أى إن أفعال الإنسان و أعماله مخلوقه. و يمكن القول: إن مذهب -

أما المعتزله، فهم أصحاب واصل بن عطاء(١)، اعتزل عن مجلس الحسن البصرى(٢)، حين دخل على الحسن رجل، فقال: يا إمام الدين، ظهر في زماننا جماعه(٣) يكفرون صاحب الكبيره، وجماعه أخرى يرجئون(٤) الكبائر، ويقولون: لا- يضّر مع الإيمان معصيه، كما لا ينفع مع الكفر طاعه، فكيف تحكم لنا أن نعتقد في ذلك؟ فتفكر الحسن البصرى و قبل أن يجيب، قال واصل: أنا لا أقول(٥): إن صاحب الكبيره مؤمن مطلقا، و لا كافر مطلقا. ثم قام إلى اسطوانه من اسطوانات المسجد، و أخذ يقرّر على جماعه من أصحاب الحسن: أن صاحب الكبيره ليس بمؤمن و لا كافر، و أثبت المنزله

ص: ٥١

١- (١) واصل بن عطاء: أبو حذيفه، مولى بنى ضبّه، و يقال: مولى بنى مخزوم. مولده بالمدينه سنه ثمانين، و مات سنه إحدى و ثلاثين و مائه. و له من الكتب كتاب المنزله بين المنزلتين، و كتاب الفتيا، و كتاب التوحيد. انظر: الفهرست لابن النديم: ٢٠٢-٢٠٣، حرف الواو. وفيات الأعيان لابن خلكان: ٢١٢/٣، حرف الواو. تاريخ الإسلام للذهبي: ٥٥٨/٨-٥٥٩. سير أعلام النبلاء للذهبي: ٢٩٤/٥.

٢- (٢) الحسن بن يسار البصرى: ولد بالمدينه سنه إحدى و عشرين للهجره، و كانت أمه خيره مولاه لأم سلمه، ثم نشأ بوادى القرى، و صار كاتباً فى إمره معاويه للربيع بن زياد متولى خراسان، كان يرسل كثيرا و يدلس. و قال البزاز: كان يروى عن جماعه لم يسمع منهم. و توفى سنه عشر و مائه، و عمره تسع و ثمانون سنه، و قيل: ست و تسعون سنه. انظر: الفهرست لابن النديم: ٢٨٣. وفيات الأعيان لابن خلكان: ٢٢٦/١-٢٢٧. سير أعلام النبلاء للذهبي: ٦٤١/٤-٦٤٢. تذكره الحفاظ للذهبي: ٥٧/١.

٣- (٣) هى وعيديه الخوارج، كما ذكره الصفدى فى الوافى بالوفيات: ٢٤٥/٢٧.

٤- (٤) فى حاشيه «ح»: و هم أصحاب المرجئه. من الشارح رحمه الله.

٥- (٥) فى «ص» زياده: (كما لا ينفع مع الكفر طاعه فكيف).

بين المنزلتين (١). و يقول: المؤمن إسم مدح، و الفاسق لا- يستحق المدح، فلا- يكون مؤمنا، و ليس بكافر أيضا؛ لإقراره بالشهادتين؛ و لكونه فاعل للخيرات، فإذا مات بلا توبه خلد في النار؛ إذ ليس في الآخرة إلا فريقان، فريق في الجنة، و فريق في السعير (٢)، لكن يخفف عليه، و تكون دركته (٣) فوق دركات الكفار.

فقال الحسن: قد اعتزل عنا واصل (٤). فسَمِيَ هو و أصحابه بالمعتزله، و هم سَمُوا أنفسهم أصحاب العدل و التوحيد؛ لقولهم: بوجوب ثواب المطيع، و عقاب العاصي (٥) و ذلك (٦) هو العدل، و نفهيم الصفات الزائده، و المعاني القديمه، و هو التوحيد. قالوا:

ص: ٥٢

١- (١) المنزله بين المنزلتين: هو العلم بأن من ارتكب كبيره فهو فاسق ليس بمؤمن، و لا- حكمه حكم المؤمن في التعظيم و المدح؛ لأنه يلعن و يتبرأ منه، و ليس بكافر، و لا حكمه حكم الكافر، في أنه لا يدفن في مقابر المسلمين، و لا يصلّى عليه، و لا يزوّج، فله منزله بين المنزلتين. انظر: شرح الأصول الخمسه للقاضي عبد الجبار المعتزلي: ٧١، المنزله بين المنزلتين. و قال الشريف المرتضى: هي القول بأن للفاسق منزله متوسطه، بين منزله الكافر و المؤمن، المستحق للثواب في الاسم و الحكم. الرسائل للشريف المرتضى: ٢٨٤/٢، الحدود و الحقائق.

٢- (٢) اقتباس من قوله تعالى: وَ كَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِنُنذِرَ أُمَّ الْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا وَ نُنذِرَ يَوْمَ الْجُمُعِ لَا رَيْبَ فِيهِ فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَ فَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ سوره الشورى ٧/٤٢.

٣- (٣) الدرك و الدرك: أقصى قعر الشيء. و روى عن ابن مسعود أنه قال: الدرك الأسفل توابيت من حديد تصفد عليهم في أسفل النار. قال أبو عبيده: جهنم دركات أى منازل و أطباق. لسان العرب لابن منظور: ٥٠٩/١٠-٥١٠.

٤- (٤) انظر: الملل و النحل للشهرستاني: ٢٢-٢٣، الفصل الأول، المعتزله، الواصليه. الوافي بالوفيات للصفدى: ٢٤٥/٢٧. شرح المواقف للجرجاني: ٤٠٩/٨-٤١٠، خاتمه المرصد الرابع.

٥- (٥) فى حاشيه «ح»: أى يجب عندهم عقاب العاصي، سواء كان مؤمنا أو كافرا. من الشارح رحمه الله.

٦- (٦) فى حاشيه «ح»: أى ذلك عندهم؛ لأنه يجوز عندهم العفو عن الصغائر و الكبائر.

إنّ كلامه (١) تعالى مخلوق محدث، وبأنّه تعالى غير مرئى في الآخرة، وبأنّ الحسن والقبح عقليان، و يجب رعايه المصلحه في أفعاله تعالى، و أنّ العبد فاعل لأفعاله، بالقدرة و الإختيار، و أنّ القدره قبل الفعل. ثم بعد ذلك افترقوا عشرين فرقه، يكفر بعضهم بعضاً (٢).

و أما الأشاعره، فهم أصحاب أبي الحسن الأشعري (٣)، و كان تلميذا لأبي علي محمد بن عبد الوهاب الجبائي (٤) - من معتزله البصره - سأله يوماً: ما تقول في ثلاثه أخوه، مات أحدهم مطيعاً، و الآخر عاصياً، و الثالث صغيراً؟ فأجاب أبو علي: الأول يثاب بالجنّه، و الثاني يعاقب بالنار، و الثالث لا يثاب و لا يعاقب. قال الأشعري: فإن

ص: ٥٣

١- (١) في «ث»: (كلام الله).

٢- (٢) انظر: الملل و النحل: ٢١، المعتزله. الوافي بالوفيات للصفدي: ٢٧/٢٤٥-٢٤٦. شرح المواقف للجرجاني: ٨/٤١٠-٤١١، خاتمه المرصد الرابع.

٣- (٣) أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبيد الله بن موسى بن بلال بن أبي بردة عامر بن أبي موسى الأشعري. و هو بصرى سكن بغداد إلى أن توفي بها، و كان يجلس أيام الجمع في حلقه أبي إسحاق المروزي الفقيه من جامع المنصور، و كان الأشعري أولاً معتزلياً، و قال بعض البصريين: ولد الأشعري في سنه ستين و مائتين، و مات سنه نيف و ثلاثين و ثلاثمائة. انظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي: ٩/٢٦٢. وفيات الأعيان لابن خلكان: ٢/١٣٥-١٣٦.

٤- (٤) الجبائي: هو ابو علي محمد بن عبد الوهاب بن سلام بن خالد بن حمران بن أبان مولى عثمان بن عفان المعروف بالجبائي. و ولد سنه خمس و ثلاثين و مائتين، و مات في شعبان سنه ثلاث و ثلاثمائة. رأس المعتزله، كان متكلماً، و أخذ هذا العلم عن أبي يوسف يعقوب بن عبد الله الشحام البصرى، رئيس المعتزله بالبصره في عصره، و له في مذهب الاعتزال مقالات مشهوره، و عنه أخذ أبو الحسن الأشعري شيخ السنّه علم الكلام، و له معه مناظره روتها العلماء. انظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي: ٩/٤٣-٤٤. الأنساب للسمعاني: ٢/٣٦. معجم البلدان للحموي: ٢/٩٧. وفيات الاعيان لابن خلكان: ٢/٣٥٨. لسان الميزان لابن حجر: ٥/٢٧١.

قال الثالث: يا رب لم أمتنى صغيراً، و ما أبقيتني إلى أن أكبر، فأؤمن بك و أطيعك، فأدخل الجنة؟ فقال: يقول الرب: إني كنت أعلم منك، إنك لو كبرت لعصيت فدخلت النار، فكان الأصح لك أن تموت صغيراً. فقال الأشعري: فإن قال الثاني:

يا رب لم تمتمنى صغيراً، لئلا أعصى، فلا أدخل النار، فماذا يقول الرب؟ فبهت الجبائي، و ترك الأشعري مذهبه، و قال: الكل واقع بمشيئة الله و إرادته، و لا مجال فيه لاختيار العبد. و اشتغل هو و من تبعه بإبطال رأى المعتزله (١)، و إثبات ماورد به ظاهر السنه، و مضى عليه جماعه من السلف، فسّموا أنفسهم أهل السنه و الجماعه (٢).

و من مذهبهم: إنه لا خالق سواه تعالى، و كل فعل يقع فهو بخلقه و إيجاده، و لا اختيار للعبد، و إنه تعالى متّصف بالصفات القديمه، مثل العلم و القدره و غير ذلك، و إنه يصحّ رؤيته تعالى فى الآخره، و لا يجب عليه ثواب المطيع و عقاب العاصى، بل إن

ص: ٥٤

١- (١) انظر: وفيات الاعيان لابن خلكان: ٣٥٨/٢. شرح المواقف للجرجاني: ٢١٨/٨-٢١٩، المرصد السادس، المقصد السادس.
٢- (٢) فى حاشيه «ح»: و فى طريق الخاصه، إنهم إنما سمّوا أهل السنه و الجماعه؛ لأنّ معاويه لمّا سبّ علياً عليه السلام على المنابر سنينا متواليه، و مضى عليه جماعه من خلفاء بنى أميه، إنقطع ذلك بعدما وصلت النوبه إلى بنى العباس، فكان أتباع بنى أميه و معتقدوا أمرهم، فيما بينهم، يعملون بسنّه معاويه لعنه الله، و إذا أرادوا تعريف أحد من إخوانهم إلى شياطينهم بطريق الرمز، قالوا: فلان من أهل السنه و الجماعه. أى من أهل سنّه معاويه فى سبّ عليّ عليه السلام، و ما مضى عليه جماعه خلفاء بنى أميه لعنهم الله، و لمّا طال الزمان، و اندرس الصدر الأول من هؤلاء الأعدى، و شتّع عليهم محبّوا أهل البيت عليهم السّلام، و نسبوهم إلى النصب، اخترع متأخروهم - لبيان التسميه - وجهاً، و هو أنّهم أخذوا ما ورد على ظاهر السنه، و مضى عليه جماعه من الصحابه، و إلّا فأى سنه وردت فى أنّ أفعال العباد بخلق الله و إيجاده؟! و أى الصحابه ذهب إلى أنّ العبد مجبور فى فعله؟! فانظر المقال، و اعتبر الحال. من الشارح رحمه الله.

أثاب بفضله، و إن عاقب فبعده (١)، و لا- غرض لفعله (٢)، و كلام الله تعالى ليس من جنس الحروف و الأصوات، بل معنى قديم قائم بذاته، و أنّ الإمام الحق بعد رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلّموا له و سلم، أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان (٣)، ثم عليّ عليه السلام،

ص: ٥٥

١- (١) في حاشيه «ح»: المراد بالعدل: هو التصرف في ملكه، و لا شكّ (أنّ) كلّ ما سواه ملكه تعالى، له تصرف فيه بأيّ نوع يشاء.

٢- (٢) في حاشيه «ح»: أي أفعاله تعالى لا تعلّل بالأغراض. من الشارح رحمه الله.

٣- (٣) ليت شعري ما الذي فعلوه و قدّموه للدين حتى صاروا أفضل من أمير المؤمنين عليه السلام!! فقد روى الصدوق في عيون أخبار الرضا عليه السلام روايه توضّح الأمور بشكل لا لبس فيه، و هي: كان المأمون في باطنه يحب سقطات الرضا عليه السلام و أن يعلوه المحتجّ، و إن أظهر غير ذلك، فاجتمع عنده الفقهاء و المتكلمون، فدسّ إليهم أن ناظروه في الإمامه، فقال لهم الرضا عليه السلام: «اقتصروا على واحد منكم يلزمكم ما يلزمه». فرضوا برجل يعرف يحيى بن الضحاك السمرقندي و لم يكن بخراسان مثله، فقال له الرضا عليه السلام: «يا يحيى سل عما شئت»، فقال: نتكلم في الإمامه، كيف ادعيت لمن لم يؤم، و تركت من أمّ و وقع الرضا به؟ فقال له: «يا يحيى أخبرني عن صدق كاذبا على نفسه أو كذب صادقاً على نفسه، أيكون محققاً مصيباً أو مبطلاً مخطئاً؟» فسكت يحيى، فقال له المأمون: أجبه، فقال: يعفني أمير المؤمنين من جوابه، فقال المأمون: يا أبا الحسن عرّفنا الغرض في هذه المسأله. فقال: «لا بدّ ليحيى من أن يخبر عن أئمة كذبوا على أنفسهم أو صدقوا؟ فإن زعم أنهم كذبوا فلا أمانه لكذب، و إن زعم أنهم صدقوا، فقد قال أولهم (أبو بكر): وليتكم و لست بخيركم. و قال تاليه (عمر): كانت بيعته (أبو بكر) فلتة، فمن عاد لمثلها فاقتلوه، فو الله ما رضى لمن فعل مثل فعلهم إلّا بالقتل، فمن لم يكن بخير الناس و الخيره لا تقع إلا بنعوت منها العلم، و منها الجهاد، و منها سائر الفضائل و ليست فيه، و من كانت بيعته فلتة يجب القتل على من فعل مثلها، كيف يقبل عهده إلى غيره و هذه صورته؟! ثم يقول على المنبر: إنّ لى شيطاناً يعتريني، فإذا مال بي فقوموني، و إذا أخطأت فارشدوني. فليسوا أئمة بقولهم إن صدقوا أو كذبوا، فما عند يحيى في هذا جواب» فعجب المأمون من كلامه، و قال: يا أبا الحسن ما في الأرض من يحسن هذا سواك.

و الأفضليه عندهم بهذا الترتيب (١).

هذا و قد ورد فى الحديث: «القدرية مجوس هذه الأمة» (٢) و أيضا: «لعت (٣) القدرية على لسان سبعين نبيا» (٤) و أيضا قال صلى الله عليه و آله و سلمو اله و سلم - فى حق القدرية :-

«هم خصماء الله فى القدر (٥)» (٦) فوق الاختلاف فى أن المراد بالقدرية من هم ؟ فقال المعتزلة: الأشاعره أحق باسم القدرية؛ لأنهم قائلون: إن جميع الكائنات واقعه بقضاء الله و قدره. فكما أن المجوس (٧) أحدثوا كتابا (٨) مشتملا على أنواع الضلالات، و نسبه

ص: ٥٦

١- (١) انظر: الملل و النحل للشهرستاني: ٤٠-٤١، ٤٤، الأشعرية.

٢- (٢) التوحيد للصدوق: ٣٨٢ - باب القضاء و القدر.

٣- (٣) وردت فى جميع نسخنا المخطوطة: (لعن)، و ما أثبتناه من المصدر.

٤- (٤) الطرائف لابن طاووس: ٣٥/٢، بيان أقوال المجبره و ردّها. و فى متشابه القرآن لابن شهر آشوب: ٣٠٥/٢، باب العدل، بزياده «و المرجئه».

٥- (٥) فى حاشيه «ح»: أى فى إثبات القدر، بمعنى أنهم يقولون: جميع الأشياء بقدرته تعالى و لا اختيار للعبد.

٦- (٦) الملل و النحل للشهرستاني: ٢١، و فيه «القدرية» بدل «هم». المواقف للايجى: ٤١٥، الموقف السادس، المرصد الثالث، المقصد الأول، تذييل فى ذكر الفرق التى أشار اليها الرسول. و وردت بعبارات مختلفه فى عده مصادر أخرى منها: متشابه القرآن لابن شهر آشوب: ٣٠٦/٢، باب العدل. جامع الأخبار للسيزوارى: ١٥٧، الفصل السادس و العشرون و المائة.

٧- (٧) المجوس: أثبتوا أصلين اثنين، مدبرين قديمين، يقتسمان الخير و الشر، هما: يزدان و أهرمن. إلا أن المجوس الأصليه زعموا، أن الأصلين لا يجوز أن يكونا قديمين أزليين، بل النور أزلى و الظلمه محدثه. ثم لهم اختلاف فى سبب حدوثها. و هم عدّه فرق: ١. الكيومرثيه: أصحاب المقدم الأول كيومرث. ٢. الزروانويه: يقولون بالشخص الأعظم الذى اسمه زروان. ٣. الزردشتيه: و هم أصحاب زردشت بن يورشب. انظر: الملل و النحل للشهرستاني: ١٠٨-١١٤.

٨- (٨) زند: و هو كتاب المجوس الذى جاء به زرادشت، الذى يزعمون أنه نبيهم. مفاتيح العلوم لمحمد بن أحمد الخوارزمى:

٥٦.

إلى الله تعالى، كذلك هؤلاء، أحدثوا مذهب الجبر و أسندوه إلى متشابهات(١) القرآن، و العقل و النقل دلاً- على تنزيه الله تعالى من القبائح، و هم خصموه باستنادها إليه.

و قالت الأشاعره: القدرية لقب المعتزله؛ لأنهم نفوا كون الشرور واقعه بقدر الله تعالى، فلكثره تلبسهم بمسأله القدر، لقبوا بهذا الإسم. و أنت خير بأنّ المثبت للقدر، أحقّ بإسم القدرية من نافية(٢).

و اعلم أنه لما نقلت الفلسفه(٣) إلى العرييه، و خاض فيها الإسلاميون، و حاولوا

ص: ٥٧

١- (١) في حاشيه «ح»: أى الآيات الدالّه على الجبر، و عدم الإختيار للعبد، كقوله تعالى: قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ سوره النساء ٤: ٧٨، و يُعَذَّبُ مَنْ يَشَاءُ وَ يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ سوره المائده ٥: ٤٠، و مثل ذلك. من الشارح رحمه الله.

٢- (٢) في حاشيه «ح»: قال الفاضل التفتازانى فى شرح الكشاف، فى تفسير قوله تعالى: وَ إِذَا فَعَلُوا فَحِشَّهُ قَالُوا وَ حَيَّدْنَا عَلَيْهِمَا آبَاءَنَا وَ اللَّهُ أَمَرْنَا بِهَا الْأَعْرَافَ ٧: ٢٨: و قد ورد فى الحديث الصحيح: «القدرية مجوس هذه الأمه» فحاول كل من فريقى السنه و المعتزله، جعل الإسم للآخر، فنقل عن المصنّف - يعنى مصنّف الكشاف - أنّ القدر إسم لأفعال الله تعالى خاصه، لا يفهم منه العرب إلاّ هذا، فمن أدخل القدر ما ليس منه، و هو من فعل العبد، فقد أعرب فوجب أن يلقّب به، كما يلقّب الأشياء الخارجه عن العادات، بخلاف من لا يسمّى به إلاّ أفعال الله تعالى خاصه. و ذكر المطرزي فى المعرّب: إنّ القدرية هم الذين يثبتون كلّ أمر بقدر الله، و ينسبون القبائح إليه تعالى، و تسميتهم العدليه بها تعكيس؛ لأنّ الشىء إنّما ينسب إليه المثبت لا النافى، و من زعم أنّهم أولى بهذا الإسم؛ لأنّهم يثبتون القدر لأنفسهم، فهو جاهل بكلام العرب. انظر: المغرب فى ترتيب المعرب للمطرزي: ٦٢، باب الجيم، جهم.

٣- (٣) فى حاشيه «ع»: الفلسفه محبه الحكمه، و الفيلسوف هو محب الحكمه، و المراد بالفلسفه هنا الحكمه، فإنّها كانت بلغه اليونانيين؛ لأنّ الذين دوّنوا الحكمه أهل اليونان، و كانوا لا يحسنون العرييه، و لا يدينون بالشرائع، إلى أن انقرضوا، و خلف من بعدهم حكماء الإسلام، فعزّبوا الحكمه، و قرّروا قواعد الحكماء، و أخذوا بالردّ عليهم، فخطوا العلمين - أعنى الكلام و الحكمه - كما لا يخفى.

الردّ على الفلاسفة فيما خالفوا فيه الشريعة، خلطوا بالكلام كثيرا من الفلسفة؛ لتمييز تحقيق مقاصدها، وإبطال مسائلها، وهلمّ جزًا، إلى أن أدرجوا فيه معظم الطبيعيات (١) والإلهيات (٢)، وخاضوا في الرياضيات، ولولا اشتماله (٣) على بعض (٤) السمعيات، كالإمامة، والأمر بالمعروف، وبعض مباحث المعاد، لما تميّز عن الفلسفة، وهذا هو كلام المتأخرين (٥).

إذا تمهد هذا، فحان أن نشرع في شرح الكتاب، فنقول: رتب الكتاب على أربعة فصول:

الأول: في التوحيد، والثاني: في العدل، والثالث: في النبوه وما يتبعها، والرابع:

في المعاد وما يتعلّق به.

ص: ٥٨

١- (١) الطبيعيات: هي معرفه جواهر الأجسام و ما يعرض لها من الأ-عراض، و مبدأ هذا العلم من الحركة و السكون. رسائل إخوان الصفا: ٧٩/١، الرسالة الثانيه من القسم الرياضى.

٢- (٢) الإلهيات: هي البحث عن الله تعالى و صفاته و ذاته و أفعاله، و تسمى الإلهيات بالمعنى الأخص. أمّا الإلهيات بالمعنى الأعم، فهى ما يصطلح عليه بالأمر العامه، كالبحث عن الوجود و الماهيه، و الإمكان و الوجوب و الإمتناع، و العله و المعلول، و الوحده و الكثره، و غير ذلك. أنظر الإلهيات للسبحانى: ١ / و - ز، تصدير.

٣- (٣) فى حاشيه «ح»: أى علم كلام الإسلاميين.

٤- (٤) (بعض) أثبتناه من «ث».

٥- (٥) فى حاشيه «ح»: و كلام المتقدمين خال عن الطبيعيات، و الرياضيات، و الفلسفه و غيرها، ممّا خالف الشريعه. من الشارح رحمه الله.

الفصل الأول: التوحيد

إشاره

ص: ٥٩

أى فى بيان أنّ الله تعالى موجود واحد، و ذكر صفاته الثبوتيه، و السلبيه، و عنوان (١) الفصل بالتوحيد؛ لأنّه أهمّ مطالبه.

أصل: - أى قاعده كليّه - تبنى عليه مباحث التوحيد.

(٢)

كلّ من أدرك شيئاً، الإدراك (٣): قد يطلق على كون حقيقه الشىء حاضره عند المدرك (٤)، سواء كان بنفسها،

ص: ٦١

١- (١) فى حاشيه «ح»: عنوان الفصل: أى سمّاه، و العنوان لفظ يونانى. و اعلم أنّ فى هذا الفصل مباحث بعضها أصول و بعضها فروع، و كلّ بحث يتفرّع عليه بحث آخر، عنوانه فى هذا الكتاب، أصل.

٢- (٢) فى حاشيه «ح»: الأصل - فى الإصطلاح - ما ذكره الشارح دام ظلّه، و فى اللغه ما يبنى عليه شىء، سواء كان فى المحسوسات، كالأساس بالنسبه إلى الجدران، أو فى المعقولات، كالدليل بالنسبه إلى المدلول.

٣- (٣) قال الشريف المرتضى: الإدراك هو وجدان المرئيات، و سماع الأصوات و غيرهما، و هو فى الأصل لحوق جسم بجسم. و قال الخواجه الطوسى: الإدراك هو رؤيه الشىء من جميع جوانبه. الرسائل للشريف المرتضى: ٢/٢٦٢، رساله الحدود و الحقائق. تلخيص المحصّل لنصير الدين الطوسى: ٣٢١، الركن الثالث، القول فى الصفات الثبوتيه، مسأله: الله تعالى يصحّ أن يكون مرئياً.

٤- (٤) فى حاشيه «ح»: ذى صورته و هى عبارته عمّا كان فى خارج الذهن، سواء كان موجوداً بالفعل، -

أو بمثالها(١). فيتناول(٢) العلم الحضورى(٣)، و الإنطباعى(٤)، و هو المراد هنا(٥).

و قد يطلق على الإحساس(٦) فقط.

و العلم صفة يتجلى بها المذكور(٧)، لمن قامت هى به. فالمذكور يتناول الموجود(٨) و المعدوم(٩)،

ص:٦٢

-
- ١- (١) فى حاشيه «ح»: حضور الحقيقه بنفسها، فى العلم الحضورى: و هو علمه تعالى بالأشياء الموجوده، و علمنا بذواتنا. و حضور المثل، فى العلم الإنطباعى: كعلمنا بالأمر الخارجيه عن ذاتنا. من الشارح رحمه الله.
 - ٢- (٢) فى حاشيه «ح»: أى الإدراك.
 - ٣- (٣) العلم الحضورى: هو حضور الأشياء أنفسها عند العالم، كعلمنا بذواتنا و بالأمر القائمه بها. و من هذا القليل علمه تعالى بذاته و بسائر الموجودات. المعجم الفلسفى لجميل صليبا: ١٠٢/٢، حرف العين، العلم.
 - ٤- (٤) العلم الإنطباعى: هو حصول العلم بالشىء بعد حصول صورته بالذهن، و لذلك يسمّى علما حصوليا. التعريفات للجرجاني: ٢٣٣، حرف العين.
 - ٥- (٥) أى الانطباعى.
 - ٦- (٦) الإحساس: هو الإدراك بحاسه و آله. الرسائل للشريف المرتضى: ٢٦/٢، رساله الحدود و الحقائق.
 - ٧- (٧) فى حاشيه «ح»: المراد بالمذكور: ما من شأنه أن يذكر، سواء كان موجودا بالفعل، أو معدوما.
 - ٨- (٨) الموجود (الثابت العين): هو المعلوم إن كان له تحقق فى الخارج عن الذهن. انظر: إرشاد الطالبين للمقداد السيورى: ١٧.
 - ٩- (٩) المعدوم: هو المنتفى العين. الرسائل للشريف المرتضى: ٢٨٣/٢، رساله الحدود و الحقائق. و المعدوم: هو المنفى العين، الخارج عن صفة الموجود. أوائل المقالات للشيخ المفيد: ٤٢، القول فى المعدوم.

و الممكن (١) ، و المستحيل (٢) ، - بلا- خلاف - (٣) ، و الكلّي (٤) و الجزئي (٥). و التجلّي: هو الإنكشاف التام. فالمعنى: إنّه صفه، ينكشف بها لمن قامت هي به، ما من شأنه أن يذكر، إنكشافا لا- اشتباه فيه، فيخرج عن الحدّ (٦) ، الظنّ (٧) و الجهل المركب (٨) ، و اعتقاد المقلّد المصيب؛ لأنّه في الحقيقة عقده على القلب، و ليس فيه انكشاف تام، و انشراح تنحلّ به العقده (٩) ، فهو أخصّ (١٠) من الإدراك بالمعنى الأول؛ لاختصاصه بالإنطباعي، و مباين

ص: ٦٣

- ١- (١) الممكن: هو جائز الوجود و العدم. قواعد المرام للبحراني: ٤٣.
- ٢- (٢) المستحيل: هو الذي يتعذر وجوده في نفسه. الرسائل للشريف المرتضى: ٢٨٤/٢، رساله الحدود و الحقائق.
- ٣- (٣) في حاشيه «ح»: قوله: بلا خلاف. إنّما قال بلا خلاف؛ لأنّ من قال بدل المذكور، الشّيء، لا يتناول العلم بالمستحيل؛ لأنّه لا يسمّى شيئا إتفاقا، و لا المعدوم الممكن؛ لأنّه ليس شيء عند الجمهور، اللهم إلا أن يقال: إنّهما يسميان شيئا لغيره. فالمذكور أولى؛ لتناوله إياهما بالاتفاق.
- ٤- (٤) الكلّي: كلّ موجود لا يكون مانعا من وقوع الشركه، و يحمل على كثيرين. انظر: إرشاد الطالبين للمقداد السيوري: ١٧٢، تقسيم الموجود إلى جزئي و كليّ.
- ٥- (٥) الجزئي: الموجود إن منع نفس تصوّره من الشركه فيه فهو الجزئيّ. إرشاد الطالبين للمقداد السيوري: ١٧٢، تقسيم الموجود إلى جزئي و كليّ.
- ٦- (٦) الحدّ: في اللغه: المنع، و في الاصطلاح: قول يشتمل على ما به الإشتراك و على ما به الإمتياز. التعريفات للجرجاني: ١٤٦.
- ٧- (٧) الظنّ: معرفه أدنى من اليقين، تحتل الشكّ و لا- تصل إلى مستوى العلم، و الظنّ عنوانه الموجود المتغيّر، و لهذا فهو تخمين. معجم مصطلحات المنطق لجعفر الحسيني: ١٧٩.
- ٨- (٨) الجهل المركّب: التصديق الجازم الغير المطابق. قواعد المرام للبحراني: ٢٣، القاعده الأولى في المقدمات، الركن الأول.
- ٩- (٩) شرح المواقف للجرجاني: ٩٣/١، الموقف الأول في المقدمات، المرصد الثاني في تعريف مطلق العلم.
- ١٠- (١٠) في حاشيه «ع»: أي العلم بالمعنى الأول - و هو حضور الشّيء نفسه - أخصّ من الإدراك؛ إذ الإدراك -

له بالمعنى الثانى (١). و عند الحكماء العلم: عبارته عن حصول صورته الشئ فى العقل (٢).

و هذا يتناول الظنّ و الجهل المركّب و التقليد (٣)، بل الشكّ (٤)، و الوهم (٥)، و تسميتها علما يخالف (٦) استعمال اللغة، و العرف، و الشرع، و يلزم أن يكون أجهل الناس بما فى الواقع أعلمهم، و لا- مشاعه (٧) فى الإصطلاح. و الشئ (٨) - عند الحكماء، و الشيعة، الأشاعره -

ص: ٦٤

١- (١) انظر: كشف المراد للعلامة الحلى: ٢١١، الفعل الخامس فى الأعراض، المسألة السادسة عشر فى المناسبه بين العلم و الإدراك.

٢- (٢) شروحات رساله الشمسيه للكاتبى القزوينى: ٢٨٧، متن الشمسيه.

٣- (٣) التقليد: هو قبول قول الغير من غير حجّه أو شبهه. الرسائل للشريف المرتضى: ٢٦٥/٢، رساله الحدود و الحقائق. الحدود و الحقائق للبريدى: ١٧. التعريفات للجرجانى: ١٢٩.

٤- (٤) الشكّ: خلوّ القلب عن الاعتقاد مع خطور الشئ بالبال. الحدود للنيسابورى: ٩٥، فصل فيما يدخل تحت العلوم و الاعتقادات.

٥- (٥) الوهم: هو الظنّ الذى كان مظنونته على خلاف ظنّه. الحدود للنيسابورى: ٩٥، فصل فيما يدخل تحت العلوم و الاعتقادات.

٦- (٦) فى حاشيه «ح»: إذ لا- يطلق على الجاهل جهلا مركّبا، و الظانّ، و الشاكّ، و الواهم، أنّه عالم، فى شئ من استعمالات اللغة، و العرف العام، و الشرع، قد يطلق على المقلّد اسم العالم مجازا. من الشارح رحمه الله.

٧- (٧) تشاخوا فى الأمر و عليه: شخّ به بعضهم على بعض، و تبادروا إليه حذر فوته، و يقال: هما يتشاحان على أمر إذا تنازعا، لا يريد كلّ واحد منهما أن يفوته، و النعت شحيح، و العدد أشحّه، و تشاخّ الخصمان فى الجدل، كذلك، و هو منه. لسان العرب لابن منظور: ٥٨٤/٢، شحح.

٨- (٨) الشئ: هو الذات، و هو ما يصحّ أن يعلم و يخبر عنه عند من يثبت المعدوم. و من لم يقل بذلك فالشئ عنده هو الوجود. الحدود و الحقائق للبريدى: ٢١، حرف الشين.

يرادف الموجود (١)، و عند المعتزله: هو الثابت المتقرر في الخارج (٢)، منفكاً عن صفه الوجود (٣)، هذا بحسب الإصطلاح، و أمياً في اللغة، فإطلاقه على المعدوم شائع بلا خلاف، نحو قوله تعالى: إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ (٤)، و قوله تعالى: لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَّذْكُوراً (٥)، و هو المراد هنا (٦). فكل مدرك لا بد أن يدرك وجوده؛ لأنه يعلم بالضروره، أن كل مدرك موجود، و ما ليس بموجود ليس بمدرك، و هذا التصديق (٧) حاصل لمن لا يقدر على الكسب (٨)، كالبه و الصبيان، و ذلك إما بالكسب - و لا يتأتى منهم - أو بالبديهة (٩) و هو المطلوب. و إذا كان وجوده ضرورياً، كان

ص: ٦٥

- ١- (١) انظر: الشفاء لابن سينا: ٣٢/١، مقاله الأولى، الفصل الخامس.
- ٢- (٢) في حاشيه «ث»: أى متحقق في الخارج.
- ٣- (٣) في حاشيه «ح»: مثاله: كالمعدومات الممكنه، المتصفه بالوجود بالقوه، و المنفكّه عن الوجود بالفعل. موسوعه كشاف اصطلاحات الفنون و العلوم للتهانوى: ١٠٤٨/١. و انظر: كتاب نهايه الإقدام في علم الكلام للشهرستاني: ١٥١.
- ٤- (٤) سورة الحج ٢٢:١.
- ٥- (٥) سورة الانسان ٧٦:١.
- ٦- (٦) في حاشيه «ث»: أى إطلاق الشئ على الموجود و المعدوم.
- ٧- (٧) التصديق: هو عبارته عن التصور مع الحكم. القواعد الجليه للعلامه الحلّي: ١٨٢.
- ٨- (٨) الكسب: إيجاد الفعل؛ لاجتلاب منفعه أو دفع مضرّه. الرسائل للشريف المرتضى: ٢٨٠/٢، رساله الحدود و الحقائق. الحدود و الحقائق للبريدى: ٢٦.
- ٩- (٩) البديهه: هي قضيه يحكم بها العقل لمجرد تصور طرفيها. إرشاد الطالبين للمقداد السيورى: ٩٩ - أقسام العلم الضرورى.

مطلق الوجود (١) - أيضا - ضروريا؛ لأنه جزؤه، و ضروريه المركب (٢) تستلزم ضروريه جزئه؛ إذ لو كان كسبيا محتاجا إلى التعريف، لكان ذلك المركب - أيضا - محتاجا إلى ذلك التعريف، فلا يكون بديهيا، وفيه نظر؛ لأنه إن أريد أن تصور وجوده بالكنه (٣) ضروري، فهو ممتنع، وإن أريد أن تصوره بوجه ما ضروري، فمسلم، لكنّه لا يفيد المطلوب؛ لأنّ الكلام في كنه حقيقه الوجود، فلا يحتاج الوجود (٤) إلى تعريف؛ لأنّ تعريف البديهي، أخذ سبب لما لا سبب له، أو وضع غير السبب مكانه (٥) ، و كلاهما فاسد، و من عزّفه عزّفه بما يعلم بالوجود، إشاره إلى ما ذكره الحكماء في تعريف الوجود (٦) ، و هو: إنّ الوجود ما به يصحّ أن يعلم الشيء، و يخبر عنه. و هو

ص: ٦٦

- ١- (١) الوجود المطلق: إنّ الوجود عبارته عن الكون في الأعيان، ثمّ إنّ هذا الكون في الأعيان قد يؤخذ عارضا لماهيته ميا، فيتخصّص الوجود حينئذ، و قد يؤخذ مجزّدا من غير التفات إلى ماهيته خاصّه، فيكون وجودا مطلقا. كشف المراد للعلامه الحلّي: ٢٢، الفصل الأول، المسأله «١٤» في الوجود المطلق و الخاص.
- ٢- (٢) المركب: الحقائق منها بسيطه، و هي ما لا تلتئم عند العقل من عدّه أمور، و منها مركبه و هي ما كان كذلك. قواعد المرام للبحراني: ٣٠-٣١، الركن الثالث، في الطرق الموصله إلى التصور.
- ٣- (٣) كنه: كنه كلّ شيء قدره و نهايته و غايته. يقال: اعرفه كنه المعرفه. و في بعض المعاني: كنه كلّ شيء وقته و وجهه. تقول: بلغت كنه هذا الأمر، أي غايته، و فعلت كذا في غير كنهه. لسان العرب لابن منظور: ٦٦٤/١٣ - كنه.
- ٤- (٤) قوله: (الوجود) لم يرد في «ح».
- ٥- (٥) في حاشيه «ح»: لأنّ البديهي إمّا أن لا يكون له سبب، فيكون التعريف أخذ السبب لما لا سبب له، أو يكون له سبب، كالتجربه و الحدس، فيكون أخذ غير السبب مكان السبب.
- ٦- (٦) الوجود: إنّ تصوّر الوجود بديهي من أوّل الأوائل، فإنّا نعلم ضروره أن زيدا الذي لم يكن ثمّ كان. ثمّ حصلت له حاله لم تكن حاصله من قبل، و تلك هي الوجود. إرشاد الطالبين للمقداد السيوري: ٤٣.

تعريف بالأخفى؛ لأنَّ الصَّحَّه: عبارته عن لا امتناع الوجود، أو العدم(١). و العلم بالوجود متقدِّم على العلم بلا امتناعه، و كذلك الخير: هو القول المقتضى بصريحه، لنسبه معلوم إلى معلوم آخر(٢) بالنفى أو الإثبات. و كل ذلك لا يعرف إلا بالوجود(٣)، و أيضا لفظه: ما، و الشئ، مرادفان(٤) للموجود، المتوقف على الوجود، أو مع الوجود، إشارته إلى ما ذكره المتكلمون. في تعريفه، و هو: إنَّ الوجود ثبوت العين(٥). فإنَّ الوجود و الثبوت متساويان في المعرفة(٦) و الجهالة(٧)، و ذلك لا يستحسنه الأذكياء؛ لاشتماله

ص: ٦٧

- ١- (١) قوله: (أو العدم) لم يرد في «ث».
- ٢- (٢) في حاشيه «ح»: أى بالمطابقه، و احترز بقوله: بصريحه، عن مثل: غلام زيد، لأنَّه لا يدلُّ بالمطابقه، لنسبه معلوم إلى معلوم آخر، بل بالملازمه.
- ٣- (٣) انظر: المباحث المشرقيه للرازي: ٩٧/١-٩٨، الكتاب الأول في الأمور العامه، الباب الأول في الوجود، الفصل الأول في أنَّه غنَّى عن التعريف.
- ٤- (٤) في حاشيه «ع»: هذا تعليل آخر، على أنَّ تعريف الحكماء تعريف بالأخفى، و ذلك أنَّ لفظه (ما) في قوله: (ما به يصح... إلى آخره)، و (شئ) و (موجود) ألفاظ مترادفه، و هى متوقفه على الوجود، فإذا عرّف الوجود بأحدها كان تعريفا بالأخفى.
- ٥- (٥) انظر: الرسائل للشريف المرتضى: ٢٨٣/٢، رساله الحدود و الحقائق، حرف الميم. كنز الفوائد للكراچكى: ٣١٥/١، فصل من المقدمات في صناعات الكلام.
- ٦- (٦) المعرفة: هى العلم عينا. الرسائل العشر للطوسى: ٧٤، المقدمه في المدخل إلى صناعه علم الكلام.
- ٧- (٧) قال ملا خضر الجبلرودى: لوجوب كون معرّف الشئ أجلى، إذ العلم به سبب لمعرفته، فلا يصحّ تعريف الشئ بنفسه، و لا بالمساوى بالمعرفه و الجهاله، و لا بالأخفى، سواء كان متوقفا عليه بمرتبته أو بمراتب. (حاشيه ح).

على الدور (١)، ثم الحقّ إنّ الوجود بديهي، و الحكم ببداهته - أيضا - بديهي (٢)، و ما يذكر في هذا المقام، ليس استدلالا على ذلك المطلب؛ لاستغنائه عنه، بل تنبيه و إزاله لما عسى أن يكون في بعض الأذهان من الخفاء، فالمنع (٣) و المعارضه (٤) فيها (٥) لا يجدى كثير نفع.

تقسيم: - للموجود إلى قسميه - يرشدك إلى تصور معنى الواجب و الممكن.

(٤)

وجود كلّ شيء أمّا أن يكون من غيره، أو لم يكن، و الأول ممكن الوجود، و الثاني واجب الوجود (٧)، أي كلّ موجود إذا لاحظته العقل، فإمّا أن يكون وجوده حاصلًا له

ص: ٤٨

١- (١) في حاشيه «ع»: و ذلك لأنّ الدور: توقف كلّ واحد من الشئيين على الآخر، فيما هو موقوف عليه منه، و هو حاصل منهما. أمّا على تعريف الحكماء فظاهر؛ لأنّ معرفه الوجود متوقفه على معرفه الصحه، و معرفه الصحه متوقفه على معرفه الوجود، و ذلك دور ظاهر، و أمّا على تعريف المتكلمين؛ فلأنّ الثبوت و الوجود متساويان، فلو عرّف أحدهما بالآخر كان دورا صريحا أيضا. و الدور: هو أن يكون المعلول علّه لعلته بواسطه أو غير واسطه، و المتأخر من حيث هو متأخر متقدّما على متقدّمه من تلك الحثيئه. قواعد العقائد لنصير الدين الطوسي: ٣٦، أصول عامه، اصل «٧» استحاله الدور و التسلسل.

٢- (٢) قوله: (و الحكم ببداهته - أيضا - بديهي) لم يرد في «ص».

٣- (٣) المنع: ما يتعدّر لأجله الفعل مع بقاء قدره عليه. الرسائل للشريف المرتضى: ٢٨١/٢، رساله الحدود و الحقائق.

٤- (٤) المعارضه: مقابله أحد الشئيين بالآخر فعلا أو قولًا. الحدود للنيسابوري: ٥٥.

٥- (٥) في حاشيه «ح»: أي في البديهيات.

٦- (٦) قوله (إلى قسميه) لم يرد في «ث».

٧- (٧) قال علي بن نصر الله في حاشيه «ح»: المراد بواجب الوجود - هنا - الواجب بالذات؛ لأنّه المتبادر -

من نفسه، ناشئاً عن ذاته، مع قطع النظر عن جميع الأغيار، و هو: الواجب. أو يكون وجوده مستفاداً من الغير، بحيث إذا قطع النظر عن ذلك الغير، لم يكن له وجود أصلاً، و هو: الممكن. و الموجودات بأسرها منحصره فيهما (١)؛ لأنّ التقسيم دائر بين النفي و الإثبات، و لا- مجال فيه لقسم آخر. و إن جعل مورد القسمة المفهوم، فيقال (٢): كلّ مفهوم إذا لاحظناه، فإمّا أن يكون بحيث يلزمه الوجود، و هو: الواجب. أو يلزمه العدم، و هو: الممتنع. أو لا- يلزمه شيء، و هو: الممكن. حصل عنه ثلاثه أقسام متباينه، و تصوّر مفهومات هذه الأقسام بديهيه كالوجود، و الممكن إذا (٣) كان وجوده من غيره (٤)، فإذا لم يعتبر ذلك الغير، لم يكن له وجود أصلاً؛ لاستحاله ترجيح أحد

ص: ٦٩

-
- ١- (١) في حاشيه «ح»: أى فى الواجب و الممكن. و قال ملاً خضر الجبلرودى: إذ لا واسطه بين أن يكون وجود الشىء من غيره، و أن لا يكون. (حاشيه ح).
 - ٢- (٢) فى النسخ: و يقال، و ما أثبتناه - ظاهراً - هو الأنسب للسياق.
 - ٣- (٣) قال ملاً خضر الجبلرودى: الأولى أن يكون «إذا» الأولى بغير ألف؛ ليكون علّه متقدّمه على المعلول. (حاشيه ح).
 - ٤- (٤) قال الجبلرودى: كما علم من تفسيره. (حاشيه ح).

المتساويين على الآخر لا لمَرَّح، و ذلك ضروري، تحكم به بديهه العقل، بعد ملاحظه النسبه، و لذلك يجزم به من لا يتصور منه اكتساب، كالصبيان الذين لهم أدنى تمييز، ألا ترى أن كفتى الميزان إذا تساوتا، و قال قائل: ترجحت إحداهما على الأخرى بلا- مَرَّح من خارج، لم يقبله صبي مميّز، و علم بطلانه بديهه. فالحكم بأن أحد المتساويين لا يترَّح على الآخر مجزوم به عنده، بلا نظر و كسب(١).

فإن قيل: نحن نعلم بالضروره، أن الهارب من السبع إذا ظهر له طريقان متساويان، فإنه يختار أحدهما بلا مَرَّح؛ لأنه مع شدّه احتياجه إلى الفرار، يستحيل منه أن يقف و يتفكر في رجحان أحدهما على الآخر، و كذا الحال في العطشان، إذا حضر عنده قدحان من الماء متساويان، و الجائع إذا حصل له رغيفان متساويان(٢). أجيب: بأن ما ذكرتم، ترجيح من فاعل مختار بلا داع يدعوه إليه، و ليس بمستحيل؛ إذ له أن يختار أحد مقدوريه(٣) المتساويين على الآخر، بلا سبب يدعوه إليه، فإن ذلك هو الكمال في الإختيار، و إنما المحال(٤) هو ترجيح أحد طرفي الممكن، بلا سبب مَرَّح من خارج.

ص: ٧٠

-
- ١- (١) انظر: شرح المواقف للجرجاني: ١٣٩/٣-١٤٠، الموقف الثاني، المرصد الثالث، المقصد الرابع، في أبحاث الممكن لذاته.
 - ٢- (٢) قوله: (و الجائع إذا حصل له رغيفان متساويان) لم يرد في «ث».
 - ٣- (٣) المقدور: هو الذي يصح وجوده و عدمه عن القادر. كشف المراد للعلامه الحلّي: ٢٩٢، الفصل الثالث في أفعاله تعالى.
 - ٤- (٤) المحال: كلّ متصور لا يصح وجوده، و كذا المستحيل. رسائل الشريف المرتضى: ٢٨٢/٢، رساله الحدود و الحقائق.

وقد يقال: إذا فرض تساوى الطريقتين - فى النجاه - للهارب، فإن طبيعته تقتضى سلوك الطريق الذى على يساره؛ لأنّ القوه فى اليمين أكثر، و القوى يدفع الضعيف، كما هو المشاهد فىمن يدور على عقبه، و كذا فى القدحين و الرغيفين، يختار ما هو أقرب إلى اليمين (١)، فظهر أنّ وجود الممكن مستفاد من غيره، بحيث إذا فرض عدم ذلك الغير، لم يكن له وجود، و إذا لم يكن له وجود، لم يكن لغيره عنه وجود؛ لاستحاله كون المعدوم موجوداً (٢)؛ للعلم الضرورى بأنّ مفيد الوجود يلزم أن يكون موجوداً.

أصل: فى إثبات واجب الوجود، الذى هو المطلب الأعلى فى هذا الفن، و أساس العقائد الدينيه.

(٣)

فقول: كلّ من عرف حقيقه الواجب (٤) و الممكن (٥) - كما قلنا - عرف بأدنى فكر، أنّه إن لم يكن فى الوجود واجب الوجود، لم يكن لشيء من الممكنات وجود أصلاً (٦)؛ لأنّ الموجودات كلّها حينئذ - أى حين فرضنا انتفاء الواجب - تكون ممكنه،

ص: ٧١

١- (١) انظر: كشف المراد للعلامة الحلّى: ٣٨، الفصل الأول، المسأله الثلاثون، و المسأله الحاديه و الثلاثون. النافع يوم الحشر للمقداد السيورى: ٢٥-٢٦، الفصل الأول.

٢- (٢) قال ملا- خضر الجبلرودى: و خصّ هذا الحكم من بين أحكام الممكن بالذكر؛ لكونه محتاجاً إليه لإثبات الواجب، و توطئه لقوله: أصل. (حاشيه ح).

٣- (٣) قال الجبلرودى: و المبتنى عليه كلّ الصفات الثبوتيه و السلبيه، لما ستعلم إن شاء الله تعالى. (حاشيه ح).

٤- (٤) فى حاشيه «ح»: أى حقيقه لفظ الواجب، أى مفهومه، الذى هو ما لا يكون وجوده من غيره.

٥- (٥) فى حاشيه «ح»: و عرف حقيقه الممكن و مفهومه، الذى هو ما يكون وجوده من غيره.

٦- (٦) قال الجبلرودى: و التالى باطل بالضروره، فكذا المقدم، أما بيان الشرطيه: فهو لأنّ الموجودات حينئذ - أى حين لم يكن فى الوجود واجب الوجود - كلّها - بالنصب على التأكيد أو الرفع على الإبتداء - تكون -

والممكن ليس له وجود في نفسه، ولا لغيره عنه وجود؛ لأنّ الممكن لا يجب لذاته، و ما لم يجب الشيء لا يكون له وجود، و ما لم يكن له وجود، لا- يكون لغيره عنه وجود، فالممكن من حيث ذاته لا يكون له وجود، و ما لم يكن له وجود لا يكون لغيره عنه وجود، فلو كانت الموجودات بأسرها ممكنه، لَمّا كان في الوجود موجود، فلا بدّ من وجود واجب الوجود؛ ليحصل وجود الممكنات منه، و هو المطلوب. و هذا الطريق في إثبات واجب الوجود، ممّا وُفق المصنّف - شكر الله سعيه - باستخراجه، و هو يفيد المطلوب، من غير افتقار إلى إبطال الدور و التسلسل (١).

هدايه: إلى تحقيق بعض صفات الواجب، انجز الكلام إليها.

(٢)

الواجب إذا (٣) لم

ص: ٧٢

١- (١) التّسلسل: هو ترتّب علل و معلولات بحيث يكون السابق علّه في وجود لا- حقه، و هكذا. النافع يوم الحشر للمقداد السيوري: ٢٩، الفصل الأول في إثبات واجب الوجود.

٢- (٢) في «ث»: (أصل). قال ملا- خضر الجبلودي: هدايه للطالبيين إلى امتناع فرض العدم على الواجب، و ما يتفرع عليه من الصفات، و تسمّى: حقيقه، و إلى كونه مبدأ لما عداه من الموجودات، و ما يتفرّع عليه من الصفات، و تسمّى: إضافيه. (حاشيه ح).

٣- (٣) في حاشيه «ح»: الأولى «إذ» بغير ألف؛ ليكون علّه متقدّمه على المعلول، على قياس ما ذكر سابقا في هامش (٣) صفحه (٦٩) في قوله: و الممكن إذا كان... إلى آخره.

يكن له وجود من غيره (١)، كان واجبا من غير اعتبار ذلك الغير (٢)، و إذا كان واجبا لذاته، كان وجوده عين ذاته، بمعنى أنه ليس هناك ماهيته و وجود قائم بها، بل ماهيته وجود بحث لا تغاير بينهما أصلا، إذ لو كان وجوده غير ذاته، قائما به على قياس سائر الممكنات، لكان مفتقرا إلى ذاته، ضروره احتياج الصفه إلى موصوفها، و موصوفها غيرها، و المفتقر إلى الغير ممكن، فيكون وجوده ممكنا، و كل ممكن له علّه، فعلته إن كانت غير حقيقه الواجب، يلزم افتقار واجب الوجود في وجوده إلى غيره، و هو محال (٣)، و إن كانت حقيقه الواجب (٤)، فإما أن تكون مؤثره في الوجود حال كونها موجوده، أو حال كونها معدومه، فإن كان الأول، فإما أن تكون موجوده بهذا الوجود، فيلزم تقدّم الشيء على نفسه، أو بغير هذا الوجود، فيكون موجودا مرتين، و هو محال بديهه، ثم الكلام في ذلك الوجود كالكلام في الأول، فيلزم التسلسل، و الثاني - أعنى كونها مؤثره حال كونها معدومه - محال أيضا؛ للعلم الضروري بأنّ المعدوم يمتنع أن يؤثر في الموجود، و لو جوّزنا ذلك، لم يمكننا الإستدلال بوجود الحوادث على وجود الصانع تعالى، و إذا كان وجوده عين ذاته فلا يمكن فرض عدمه (٥)؛ لاستحاله فرض (٦) انفكاك الشيء عن

ص: ٧٣

- ١- (١) قال الجبلرودي: كما علم من مفهوم الواجب. (حاشيه ح).
- ٢- (٢) في حاشيه «ح»: أي واجبا لذاته.
- ٣- (٣) في حاشيه «ح»: ضروره امتناع اجتماع المتنافيين.
- ٤- (٤) من قوله: (يلزم افتقار الواجب) إلى هنا لم يرد في «ث».
- ٥- (٥) قال ملاً خضر الجبلرودي: لأنّ الوجوب: هو الإقتضاء التام للوجود، و مستلزم له. فإذا كان ذاتيا كان الوجود لازما للذات، و مع لزوم الوجود يمتنع العدم، ضروره امتناع اجتماع المتنافيين. (حاشيه ح).
- ٦- (٦) (فرض) لم يرد في «ث».

نفسه. و بهذا الإعتبار - أى باعتبار استحاله فرض عدمه، و استمرار وجوده - يقال له:

الباقي (١)، و اختلف فى معنى البقاء، فذهب القاضى أبو بكر (٢)، و إمام الحرمين (٣)، و الإمام الرازى (٤)، و جمهور معتزله البصره - و هو المختار عند الشيعة - إلى أنّ البقاء: هو

ص: ٧٤

- ١- (١) الباقي: هو الموجود وقتين متصلين فصاعدا. الرسائل للشريف المرتضى: ٢٦٤/٢، رساله الحدود و الحقائق. و الباقي: هو المستمر الوجود المصاحب لجميع الأزمنه. النافع يوم الحشر للمقداد السيورى: ٤٤، الفصل الثانى فى صفاته الثبوتيه.
- ٢- (٢) القاضى ابو بكر: هو محمد بن الطيب بن محمد، المعروف بابن الباقلانى، المتكلم على مذهب الأشعرى من أهل البصره. سكن بغداد، و سمع بها الحديث من أبى بكر بن مالك القطيعى، و أبى محمد بن ماسى، و أبى أحمد الحسين بن على النيسابورى، مات فى يوم السبت لسبع بقين من ذى القعدة سنه ثلاث و أربعائه، و لم يذكر أحد من المؤرخين تاريخ ولادته. انظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي: ٢٢١/٢ - ٢٢٤. الأنساب للسمعاني: ٢٧٨/١. وفيات الأعيان لابن خلكان: ٣٥٩/٢.
- ٣- (٣) هو عبد الملك بن أبى محمد عبد الله بن أبى يعقوب يوسف بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن حيويه الجوينى الفقيه الشافعى، تفقه فى صباه على والده أبى محمد، و على أبى القاسم الإسكافى الإسفرائينى، ثم سافر إلى بغداد و لقي بها جماعه من العلماء، ثم خرج إلى الحجاز و جاور بمكه أربع سنين و بالمدينه يدرّس و يفتى؛ فلهذا قيل له: إمام الحرمين، ثم عاد إلى نيسابور، و بقى يدرّس فيها قريبا من ثلاثين سنه. و كان مولده فى الثامن عشر من المحرم سنه تسع عشره و أربعائه، و توفى فى الخامس و العشرين من شهر ربيع الآخر سنه ثمان و سبعين و أربعائه. انظر: وفيات الأعيان لابن خلكان: ٨١-٨٠/٢، تاريخ الإسلام للذهبي: ٣٢٤/١٠-٣٢٨. الوافى بالوفيات للصفدى: ١١٦/١٩. البدايه و النهايه لابن كثير: ١٨٥٠/٢-١٨٥١.
- ٤- (٤) محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن على التيمى البكرى، الطبرستانى الأصل، الرازى المولد، المعروف بابن الخطيب الفقيه الشافعى، صنّف فى عدّه علوم، منها: تفسير القرآن الكريم، و منها فى علم الكلام: المطالب العالیه، و نهايه العقول، و غيرهما، و فى أصول الفقه: المحصول، و المعالم، و فى الحكمة الملخص، و شرح الإشارات لابن سينا، و شرح عيون الحكمة، و غير ذلك. و كان مبدأ اشتغاله على والده إلى أن -

استمرار الوجود - أى هو نفس الوجود - فى الزمان الثانى (١)، لا أمر زائد عليه؛ لأنه - على تقدير كونه وجوديا - لو احتاج إلى الذات لزم الدور؛ لأنّ الذات محتاج إلى البقاء أيضا، فإنّ وجوده فى الزمان الثانى معلّل به، وإن لم يحتج إلى الذات لكان الذات محتاجا إليه، و كان هو مستغنيا عنها، مع استغنائه عن غيره أيضا، فكان البقاء هو الواجب الوجود؛ لأنّه الغنى المطلق دون الذات.

وقال أبو الحسن الأشعري و جمهور معتزله بغداد: البقاء صفة زائده على الوجود؛ لأنّ الوجود متحقّق دونه، كما فى أول زمان الحدوث، بل تتجدّد بعده صفة هى البقاء (٢).

و الجواب: إنّ تجدد الإتيان بصفه لا يقتضى كونها وجوديه، كتجدّد معيه

ص: ٧٥

١- (١) فى حاشيه «ح»: بعد الزمان الأول، وهذا لا يعقل إلاّ فى ممكن الوجود؛ لأنّ واجب الوجود تعالى لا أول لوجوده، فلا يكون له زمان أول و لا- زمان ثان، إلاّ بحسب الإعتبار، فإنّ زمان نوح عليه السلام أول بالنسبه إلى زمان نبينا محمّد صلّى الله عليه و آله و سلّم و سلم، و ثان بالنسبه إلى زمان آدم عليه السلام.

٢- (٢) انظر: كشف الفوائد للعلامة الحلّى: ١٨٣-١٨٤، الباب الثانى، الصفات الثبوتيه، إرشاد الطالبين للمقداد السيورى: ٢١٣-٢١٥، مباحث التوحيد، كيفيه بقاءه تعالى.

البارى سبحانه مع الحادث (١)، و باعتبار استمرار وجوده - أيضا - يقال له: الأزلى؛ لأن الأزلى (٢): إستمرار الوجود فى الزمان الماضى. و الأبدى (٣): استمرار وجوده فى المستقبل. و السرمدى (٤): لاستمرار وجوده فيهما. و باعتبار أن وجود ما عداه مستفاد منه تعالى (٥)، يقال له: الصانع، و الخالق، و البارىء، و المصوّر أيضا.

قال الغزالى (٤): قد يظنّ أنّ هذه الأسماء مترادفه (٧)، و أنّها راجعه إلى الخلق

ص: ٧٦

١- (١) انظر: المواقف للإيجى: ٢٩٦-٢٩٧، الموقف الخامس فى الإلهيات، المرصد الرابع فى الصفات الوجوديه، المقصد الثامن فى صفات اختلف فيها. شرح المواقف للجرجاني: ١١٩/٨-١٢٠، الموقف الخامس، المرصد الرابع، المقصد الثامن فى أنّه تعالى صفة.

٢- (٢) الأزلى: هو الذى لا أول لوجوده. الرسائل العشر للطوسى: ١٠٤، رساله الاعتقادات. إرشاد الطالبين للمقداد السيورى: ١٨٢، مباحث التوحيد، كونه تعالى أبدى أزلى.

٣- (٣) الأبدى: هو الذى لا نهايه لوجوده. الرسائل العشر للطوسى: ١٠٤، رساله الاعتقادات. إرشاد الطالبين للمقداد السيورى: ١٨٢، مباحث التوحيد، كونه تعالى أبدى أزلى.

٤- (٤) السرمدى: هو مستمر الوجود بين الأزل و الأبد. الرسائل العشر للطوسى: ١٠٤، رساله الاعتقادات.

٥- (٥) فى حاشيه «ح»: إذ قد علمت أنّ الممكن من حيث هو ليس له وجود، و لا- لغيره عنه وجود، فجميع الممكنات وجودها من الواجب تعالى.

٦- (٦) فى حاشيه «ح»: فى تفسيره للأسماء الحسنى. الغزالى: ابو حامد محمد بن محمد بن محمد بن احمد الطوسى الشافعى. تفقه ببلده طوس أولا، ثمّ تحوّل إلى نيسابور فى مرافقه جماعه من الطلبة، فلازم إمام الحرمين، و برع فى الفقه فى مده قريبه، و مهر فى الكلام و الجدل، فأقبل عليه نظام الملك الوزير، و ولاءه تدرّس نظاميه بغداد، فقدمها بعد الثمانين و أربعمائيه، و سنّه نحو الثلاثين، و أخذ فى تأليف الأصول و الفقه و الكلام و الحكمه. زار القدس، و أقام بدمشق مده. توفى فى يوم الإثنين الرابع عشر من جمادى الآخره سنه خمس و خمسمائيه، و قبره بظاهر الطابران قصبه طوس. أنظر: تاريخ الإسلام للذهبي: ١١٧/٣٥. سير أعلام النبلاء للذهبي: ٣٢٢/١٩. المستفاد من ذيل تاريخ بغداد لابن الدمياطى: ٢٧.

٧- (٧) قال ملا خضر الجبلرودى: و قد يفرّق بينها: بأنّ الصانع: بمعنى الموجد للشىء، المخرج له من العدم إلى -

و الإختراع، و الأولى أن يقال: ما يخرج من العدم إلى الوجود يحتاج - أولاً - إلى التقدير، و - ثانياً - إلى الإيجاد على وفق ذلك التقدير، و - ثالثاً - إلى التصوير و التزيين، كالبناء يقدره المهندس، ثم بينه الباني، ثم يزينه النقّاش، فالله سبحانه خالق من حيث إنه مقدر، و باري من حيث إنه موجد، و مصوّر من حيث إنه يرتّب صور المخترعات على أحسن تصوير و ترتيب، و يزيئها أكمل (١) تزيين (٢).

أصل: في تحقيق أنّ الواجب ليس له جزء بالفعل، و لا بالفرض، ذهنًا و خارجًا.

(٣)

فنبول: المتفطن إذا أمعن النظر (٤) في معرفه الواجب، و كنه صفاته، إنكشف له أنّه مبدأ الكل. ثمّ إنه إذا تفكّر (٥) بعين بصيرته (٦)، علم أنّ كلّ ما فيه كثره - أي أجزاء متمايظه

ص: ٧٧

١- (١) في «ص»: (أحسن).

٢- (٢) انظر: شرح المواقف للجرجاني: ٢٣٦/٨-٢٣٧، المرصد السابع، المقصد الثالث، تسميته تعالى بالأسماء التوقيفيه.

٣- (٣) في حاشيه «ح»: أي في نفى التركيب عن الواجب تعالى.

٤- (٤) في حاشيه «ح»: أي تفكر فيما علمه من المقدمات المتقدمه، من بيان معنى الواجب و الممكن.

٥- (٥) قال الحبلرودي: أي من عرف حقيقه الواجب و الممكن. (حاشيه ح).

٦- (٦) البصيره: قوه للقلب المنور بنور القدس، يرى بها حقائق الأشياء و بواطنها، بمثابة البصر للنفس يرى به صور الأشياء و ظواهرها، و هي التي يسميها الحكماء: العاقله النظرية، و القوه القدسيه. التعريفات للجرجاني: ١٠٥.

- بحسب الذهن (١) أو الخارج - و لو كانت تلك الكثره بالفرض - كان وجوده فى نفس الأمر محتاجا إلى الغير (٢) ؛ لأنه محتاج إلى آحاده (٣) - أى أجزائه - و آحاده غيره (٤) ، و كلّ محتاج - فى نفس الأمر - إلى الغير ممكن. لا يقال: لا نسلم أنّ المحتاج إلى الغير مطلقا ممكن، بل المحتاج إلى العله هو الممكن، و لو سلّم فجميع أجزاء الشىء عين ذاته لا غيره، فالإحتياج إليها لا يستلزم الإمكان؛ لأننا نقول: لا شكّ أنّ المركّب يحتاج إلى جزئه، فيكون جزؤه عله له؛ لأنّ المراد بالعله: ما يتوقف عليه وجود الشىء (٥) ، سواء كان كافيا فى وجوده (٦) أو لا (٧) ، و جميع أجزاء الشىء و إن كانت عين ذاته، لكن كلّ واحد من أجزائه ليس عين ذاته، بل غيره، فلا يكون ذاته من دون ملاحظه الغير - الذى هو كلّ واحد من أجزائه - كافيا فى وجوده، فلا يكون واجبا. فإن قلت: هذا إنّما يدلّ على نفي التركيب فى الخارج (٨) ، فجاز أن يكون واجب الوجود مركبا فى الذهن من الجنس و الفصل.

ص: ٧٨

- ١- (١) فى حاشيه «ح»: أى أجزاء ذهنيه مفروضه، كالماهيات الذهنيه، المركبه فى الذهن من الجنس و الفصل.
- ٢- (٢) فى حاشيه «ح»: لأنه يقال لكلّ فرد من آحاده: إنه ليس بكل، و ما سلب عنه الشىء فهو مغاير له، فيكون المركّب مفتقر إلى الغير، فيكون ممكنا.
- ٣- (٣) قال الجبلرودى: الموجوده أو المفروضه، ضروره احتياج الكلّ إلى الأجزاء. (حاشيه ح).
- ٤- (٤) قال الجبلرودى: لكونها متقدّمه عليه، و عللا ناقصه له، و المتقدّم غير المتأخر، و العله غير المعلول بالضروره. (حاشيه ح).
- ٥- (٥) انظر: إلهيات المحاكمات للرازى: ٣٧، النمط الرابع، قوله: و اعترض بعض المعترضين.
- ٦- (٦) فى حاشيه «ح»: فيكون عله تامه له.
- ٧- (٧) فى حاشيه «ح»: فيكون عله ناقصه له.
- ٨- (٨) فى حاشيه «ح»: لأنّ التركيب الذهنى يوجب الإحتياج فى الذهن، و الإحتياج فى الذهن لا يوجب الإمكان.

قلت: الواجب لا يشارك شيئا من الأشياء فى ماهيته (١)؛ لأن كل ماهية لما سواه مقتضيه للإمكان (٢)، بناء على برهان التوحيد، فلو شارك غيره فى ماهيته، يلزم إمكانه، وهو محال، وإذا لم يشارك الغير فى ماهيه، لم يحتج - فى العقل - إلى أن يفصل عن غيره بفصل ذاتي، فلا يكون مركبا فى العقل - أيضا - وإذا تحقق ما فصّلناه (٣)، تبين لك إن كل ما فيه كثره، أو قبول قسمه - بحسب الفرض - ممكن، أمّا ما فيه كثره بالفعل فظاهر (٤)، و أمّا ما فيه قسمه - بحسب الفرض - فلأن المراد بالقسمه الفرضيه: أن يمكن للعقل فرض شىء غير شىء. و هو عين الإثنيه المقتضيه للإمكان، و تنعكس هذه القاعده بعكس النقيض إلى قولنا: كل ما ليس بممكن ليس بمتكثّر (٥)، فالواجب

ص: ٧٩

١- (١) انظر: إلهيات المحاكمات للرازي: ٨٩، النمط الرابع، قوله: يريد نفى التركيب بحسب الماهيه. المحاكمات بين شرحى الإشارات للرازي: ٦٢/٣، النمط الرابع، فى الوجود و علله. فى حاشيه «ح»: أى حتى يكون جزؤها المشترك جنسا، و جزؤها المميز فصلا، كالحيوان الناطق بالنسبه إلى الإنسان، فلا يكون له تركيب ذهنى - أيضا -.

٢- (٢) قوله: (مايهه لما سواه مقتضيه للإمكان) لم يرد فى «ث».

٣- (٣) فى حاشيه «ح»: من أن الممكن محتاج إلى الغير.

٤- (٤) فى حاشيه «ح»: لأنه محتاج إلى الغير، و المحتاج إلى الغير ممكن، و كذلك ما يقبل القسمه بحسب الفرض.

٥- (٥) قال ملاً خضر الجبلرودى: و بضّم هذا العكس إلى مقدّمه أخرى صادقه، هكذا: الواجب تعالى ليس بممكن، و كل ما ليس بممكن ليس بمتكثّر، ينتج: أن الواجب ليس بمتكثّر. (حاشيه ح). و قال على بن نصر الله فى حاشيه «ح»: المعتبر عند القدماء فى العلوم، و هو عندهم تبديل نقيضى طرفى القضية، مع بقاء الصدق و الكيف، و عكسه عند المتأخرين: لا شىء مما ليس بممكن بمتكثّر. إذ عكس النقيض - عندهم - جعل نقيض الثانى أولاً و عين الأول ثانيا، مع مخالفه الكيف، و إذا ضمّ العكس المذكور - على كلا الإصطلاحين - إلى مقدّمه أخرى صادقه، هى: الواجب ليس بممكن. بجعلها -

واحد من جميع الجهات - أى من جهة الأجزاء - ذهنيه كانت أو خارجيه، موجوده بالفعل أو مفروضه، و واحد من جميع الإعتبارات - أى باعتبار تكثّر الأفراد و الصفات الحقيقيه - لما سيجىء (١).

أصل: فى إثبات وحدانيته تعالى، و نفى الشريك عنه تعالى.

(٢)

حقيقه الواجب (٣) أمر واحد ثبوتى (٤)، أى شىء واحد موجود، و دليل وجوده قد عرفت، و نقول فى إثبات وحدته: لأنه (٥) مدلول دليل واحد، أى عباره واحده تدلّ عليه، و لا شكّ أنّ ما دلّت عليه عباره الواحده واحد، و هو - أى ذلك الدليل الواحد - إمتناع العدم عليه أو وجوب الوجود له (٦)، فلو فرض منه - أى من ذلك الأمر

ص: ٨٠

١- (١) فى حاشيه «ح»: فى تحقيق كونه عالما قادرا، و اعلم أنّه كما لا يجوز أن يكون له جزء لا يجوز أن يكون جزء لغيره؛ لأنّ كونه جزء لذلك الغير، إن كان صفه كمال كان مستكملا بغيره، و إن كان صفه نقص و جب نفيه عنه.

٢- (٢) قال ملاّ خضر الحبلرودى: و لَمّا فرغ من نفى الكثره و التركيب عن ذات الواجب، أشار إلى نفى الكثره و التركيب عن مفهومه، و كونه ثبوتيا، و الى وحدانيته و نفى الكثره عنه باعتبار الأفراد، فقال: أصل، حقيقه الواجب... إلى آخره. (حاشيه ح).

٣- (٣) فى حاشيه «ح»: أى مفهومه.

٤- (٤) قال الحبلرودى: ليس العدم نفسها و لا جزءها. (حاشيه ح).

٥- (٥) قال الحبلرودى: أى الأمر الذى هو حقيقه الواجب. (حاشيه ح).

٦- (٦) (له) لم ترد فى «ث».

الواحد، الذى هو حقيقه الواجب - أفراد أكثر من واحد و أقلها إثنان، لاشتركا - أى الفردان المفروضان - فى حقيقه الواجب؛ لأنهما مشتركان فى وجوب الوجود، وقد ثبت أنه عين حقيقه الواجب (١)، و امتازا بأمر آخر هو التعيين؛ لامتناع الإثنيه مع التشارك فى تمام الماهيه بدون الإمتياز بالتعيين، و التعيين داخل فى هويه كل من ذينك المتشاركين، فيلزم تركيب كل واحد منهما ممّا به الإشتراك، و ممّا به الإمتياز، و كل مركّب ممكن - لمّا عرفت (٢)- فلا يكونان واجبين، هذا خلف، و حينئذ لا يوجد من حقيقه الواجب إلّا ذات واحده. هذا مسلك الحكماء فى إثبات التوحيد، و هو مبنى على أن الوجود وجودى (٣)، حتى يمكنهم القول: بأنّه نفس حقيقه الواجب، فإن صحّ لهم ذلك (٤) تمّ الكلام و حصل المرام (٥).

ص: ٨١

- ١- (١) فى «ث» زياده: (ذات).
- ٢- (٢) قال ملا- خضر الجبلرودى: من احتياجه إلى أجزاءه، و لا- شىء من الواجب بممكن؛ لتقابلهما، فلا شىء من المركّب بواجب، و هما مركبان على هذا الفرض، فلا يكونان واجبين. (حاشيه ح).
- ٣- (٣) فى حاشيه «ح»: أى أمر ثابت موجود فى الأعيان.
- ٤- (٤) فى حاشيه «ح»: أى لا يصحّ لهم هذا أبدا؛ لأنه لو كان الوجود موجودا فى الأعيان، كان الواجب ممكنا، و التالى باطل؛ لامتناع الغلب. بيان الملازمه: إنّ الوجود إذا كان موجودا فى الأعيان يكون ممكنا؛ لأنه صفه، و هى مفتقره إلى موصوفها و هو غيرها، و المفتقر إلى الغير ممكن، و إذا كان الوجود ممكنا كان الواجب - أيضا - ممكنا؛ لأنّ الواجب إنّما هو واجب بهذا الوجود الممكن، و إذا كان ما به الشىء واجب ممكنا، يكون الواجب ممكنا.
- ٥- (٥) انظر: شرح المواقف للجرجانى: ٤٥/٨، المرصد الثالث، المقصد الأول فى توحيدته تعالى. فى حاشيه «م»: لأنّ الواجب قد يقال على ثلاثه معان: الإستغناء عن الغير فى الوجود. و الثانى: كون -

و أمّا المتكلّمون فقالوا: يمتنع وجود إلهين مستجمعين لشرائط الإلهية، إذ لو وجدا؛ لكان نسبه المقدورات إليهما سواء؛ لأنّ المقتضى للقدره ذاتهما، و للمقدوريه الإمكان؛ لأنّ الوجوب و الإمتناع يحيلان المقدوريه، فتستوى النسبه بين كلّ مقدور و بينهما. فإذا يلزم وقوع هذا المقدور المعين أمّا بهما و هو باطل؛ لاستحاله حصول مقدور واحد من قادرين (١)، أو بأحدهما، و يلزم الترجيح بلا مرجح (٢)، فلو تعدّد الإله لم يوجد شيء من الممكنات؛ لاستلزامه أحد المحالين، أمّا وقوع مقدور بين قادرين، و أمّا الترجيح لا لمرجح (٣). و اعلم أنّه لا يخالف في هذه المسأله إلاّ الثنويّه (٤)، دون الوثنيه،

ص: ٨٢

١- (١) قال الجبلرودي: لاستلزامه احتياج المعلول إلى كلّ واحده منهما من حيث أنّهما علّتان، و استغناؤه عن كلّ منهما، نظرا إلى استقلال الأخرى. (حاشيه ح). و في حاشيه «ث»: لأنّه مع احتياجه إليهما يلزم استغناؤه عنهما.
٢- (٢) انظر: المواقف للأيجي: ٢٧٨-٢٧٩ /الموقف الخامس، المقصد الأول، المرصد الثالث في توحيدته تعالى.
٣- (٣) انظر: غنيه النزوع للحلبى: ٦٤-٦٦، الفصل الأول، في بيان حقيقه التكليف و ضروبه و مراتبه، في أنّه تعالى واحد لا ثانى له. كشف الفوائد للعلّامه الحلّى: ١٩٤-١٩٥، الباب الثاني صفات الصانع، الصفات الثبوتيه، «٨» الوجدانيه، برهان المتكلمين «التمانع».

٤- (٤) الثنويه: هم أصحاب الأثنين الأزليين، يزعمون أنّ النور و الظلمه أزليان قديمان، بخلاف المجوس، فإنّهم قالوا بحدوث الظلام، و ذكروا سبب حدوثه، و هؤلاء قالوا بتساويهما في القدم و اختلافهما في الجوهر، و الطبع، و الفعل، و الحيز، و المكان، و الاجناس، و الأبدان، و الارواح، و من فرقهم: المانويه، المزدكيه، الديصانيه، المرقيونيه، الكينويه، و الصياميه، الشامخيّه. الملل و النحل للشهرستاني: ٢٤٤/١.

فإنهم لا- يقولون بوجود إلهين واجبي الوجود، و لا يصفون الأوثان بصفات الإلهية، و إن أطلقوا عليها إسم الآلهه، بل اتخذوها على أنها تماثيل لله تعالى؛ لاعتقادهم الجسميه فى حقّه تعالى، أو تماثيل للأنبياء، أو الزهّاد، أو الملائكه، أو الكواكب، أو الأرواح المدبّره المؤثره فى هذا العالم - على زعمهم - و اشتغلوا بتعظيمها على وجه العباده، توّسلاً(١) و تشفّعاً بها إلى ما هو إله حقيقه(٢). و أمّا الثنويه فقالوا: نجد فى العالم خيراً كثيراً و شراً كثيراً، و أنّ الواحد لا يكون خيراً شريراً بالضروره، فكلّ منهما فاعل على حده(٣).

فالديصانيه(٤) - من الثنويه - قالوا: فاعل الخير هو النور، و فاعل الشر هو الظلمه(٥). و فساده ظاهر؛ لأنهما عرضان، فيلزم قدم الجسم، و كون الإله محتاجاً إليه،

ص: ٨٣

- ١- (١) فى «ث» و «ص»: (توصلاً).
- ٢- (٢) هذا ما أشار إليه القرآن الكريم: وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِى مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدَى مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ سوره الزمر ٣:٣٩.
- ٣- (٣) انظر: تلخيص المحصّل للخواجه نصير الدين الطوسى: ٣٠٠، القسم الثانى فى الصفات، القول فى الصفات الثبوتيه، مسأله: الله قادر على كلّ المقدورات.
- ٤- (٤) الديصانيه: أصحاب ديسان، أثبتوا أصلين نورا و ظلاما، و زعموا أنّ النور حى عالم قادر، و الظلام ميت جاهل عاجز جماد. و زعموا أنّ الشر يقع منه طباعا و خرقا، و زعموا أنّ النور بياض كلّه، و أنّ الظلام سواد كلّه، و زعموا أنّ النور لم يزل يلقى الظلمه بأسفل صفحه منه، و أنّ الظلمه لم تزل تلقاه بأعلى صفحه منها. الملل و النحل للشهرستانى: ١١٨.
- ٥- (٥) انظر: الملل و النحل للشهرستانى: ١١٨، الديصانيه. تلخيص المحصّل لنصير الدين الطوسى: ٣٠٠، الركن الثالث، القسم الثانى، القول فى الصفات الثبوتيه، مسأله: الله تعالى قادر على كلّ المقدورات.

و كأنهم أرادوا معنى آخر سوى المتعارف، فإنهم قالوا: النور حيّ، عالم، قادر، سميع، بصير.

و المجوس - منهم - ذهبوا: إلى أنّ فاعل الخير هو «يزدان» يعنون به الملك، و فاعل الشر «أهرمن» يعنون به الشيطان(١).

و الجواب: منع قولهم الواحد لا- يكون خيرا شريرا، بمعنى إنه يوجد خيرا كثيرا و شرا كثيرا، اللهم إلا- أن يراد بالخير من يغلب خيره على شرّه، و بالشرير من يغلب شرّه على خيره، كما ينبئ عنه ظاهر اللغة، فلا يجتمعان حينئذ في واحد، لكنّه غير ما لزم، بل اللازم هو المعنى الذى أشرنا إليه، فلا يفيد إبطال ما ليس بلازم(٢).

تبصره: تبصّر ك لتحقيق بعض الصفات السلبيه للواجب تعالى.

(٣)(٤)

(أ) عن لك: أى اعترض و بدا لك. النهايه فى غريب الحديث لابن الأثير ٣:٣١٣، عن.

ص: ٨٤

- ١- (١) انظر: رسائل الشريف المرتضى: ٢/٢٨٤، رساله الحدود و الحقائق. تلخيص المحصّل لنصير الدين الطوسى: ٣٠٠، الركن الثالث، القسم الثانى، القول فى الصفات الثبوتيه، مسأله: الله تعالى قادر على كلّ المقدورات.
- ٢- (٢) انظر: المواقف للايجى: ٢٧٩، الموقف الخامس، المقصد الأول، المرصد الثالث فى توحيدته تعالى.
- ٣- (٣) قال ملا- خضر الجبلرودى: فى أنّه تعالى ليس بمتحيّز، و لا- حالا- فى المتحيّز، و لا يشار إليه بالإشاره الحسيّه. و المراد بالمتحيّز: هو الحاصل فى مكان، بحيث يشار إليه إشاره حسيّه بأنّه هنا أو هناك لذاته. و قد يسمّى جوهرًا، و قد يخصّص الجوهر بما لا ينقسم منه أصلا، و قد يعمّم بحيث يشمل المجرّدات أيضا عمّن يقول بها. (حاشيه ح).
- ٤- (٤) فى حاشيه «ح»: أعلم أنّ المصتّف بعد أن ذكر شرذمه من الصفات الثبوتيه، عنّ له أن يذكر الصفات السلبيه، و قدّم الثبوتيه على السلبيه؛ لأنّ الثبوتيه أشرف من السلبيه، و إن كان عدم الحادث مقدّما على وجوده طبعًا، و كان الأولى ذكر جميع مباحث الثبوتيه ثمّ الإشتغال بالسلبيه.

كلّ متحيّز سواء كان تحيّزه بالذات - كالجسم - أو بالتبعيه - كالعرض (١) - مفتقر إلى حيّزه بالبديهه، و الحيّز و المكان يقالان على معنى واحد، و هو عند المتكلّمين: فراغ موهوم يشغله الجسم (٢). و عند الحكماء: هو السطح الباطن من الجسم الحاوى، المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوى (٣).

و كلّ عرض مفتقر إلى محلّه، و العرض: هو الموجود الذى يحتاج فى وجوده إلى محلّ يقوّمه، كالسواد بالنسبه إلى الجسم (٤)، و ذلك المحلّ يسمّى موضوعا، و إذا افتقر المتحيّز و العرض إلى الحيّز و المحلّ، و الحيّز و المحلّ غيرهما، يكونان ممكنين بالضروره، فلا يكون الواجب بمتحيّز - أى بجسم - و لا عرض؛ لاستلزام التحيّز و العرضيه، الإمكان المنافى للوجوب؛ و لأنّه لو كان فى مكان أو جهه لزم قدم المكان أو الجهه، و اللازم باطل؛ إذ لا قديم سوى الله تعالى - إتفاقا - و سنبرهن عليه. و كلّ ما يشار إليه بالحس (٥) بأنّه هنا أو هناك، فهو إمّا متحيّز أو عرض؛ لأنّ الإشاره: إمتداد موهوم

ص: ٨٥

- ١- (١) أنظر: كشف المراد للعلامه الحلّى: ١١٨، المقصد الثانى فى الجواهر و الأعراض، المسأله الأولى فى قسمه الممكنات. النافع يوم الحشر للمقداد السيورى: ٥٠-٥١، الفصل الثالث الصفات السلبيه، الصفه الثانيه.
- ٢- (٢) انظر: الرسائل للشريف المرتضى: ٢٦٨/٢، رساله الحدود و الحقائق. النافع يوم الحشر للمقداد السيورى: ٣٢.
- ٣- (٣) كشف المراد للعلامه الحلّى: ١٣٢، المقصد الثانى، الفصل الأول، المسأله التاسعه.
- ٤- (٤) انظر: كتاب التعريفات للجرجانى: ٢٢٥.
- ٥- (٥) قال ملاً خضر الجبلرودى: و إنّما قيد الإشاره المنفيّه بالحسيّه؛ لأنّ الإشاره العقليه - التى هى تمييز العقل، و تعيينه بوجه ما - غير ممتنع عليه تعالى، فإنّ العقل يحكم بأنّه تعالى ذات موصوف بأكمل الصفات، ليس كغيره من الذوات، فإن قلت: قول أمير المؤمنين عليه السلام فى نهج البلاغه: «من أشار إليه فقد -

آخذ من المشير، منته إلى المشار إليه(١). و إنما يتأتى ذلك إذا كان المشار إليه فى الحيز، أمّا بالذات أو بالتبعيه، و الواجب ليس بمتحيز أصلاً، فلا يكون الواجب بمشار إليه بالحس، و هو المطلوب.

و ذهب بعض الجهال إلى أنه جسم، فقال مقاتل بن سليمان(٢) و غيره: إنه مركب

(أ) نهج البلاغه ١:١٥ / خطبه رقم ١.

(ب) شرح نهج البلاغه لكمال الدين ميثم البحرانى: ١/١٦٣، خطبه رقم ١.

ص: ٨٦

١- (١) إرشاد الطالبين إلى نهج المسترشدين للمقداد السيورى: ٢٦.

٢- (٢) اضطربت الأقوال فى هذا الرجل اضطراباً كثيراً، سواء عند الخاصه أو العامه، أمّا عندنا فقد ذكره الشيخ الطوسى فى رجاله - مجرداً عن اللقب - فى عداد أصحاب الإمام الباقر عليه السلام، و وصفه بالبترى - و البترية فرقه من فرق الزيدية - ثم ذكره فى أصحاب الإمام الصادق عليه السلام و لقبه بالخراسانى. -

من لحم و دم (١). و قيل: نور يتلألأ كالسيكه البيضاء، و طوله سبعة أشبار من شبر نفسه.

و منهم من يقول: إنه على صورته إنسان، فقيل: شاب أمرد جعد شديد الجعوده، و قيل:

شيخ أشمط الرأس و اللحيه - أى بعضه أسود و بعضه أبيض - تعالى الله عن قول المبطلين (٢)، و المعتمد فى إبطاله أنه لو كان جسماً لكان متحيزاً، و اللازم قد أبطلناه.

ص: ٨٧

١- (١) انظر: كتاب المجروحين لابن حبان: ١٤/٣. وفيات الأعيان لابن خلكان: ١٢٩/٣-١٠٣. المواقف للإيجي: ٢٧٣، الموقف الخامس، المرصد الثانى، المقصد الثانى فى أنه تعالى ليس بجسم.

٢- (٢) انظر: الممل و النحل للشهرستانى: ٤٥. المواقف للإيجي: ٢٧٣، المرصد الثانى فى تنزيه البارى، و هى الصفات السليبه، المقصد الثانى ليس بجسم.

تبصره: في أنه تعالى لا يحل في شيء، ولا شيء يحل فيه.

أمّا الأول: فلأنّ المعقول من الحلول كونه موجوداً في محلّ قائماً به (١) - أي يكون مختصاً به - بحيث تكون الإشارة إلى أحدهما عين الإشارة إلى الآخر، تحقيقاً، أو تقديراً، وهذا إنّما يتصور فيما لا يقوم بذاته، والواجب حيث يقوم بذاته (٢) استحالة عليه الحلول (٣)، و ما نقل عن بعض الصوفية (٤): إنّ تعالى يحلّ في قلوب العارفين، و عن النصاري: إنّ تعالى حلّ في المسيح (٥)، فإن أرادوا بالحلول هذا المعنى فقد عرفت بطلانه، و إن أرادوا غير ذلك (٦)، فلا يمكن نفيه أو إثباته إلاّ بعد تصور معناه.

ص: ٨٨

١- (١) قال ملاّ خضر الجبلرودي: أي بذلك المحل، بشرط امتناع قيامه بذاته. (حاشيه ح).

٢- (٢) قال الجبلرودي: و ليس تابعا في الوجود لغيره؛ لكونه واجبا. (حاشيه ح).

٣- (٣) قال الجبلرودي: في الغير بالمعنى المعقول، و ترتيبه أنّ كلّ حالّ في الغير تابع في وجوده لذلك الغير، و لا شيء من الواجب بتابع في الوجود للغير - و إلاّ لكان ممكنا - فلا شيء من الحالّ بالغير واجب. و ينعكس بالعكس المستوى إلى: لا شيء من الواجب بحالّ في الغير، و هو المطلوب. (حاشيه ح).

٤- (٤) الصوفيه: كان مذهبهم في بدء ظهوره عمليا صرفا و ذلك في النصف الثاني للقرن الثاني الهجري، ثمّ تحول إلى طريقه و عقيدته. كان الجنيد من أئمّه هذا المذهب، و من تلامذته الحلاج و أبو بكر الشبلي، كما كان من أعلامه ابن عربي و ابن الفارض و غيرهم. و طرق المتصوفه كثيره، منها الشاذليه و الرفاعيه و القادريه و البكتاشيه و غيرها. و قد تحول المتصوفه لاحقا إلى الشعبذه و المخاريق. معجم الفرق الاسلاميه لشريف يحيى الامين: ٢١٢-٢١٣.

٥- (٥) انظر: الملل و النحل للشهرستاني: ٤٦. كشف المراد للعلامه الحلي: ٢٧١، المقصد الثالث، الفصل الثاني، المسأله «١٣» في أنّه تعالى ليس بحالّ في غيره.

٦- (٦) في حاشيه «ح»: أي غير المعقول.

وقالت النصيريه (١) ، والإسحاقيه (٢) - من غلاه الشيعة -: ظهور الروحاني في الجسماني (٣) لا - ينكر، ففي طرف الشر كالشياطين، فإنه كثيرا ما يتصور الشيطان بصوره إنسان؛ ليعلمه الشر ويكلمه بلسانه، و في طرف الخير كالملائكه، فإن جبرائيل عليه السلام كان يظهر بصوره دحيه الكلبى (٤) ، والإعرابى، قالوا: فلا - يمتنع أن يظهر الله تعالى في صوره بعض الكاملين، و أولى الخلق بذلك أشرفهم و أكملهم، و هم العتره الطاهره. و هو من يظهر فيه العلم و القدره التامه من الأئمه من تلك العتره. و لم يتحاشوا عن إطلاق الآلهه على أئمتهم (٥). و هذه ضلاله بينه لا يحتاج بطلانها إلى بيان، و مع ذلك (٦) نقول: ظهور شىء في صوره شىء آخر لا يقتضى الحلول و الإتحاد، فإن

ص: ٨٩

١- (١) النصيريه: فرقه بآئده من الغلاه، أحدثها محمد بن نصير النميرى، و قد كان أصحابه يقولون بنبوته، و أنه ادعى أن الامام العسكرى عليه السلام بعثه نبيا و كان يقول بالتناسخ و الغلو، و كان من أصحاب الامام العسكرى عليه السلام. فرق الشيعة للنوبختى: ١٠٢.

٢- (٢) الإسحاقيه: من جمله الغلاه، أحدثهم إسحق بن زيد بن الحارث، و كان من أصحاب عبد الله بن معاويه بن عبد الله بن جعفر بن أبى طالب. موسوعه الفرق و الجماعات لعبد المنعم الحنفى: ٦٨-٧٠. انظر: الملل و النحل للشهرستانى: ١٨٨/١-١٨٩.

٣- (٣) فى حاشيه «ح»: الروحاني: هو الذى لا يدرك بإحدى الحواس الظاهره، و الجسماني بخلافه.

٤- (٤) دحيه بن خليفه بن فروه بن فضاله بن زيد بن امرؤ القيس بن الخزرج. و أسلم دحيه قديما و لم يشهد بدرا، و له صحبه و روايه عن النبى صلى الله عليه و آله و سلمو اله و سلم، كان يشبهه جبرائيل، و كان جبرائيل ينزل على النبى بصورته، بعثه النبى صلى الله عليه و آله و سلمو اله و سلم رسولا - إلى قيصر، سكن مصر و مات فى ولايه معاويه بن ابى سفيان. انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد: ١٨٨/٤. الثقات لابن حبان: ١١٧/٣ - ١١٨. إكمال الكمال لابن ماكولا: ٣/٣١٤.

٥- (٥) انظر: الملل و النحل للشهرستانى: ٨٠.

٦- (٦) فى حاشيه «ح»: أى مع تسليم ظهور الروحاني فى صوره الجسماني، أو مع كونها بينه لا تحتاج إلى دليل.

جبرائيل عليه السلام لم يتحد بدحيه، و لا حلّ فيه، فلا يلزم مطلوبكم.

و أما الثانى: و هو إنّه لا يحلّ فيه شيء، و لا يصير هو محلا للأعراض؛ فلأنّ المحلّ متحيّز تحلّ فيه الأعراض (١)، أى تختصّ به اختصاص الناعت (٢)، و الواجب حيث إنّه ليس بمتحيّز (٣)، استحال حلول الأعراض فيه؛ و لأنّه لو حلّ فيه عرض لكان ذلك العرض ممكنا؛ لاحتياجه إلى محلّه، و كلّ ممكن حادث - لما يأتى (٤)- فيلزم اتصاف الواجب بالحادث، و هو محال؛ لأنّ ذلك الحادث إن كان صفة كمال استحال خلوّ الذات عنه، فيكون قديما (٥)، هذا خلف، و إن كان صفة نقص لم يمكن اتصاف ذاته

ص: ٩٠

١- (١) قال ملا خضر الجبلرودى: و محصّيله: إنّ كلّ محلّ متحيّز، و لا شيء من الواجب بمتحيّز، فلا شيء من المحلّ بواجب. و ينعكس إلى: لا- شيء من الواجب بمحلّ. أمّا الكبرى فظاهره ممّا تقدّم، و أمّا الصغرى فهى مبنيّه على تفسير القيام و الحلول بالتبعيه فى التحيز، دون الإختصاص الناعت، فإنّ المحلّ - على هذا التقدير - يكون عباره عن المتبوع فى التحيز، و لا يكون غير الجوهر المتحيّز، فلا- يرد ما أورده بعض، من أنّ السرعة و البطأ حالآن فى الحركة، و الحركة محلّ لهما، و هى غير متحيّزه، و أيضا صفات الواجب قائمه بذاته، حاله فيها - عند الأشاعره - مع أنّ محلّ الصفات - و هو ذات الواجب - مجرّده، و أيضا صفات العقول و النفوس - عند الفلاسفه - حاله فيهما، مع أنّها مجرّدت؛ لأنّ الحلول فى الصور المذكوره بالمعنى المفسّر غير صادق؛ إذ الحركة عرض، و العرض ليس متبوعا فى التحيز، بل السرعة و البطأ حالآن فى الجسم كالحركة، و الواجب ليس بمتبوع فى التحيز - أيضا - إذ لا حيز له أصلا، و كذا المجرّد عند من يقول به، و إن كان بالمعنى الآخر صادقا، فتأمل. (حاشيه ح).

٢- (٢) فى حاشيه «ح»: النعت: الصفه، و نعتّ الشيء أنعتّه، إذا وصفته.

٣- (٣) فى حاشيه «ح»: لما تقدّم من إمكانه، (إى المتحيّز).

٤- (٤) فى حاشيه «ح»: فى بحث حدود العالم.

٥- (٥) فى حاشيه «ح»: و أيضا إمّا أن يكون المقتضى لذلك الحادث ذاته تعالى، أو غيرها، فإن كان الأول لم يكن حادثا، و إن كان الثانى يلزم الإفتقار، و هما محالان. لمحزّره على.

به (١)، هذا ما عليه جمهور العقلاء من أهل الملل وغيرهم.

وقال المجوس: كلّ حادث هو من صفات الكمال يجوز أن يقوم به.

وقالت الكرامية (٢): يجوز أن يقوم بذاته كلّ حادث يحتاج إليه في إيجاد الخلق. ثمّ اختلفوا فيه، فقيل: هو الإرادة (٣). وقيل: هو قوله: كن. فخلق هذا القول أو الإرادة -

(أ) الإرادة حادثه؛ لأنها من صفات الأفعال، ودليلها أنّها لا تكون إلاّ والمراد معها، ولذلك وصف البارى نفسه بأنّه يريد بواسطة فعله، ولو كانت من صفات الذات لكانت هي الذات؛ لعدم التعدد في الذات، ولو كانت كذلك لما جاز نفيها؛ لأنّ نفيها - إذا كانت هي الذات، أو من صفات الذات - نفى للذات، مع أنّه تعالى وصف نفسه بنفيها عنه، قال تعالى أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرْ قُلُوبَهُمْ سورة المائدة ٥: ٤١. فلو كانت الإرادة هي الذات لكان نفى الإرادة نفى الذات، وأيضا الصفه إن كانت توصف الذات بها وبضدّها فهي من صفات الأفعال؛ لأنّ الأفعال لها ضد، وصفاتها لها ضد، كالإرادة والكراهه، فإنّه يقال: هو يريد و كاره. فتكونان من صفات الأفعال فالقول بحدوث الإرادة هو مذهب أهل البيت عليهم السّلام، وعليه إجماعهم، وهو الحق فالإرادة هي فعله تعالى، وكذلك الكراهه فإنّها صفه، قال تعالى: وَ لَكِنَّ كَرِهَ اللَّهُ انبِعَاثَهُمْ سورة التوبه ٩: ٤٦، حياه النفس للإحسانى: ١٥-١٦، فصل: الله سبحانه يريد.

ص: ٩١

١- (١) في حاشيه «ح»: لتنزّهه عن النقائص.

٢- (٢) الكرامية: أصحاب أبي عبد الله محمد بن كرام، كان ممن يثبت الصفات، إلاّ أنّه ينتهى فيها إلى التجسيم والتشبيه. وهم طوائف بلغ عددهم إلى اثنتى عشر فرقه، وأصولها ستة وهي: العابدیه، والتونیه، والزرينيه، والإسحاقیه، والواحدیه، وأقربهم الهيصميه. وقد نصّ أبو عبد الله بن كرام على أنّ معبوده على العرش استقرارا، وعلى أنّه بوجهه فوق ذاتا، وقال: إنّّه مماسّ للعرش من الصفحه العليا، وجوّز الإنتقال والتحوّل والنزول، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا. ولابن كرام آراء كثيره فى التجسيم. الملل والنحل للشهرستانى: ٤٦-٤٩.

٣- (٣) في حاشيه «ح»: والحكماء ذهبوا إلى أنّ الإرادة قديمه، والدليل على ذلك أنّها غير المصلحه.

أولاً - مستند إلى قدره القديمه، ثم باقى المخلوقات مستنده إلى الإراده أو القول، على اختلاف المذهبين (١)، و المعتمد فى الردّ عليهم ما قدّمناه.

تبصره: فى تحقيق أنه تعالى لا يتحد بشىء.

(٢)

و اعلم أنّ الإتحاد (٣) - بطريق المجاز -: يطلق على صيروره شىء ما شيئاً آخر، بطريق الاستحاله (٤)، أعنى التغيير و الإنتقال، دفعياً - كان - أو تدريجياً، كما يقال: صار الماء هواء (٥)، و الأسود أبيض. و يطلق - أيضاً بطريق المجاز - على صيروره شىء شيئاً آخر بطريق التركيب، بأن يضمّ شىء إلى ثان فيحصل منهما شىء ثالث، كما يقال: صار التراب طيناً، و الخشب سريراً، و الإتحاد بهذين المعنيين جائز بل واقع، و لا يتصور فى حقه تعالى.

و أمّا المفهوم الحقيقى للإتحاد: فهو أن يصير شىء بعينه شيئاً آخر، و قولنا بعينه، أى من غير أن يزول عنه شىء، كما فى الإستحاله، أو ينضمّ إليه شىء آخر (٦)، كما فى

ص: ٩٢

١- (١) انظر: الملل و النحل للشهرستانى: ٤٧. شرح نهج البلاغه لابن أبى الحديد: ٩٨/١، و ١٨٢/٣.

٢- (٢) فى «ث»: (بياض).

٣- (٣) فى حاشيه «ح»: و نقل عن بعض متألّهه الحكماء، و بعض صوفيه الإسلام تجويزه، و زعم النصارى أنه ورد فى الإنجيل دعوى المسيح الإتحاد مع الله، و هو باطل؛ لما قاله المصنّف.

٤- (٤) الاستحاله: هو تغير من كيف إلى كيف، مثل التغير من بروده إلى حراره، و من سواد إلى بياض. المنطقيات للفارابى: ٦٥/١، كتاب غورياس أى المعقولات.

٥- (٥) فى المثال نظر: و ذلك لأنّ صيروره الماء هواء، بتفكيكه مختبرياً الى عنصريه، و هما: الهيدروجين H، و الأوكسجين O و بالتالى فلا اتّحاد هنا. أمّا إذا كان قصده تحول الماء الى بخار، فإنّه يصدق على الاستحاله، التى هى أحد معانى الإتحاد التى ذكرها المؤلف.

٦- (٦) (آخر) أثبتناها من «ث».

التركيب، وهذا هو المتبادر من إطلاق لفظ الإتحاد، وإنما يتصوّر على وجهين: أحدهما:

أن يكون هناك شيئا - كزيد و عمرو مثلا (1) - فيتّحدا، بأن يصير زيد عمرا و بالعكس، ففي هذا الوجه قبل الإتحاد شيئا، و بعده شيء واحد كان حاصلًا قبله. و الثاني: أن يكون هناك شيء واحد كزيد، فيصير هو بعينه شيئا آخر، فحينئذ يكون قبل الإتحاد أمر و بعده أمر آخر، لم يكن حاصلًا قبله بل بعده، و إلى الوجه الأول ينظر قوله: المفهوم من الإتحاد صيروره الإثنين واحدا (2)، و هو محال عقلا (3).

قال بعض الأفاضل (4): و الحكم به ضروري (5)؛ لأنّ الإختلاف و التغير بين الماهيتين (6) مقتضى ذاتهما، فلا يمكن زواله (7) عنهما، كسائر لوازم الماهيات، و هذا مع

ص: ٩٣

-
- ١- (١) (مثلا) لم ترد في «ث».
 - ٢- (٢) قال ملاً خضر الحبلرودي: و نقول - أيضا - : لو اتحد الواجب بغيره، لكان ذلك الغير إمّا واجبا أو ممكنا، فإن كان واجبا لزم تعدّد الواجب، و قد ثبت وحدانيته، و إن كان ممكنا، فالباقي بعد الإتحاد إن كان واجبا صار الممكن واجبا، و إن كان ممكنا صار الواجب ممكنا، و هما محالان، فلا يتّحد الواجب بغيره. (حاشيه ح).
 - ٣- (٣) انظر: شرح الإشارات و التنبهات لنصير الدين الطوسي: ٢٩٥/٣-٢٩٨، النمط السابع: في التجريد. تسليك النفس إلى حظيره القدس للعلامة الحلّي: ١٥٣، الفصل الثاني، المطلب الخامس. معارج الفهم للعلامة الحلّي: ٣٦٣-٣٦٥، الباب الثالث، الله تعالى لا يتّحد بغيره.
 - ٤- (٤) في حاشيه «ح»: القائل صاحب المواقف، و هو عبد الرحمن الإيجي.
 - ٥- (٥) في حاشيه «ح»: أي بطلان الإتحاد.
 - ٦- (٦) في حاشيه «ح»: كوجوب الواجب، و إمكان الممكن.
 - ٧- (٧) في حاشيه «ث»: أي زوال الإختلاف و التغير بين الماهيتين.

وضوحه ربما يراد زياده توضيحه، فيقال: إن عدم الهويتان بعد الإتحاد و حدث أمر ثالث فلا اتحاد بينهما، بل عدما و حدث ثالث، و إن عدم أحدهما فقط فلا اتحاد؛ إذ لا يتحد المعدوم بالموجود بديهيه، و إلا لكان موجودا معدوما معا، و إن بقيا موجودين بعد الإتحاد فهما إثنان فلا اتحاد أيضا (١)، و الغرض من هذا الكلام التنبيه (٢)، و تصوير المراد على الوجه الذى هو مناط الحكم.

و ظنّ بعض الناس أنّهم حاولوا الإستدلال، فتصدّى للإعتراض، و قال:

لا نسلّم أنّهما لو كانا بعد الإتحاد موجودين لكانا إثنين، و إنّما يكونان كذلك لو لم يكن كلّ منهما موجودا، متحدا بالموجود الآخر، و هو ممنوع (٣)، و إذا كان الإتحاد فى نفسه

ص: ٩٤

١- (١) انظر: قواعد المرام للبحراني: ٧٤/ القاعدة الرابعه، الركن الثانى، البحث السادس. قال الحبلرودى: فإن قلت: لم لا يجوز أن يكونا موجودين بوجود واحد، كالجنس و الفصل، لا- بوجودين حتى يكونا متميزين، و ينافى الإتحاد؟ قلت: ذلك الوجود إن كان أحدهما لزم انعدام أحدهما بالضروره، و إن كان وجودا ثالثا، إن بقى الأولان أو أحدهما، لزم أن يكون الشىء الواحد موجودا بوجودين، و إن انعدما لزم حدوث شىء ثالث، و هذا ينافى الإتحاد، و إذا كان الإتحاد محالا فى نفسه لم يجز إتصاف الواجب به. (حاشيه ح).

٢- (٢) قال الفاضل المقداد: و قد نبتّه على ذلك، فنقول: لو اتّحد الواجب بغيره لزم اجتماع النقيضين، و اللازم باطل فالملزوم مثله. بيان الملازمه: أنّهما لو اتحدا، لزم صيروره الذات الواجبه بعينها الذات الممكنه بعينها، فيلزم أن يصدق على هذا جميع ما يصدق على ذاك و بالعكس، فيلزم كون كلّ منهما جائز العدم غير جائز العدم، و هو جمع بين النقيضين، فثبت المدعى: و هو امتناع الإتحاد عليه تعالى. الأنوار الجلاليه: ٦٨، الفصل الأول، التوحيد.

٣- (٣) انظر: شرح المواقف للجرجاني: ٦٤/٤، المرصد الرابع، المقصد الثامن، الاثنان لا يتحدان.

محالاً فلا يتحد الواجب بشيء، و ما ذهب إليه طائفة من العوام المتألهه المتصوفه: أن عارف إذا انتهى مراتبه انتفى هويته (١)، و صار الموجود هو الله تعالى وحده، و هذه المرتبه هي الفناء فى التوحيد (٢).

فإن أرادوا بالإتحاد المعنى المذكور فقد تبين بطلانه (٣)، و إن أرادوا معنى آخر، فالتصديق بنفيه أو إثباته يتوقف على تصوّره.

تبصره: فى تحقيق معنى اللذّه و الألم، و فى أنّهما هل يثبتان للواجب تعالى أو لا؟.

(٤)

فنعول: اللذّه إدراك و نيل لوصول ما هو كمال و خير عند المدرّك، من حيث هو كمال و خير (٥). و إنّما لم يقتصر على الإدراك؛ لأنّ إدراك الشىء قد يكون بوصول شبحه و مثاله، و اللذّه لا تتحقق بوصول مثال اللذيد بل بوصول نفسه. و لم يقتصر على النيل؛ لأنّ اللذّه لا بدّ فيها من الإدراك، و النيل لا يدلّ عليه إلاّ بالمجاز، فذكرنا معاً، إذ لم يوجد

ص: ٩٥

١- (١) فى حاشيه «ث»: أى حقيقته.

٢- (٢) فى «ث»: (الفناء فى الله عز و جل). انظر: ارشاد الطالبين للمقداد السيورى: ٢٣٨، مباحث التوحيد، الدليل على نفى الاتّحاد. تلخيص المحصل لنصير الدين الطوسى: ٢٦٠، الركن الثالث فى الإلهيات، القسم الثانى فى الصفات، مسأله: الله تعالى لا يتحد بغيره.

٣- (٣) قوله: (فإن أرادوا بالإتحاد المعنى المذكور فقد تبين بطلانه) لم يرد فى «ث».

٤- (٤) فى حاشيه «ح»: و تصوّرها بديهي كسائر الوجدانيات، و قد يفسر ان قصدا إلى تعيين المسمّى و تلخيصه. شرح المقاصد للفتازانى: ٣٦٤/٢، الفصل الثالث، القسم الثانى، المبحث الثالث، اللذّه و الألم.

٥- (٥) الاشارات و التنبهات لابن سينا: ٣٤٣، علم الطبيعه و ما قبله، النمط الثامن: فى البهجه و السعاده، الفصل الثالث فى تعريف اللذّه و الألم.

لفظ دالّ على مجموعهما بالمطابقه. و إنّما قيل: لوصول ما هو عند المدرك، و لم يقل لَمَا هو عند المدرك؛ لأنّ اللذّه ليست هي إدراك اللذيد فقط، بل إدراك وصول الملتدّ إلى اللذيد. و الفرق بين الكمال و الخير بالإعتبار، فإنّ ذلك الشىء الحاصل الملائم، من حيث إنّهُ اقتضى براءه ما من القوه (١) للشىء الحاصل له: كمال. و من حيث إنّهُ مؤثر عنده خير (٢). و فائده قيد الحيثيه فى التعريف ظاهر (٣). و الألم: إدراك و نيل لوصول ما هو آفه و شرّ عند المدرك، من حيث هو آفه و شرّ (٤).

و فائده القيود تظهر بما ذكرناه فى تعريف اللذّه.

و كلّ منهما (٥) حسّى و عقلى، و المراد بالحسّ: القوى التى تدرك بها النفس

ص: ٩٤

١- (١) فى حاشيه «ح»: إلى الفعل.

٢- (٢) انظر: إشراق اللاهوت للسيد عميد الدين عبد المطلب العبيدلى: ٣٠٠-٣٠١، المقصد السادس، المسأله الخامسه، المبحث الأول.

٣- (٣) فى حاشيه «ح»: لأنّ الشىء قد يكون كمالا و خيرا من وجه دون وجه، و الإلتذاذ به يختصّ بالوجه الذى هو كمال و خير باعتباره، و إنّما قيل عند المدرك؛ تنبيها على أنّه لا- يشترط فى اللذّه أن يكون اللذيد كمالا و خيرا فى نفس الأمر، بل عند المدرك. من الشارح رحمه الله. أيضا: لجواز أن يكون ما هو خير و كمال عند المدرك، شرّ و آفه بالنسبه إلى آخر. أنظر: نهايه المرام للعلامه الحلى: ٢٧٨/٢-٢٨٠، القاعده الثانيه، النوع الثانى، الفصل الثالث، مقاله الثانيه، الفصل الخامس، الباب الثالث، البحث الأول. إلهيات المحاكمات للرازى: ٤٤٣-٤٤٤.

٤- (٤) الإشارات و التنبهات لابن سينا: ٣٤٣، علم الطبيعه و ما قبله، النمط الثامن: فى البهجه و السعاده، الفصل الثالث فى تعريف اللذّه و الألم.

٥- (٥) أى: اللذّه و الألم.

الجزئيات، سواء كانت ظاهره (١) أو باطنه (٢). و اللّذه الحسيّيه: ما يحصل لكلّ من الحاسّيه من إدراك ما هو ملائم و كمال لها، مثلا: لذائقه كمال: هو تكييفها بكيفيّة الحلاوه، و للباصره كمال: هو مشاهدتها للألوان الحسنه، و الأشكال الجميله، و هكذا باقى الحواس (٣)، فلذاتها إدراك كمالاتها، و لا- شكّ أنّ تحقّق الحواس يتوقّف على تحقّق المزاج المعتدل، الحاصل من امتزاج العناصر (٤) و تفاعل كفيّاتها، فلذا قال: اللّذه و الألم - يعنى (٥) الحسيان - تابعان للمزاج، و المزاج (٦) عرض (٧)؛ لأنّه عبارته عن كفيّته متوسطه

ص: ٩٧

١- (١) فى حاشيه «ث»: أى حواس ظاهره و هى: الذائقه و اللامسه و الشامّه و الباصره و السامعه.

٢- (٢) فى حاشيه «ث»: الحسّ المشترك، الواهمه، الخيال، المتفكره، المتصوره.

٣- (٣) فى حاشيه «ح»: و هى السامعه و لها كمال، و هو سماعها للأصوات الرخيمه، و النغمات المتناسبه، و الشامّه و لها كمال، و هو إدراكها للروائح الطيبه، و اللامسه و لها كمال، و هو إدراكها الكيفيات المتناسبه، و لمسها السطوح اللينه الناعمه.

٤- (٤) فى حاشيه «ح»: إمتزاج العناصر لامتزاج المركبات، لأنّ المزاج الحاصل من امتزاجها مزاج ثان، كالترياق، فإنّ لكلّ دواء من أدويته مزاجا خاصا، و عند التركيب يحصل مزاج ثان، و العناصر أربعه: (النار) و هى حاره يابسه، و هى جسم بسيط، موضعه الطبيعى مقعر فلك القمر، إذا خلّى و طبعه و لم يعارضه معارض، كان قراره هناك. (و الهواء) و هو حار رطب، و هو جسم بسيط، موضعه الطبيعى فوق الماء و تحت النار. (و الماء) و هو بارد رطب، و هو جسم بسيط، موضعه الطبيعى فوق الأرض و تحت الهواء. (و الأرض) و هى بارده يابسه، و هى جسم بسيط، موضعه الطبيعى وسط الكل؛ لأنّه مركز العالم. من الشارح رحمه الله.

٥- (٥) (يعنى) لم ترد فى «ث».

٦- (٦) انظر: كشف المراد للعلامة الحلبي: ١٨٩، المقصد الثاني، الفصل الخامس، المسأله الرابعه فى مغايره الكيفيات. إرشاد الطالبين للمقداد السيورى: ١٢٢. التعريفات للجرجاني: ٢٩٥.

٧- (٧) قال المققداد السيورى: لأنّه من الكيفيات الملموسه، و كلّ كفيّته ملموسه عرض، فيكون المزاج عرضا. الأنوار الجلاليه: ٦٩، الفصل الأول، التوحيد.

توسطا ما، حاصله من امتزاج الأسطقسات، و تفاعل كيميائتها المتضاده في موادها، و انكسار صرافه كل منها، مع حفظ صور البسائط(١). و حيث أن الواجب تعالى ليس محلاً للأعراض و الكيفيات، لم يتصور هناك مزاج و لا حاسه، و لأن المزاج يستلزم التركيب، المنافي للوجوب الذاتى، و إذا كان المزاج و الحاسه منتفيه عنه تعالى، استحال عليه الألم مطلقاً، أما الحسي؛ فلما ذكرنا، و أمياً العقلي؛ فلعدم الآفه و الشر بالقياس إليه، و اللذه الحسيه، و كذا سائر الكيفيات النفسانيه من الحقد، و الحزن، و الخوف، و الفرح، و غيرها، و الجسمانيه كالطعم، و اللون، و الرائحه، فإن كل ذلك تابع للمزاج، الذى لا يتصور فى حقه تعالى، و أمياً اللذه العقليه فنفاها المليون، و أثبتها الحكماء، قالوا: اللذه إدراك الكمال، فمن أدرك كمالاً فى ذاته إلتذبه، و ذلك ضرورى يشهد به الوجدان، و لا شك أن كماله تعالى أعظم الكمالات، و إدراكه أقوى الإدراكات، فوجب أن تكون لذته أقوى اللذات، و لذلك قالوا: أجل مبتهج هو المبدأ الأول(٢). و كلام المصنف - فى التجريد - مائل إلى هذا(٣)، و عدم إطلاق لفظ الملتذ عليه تعالى لعدم الإذن الشرعى.

ص: ٩٨

١- (١) انظر: مجموعه مصنفات شيخ الإشراق: ٨٦/١-٨٨، كتاب التلويحات، المورد الثالث فى كلام التجريد: ١٩٨/٤، كتاب اللوحات، العلم الثانى، المورد الثالث، اللوحه الرابعه فى إثبات الاستحاله. المحاكمات بين شرحى الإشارات لقطب الدين الرازى: ٣٣٤/٣-٣٤٤/٣ النمط الثامن فى البهجه و السعاده.

٢- (٢) انظر: السياسه المدنيه للفارابى: ٤٣، الإشارات و التنبيهات لابن سينا: ٣٥٠، النمط الثامن فى البهجه و السعاده، إشاره فى بيان ترتيب الجواهر العاقله فى درك اللذه. مفتاح الباب لابن مخدم: ٢٢٧، الفصل الثالث، الصفه الثانيه فى أنه تعالى جسم.
٣- (٣) فى حاشيه «ح»: حيث قال: و اللذه المزاجيه. و لم يتعرض للعقليه. انظر: كشف المراد للعلامه الحلى: ٢٧٣، المقصد الثالث، المسأله الثامنه عشر.

الضدّ - في العرف العام - يقال: على مساو في القوه ممانع (٢). و كلّ ما سوى الله تعالى مخلوق له، و المخلوق لا يساوى الخالق في القوه و لا يمانعه (٣)، بل هو مقهور له، فلا ضدّ له بهذا المعنى (٤). و في العرف الخاص يقال: على عرض يعاقبه عرض آخر في محلّه - أي موضعه - و ينافيه فيه (٥)، - أي في ذلك المحل - و الضدّان بهذا المعنى يسمّيان ضدّين مشهورين (٦)، و قد يشترط في الضدّين أن يكون بينهما غايه الخلاف و البعد، كالسواد و البياض، فإنّهما متباعدان في الغايه، بخلاف الحمرة و الصفرة، إذ ليس بينهما و لا بين أحدهما و بين السواد و البياض ذلك التباعد، فيسمّيان بالمتعاندین،

ص: ٩٩

١- (١) في «ث»: (استحاله).

٢- (٢) في حاشيه «ح»: أي موجود مساو في القوه لموجود آخر، ممانع له في الوجود و الفعل.

٣- (٣) قال المقداد: و إلّا لنافاه، فيلزم كون المعلول منافيا لوجود نفسه، و هو محال. و لم يتعرض المصنّف لإبطال هذا القسم. الأنوار الجلالیه: ٧٠، الفصل الأول، التوحيد.

٤- (٤) انظر: الإشارات و التنبیّات لابن سینا: ٢٧٥، النمط الرابع في الوجود و علله، تنبيه في أنّ الأول لا ضدّ له. كشف المراد للعلامة الحلّي: ١٢١، المقصد الثاني، في الجواهر و الأعراض، المسأله الثالثه.

٥- (٥) في حاشيه «ح»: أي لا يجتمع معه فيه.

٦- (٦) قال المقداد: و الضدّان بهذا المعنى أعّم من الضدّين بالمعنى الآتی - أعنى الحقيقيين - و المصنّف إنّما تعرّض لإبطال الضدّين المشهورين، دون الحقيقيين، إذ لم يتعرّض لذكر غايه البعد، و يلزم منه إبطالهما، لأنّ نفی العام يستلزم نفی الخاص، مع أنّ الدليل الذي ذكره على نفی المشهورين، دال على نفی الحقيقيين، و تقريره: إنّهما عرضان، فلو كان للواجب ضدّ لكان الواجب عرضا، لكنّ اللازم باطل - لما تقدّم - فالملزوم مثله. انظر: الأنوار الجلالیه: ٧٠-٧١، الفصل الأول، التوحيد.

و الضدّان بهذا المعنى يسمّيان بالحقيقيين (١). و النّد (٢): هو المشارك في الحقيقه، فإن كان مشاركا في تمام الماهيه، اختصّ باسم المثل (٣)، و قد ثبت (٤) أنّ الواجب واحد ليس بعرض؛ لأنّ كلّ عرض ممكن، و لا يشاركه غيره في حقيقته؛ لأنّ ما سواه من الحقائق يقتضى الإمكان، فلو شارك غيره لزم إمكانه، و أيضا الإشتراك إن كان في تمام الحقيقه (٥)، يلزم الإمتياز بالتعيّن (٦)، و هو داخل في الهويه كما مرّ، و إن كان في جزء

ص: ١٠٠

١- (١) انظر: كشف المراد للعلامه الحلّي: ١٢١-١٢٢، المقصد الثاني في الجواهر و الأعراض، المسأله الثالثه في نفى التضاد عن الجوهر. إرشاد الطالبين للسيوري: ١٣٨، تعريف الضدّان.

٢- (٢) النّد - لغه -: ما كان مثل الشئ يضاؤه في أموره، كتاب العين للفراهيدي: ١٠/٨، باب الدال و النون. الفروق اللغويه لأبى هلال العسكري: ١٧٤، باب النون، الفرق بين الند و المثل. أما اصطلاحا: فقال الشهرزوري: النّد: عندهم هو المثل المساوي له من جميع الجهات. شرح حكمه الاشراق: ٣١٨، مقاله الاولى، فصل في نور الأنوار.

٣- (٣) المثل: هو كلّ أمرين يشير إليهما العقل، و المتصور من أحدهما هو المتصور من الآخر. انظر: تلخيص المحصّل للطوسي: ٨٨، الركن الثاني، المسأله الثالثه الحال بين المثبتين و النافين. و انظر: الرسائل للشريف المرتضى: ٢/٢٨٢، حرف الميم. إرشاد الطالبين للمقداد السيوري: ١٣٤، كون المتغايران إما متماثلان أو متخالفان.

٤- (٤) قال المقداد - في برهان التوحيد السابق -: إنّه لا يوجد من حقيقه الواجب لذاته إلا فرد واحد، فلو وجد له مساو في الحقيقه، لكان الموجود من حقيقه الواجب إثنان، هذا خلف. الأنوار الجلاليه: ٧١ الفصل الأول.

٥- (٥) في حاشيه «ح»: كاشتراك زيد و عمرو.

٦- (٦) التعيّن: هو الذى يوجد الماهيه؛ بسبب انضمامه إليها. تلخيص المحصّل لنصير الدين الطوسي: ٢٣٢، الركن الثاني، خاتمه في أحكام الموجودات، مسأله كلّ موجودين. و التعيّن: ما به امتياز الشئ عن غيره، بحيث لا يشاركه فيه غيره. التعريفات للجرجاني: ١٢٥.

الحقيقه (١) ، يلزم الإمتياز بفصل ذاتي (٢) ، و على كلا- التقديرين يلزم التركيب المنافي لوجوب الوجود، و إذا لم يكن الواجب عرضاً، و لا يكون له مشارك في الحقيقه، فلا (٣) ضد له و لا ند له.

أصل: في بيان حدوث العالم.

و هو من المسائل المعضله، التي تحيّر فيها أفهام أولى الألباب. فذهب المليون كلهم من المسلمين، و اليهود، و النصرى، و المجوس، إلى حدوث الأجسام بذواتها، و صفاتها (٤). و ذهب أرسطو (٥) و متابعوه من

ص: ١٠١

١- (١) في حاشيه «ح»: كاشتراك زيد و الفرس.
٢- (٢) الفصل: هو الجزء المميز للشئ عمّا يشاركه في الجنس. كشف المراد للعلامه الحلى: ٧٧، الفصل الثانى فى الماهيات، المسأله الرابعه فى أحكام الجزء.

٣- (٣) فى حاشيه «ذ»: الفاء للتفريع، و تقديره: إذ ليس بعرض فلا ضد له، و ليس له مشارك فلا ند. و الدليل على كونه تعالى لا ند له فى العقل و النقل، أمّا العقل فقد ذكره المصنف، و أمّا النقل فقولته تعالى: لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ سورة الشورى ١١:٤٢. فإن قلت: ظاهر الآيه يدلّ على ثبوت المثل، فإنّ ظاهرها يدلّ على نفى مثل المثل، و نفى مثل المثل فرع ثبوت المثل. قلت: إذا حملنا الكاف على الزيادة، فالأمر ظاهر، و إن حملناه على التشبيه حينئذ، فنقول: لو ثبت له مثل لكان هو مثل مثله، فلا يلزم حينئذ نفى مثله، الذى هو المقصود من الآيه، و أيضا إذا انتفى مثل مثله انتفى مثله ضروره، فتدبر. من الشارح رحمه الله.

٤- (٤) انظر: كشف المراد للعلامه الحلى: ١٤٩-١٥١، الفصل الثالث فى بقيه أحكام الأجسام، المسأله السادسه فى أنّ الأجسام حادثه.

٥- (٥) أرسطو (٣٨٤-٣٢٢ ق.م): فيلسوف يونانى تتلمذ على إفلاطون، و علم الإسكندر الأكبر، و أسس اللوقيون حيث كان يحاضر ماشيا فسمّى هو و أتباعه بالمشائين، ألف فى المنطق و فى العلم الطبيعى، و له كتب فى الأخلاق و السياسه و الخطابه و الشعر، و كان يهتمّ بالموسيقى و الرسم. و كان لأرسطو أثر فى الفلاسفه الإسلاميين، فلقبوه بالمعلم الأول، و شرحوا فلسفته و أخذها عنهم الغرب، فساعدوا بذلك على نقل الفكر اليونانى إلى أوروبا. الموسوعه العربيه الميسره لياسين صلواتى: ٣٤٩/١.

١- (١) الفارابي: هو أبو نصر محمد بن محمد بن أوزلغ الحكيم التركي المشهور، صاحب التصانيف في المنطق و الموسيقى و غيرهما من العلوم، و هو أكبر فلاسفه المسلمين، و لم يكن فيهم من بلغ رتبه في فنونه. مدينته فاراب: و هي مدينه من بلاد الترك في أرض خراسان، و كان أبوه قائد جيش، و هو فارسي المنتسب، و كان ببغداد مدّه ثمّ انتقل إلى الشام و أقام به، و كان فيلسوفا كاملا و إماما فاضلا، قد أتقن العلوم الحكيمه، و برع في العلوم الرياضيه. زكّي النفس، قويّ الذكاء، متجنباً عن الدنيا، مقتنعا منها بما يقوم بأوده، يسير سيره الفلاسفه المتقدمين، و كانت له قوه في صناعه الطب، و علم بالأموال الكليه منها، و لم يباشر أعمالها، و لا- حاول جزئياتها، مات بدمشق سنه ٣٣٩. انظر: عيون الأنبياء لابن أبي أصيبعه: ٥٥٧ - ٥٦٣. وفيات الأعيان لابن خلّكان: ٧٩/٣ - ٨٠.

٢- (٢) ابن سينا الرئيس: أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا الحكيم المشهور. كان أبوه من أهل بلخ ولد الرئيس أبو علي سنه خمس و سبعين و ثلاثمائه. و تنقل الرئيس بعد ذلك في البلاد، و اشتغل بالعلوم، و حصل الفنون، و لما بلغ عشر سنين من عمره كان قد أتقن علوم القرآن العزيز و الأدب، و حفظ أشياء من أصول الدين و حساب الهندسه و الجبر و المقابله، ثمّ رغب بعد ذلك في علم الطب، و تأمل الكتب المصنّفه فيه و عالج تأدبا لا تكسّبا، و اختلف اليه فضلاء هذا الفن و كبرأؤه، و سنّه إذ ذاك نحو ست عشره سنه. و كان نادره عصره في علمه و ذكائه و تصانيفه. صنّف كتاب الشفاء في الحكمه، و النجاه، و الإشارات، و القانون، و غير ذلك، ممّا يقرب من مائه مصنف، ما بين مطول، و مختصر، و رساله في فنون شتى، و له رسائل بديعه منها: رساله حي بن يقظان، و رساله سلامان و آبسال، و رساله الطير، و غيرها و انتفع الناس بكتبه، و هو أحد فلاسفه المسلمين توفي سنه ثمان و عشرين و أربعمائه. انظر: وفيات الأعيان لابن خلّكان: ٢٦٩/١ - ٢٧١. سير أعلام النبلاء للذهبي: ٣٥٦/١٧، ٥٣١.

٣- (٣) انظر: كشف المراد للعلّامه الحلّي: ١٤٩-١٥١ /الفصل الثالث في بقيه أحكام الأجسام، المسأله السادسه في أنّ الاجسام حادثه.

قالوا: الأجسام تنقسم إلى: فلكيات (١)، و عنصريات (٢)، أما الفلكيات فإنها قديمه بموادها (٣) و صورها و أعراضها المعينه من المقادير و الأشكال، إلا الحركات و الأوضاع المخصوصه، فإنها حادثه ضروره أن كل حركه مشخّصه (٤) مسبوقة بأخرى لا إلى نهايه (٥)، و كذا الأوضاع المعينه التابعه لها، و أما مطلق الحركه و الوضع فقديم أيضا؛ لأن حركات الأفلاك مستمره من الأزل إلى الأبد، بلا سكون أصلا. و أما العنصریات فقديمه بموادها شخصا، و بصورها الجسميه نوعا (٦)، و بصورها النوعيه جنسا (٧).

ص: ١٠٣

١- (١) في حاشيه «ح»: و ذلك إما أن يتألف الجسم من أجسام مختلفه الطبائع، أو لا، و الأول المركب من العناصر، و لا يكون في الفلكيات، و الثانى البسيط، و يكون في الفلكيات و غيرها، و هو إما أن يقبل الخرق و الإلتئام، أو لا، فالأول العناصر، و الثانى الفلكيات، و المركبات إما ذوات صور نوعيه مغايره لصور بسائطها، يرجى بقاؤها معها زمانا بعتدّ به، أو لا، الأول: المعدّيات، و النباتات، و الحيوانات. و الثانى: ما ليس صورته كذلك، فإنّه ليس له صور مغايره لصور بسائطه، كالماء، و الطين، ثم إن المركب: إما أن يكون صورته غير منشأ لنموه فمعدن، أو يكون، و لكن بدون حسّ أو حركه فنبات، أو معها فحيوان. من الشارح رحمه الله.

٢- (٢) في حاشيه «ح»: أى الموجود فى عالم العناصر، أعنى جوف فلك القمر.

٣- (٣) في حاشيه «ح»: مادّه الشىء، ما به الشىء بالقوه، أى موادّها الجسميه و المواد الهيولى.

٤- (٤) (مشخّصه) لم ترد فى «ث».

٥- (٥) انظر: إرشاد الطالبين للمقداد السيورى: ٦٦-٦٧. مفتاح الباب لابن مخدوم الحسينى: ١٨٠ / الفصل الثانى، فى إثبات صفاته الثبوتيه.

٦- (٦) قوله: (و بصورها الجسميه نوعا) لم يرد فى «ث».

٧- (٧) انظر: مفتاح الباب لابن مخدوم: ١٨٠، الفصل الثانى، الصفه الاولى.

و ذهب من تقدّم أرسطو من الحكماء: إلى أنّها قديمه بذاتها، محدثه بصفاتهما(١). و توقف جالينوس(٢) فى ذلك، و يحكى عنه أنّه قال - فى مرضه الذى توفى فيه - لبعض تلامذته:

اكتب عني، إنّى ما علمت أنّ العالم قديم أو محدث(٣)، و أنّ النفس الناطقه هى المزاج أو غيره(٤). و قد طعن فيه أقرانه بذلك، حين أراد من سلطان زمانه أن يلقبه بالفيلسوف.

و احتجّ المصنّف رحمه الله على المذهب الحق: بأنّه قد ثبت أنّ وجود الممكن مستفاد من غيره(٥)، فحال إيجاد - أى إيجاد(٦) الغير إياه و إفاده الوجود له - لا يكون الممكن

ص: ١٠٤

١- (١) انظر: إرشاد الطالبين للمقداد السيورى: ٦٧.

٢- (٢) جالينوس: ولد جالينوس بعد زمان المسيح بتسع و خمسين سنة على ما أرّخه إسحاق. و قال المسعودى: كان جالينوس بعد المسيح بنحو مائتى سنة، و عاش سبعا و ثمانين سنة. كان مولده و منشأه بفرغامس، و هى مدينه صغيره من جمله مدائن آسيا شرقى قسطنطينيه، و ذكروا أنّ الأصل فى اسم جالينوس غالينوس، و معناه الساكن أو الهادى و قيل: إنّ ترجمه اسم جالينوس معناه بالعربى: الفاضل. كان لا يدانيه أحد فى صناعه الطب، و لجالينوس من المصنّفات كتب كثيره جدا. انظر: عيون الأنباء فى طبقات الأطباء لابن أبى أصيبه: ٩٥-٩٦.

٣- (٣) انظر: تهافت الفلاسفة للغزالي: ٢٢، مسأله فى ابطال قولهم بقديم العالم.

٤- (٤) سيأتى هذا البحث فى فصل المعاد فى بيان حقيقه النفس الإنسانيه صفحه «٢٥٥» و لمزيد الإطلاع راجع: الأسرار الخفيه فى العلوم العقليه للعلامة الحلى: ٣٦٩، مقاله السادس، المبحث الثانى، فى ماهية النفس.

٥- (٥) قال المقداد السيورى: لَمّا فرغ من الصفات السلبيه شرع فى الثبوتيه، و هى و إن كانت وجوديه، و الوجود أشرف، فيستحقّ التقدّم، لكنّه أخرها؛ ليعلم من السلبيات استحاله مماثلته للجسمانيات، فلا يتصوّر أنّ صفاته كصفات غيره من الموجودات، و أيضا متابعه لقوله تعالى: تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ سوره الرحمن ٥٥: ٧٨. الأنوار الجلاليه: ٧٢، الفصل الأول، التوحيد.

٦- (٦) قوله: (أى إيجاد) لم يرد فى «ث».

موجوداً؛ لاستحاله إيجاد الموجود(١)، و تحصيل الحاصل، فيكون الممكن حال الإيجاد معدوماً، فوجود الممكن مسبقاً بعده(٢)، سبقاً زمانياً لا- يجتمع معه السابق و اللاحق، و هذا الوجود المسبق بالعدم يسمّى: حدوثاً زمانياً(٣)، و الموجود محدثاً، و إذا ثبت أنّ كلّ موجود سوى الواجب ممكن، و أنّ كلّ ممكن محدث، فكلّ ما سوى الواجب من الموجودات محدث بالحدوث الزماني، و هو المطلوب.

إعلم أنّ الحدوث: عبارته عن مسبقه وجود الشيء، أو عن وجوده المسبق(٤).

(أ) قال ملا- خضر الحبلرودي: و اعلم أنّ سبق عدم العالم على وجوده ليس بالزمان كما توهمه بعض، إذ الزمان ضمن جملة العالم؛ لأنّه يستلزم أن يكون للزمان زمان، و يتسلسل، بل بالذات و يسمّونه بالرتبه، كما لبعض أجزاء الزمان على البعض، كالأمس و اليوم، فهو أنّ المتأخر لا يوجد إلّا بعد المتقدّم، و لا يجتمعان. (حاشيه ح).

بل الحدوث مسبقه الوجود، لا الوجود المسبق.

ص: ١٠٥

١- (١) في حاشيه «ح»: و أيضاً يلزم أن يكون له وجود من الغير، و هو خلاف الفرض.

٢- (٢) في «ح»: (بالعدم) و ما في حاشيتها مطابق للمتن من نسخه اخرى.

٣- (٣) انظر: قواعد العقائد لنصير الدين الطوسي: ٣١، أصول عامه، أصل «٤»، الاسرار الخفيه للعلامة الحلّي: ٤٩٠، إشراق اللاهوت للعبدلي: ١٦٢، المقصد الرابع، المسأله الثانيه، التعريفات للجرجاني: ١٤٦. و قال المقداد السيوري: و في قول المصنّف - و هذا الوجود يسمّى حدوثاً - تسامح؛ لأنّ الحدوث كيفيه الوجود، و الوجود متقدّم عليها، تقدّم الموصوف على الصفه، فلا يكون نفسه. الأنوار الجلاليه: ٧٣، الفصل الأول، التوحيد.

٤- (٤) انظر: كشف المراد للعلامة الحلّي: ٤٠-٤٣/ المقصد الأول، الفصل الأول، المسأله «٣٣» في القدم و الحدوث.

فلا يعقل إلا بأمر سابق على الحادث، فذلك الأمر السابق، أمّا عدمه الذى يمتنع اجتماعه مع اللاحق، و هو الحدوث الزمانى، و بإزائه القديم الزمانى (١)، و أمّا أمر آخر يمكن اجتماعه مع الحادث، و هو العله، فذلك يسمّى حدوثًا ذاتيًا (٢)، و هو شامل للممكنات بأسرها اتفاقًا؛ لأنّ كلّ ممكن مسبوق بعلة سبقتها يجمع فيه السابق اللاحق، و القديم الذاتى مختصّ بالواجب تعالى. فالمتكلمون على أنّ جميع الممكنات حادثه حدوثًا زمنيًا، و الحكماء (٣) على أنّها كلّها حادثه حدوثًا ذاتيًا؛ لاحتياجها إلى العله، و بعضها قديمه زمانًا، كما فصلناه لك.

قالوا: المبدأ الأول، موجب مفيض لوجود الحادث اليومى (٤) على مادّه قديمه (٥)،

ص: ١٠٦

١- (١) القديم الزمانى: هو الذى لا يسبق عدمه وجوده سبقًا زمنيًا. إشراق اللاهوت للبيدلى: ١٦٢، المقصد الرابع، المسأله الثالثه، فى قسمه الوجود بين القديم و الحادث.

٢- (٢) قال المقصد السورى: و هو كون الوجود مسبقًا بالغير، و هو لا ينافى القدم الزمانى، و بيانه: إنّ الممكن لما لم يكن وجوده من ذاته بل من غيره، فكان - بالنظر إلى ذاته - لا يستحقّ الوجود، و إنّما يحصل له الوجود بالسبب المغاير لذاته، فيكون عدم استحقاق الوجود حاصلًا له من ذاته، و استحقاق الوجود حاصلًا له من غيره، و ما بالذات أسبق ممّا بالغير، فيكون عدم استحقاق الوجود سابقًا على الوجود المعنى بالحدوث الذاتى. الأنوار الجلالية: ٧٣، الفصل الأول، التوحيد. و الحدوث الذاتى: هو الذى يكون فيه الوجود متأخرًا عن العدم بالذات. كشف المراد للعلامة الحلى: ٤٣، المقصد الأول، الفصل الأول، المسأله «٣٣» فى القدم و الحدوث.

٣- (٣) قوله: (على أنّ جميع الممكنات حادثه حدوثًا زمنيًا، و الحكماء) لم يرد فى «ث».

٤- (٤) فى حاشيه «ح»: و هو الذى يوجد يوما فيوما.

٥- (٥) فى حاشيه «ح»: لأنّها لو كانت حادثه لكان لها مادّه؛ لأنّ كلّ حادث لا بدّ له من مادّه، و يلزم التسلسل.

بواسطه استعدادات متعاقبه، مستفاده(١) و مستنده إلى الحركة الفلكية السرمديه، و هي(٢) واسطه بين عالمي القدم و الحدوث، فإنها باعتبار استمرارها جاز إسنادها إلى القديم، و باعتبار تجددتها صارت واسطه في صدور الحوادث عن المبدأ القديم، و إلى هذا يشير المصنّف بقوله: و استحاله الحوادث(٣) لا إلى أول - كما يقوله الفيلسفي، و يسمّيه القديم الزماني - لا يحتاج إلى بيان طائل، بعد ثبوت إمكانها المقتضى لحدوثها بحسب الزمان؛ لأنّ عدمها سابق على وجودها، على وجه لا يمكن إجتماع السابق مع اللاحق - كما عرفت - و هذا هو الحدوث الزماني. و أقوى ما ذكر في بيان استحاله الحوادث لا إلى أول، برهان التطبيق، و تقريره: إنّنا نفرض من معلول ما بطريق التصاعد إلى غير النهايه جمله، و ممّا قبله بمتناه إلى غير النهايه جمله أخرى، ثمّ نطبّق إحدى الجملتين على الأخرى من ذلك المبدأ، فالأول من أحدهما بإزاء الأول من الأخرى، و الثاني بالثاني، و هلّمّ جزء، فإن كان بأزاء كلّ واحد من الجمله الزائده واحد من الجمله الناقصه، كانت الناقصه كالزائده، هذا خلف، و إلاّ فقد وجد في الزائده جزء لا توجد بإزائه شيء في الناقصه، و عنده تنقطع الناقصه بالضروره فتكون متناهيه، و الزائده لا يزيد عليها إلاّ بمتناه، و الزائد على المتناهي بمتناه متناه بلا شبهه، فيلزم تناهيهما في الجهه التي فرضناهما غير متناهيين فيها، هذا خلف(٤).

ص: ١٠٧

- ١- (١) (مستفاده) أثبتناه من «ث».
- ٢- (٢) أي: الإستعدادات المتعاقبه.
- ٣- (٣) قال المقداد السيوري: أعلم أنّ الفلاسفه لما قالوا بقدم العالم، جوّزوا تحقق حوادث لا إلى أول قبل كلّ حادث حادث، و هكذا إلى غير النهايه. الأنوار الجلاليه: ٧٣، الفصل الثاني، التوحيد.
- ٤- (٤) انظر: كشف المراد للعلامه الحلّي: ١٠١، المقصد الاول، الفصل الثالث، المسأله في ابطال التسلسل.

مقدمه: فى تقسيم المؤثر إلى: القادر، و الموجب؛ ليستنتج منها أن الواجب تعالى قادر.

فنعول: كل مؤثر إما أن يكون أثره تابعا للقدرة و الداعى، أو لا- يكون تابعا لهما، بل يكون أثره مقتضى ذاته (١) و لانه، و الأول: و هو الذى يكون أثره تابعا للقدرة و الداعى يسمى قادرا (٢)، و الثانى: يسمى موجبا (٣)، و المراد بالداعى العلم بما فى الفعل من المصلحه (٤)، و القدرة: صفه تؤثر وفق الإراده (٥)، فخرج ما لا تأثير له كالعلم، و ماله

ص: ١٠٨

- ١- (١) قال المقداد: إنَّ الفاعل إما أن يكون موجبا أو مختارا على سبيل الانفصال الحقيقى؛ لأنه إما أن يكون بحيث يصح منه الفعل و الترك، أو لا و الأول المختار، و الثانى الموجب. و ليعتبر العاقل من نفسه الفرق بين حركته على وجه الأرض فى مصلحه و مهماته، و بين حركته حال إلقائه من شاهر، و حركات نبضه. انظر: الأنوار الجليله: ٧٥، الفصل الأول، التوحيد.
- ٢- (٢) انظر: الرسائل للشريف المرتضى: ٢٧٩/٢، الحدود و الحقائق، حرف القاف. المسلك فى أصول الدين للمحقق الحلى: ٤٢. الرسائل العشر للشيخ الطوسى: ١٠٤. قواعد المرام للشيخ ميثم البحرانى: ٨٣، القاعده الرابعه، الركن الثالث.
- ٣- (٣) قال ملاً خضر الجبلودى: كالنار بالنسبه إلى الإحراق، و الشمس إلى الإشراق. (حاشيه ح). الموجب: العله المؤثره، التى تلازم المعلول، الحدود و الحقائق للقاضى الآبى: ٢٧، انظر: قواعد العقائد لنصير الدين الطوسى: ٤٩. الرسائل العشر للشيخ الطوسى: ١٠٤، الاعتقادات. اشراق اللاهوت للعبيدلى: ١٩٩، المقصد الخامس، المسأله الثانيه فى أنه تعالى قادر.
- ٤- (٤) انظر: الرسائل للشريف المرتضى: ٢٧٠/٢، الحدود و الحقائق. الحدود و الحقائق للقاضى الآبى: ١٩، الحدود لقطب الدين النيسابورى: ١٠١.
- ٥- (٥) القدرة: صفه تقتضى صحه الفعل من الفاعل لا- إيجابه. كشف المراد للعلامه الحلى: ٢٢٧، المقصد الثانى، الفصل الخامس، المسأله «٢٣» فى أحكام القدره.

تأثير لكن لا على وفق الإرادة كالتبيعة، لكن هذا التعريف لا يستقيم على رأى الأشاعره؛ لانتقاضه بالقدره الحادثه، إذ لا تأثير لها عندهم - كما سيحىء - و أثر القادر مسبق بالعدم، إتفاقا من المتكلمين و غيرهم، فيكون حادثا.

و الحكماء إنما أسندوا القديم إلى الله تعالى؛ لاعتقادهم أنه تعالى موجب (١)، و لو اعتقدوا كونه مختارا، لقالوا بحدوث العالم، و المتكلمون لو سلموا كونه موجبا، لم يمنعوا إسناد القديم إليه تعالى، هكذا ذكره الإمام الرازى (٢)، و هو يدل على أن المتكلمين بنوا مسأله الحدوث على الاختيار، و ليس كذلك، بل الأمر بالعكس، فإنهم استدلوا - أولا - على كون العالم حادثا من غير تعرض لفاعله أصلا، ثم بنوا على حدوثه أن موجده يجب أن يكون مختارا، إذ لو كان موجبا لكان أثره قديما، و هو

(أ) أى جعلوه محالا.

ص: ١٠٩

١- (١) قال المقداد: اشتهر عن الحكماء عدم القول باختيار الصانع لقولهم بقدم العالم، المستلزم لإيجاب الفاعل، و المتأخرون نقلوا خلاف هذا المشهور، و قالوا: إن المحققين من الحكماء، يقولون باختيار الصانع، بل إنما محل النزاع بينهم، أن فعل المختار هل يجوز تأخره أم لا؟ فالحكماء قالوا: لا يجب، و فسروا المختار، بأنه الفاعل بقدره و إرادته، فإذا انضمت الداعيه إلى القدره، يجب أن يكون الفعل معها بالزمان؛ لأن الفاعل مع الداعى يصير عله تامه، و العله التامه لا يتأخر معلولها عنها، و قدره الله و إرادته قديمتان، فوجب عندهم قدم العالم. و أما المتكلمون، فإن أكثرهم جوزوا تخلف الأثر عن مجموع القدره و الداعى، بل أوجبوه، لإحالتهم الداعى إلى موجود، فلذلك أوجبوا حدوث العالم. الأنوار الجلاليه: ٧٥-٧٦، الفصل الأول، التوحيد.

٢- (٢) انظر: شرح المواقف للجرجاني: ١٨٢/٣-١٨٣، الموقف الثانى، المرصد الثالث، المقصد الخامس فى أبحاث القديم.

باطل (١). و إنما قلنا: إنَّ أثر القادر مسبوق بالعدم؛ لأنَّ أثره مسبوق بالقصد و الداعى إلى الإيجاد، دون الموجب إذ لا قصد له، و الداعى لا يدعو القادر إلا (٢) إلى إيجاد معدوم ضروره؛ لاستحاله الداعى و القصد إلى إيجاد الموجود، و أثر الموجب يقارنه فى الزمان و إن تأخر عنه بالذات، و المراد بالتأخر الذاتى (٣): الترتيب العقلى الذى بين المؤثر الموجب و أثره، و هو الذى يعبر عنه بالفناء فى مثل قولك: تحرك الأصبع فتحرك الخاتم، و إن كانت الحركتان توجدان معا فى الزمان، و هو معنى التأخر بالعلية، و إنما قلنا: إنَّ أثر الموجب يقارنه فى الزمان؛ إذ لو تأخر عنه لكان وجوده - أى ذلك الأثر - فى زمان مخصوص دون زمان آخر (٤)، فإن لم يتوقف وجود ذلك الأثر على أمر غير ما فرض مؤثرا تاما، كان وجوده فى ذلك الزمان المخصوص، دون غيره من الأزمنة،

ص: ١١٠

١- (١) انظر: شرح الإشارات و التنبهات مع المحاكمات لنصير الدين الطوسى: ٨١/٣.

٢- (٢) سقطت (إلا) من «ث» و «ص».

٣- (٣) التأخر بالذات: أن يكون الشئ محتاجا إلى آخر فى تحققه، و لا يكون ذلك الآخر محتاجا إلى ذلك الشئ. شرح الإشارات و التنبهات لنصير الدين الطوسى: ١١٠/٣، أو يعبر عنه بالتقدم بالعلية. انظر: كشف المراد للعلامة الحلى: ٤١، المقصد الأول، الفصل الأول، المسألة «٣٣» فى القدم و الحدوث. و فى حاشيه (ح): أعلم أن تأخر الشئ عن غيره، يقال لخمسه معان - على ما تحقق فى الفلسفه -: الأول بالزمان، و الثانى بالمرتب و الوضع، الذى يكون التأخر المكانى صنفا منه، و الثالث الشرف، و الرابع الطبع، و الخامس بالمعلولىه، و الأخيران يشتركان فى معنى واحد، و هو التأخر الذاتى.

٤- (٤) قال ملا خضر الجبلرودى: لا يخلو من أن يتوقف على غير ما فرض مؤثرا، أو لا يتوقف، و القسمان باطلان؛ لأنه إن لم يتوقف... إلى آخره (حاشيه ح).

ترجيحا لأحد طرفي الممكن من غير مرجح؛ لاستواء نسبه وجوده إلى جميع الأزمنه من غير أولويه في بعضها.

و إن توقف وجود ذلك الأثر على أمر آخر غير ما فرض مؤثرا، لم يكن المؤثر الموجب - الذي فرضناه - تاما، وقد فرض تاما، هذا خلف، فظهر أنّ أثر الموجب لا يتخلف عنه زمانا، قديما كان الموجب أو حادثا.

نتيجه: الواجب المؤثر في الممكنات قادر

نتيجه (١): لما تقدم من المقدمات: الواجب المؤثر في الممكنات قادر، أي يصحّ منه إيجاد العالم و تركه، ليس شىء منهما لازما لذاته، بحيث يستحيل انفكاكه عنه، و إلى هذا ذهب المليون قاطبه، خلافا للفلاسفه حيث ذهبوا إلى أنه موجب، و سيأتي تفصيل مذهبهم. أعلم أنّ العقلاء اختلفوا في أنّ صفات الله تعالى من العلم و القدره و غيرهما هل هي عين ذاته، أو غيره قائمه به على قياس سائر الصفات بالقياس إلى موصوفاتها؟ فذهب الأشاعره و من يحذو حذوهم إلى الثاني، فهو عالم بعلم، قادر بقدره، مريد بإرادته (٢)، و على هذا القياس. و ذهب الشيعه و الحكماء إلى الأول، و قالوا:

(أ) ضروره انحصار المؤثر في القادر و الموجب.

ص: ١١١

١- (١) قال المقداد: النتيجه: هي القول اللازم عن القياس بذاته، و لم يسبق هنا قياس هذه نتيجه، لكن لما ذكر الأصليين السابقين - و هما العمده في الدليل على كون المؤثر قادرا - سمى صورته القياس، و بيان ملازمته و نفى تاليه: نتيجه، على سبيل المجاز، و أشار إلى توجيه الدليل بما تقريره أن نقول: الواجب تعالى قادر، لأنه لولاه لكان موجبا، و لو كان موجبا لزم قدم العالم، و التالي باطل، فالمقدم مثله. الأنوار الجلاليه: ٧٦ - الفصل الأول - التوحيد.

٢- (٢) انظر: الملل و النحل للشهرستاني: ٤٠، الأشعريه.

هو عالم بالذات، قادر بالذات، وهكذا فى باقى الصفات(١). و للمعتزله تفصيل يأتى فى كلّ مسأله.

و احتجّت الأشاعره: بأنّه لو كان مفهوم كونه عالما حيا قادرا نفس ذاته لم يقد حملها على ذاته، و كان قولنا: اللّهُ قادر عالم، بمثابة حمل الشىء على نفسه، و اللازم باطل؛ لأنّ حمل هذه الصفات على ذاته يفيد فائده صحيحه، بخلاف قولنا: ذاته ذاته، و إذا بطل كونه نفسا و لا مجال للجزئيه(٢)، تعيّن الزيادة على الذات(٣).

و الجواب: إنّ ذلك لا يفيد إلاّ زياده مفهوم العالم و القادر و نظائرها على الذات(٤)، و لا نزاع فى ذلك، أمّا زياده ما صدق عليه هذا المفهوم(٥) على حقيقته فلا(٦).

فمنشأه عدم الفرق بين مفهوم الشىء و ما صدق هو عليه.

ص: ١١٢

- ١- (١) انظر: الكافى للكلينى: ٦٥/١ - جمله القول فى صفات الذّات، نهج الحق و كشف الصدق للعلامة الحلّى: ٦٤-٦٥.
- ٢- (٢) فى حاشيه «ح»: ضروره أنّ الصفه خارجه عن الموصوف - على ما ذهبوا إليه - و لا شىء من الخارج عن الشىء بجزء له. و فى حاشيه «ث»: لأنّه يلزم منها التركيب.
- ٣- (٣) انظر: الممل و النحل للشهرستانى: ٤٠-٤١ / الأشعريه. قواعد المرام للبحرانى: ٨٧-٨٨، ١٠١. كشف المراد للعلامة الحلّى: ٢٧٤ / المقصد الثالث فى إثبات الصانع، الفصل الثانى فى صفاته، المسأله «١٩» فى نفى المعانى و الأحوال عنه تعالى.
- ٤- (٤) العبارة التى ذكرها المصنّف توهم القارىء، و الصحيح أن يقال: «لا يفيد إلاّ مغايره مفهوم العالم و القادر و نظائرها للذات بالاعتبار».
- ٥- (٥) قوله: (فى ذلك أمّا زياده ما صدق عليه هذا المفهوم) لم يرد فى «ث».
- ٦- (٦) للمزيد من التفصيل، انظر: كشف الفوائد للعلامة الحلّى: ١٩٦-١٩٧، الباب الثانى، الصفات الثبوتيه، الوجدانيه. التعليق فى علم الكلام لقطب الدين النيسابورى: ٤٥-٥٠.

و الدليل العام على نفى الصفات الزائده أن يقال: لو كان علمه و قدرته - مثلا - صفتين موجودتين لكانتا ممكنتين؛ لاحتياجهما إلى الموصوف الذى هو ذاته، و كلّ ممكن حادث فتكون ذاته محلا للحوادث، و إنّه محال، و لا يعقل كونهما (١) قائمتين بغيره مع كونهما صفتين له، و أيضا إذا كانتا حادثتين فلا بدّ لهما من موجد (٢)، فإن كان غير الواجب يلزم افتقار الواجب - فى صفاته الحقيقيه - إلى غيره و هو محال (٣)، على أنا نقول:

ذلك الغير لا بدّ أن يستند إلى الواجب ابتداءً أو بواسطه، و حينئذ يكون داخلا فى القسم الثانى، الذى نبطله بقولنا: و إن كان الواجب فلا بدّ أن يكون قبل الإيجاد له علم بكيفيه الإيجاد و قدرته عليه، فإن كان علمه و قدرته قبل الإيجاد هو العلم و القدره المفروضتين، لزم تقدّم الشىء على نفسه، أو غيرهما (٤)، فننقل الكلام إليه، و يلزم التسلسل فى الصفات الوجوديه، و هذا جار فى الحياه و الإراده أيضا، أمّا الدليل الأول فعام (٥) فى جميع الصفات.

فإن قلت: ما ذهب إليه الشيعه و الحكماء كلام مخيل يمتنع التصديق به، إذ كيف يتصور كون صفه الشىء عين حقيقته، مع أنّ كلّ واحد من الموصوف و الصفه يشهد بمغايرته لصاحبه؟ فلا حازه بنا إلى الإستدلال على بطلانه.

ص: ١١٣

١- (١) فى حاشيه «ث»: أى علمه و قدرته.

٢- (٢) فى حاشيه «ح»: هذا هو الدليل الخاص من الدليلين.

٣- (٣) انظر: المواقف للإيجى: ٢٨٠، الموقف الخامس، المرصد الرابع، المقصد الأول فى إثبات الصفات.

٤- (٤) أى أنّ علمه و قدرته قبل الإيجاد غير العلم و القدره المفروضتين.

٥- (٥) فى حاشيه «ث»: أى ذاته محلا للحوادث.

قلت: ليس معنى ما ذكره أنّ هناك ذاتا و له صفه، و هما يتحدان حقيقه كما تخيلته، بل معناه أنّ ذاته يترتب عليها ما يترتب على ذات و صفه معا، مثلا: ذاتك ليست كافيه في انكشاف الأشياء عليك، بل تحتاج - في ذلك - إلى صفه العلم التي تقوم بذاتك، بخلاف ذاته تعالى، فإنّه لا يحتاج في انكشاف الأشياء و ظهورها عليه إلى صفه تقوم به، بل المفهومات بأسرها منكشفه عليه لأجل ذاته، فذاته بهذا الاعتبار حقيقه العلم، و كذا الحال في القدره، فإنّ ذاته تعالى مؤثّر بذاتها لا بصفه زائده عليها كما في ذواتنا، فهي بهذا الاعتبار حقيقه القدره.

و على هذا تكون الذات و الصفه متحده في الحقيقه، متغايره بالإعتبار و المفهوم (١)، و مرجعه - إذا حققت - إلى نفى الصفات (٢)، مع حصول نتائجها و ثمراتها من الذات وحدها، و إذا تحققت معنى كون صفاته زائده على ذاته أو غير زائده فاضبطه؛ لئلا تحتاج إلى إعادته في كلّ صفه، و إنّما قلنا: إنّ الواجب قادر؛ إذ لو كان موجبا - و هو قديم؛ لكونه واجبا - لكانت الممكنات قديمه؛ لما عرفت (٣) أنّ أثر الموجب يقارنه في الزمان، و اللازم - أي قدم الممكنات - باطل؛ لما تقدّم من بيان حدوث جميع الممكنات، فالملزوم - و هو كونه موجبا - مثله (٤) في البطلان؛ لأنّ بطلان اللازم يستلزم

ص: ١١٤

١- (١) انظر: معارج الفهم في شرح النظم للعلامة الحلّي: ٣٨٩-٣٩٢.

٢- (٢) في حاشيه «ح»: و يشهد له ما قاله أمير المؤمنين عليه السلام: «و تمام توحيد نفى الصفات عنه؛ لشهاده أنّ الموصوف غير الصفه، و الصفه غير الموصوف». ورد الحديث في نهج البلاغه: ١٥/١، خطبه رقم ١، باختلاف يسير. و كذا في الكافي للكليّني: ١٤٠/١.

٣- (٣) في حاشيه «ح»: في المقدمه، في تقسيم الفاعل إلى القادر، و الموجب.

٤- (٤) قال المقداد: هذا الدليل مبني على حدوث العالم، و قد أورد الحكماء عليه إيرادات، فتقريره على وجه لا -

بطلان الملزوم؛ لأنّ ثبوت الملزوم مع انتفاء اللازم ممّا يهدم الملازمه (١).

إلزام: للحكماء فى قولهم بإيجاب الواجب.

(٢)

الواجب عند (٣) الفلاسفه (٤) موجب لذاته، وقالوا: إيجاده للعالم على النظام الواقع من لوازمه، فيمتنع خلّوه عنه (٥). فأنكروا قدره بالمعنى المذكور؛ لاعتقادهم أنّه نقصان، و أثبتوا له الإيجاب زعما منهم إنّ الكمال التام، و أمّا كونه تعالى قادرا، بمعنى: إن شاء فعل و إن لم يشأ لم يفعل، فهو متفق عليه بين

ص: ١١٥

-
- ١- (١) انظر: كشف الفوائد للعلامة الحلّي: ١٥٩.
 - ٢- (٢) قال ملاّ خضر الحبلرودى: لَمّا فرغ من إثبات كونه تعالى قادرا، شرع فى بيان ما يلزم القائلين بأنّه تعالى موجب من المحال، تحقيقا للإثبات، و قال: إلزام... الى آخره. (حاشيه ح).
 - ٣- (٣) (الواجب) لم ترد فى «ث».
 - ٤- (٤) قال المقداد: هذا دليل آخر على الإختيار، و سمّاه إلزاما دون الأول؛ لأنّ اللازم من هذا - و هو انعدام الواجب عند انعدام حادث من الحوادث - محال عند الكل، و اللازم فى الأول - و هو قدم العالم - غير محال عند الفلاسفه؛ فلهذا ألزمهم المحال لو قالوا بالإيجاب، بخلاف الأول. الأنوار الجلاليه: ٧٧-٧٨، الفصل الأول، التوحيد.
 - ٥- (٥) انظر: الرسائل العشر للطوسى: ١٠٤، الاعتقادات، الدليل «٧».

الفريقين (١)، إلا أن الحكماء ذهبوا إلى أن مشيئته - الفعل الذى هو الفيض و الجود - لازمه لذاته، كلزوم العلم و سائر الصفات الكماليه له، فيستحيل الانفكاك بينهما، فمقدّم الشرطيه الأولى واجب الصدق، و مقدّم الثانيه ممتنع الصدق، و كلتا الشرطيتين صادقتان فى حقّه سبحانه تعالى، و إذا كان الواجب موجبا، و قد عرفت أن كلّ موجب لا ينفكّ أثره عنه (٢) زمانا، فيلزّمهم أنّه إذا عدم شيء (٣) فى العالم أن يعدم الواجب؛ لأنّ عدم ذلك الشيء المفروض ليس لذاته - و إلا لكان ممتنعا (٤) - بل أمّا لعدم شرطه، أو لعدم علّته، و علّته إمّا الواجب فيلزم عدمه، أو غيره فننقل الكلام إليه، أو يكون عدم ذلك الشيء لعدم جزء (٥) علّته، فنقول:

عدم ذلك الشرط أو العلّه أو جزء العلّه (٦) ليس لذاته - و إلا لم يوجد - بل لعدم شرطه، أو علّته (٧)، أو جزء علّته، و هكذا نقول فى هذا الشرط و العلّه و جزء العلّه،

ص: ١١٦

١- (١) فى حاشيه «ح»: المتكلمين و الحكماء.

٢- (٢) قال ملا خضر الحبلرودى: لما تقدّم من أنّ الانفكاك مستلزم لأحد المحالين، إمّا لزوم الترجيح من غير مرجح، أو عدم تماميه ما فرض تاما، فالواجب - على هذا التقرير - لا ينفكّ أثره عنه، و إذا كان كذلك، كان انعدام أثره مستلزما لانعدامه بالضروره، أو يلزم انقلاب الواجب ممكنا، و هو محال عند الكل، كما أشار إلى تفصيله بقوله: فيلزّمهم... إلى آخره. (حاشيه ح).

٣- (٣) فى حاشيه «ح»: أى بعد الوجود.

٤- (٤) فى حاشيه «ح»: فلا يوجد، هذا خلف.

٥- (٥) قوله: (أو يكون عدم ذلك الشيء لعدم جزء) شطب من «ث».

٦- (٦) فى «ث»: (أو لعلّته أو جزء لعلّته) و قد شطب من النسخه.

٧- (٧) فى «ث»: (بل إمّا لعدم شرطه، أو لعدم علّته).

و هذا معنى قوله: و الكلام فى عدمهما - أى فى عدم الشرط و العلمه - كالأ - أو جزءا كالكلام فيه - أى فى ذلك الشىء المفروض - بأن ننقل التردد إليه كما ذكرنا، حتى ينتهى الكلام إلى الواجب فيلزم عدمه، و إنما قلنا: إن الكلام ينتهى إلى الواجب؛ لأنّ الموجودات بأسرها تنتهى - فى سلسله الحاجه - إلى الواجب، فيكون هو عله لجميعها، إما بالذات أو بالواسطه، و قد قلنا: إنّ عدم المعلول مستند إلى عدم علته، فيلزم إنتهاء عدم الشىء المفروض إلى عدم الواجب لذاته، و هو محال لازم من كونه موجبا، فيكون إيجابه محال؛ لأنّ ملزوم المحال محال، فثبت كونه مختارا، و هو المطلوب. و ليس لهم - بحمد الله - عن هذا الإلزام مفرّ (١)، يفيدهم التخلّص عن هذه المزلقه (٢).

نقض: لقول الحكماء فى ترتيب الموجودات.

(٣)

ص: ١١٧

١- (١) قال الجبلرودى: مفرّ: أى موضع فرار للخلاص عنه؛ لأنّهم إنّما يتخلصون بأحد أمور ثلاثه: بتجويز انعدام المعلول مع بقاء علته التامه، أو تجويز انقلاب الواجب ممكنا، أو القول بأنّه تعالى ليس بموجب. و الكلّ باطل عندهم، و إنّما حمد الله تعالى على لزوم هذا الإلزام؛ لأنّه مبطل للإيجاب، و مستلزم للقدره التى أكثر قواعد الإسلام تبنى عليها، و منه يظهر سرّ كون اعتقاد الإيجاب كفرا، فيكون نعمه معتبره موجب للحمد عليها، و تقديم الحمد للإهتمام به؛ تنبيها على أنّ الأليق و الأولى بحال العاقل الإبتداء بحمد مبدأ الكمالات و موليتها؛ لأنّه سبب لزياده و حصول السعاده و بالله التوفيق. (حاشيه ح).

٢- (٢) انظر: المسلك للمحقق الحلى: ٤٣، النظر الأول، المطلب الثانى. كشف المراد للعلامة الحلى: ٢٥٩ - ٢٦١ / المقصد الثالث، المسأله الأولى فى أنّه تعالى قادر مختار.

٣- (٣) قال الجبلرودى: أى هذا نقض على كلام الفلاسفه، مورد بعد إيراد كلّ مهم، إذ نقض الشىء كإثباته فرع تصوره، و المراد بالنقض هنا: هو المعنى المعتبر عند أهل النظر، المقابل للمناقضه -

قالت الفلاسفة: الواحد الحقيقي، وهو الذى ليس فيه تكثّر أصلاً، لا- بحسب الذات، و لا- بحسب الصفات الحقيقيه، و لا الإعتباريه، و لا بحسب الآلات و الشرائط و القوابل، لا يصدر عنه إلا شىء واحد(١)، إلا أن يكون هناك نوع تكثّر، أما بحسب الآله (٢)- كالنفس الناطقه يصدر عنها آثار كثيره، بحسب تعدّد آلاتها - التى هى

(أ) فى حاشيه «ح»: و فى اللغه معناه: النكث، قال الله تعالى: وَ لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَقَصَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا النحل ١٦:٩٢.

ص:١١٨

-
- ١- (١) انظر: الإشارات و التنبهات لابن سينا: ٢٧١-٢٧٢ / علم الطبيعه، النمط الرابع فى الوجود و علله. الملل و النحل للشهرستانى: ١٨٢، الفصل الثالث، متأخرو حكماء اليونان، رأى ارسطوطاليس، المسأله «٤».
- ٢- (٢) الآله: هى الواسطه بين الفاعل و منفعله فى وصول أثره إليه. تحرير القواعد المنطقيه لقطب الدين الرازى: ٥٩، الأول فى ماهيه المنطق، تعريف المنطق و وجه الحاجه إليه.

الأعضاء و القوى الحائله فيها، أو بحسب الشرط(١) أو القابل كالعقل الفعّال(٢) على رأيهم، فإن الحوادث فى عالم العناصر مستنده إليه، بحسب الشرائط و القوابل المتكثّره، و بنوا على ذلك(٣) كيفيه صدور الممكنات عن الواجب تعالى، كما هو مذهبهم على ما سنشير إليه.

و أنت تعلم أنّ مذهب المتكلمين إنّّه تعالى قادر مختار، فففيه تكثّر باعتبار الصفات و تعلّقات الإراده، فلا تندرج فى هذه القاعده، فلا تكون منافيه لمذهب المتكلمين، و كلّ شبهه لهم - أى للفلاسفه - على هذه الدعوى - يعنى قولهم: الواحد لا يصدر عنه إلاّ الواحد - فى غايه الركاكه(٤)، مثل قولهم: لو كان الواحد الحقيقى مصدر ل (أ) و (ب) لكان مصدرية (أ) غير مصدرية (ب)، لإمكان عقل كلّ منهما(٥) بدون الأخرى، فإن

ص: ١١٩

١- (١) فى حاشيه «ح»: أى الأوضاع الفلكيه.

٢- (٢) العقل الفعّال: و هو مخرج للعقل بالقوه إلى الفعل. الشفاء (المنطق) لابن سينا: ٢٢٣. و هو: العقل الفائض فى أنفسنا، و يسمّى عقل العالم الأرضى. انظر: الشفاء (الإلهيات) لابن سينا: ٤٠١/٢، مقاله التاسعه، الفصل الثالث. و هو: المفيض للمعقولات

على النفوس الإنسانيه و هو: مخرج النفوس من القوه إلى الفعل. شرح الإشارات و التنبهات لنصير الدين الطوسى: ٣٦١/٢.

٣- (٣) فى حاشيه «ح»: أى على كون الواحد الحقيقى لا يصدر عنه إلاّ واحد، و أنّ جميع الممكنات صادرة بواسطه العقل.

٤- (٤) ركّ الشىء، أى: رقّ و ضعف. الصحاح للجوهري: ٣٦٣/٤، ركك.

٥- (٥) فى حاشيه «ح»: حال الغفله، فالمصدريتان ثبوتيتان لأنهما نقيضا العدم، و هو قولنا: لا مصدرية، و نقيض العدمى ثبوتى.

دخل فيه (١) هذان المفهومان أو أحدهما لزم التركيب فى الواحد الحقيقى، هذا خلف (٢)، وإن لم يدخلا، ولا أحدهما، كان الواحد الحقيقى مصدرا لمصدريتهما أيضا، كما كان مصدرا لهما؛ إذ لا يجوز أن تكون المصدريتان مستندتين إلى غيره، وإلا لم يكن هو وحده مصدرا ل (أ) و (ب)، و المقدر خلافه، فنقول: كونه مصدرا لإحدى المصدريتين غير كونه مصدرا للأخرى، فهذان المفهومان إن دخلا- فيه لزم التركيب، وإلا- كان مصدرا لهما أيضا، و لزم التسلسل فى المصدريات، و أيضا لو كان مصدرا ل (أ) و (ب) - مثلا- - لكان مصدرا ل (أ) و لما ليس (أ)؛ لأن (ب) ليس (أ)، و لكان أيضا مصدرا ل (ب)، و لما ليس (ب)، و إنه تناقض، و الجواب عن الأول: إننا نختار أن المصدريتين خارجتان عن الواحد الحقيقى، إلا أن المصدرية لكونها من الأمور الاعتبارية لا- وجود لها فى الخارج، غير محتاجه إلى علّه توجدّها؛ لأن المحتاج إلى الموجد ماله وجود (٣)، فلا تكون الذات مصدرا لها، فلا يكون هناك مصدرية أخرى حتى تتسلسل المصدريات (٤)، و لو سلم فالتسلسل فى الأمور الاعتبارية غير ممتنع، على أنا نقول: لو صح ما ذكرتم، لزم أن لا يكون الواحد مصدرا لأثر واحد أيضا؛ وإلا صدر عنه أثر و مصدرية ذلك

ص: ١٢٠

- ١- (١) فى حاشيه «ح»: فى ماهيه ذلك الواحد.
- ٢- (٢) فى حاشيه «ح»: أى خلاف المفروض؛ لأنه لو كان مركبا لكان ممكنا، و قد عرفت بطلانه.
- ٣- (٣) فى حاشيه «ح»: فى الخارج، و الأمور الإعتبارية لا وجود لها فى الخارج، و إذا كان الأمر كذلك فلا تكون محتاجه إلى موجد يوجدّها، فيبطل التسلسل.
- ٤- (٤) فى حاشيه «ح»: هذا الجواب نقض تفصيل؛ لورود المنع على مقدّمه معينه من دليل المستدل، هى لزوم التسلسل.

الأثر (١)، فسوق الدليل إلى آخره (٢). و عن الثاني (٣): لا نسلّم أنّ صدور (أ) و صدور لا (أ) تناقض؛ فإنّ نقيض صدور (أ) هو لا صدور (أ)، و أما صدور لا (أ) فلا.

قال الإمام - في المباحث المشرقيه -: و العجب ممّن يفنى عمره في تعليم الآله العاصمه عن الغلط و تعلّمها، ثمّ جاء إلى هذا المطلب الأشرف فأعرض عن استعمالها، حتى يقع في غلط يضحك منه الصبيان (٤)، قالوا: الحكم بأنّ الواحد لا يكون مصدرا لأثرين بديهى (٥)، لا يتوقّف إلاّ على تصوّر طرفيه، و ما ذكر في بيانه تنبيه و إزاله لما يكون

ص: ١٢١

١- (١) قال المقمّداد: فإنّ أمر ثبوتى، يلزم من دخوله التركيب، و من خروجه التسلسل. انظر: الأنوار الجلاليه: ٧٩، الفصل الأول، التوحيد.

٢- (٢) في حاشيه «ح»: و هذا الجواب نقض إجمالى؛ لإفادته إبطال دليل المستدل بجميع مقدماته، لا مقدّمه معينه منه.
٣- (٣) أى: و الجواب عن الثانى. قال الجبلرودى: الثانى: إنّه لو صدر عنه إثنان لزم اجتماع النقيضين، و التالى باطل بالضروره فكذا المقدم. بيان الملازمه: إنّه لو صدر عنه إثنان، مثلا: (أ) و (ب)، فمن حيث إنّه يجب عنه (أ) لا يجب عنه (ب)، فلو وجب عنه (ب) و لم يكن فيه حيثيتان لكان وجوبه عنه من حيثيه التى وجب (أ)، فمن حيث يجب عنه (أ) يجب عنه (ب)، و قد ثبت من حيث يجب عنه (أ) لا- يجب عنه (ب)، فلزم التناقض. و قال الجبلرودى: قوله: فمن حيث يجب عنه (أ) لا- يجب عنه (ب). لمانع أن يمنع ذلك، و لم لا يجوز أن يجب عنه من حيثيه واحده شيان؟ و ما النزاع إلاّ فيه. (حاشيه ح).

٤- (٤) انظر: المباحث المشرقيه للرازى: ٥٩٣/١، الكتاب الثانى فى أحكام الجواهر الجملة الاولى فى أحكام الأعراض، الفن الرابع فى العلل و المعلولات، القسم الأول فى العله الفاعليه، الفصل الأول فى أنّ الواحد لا يصدر عنه إلاّ الواحد.
٥- (٥) قال ملا خضر الجبلرودى: و دعوى بدهاه الحكم، بأنّ الواحد لا يصدر عنه إلاّ واحد فى محلّ النزاع، لا يخفى فسادها. (حاشيه ح).

فى بعض الأذهان من الخفاء؛ لعدم تصوّر طرفيه على الوجه الذى يتعلّق به الحكم، فلا- يقدح فيه المناقشه بمنع، أو نقض، أو معارضه.

قال المصنّف (١)- فى شرح الإشارات -: و كان هذا الحكم قريب من الوضوح، و إنّما تكثرت مدافعه الناس إياه؛ لإغفالهم عن معنى الوحده الحقيقيه (٢)، فإن قلت: إذا كان هذا الحكم بديهيًا، و الإحتجاج تنبيها، فالذى يجوز صدور أشياء عنه، بل يسند جميع الأشياء إليه ابتداء، كيف يتخلّص عن هذا المضيق (٣)؟ قلت: يتخلّص عنه بمنع البداهه، فإنّ أهل الملل - على كثرتهم و تفاوت طبقاتهم - قد خالفوا هذا الحكم، فلا يكون دعوى البداهه فيه مسموعه (٤)، و على تقدير التسليم، يتخلّص عنه بأنّه تعالى فاعل مختار (٥)، يصدر عنه - بحسب تعلّق (٦) إرادته (٧)- ما شاء، فلا يكون هذا الحكم

ص: ١٢٢

١- (١) فى حاشيه «ح»: قال المصنّف لقوه قول الحكماء: و كان هذا الحكم - أى الحكم بأنّ الواحد الحقيقى لا يكون مصدرا لأكثرين - قريب من الوضوح، لكن غايه ما فى الباب أنّ الواحد ليس بواحد حقيقى، بل واحد مختار، يتعلّق به تعلّقات الكثره الإراديه.

٢- (٢) انظر: شرح الإشارات و التنبهات لنصير الدين الطوسى: ١٢٢/٣، النمط الخامس، التنبه «١١» فى أنّ الواحد لا يصدر عنه إلاّ واحد.

٣- (٣) فى حاشيه «ح»: و هو أنّ الواحد الحقيقى لا يصدر عنه إلاّ واحد.

٤- (٤) فى حاشيه «ح»: و أيضا إنّها فى محلّ النزاع فلا تسمع.

٥- (٥) فى حاشيه «ح»: و المختار فعله و أثره تابع للقدره و الداعى، و القدره صفه تؤثّر وفق الإراده، و إذا كان كذلك فيجوز أن يصدر عنه... إلى آخره.

٦- (٦) فى حاشيه «ث»: لفظ التعلّق زائد، بل محلّ تبنيه.

٧- (٧) فى حاشيه «ث»: هى العلم بالمصلحه.

مناقضا لَمَّا ذهب إليه من إسناد جميع الأشياء إليه، نعم لو كان موجبا - على ما يزعمه الخصم - لأشكل عليه الأمر، مع إمكان دفعه بأنّه تعالى في نفسه متّصف بحسب الخارج بسلوب وإضافات، فجاز أن يصدر عنه باعتبارها أشياء متكرّره، ولا يلزم من ذلك إلا أن يكون له تعالى كثره إعتباريه، لا في ذاته بل في سلوبه وإضافاته، ولا محذور فيه؛ ولذلك - أي ولأنّ الواحد (١) لا يصدر عنه إلا الواحد، وأنّ الباري تعالى واحد حقيقي (٢) - قالوا: لا يصدر عن الباري تعالى بلا واسطه إلا عقل واحد (٣)، كما ورد به نصّ الحديث: «أول ما خلق الله العقل» (٤) والمراد بالعقل: موجود

ص: ١٢٣

١- (١) في حاشيه «ث»: أي الواحد الحقيقي.

٢- (٢) في حاشيه «ح»: أي ولاعتقادهم أنّ الباري واحد حقيقي.

٣- (٣) قال المقداد: وبيان هذه الدعوى موقوف على تصور أقسام الممكن. قالوا: الموجود الممكن إمّا أن يفتقر إلى موضوع أو لا- والمراد بالموضوع: هو المحل المقوم لَمَّا يحلّ فيه - فإن كان الأول فهو العرض، وإن كان الثاني فهو الجوهر، فأما أن يكون محلا- أو حالا- أو مركبا منهما، أو ليس واحدا من الثلاثة. فإن كان محلا فهو الماده، وإن كان حالا فهو الصورة، وإن كان مركبا منهما فهو الجسم، وإن لم يكن واحدا من الثلاثة فهو مجرد. فإن افتقر في كمالاته إلى البدن فهو النفس، وإن لم يفتقر فهو العقل. إذا تقرر هذا قالوا: لا يجوز أن يكون الصادر الأول عنه عرضا؛ لأنّ العرض مفتقر إلى الموضوع فهو يستدعي سبقيته، فلو كان هو الأول لتقدّم على محلّه. ولا مادّه وإلا لكانت صالحه للتأثير، لكنّ المادّه لا تصلح؛ لأنها قابله، والفاعل لا يكون قابلا- ولا- صوره لأنها مفتقره في فاعليتها إلى الماده، فلا تكون سابقه عليها، ولا جسما لتركبه، فيكون الصادر إثنين لا واحد. ولا نفسا؛ لأنها تتوقف في فعلها على الآله، فتستدعي سبقيتها. فلم يبق إلا العقل وهو المطلوب. هذا تقرير ما قالوه، وقد عرفت ضعف مبناه. الأنوار الجلاليه: ٨٠، الفصل الأول، التوحيد.

٤- (٤) مشارق أنوار اليقين للبرسي: ٤٢. عوالي اللئالي لابن أبي جمهور: ٩٩/٤ - ح ٤١. ونقله السيد ابن طاووس في سعد السعود: ٣٩٣، حكاية عن العامّة، وعلّق عليه العلامة المجلسي في بحار الأنوار: ٣٠٩/٥٤، قائلا: لم أجده في طرقنا، وإنما هو في طرق العامّة.

ممکن (١)، ليس جسمًا (٢) و لا- حالا فيه (٣) و لا- جزءًا منه (٤)، بل جوهر مجرد في ذاته، مستغن (٥) في فاعليته عن الآلات الجسمانية (٦). و الدليل على أنّ الصادر الأول هو العقل، إنّهُ لا يجوز أن يكون جسمًا لتركبته (٧)، فلو صدر أولاً لزم تعدد الصادر في المرتبة الأولى، و لكان (٨) مقدّمًا على الهيولى (٩) و الصورة (١٠)، اللتان هما جزءه، مع وجوب تقدّم

ص: ١٢٤

- ١- (١) في حاشيه «ح»: خرج الواجب.
- ٢- (٢) في حاشيه «ح»: خرج الجسم.
- ٣- (٣) في حاشيه «ح»: خرج العرض.
- ٤- (٤) في حاشيه «ح»: خرج الهيولى و الصورة.
- ٥- (٥) في «ح»: (مستقل).
- ٦- (٦) في حاشيه «ح»: خرجت النفس. انظر: كشف المراد للعلامة الحلّي: ١١٩، الفصل الثالث، المقصد الثاني في الجواهر و الأعراض، الفصل الأول في الجواهر، المسألة الأولى.
- ٧- (٧) في حاشيه «ح»: من الهيولى و الصورة، فهو ليس بواحد.
- ٨- (٨) في حاشيه «ح»: أي الجسم.
- ٩- (٩) الهيولى: قوه موضوعه لحمل الصور، منفعله. رسائل الكندي الفلسفيه: ١١٤. و هي: الجوهر الذي يوجد معه الجسم بالقوه من جزئيه، كالخشب للسريّر. كشف الفوائد للعلامة الحلّي: ٧٧، الأصل الخامس في الجواهر و الأعراض. و قد عرّفها أحد المعاصرين تعريفًا جامعًا مانعًا فقال: الهيولى: ماده أولى غير معيّنه أصلاً، و بها تشترك الأجسام في كونها أجسامًا، و هي بمثابة الرخام أو الخشب قبل أن يصنع منهما شيء. انظر: مقدّمه المحقق على كتاب الجمع بين رأبي الحكيمين للفارابي تحقيق البير نادر: ٢٨.
- ١٠- (١٠) الصورة: هي في الجسم الجوهر الجسماني، مثل شكل السريّر في السريّر. السياسه المدنيه للفارابي: ٢٨. و هي: الجوهر الحالّ المقوم لمحلّه في الوجود، قواعد المرام للبحراني: ٤٣. و هي: الجوهر الذي يوجد معه الجسم بالفعل من جزأيه، و هي جزء من ماهيه الجسم، كالصوره الإنسانيه للإنسان، و الجسميه للجسم. -

الجزء على الكل، و لا أحد جزئيه؛ إذ لا يستقلّ بالوجود دون الآخر(١)، فلا يستقلّ بالتأثير أيضا، و الصادر الأول مستقلّ بالوجود و التأثير معا. و لا عرضا لعدم استقلاله بالوجود دون المحل، فكيف يوجد قبله؟! و لا نفسا لعدم استقلاله بالتأثير بدون الآله - التي هي الجسم - فلا يكون سببا لَمَا بعده، و يجب ذلك في الصادر الأول، فتعيّن أن يكون هو العقل، و هو المطلوب.

و الحاصل أنّ الصادر الأول عنه تعالى واحد، مستقلّ بالوجود و التأثير، و غير العقل ليس كذلك؛ لانتفاء القيد الأول(٢) في الجسم، و الثانى فى الهيولى و الصوره(٣) و العرض(٤)، و الثالث فى النفس(٥). هذا و قال بعضهم: وجه الجمع بين الحديث

ص: ١٢٥

١- (١) فى حاشيه «ث»: إذ الهيولى فى التحقق محتاج إلى الصوره، و الصوره فى الحلول محتاجه إلى الهيولى.

٢- (٢) فى حاشيه «ث»: أى كونه جوهرًا مجردًا.

٣- (٣) فى حاشيه «ح»: هو الإستقلال بالوجود؛ لعدم استقلال كل واحد منهما بالوجود بدون الأخرى.

٤- (٤) فى حاشيه «ح»: لعدم استقلاله بالوجود بدون المحلّ و العرض: ما يوجد فى الجوهر من غير تجاوز؛ إحترازا عن وجود المظروف فى الظرف. الرسائل للشريف المرتضى: ٢/٢٧٨، رساله الحدود و الحقائق. و هو: ما يتجدّد وجوده و لم يكن متحيّزا. الحدود للنيسابورى: ٣٣. و هو: المحمول الخارج عن ذات الموضوع، لا-حقا له بعد تقوّمه بجميع ذاتياته، كالمصاحك اللاحق للإنسان، و الماشى اللاحق للحيوان. المنطق للمظفر: ٧٩.

٥- (٥) فى حاشيه «ح»: هو الإستقلال بالتأثير، لعدم تأثيرها بدون الآلات.

المذكور(١) و بين الحديثين الآخرين: «أول ما خلق الله القلم»(٢) و «أول ما خلق الله نوري»(٣) أنّ المعلول الأول من حيث إنه مجرد يعقل ذاته و مبدأه، يسمّى: عقلا، و من حيث إنه واسطه في صدور سائر الموجودات، و نقوش العلوم، يسمّى: قلما، و من حيث تويّطه في إفاضه أنوار النبوه، كان نورا لسيد الأنبياء صلّى الله عليه و آله و سلّم اله و سلم(٤). و العقل فيه كثره و هي: الوجود بالغير، و الإمكان الذاتى، و تعقل الواجب تعالى، و تعقل ذاته - أى العقل - و لذلك - أى لوجود الكثره فى العقل - صدر عنه عقل آخر، باعتبار الوجود بالغير، و نفس فلكيه(٥)، باعتبار تعقل الواجب، و فلك مرّكّب من الهيولى و الصوره، باعتبار الإمكان الذاتى(٦)، و تعقل الذات(٧). و إنّما قلنا: إنّ صدورها(٨) عنه(٩) على هذا

ص: ١٢٦

- ١- (١) قوله: (المذكور) سقطت من «ث».
- ٢- (٢) مسند زيد بن على: ٣٦٥. تفسير القمى: ١٧٣/٢.
- ٣- (٣) عوالى اللئالى لابن ابى جمهور: ٩٩/٤.
- ٤- (٤) شرح المواقف للجرجانى: ٢٦١/٧.
- ٥- (٥) النفس الفلكيه: هى الفاعل الذى يشعر بفعله مع تعقل و علم، و يكون فعله متّحد. رسائل ابن سينا: ٢٥٠. و هى: التى تصدر عنها أفعال غير مختلفه بإرادته. شرح الإشارات و التنبهات لنصير الدين الطوسى: ٤١٤/٢، النمط الثالث، إشاره فى بيان أنّ الحركه المستديره الفلكيه.
- ٦- (٦) (الذاتى) أثبتناه من «ح».
- ٧- (٧) فى حاشيه «ح»: أى ذات العقل. و فى حاشيه «ث»: و هو الذى يسمّيه الحكماء: فلك الأفلاك، و فلك الأطلس، و الجسم المنير. و المحدّثون يسمّونه: العرش، و الكرسي، على الإختلاف.
- ٨- (٨) فى حاشيه «ث»: أى صدور سائر الموجودات.
- ٩- (٩) فى حاشيه «ث»: عن العقل.

الوجه، إسناداً للأشرف إلى الجبهه الأشرف، والأخس إلى الأخس، فإنه أحرى وأخلق، وكذلك يصدر من العقل الثانى، عقل ثالث، ونفس ثانيه، وفلك ثان(1)، وهكذا، ولا بد من الإنتهاء إلى جوهر عقلى و جرم سماوى، إذ لو استمر ذلك لزم التسلسل، ولا يجوز أن تنقطع العقول قبل انقطاع السماويات، وإلا لبقيت بعض السماويات غير مستنده إلى علّه، فالعقول ليست أقل عددا من الأفلاك، فتنتهى إلى العقل العاشر، الذى هو فى مرتبه التاسع من الأفلاك (2) - أعنى فلك القمر (3) - ويسمى: العقل الفعّال؛ لكثرة فعله فى عالم العناصر، و العقل العاشر؛ لبعده عن مبدأ الحق لم يقو على إيجاد عقل آخر، فصار مبدءا لهيولى العالم العنصرى، و صورها المختلفه لاستعدادات متفاوتة مستنده إلى حركات جزئيه سماويه(4).

قال الإمام - فى الملخص -: إنهم خبطوا، فتاره اعتبروا فى العقل الأول جهتين:

وجوده - و جعلوه علّه لعقل - و إمكانه - و جعلوه علّه لفلك - . و منهم من اعتبر بدلتهما، تعقله لوجوده و إمكانه، علّه لعقل و فلك(5). و تاره اعتبروا ثلاث جهات وجوده فى

ص: ١٢٧

١- (١) فى حاشيه «ث»: و هو الذى يسميه الحكماء: فلك الثوابت، و فلك البروج. و يسميه المحدّثون: الكرسي أو العرش، على الخلاف.

٢- (٢) (من الأفلاك) لم يرد فى «ث».

٣- (٣) آراء المدينه الفاضله و مضادّاتها للفارابى: ٥٢-٥٤.

٤- (٤) قال الحبلرودى: و نقض دليلهم الدال على جواز صدور المتعدد من العقل الأول و الثانى إلى العاشر، بأنّه ليس بجميع مقدّماته صحيحا، بل فيه خلل؛ لكونه جاريا فى العاشر مع تخلف الحكم المدعى عنه باعترافهم. (حاشيه ح).

٥- (٥) شرح المواقف للجرجانى: ٢٦٣/٧، المرصد الرابع فى العقل، المقصد الثانى فى ترتيب الموجودات.

نفسه - و جعلوه مبدءا لعقل - و وجوبه بالغير - و جعلوه مبدءا لنفس - و إمكانه الذاتى، و جعلوه مبدءا لفلک. و تاره من أربعه أوجه، فزادوا على ذلك تعقل ذلك (١) الغير (٢)، فجعلوا إمكانه علّه لهيولى الفلك، و علمه علّه لصورته. و أنت خبير بأن ما ذكره المصنّف مغاير لهذه الإعتبارات، فظهر أنّ الأفهام عاجزه عن إدراك نظام الموجودات، على ما هى عليه فى نفس الأمر، و يلزمهم (٣) - أى الحكماء - فى هذا القول، أنّ أى موجودين فرضا فى العالم كان أحدهما علّه للآخر بواسطه أو غيرها (٤)، فهو ظاهر الفساد، فإنّ وجود موجودات كثيره، لا يتعلّق بعضها ببعض، و لا ترتيب بينها، معلوم بالضرورة.

و أجيب: بأنّ معلول الواحد الحقيقى يعرضه التكثر (٥) باعتبار كثره الإضافات،

ص: ١٢٨

١- (١) (ذلك) لم يرد فى «ث».

٢- (٢) فى هامش «ح»: الذى هو الواجب.

٣- (٣) قال الجبلرودى: يلزمهم من ترتيب دليلهم، الدالّ على جواز صدور الأشياء المتعدده عن الواحد، بسبب الإعتبارات المتكثّره - مع قولهم الواحد لا يصدر عنه إلا واحد - أنّ أى موجودين... الى آخره. (حاشيه ح).

٤- (٤) قال المقداد: و ذلك لأنّه لا يجوز صدورهما معا عن علّه واحده بل أحدهما، و الآخر إمّا أن يكون صادرا عن المعلول، أو عن العلّه المفروضه بشرط المعلول؛ لاستحاله صدوره عنها باستقلالها، و إلاّ لصدر عن الواحد إثنان و هو باطل، و على التقديرين يلزم أن يكون أحدهما بالنسبه الى الآخر إمّا علّه أو شرط علّه، فيلزم حينئذ من عدم أحدهما عدم الآخر ضروره؛ إذ يلزم من عدم العلّه أو جزئها أو شرطها عدم المعلول، و بالعكس، إذ عدم المعلول دليل على عدم علّته أو جزئها أو شرطها. الأنوار الجلاليه: ٨١-٨٢ / الفصل الأول، التوحيد.

٥- (٥) قال المقداد: فهما صادران عن علّه واحده، لكن كلّ منهما باعتبار، كما قلناه فى العقل الأول -

فإن له ماهية ممكنة، ووجودا وإمكانا بالذات، ووجوبا بالغير، فيصير بسبب تلك الكثرة، مبدءا لكثرة في مرتبه واحده، و إلى ردّ هذا الكلام يشير المصنّف بقوله: و أيضا التكرّرات التي في العقل الأول، كالوجوب، و الوجود، و الإمكان، و غير ذلك، إن كانت موجوده، فإن كانت واجبه يلزم تعدّد الواجب، أو ممكنه، فإن كانت صادرة عن الباري تعالى، لزم صدورها عن الواحد الحقيقي، فيبطل قولكم الواحد لا يصدر عنه إلا الواحد، و إن صدرت هذه التكرّرات الموجوده - فرضا - عن غيره - أي غير (١) الواجب - لزم تعدّد الواجب؛ لأنّ المستقل في الإيجاد ليس إلا الواجب، و إن لم تكن تلك التكرّرات المذكوره (٢) موجوده، لم يكن تأثيرها في الموجودات الحقيقيه معقولا، سواء فرض مؤثرا (٣) أو جزءا منه، و قد يجاب عنه: بأنّها ليست جزءا من المؤثر، بل هي شرط للتأثير (٤)، و الشرط قد يكون أمرا اعتباريا، لكن مثل هذه الإعتبارات من

(أ) أي الموجودان المفروضان في قوله: أي موجودين فرضا.

ص: ١٢٩

-
- ١- (١) (غير) لم يرد في «ث».
 - ٢- (٢) في حاشيه «ح»: التي هي العقل الثاني، و فلكه، و نفسه.
 - ٣- (٣) في حاشيه «ح»: أي التكرّر المفروض.
 - ٤- (٤) في حاشيه «ح»: و حيثيه له. و ذكر ملاً خضر الجبلودي في ردّ هذا الجواب: إنّ هذه الجهات و التكرّرات إذا كانت أمورا إعتباريه فكما أنّها لا تصلح للتأثير لا تصلح أن تكون شروطا فيه؛ لأنّها متساويه لغيرها، فكونها -

السلوب و الإضافات عارضه للمبدأ الأول، فيجوز أن يكون بحسبها مصدرا لأمر متعده كالمعلول الأول، و ذلك مناف لمذهبهم الذى بنوا عليه ترتيب سلسله الممكنات، هذا و حديث إسناد الأشرف إلى الأشرف خطابي (١)، لا- يلتفت إليه فى المطالب العلميه، و إسناد الفلك الثامن - مع ما فيه من الكواكب المختلفه المقادير - إلى جهه واحده فى العقل الثامن - كما زعموه - مشكل (٢)، و بالجمله لا يخفى على الفطن ضعف ما اعتمدوا عليه فى هذا المطلب العالى.

(أ) القصار: الذى يدق الثوب و يبزره فى الماء و يغسله. انظر: الصحاح للجوهري: ٥١٦/٢. لسان العرب لابن منظور: ١٢٢/ ٥.

ص: ١٣٠

-
- ١- (١) فى حاشيه «ح»: أى إقناعى. و فى حاشيه «ث»: أى يحتاج إليه فى علم البلاغه و البيان.
- ٢- (٢) فى حاشيه «ح»: و كذا إسناد الصور و الأعراض التى فى عالمنا هذا - مع كثرتها الفانيه عن الحصر - إلى العقل الفعّال، مشكل أيضا.

أصل: في بيان أنه تعالى عالم بكل المعلومات. و فيه مقامان:

الأول: في إثبات علمه (١)، و هو متفق عليه بيننا و بين الحكماء، و إنما نفاه شرذمه من قدماء الفلاسفة لا يعتد بهم، و سندكرها.

فللمتكلمين في إثباته طريقان:

الأول: ما ذكره المصنّف بقوله: قد ثبت أنّ الله تعالى قادر مختار (٢)، و كلّ قادر إنّما يقع فعله بعد الداعي (٣)، و الشعور بمصلحه الفعل - كما عرفت في بحث القدره فثبت - إنّ فعل الباري سبحانه و تعالى تبع لداعيه، و كلّ من كان كذلك - أى يكون فعله تابعا للداعي - كان عالما بالضروره؛ لأنّ الداعي هو الشعور - أى العلم - بمصلحه الإيجاد و الترك، فيكون له شعور و إدراك، و هو المطلوب.

و الثانى: و هو الطريق المشهور في هذا الباب، إنّ فعله تعالى محكم خال عن وجود الخلل، و مشتمل على حكم و مصالح متكثره (٤)، و كلّ من كان فعله محكما كان عالما، أمّا الأول فظاهر (٥) لمن نظر في الآفاق و الأنفس، و تأمّل في ارتباط العلويات بالسفليات،

ص: ١٣١

١- (١) قال ملا خضر الجبلرودى: بمعنى ظهور الأشياء له و عدم غيبتها عنه، و هذا معنى ما يسمع، أنّ علمه تعالى حضورى و ليس بحصولي؛ لتنزّهه عن حصول الحوادث فيه. (حاشيه ح).

٢- (٢) في حاشيه «ذ»: لأنّه قد ثبت أنّ الباري تعالى قادر، و القادر هو الذى يفعل بالقصد و الإختيار، فيمتنع توجه قصده إلى ما ليس بمعلوم.

٣- (٣) الحدود و الحقائق للبريدى: ١٩.

٤- (٤) قال الجبلرودى: أى مستتبعه لخواص كثيره، مشتمله على أشياء غريبه، كما هو الظاهر على المتأمل في المصنوعات. (حاشيه ح).

٥- (٥) في حاشيه «ح»: لأنّ الحس يدل عليها، و لهذا استدلّ عليها بقوله: لمن نظر.

سيما في الحيوانات(1) و ما هديت إليه من مصالحها، و أعطيت من الآلات المناسبة لها، و يعين على ذلك علم التشريح، و منافع خلقه الإنسان و أعضائه، التي قد جمعت فيه(2) المجلدات، و أميا الثاني - أعني أنّ كل من كان فعله محكما كان عالما - فضروري، و يتبه عليه أنّ من رأى خطأ حسنا، يتضمّن ألفاظا عذبه رشيقة، تدلّ على معان دقيقة، علم - بالضروره - أنّ كاتبه عالم، لا يقال إنّه منقوض بفعل النحل - تلك البيوت المسدّسه المتساويه - بلا فرجال و مسطر، و اختيارها للمسدس لأنّه أوسع من المثلث و المربع و المخمس، و لا يقع بينها فرج، كما يقع بين المدورات و ما سواها من المضلّعات، و هذا يعرفه الحدّاق في صناعه الهندسه، و كذا العنكبوت ينسج تلك البيوت بلا آله، مع إنّه لا علم لهما بما يصدر عنهما، و ما يتضمّنه من الحكم؛ لأننا نقول: لا نسلم عدم علم النحل و العنكبوت بما تفعله، لجواز أن يخلق الله فيهما علما(3) بذلك، أو يلهمهما(4) حالا فحالا ما هو مبدأ لذلك الفعل.

ص: ١٣٢

- ١- (١) في حاشيه «ح»: هذا على رأى من يقول: إنّ أفعال الحيوانات تصدر عنها، و أميا من يسند الأفعال إلى الله ابتداء - كالأشاعره - فلا إشكال - أيضا - بأنّ تلك الأفعال من أفعال الله تعالى، لا من أفعال تلك الحيوانات.
- ٢- (٢) في حاشيه «ح»: أي صنّفت في علم التشريح كتب كثيره، في كميّه صغر بعض أعضائه و كبر بعضها، و أيضا في عصبه و مفاصله إلى غير ذلك.
- ٣- (٣) في حاشيه «ح»: و الدليل عليه قوله تعالى: وَ أَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ الْآيَهُ، سوره النحل ١٦: ٦٨.
- ٤- (٤) في حاشيه «ح»: الإلهام: إلقاء الشىء في القلب بغير الطلب. و العلم مع الطلب و غيره، فالعلم أعمّ منه. و الإلهام: أن يلقي الله في النفس أمرا، يبعثه على الفعل أو الترك، و هو نوع من الوحي يخصّ الله به من يشاء من عباده. النهايه في غريب الحديث لابن الأثير: ٢٨٢/٤. و الإلهام: علم ضروري يحصل في العاقل ابتداء، زائدا على علوم العقل. الحدود للنيسابوري: ٩٣.

المقام الثانى: إن علمه تعالى يعم المفهومات كلها، ممكنه كانت، أو واجبه، أو ممتنع. فهو أعم (١) من قدره؛ لاختصاصها بالممكنات (٢)، ولما كان دليل (٣) عموم علمه و قدرته راجعين إلى أمر واحد (٤)، نظمهما المصنف فى سلك واحد، فقال: و يجب أن يكون البارى تعالى عالما بكل الممكنات، و الواجبات، و المستحيلات (٥) أيضا، و أن

(أ) هو المقداد.

ص: ١٣٣

١- (١) فى حاشيه «ح»: إلا أن المصنف خصه بالممكنات.

٢- (٢) قال الجبلرودى: و خصيهما المصنف بالممكنات، و إن كان الأول أعم، و قال: يجب أن يكون عالما بكل المعلومات، و قادرا على كلها؛ لأنه جعل قدره هو العلم، و العلم المستفاد من قدره هو العلم بالممكنات لا غير، و أيضا النزاع و الخلاف المشهور بين الجمهور إنما وقع فى الجزئيات الزمانيه، التى هى من الممكنات، لا- فى الواجب و الممتنعات، فإذا ثبت عمومه لجميع الممكنات لزم إحاطته بكل المعلومات، فقول بعض: و حينئذ لا وجه لتخصيص المصنف العلم بالممكنات. ساقط غير موجه. (حاشيه ح).

٣- (٣) فى حاشيه «ح»: حاصله دفع ما يقال: من أنه ينبغي أن يجعل كل واحد من كونه عالما بكل الممكنات، و كونه قادرا على كلها، مقاما على حده، فيكون هذا الأصل مشتملا على ثلاث مقامات لا إثنين، و وجه الدفع أن الأمر كما ذكرت، إلا أنه جمع المقامين فى البيان؛ روما للإختصار و الإشتراك فى الدليل، و هو التخصيص من غير مخصص.

٤- (٤) فى حاشيه «ح»: هو التخصيص من غير مخصص.

٥- (٥) فى حاشيه «ح»: قوله: و الواجبات و المستحيلات، يعنى الواجبات على تقدير فرض وجودها، و إلا فالواجب تعالى فى الخارج واحد، لا تعدد فيه إلا بحسب الفرض، فما زاد على الواحد معدوم فى الخارج، لا يقال: فهو داخل فى المستحيلات، لأننا نقول: الفرق فى الإعتبار، حيث لوحظ فى الواجب ضروره الوجود، و فى المستحيل ضروره العدم. من الشارح رحمه الله.

يكون قادرا على كلها - أي الممكنات خاصة ؛ لأنّ الوجوب و الإمتناع يحيلان (١) المقدوريه، و إنّما قلنا: إنّه يجب أن يكون عالما و قادرا على العموم؛ لأنّ المقتضى للعلم و القدره ذاته (٢) ، و للمعلوميه ذوات المعلومات، و للمقدوريه الإمكان (٣) ، و أمّا على رأى من يقول: إنّ صفاته عين ذاته، يقال: علمه و قدرته عين ذاته، ثمّ يقال على التقديرين، و نسبه الذات إلى الكلّ سواء، فلو كان عالما و قادرا ببعضها، كان عالما و قادرا على كلها، لكنّ المقدم حق - لّمّا تقدّم - فالتالي مثله.

و أمّا الملازمه، فلاّ علمه و قدرته إذا تعلّقا ببعض دون بعض آخر، مع صلاحيه تعلّقها بالجميع، كان ترجيحا من غير مرجح، و هذا معنى قوله: لأنّ تعلّق علمه و قدرته ببعض الأشياء دون بعض آخر، مع صلاحيه تعلّقها بكلّها، تخصيص من غير مخصّص، فيكون باطلا. و اعلم أنّ المخالف في هذين الأصليين - أعنى عموم علمه و قدرته تعالى للأشياء - فرق، أمّا المخالفون في عموم علمه فطوائف:

(أ) هي الإمكان.

(ب) هو المقدوريه.

ص: ١٣٤

١- (١) في حاشيه «ح»: لأنّهما لا- يقبلان تأثير المؤثر، و إلّا لم يكن الواجب واجبا، و لا الممتنع ممتنعا؛ لأنّ المقتضى للعلم و القدره ذاته، هذا مذهب الأشاعره.

٢- (٢) قال ملا- خضر الجبلرودي: و إلّا- لزم كون الواجب تعالى مفتقرا في كماله إلى الغير، فيكون ناقصا بذاته، و هو محال. (حاشيه ح).

٣- (٣) قال الجبلرودي: و الإمكان مشترك بين جميع الممكنات، و الإشتراك في العله يستلزم الإشتراك في المعلول. (حاشيه ح).

الأولى: قوم من الدهريه(١) ، قالوا: لا يعلم نفسه(٢) ؛ لأنّ العلم نسبه، و نسبه الشيء إلى نفسه محال، لاقتضائها تغاير المنتسبين، الجواب: منع كون علمه نسبه بل هو عين ذاته، و علمه بذاته عباره عن حضور الذات المجزّده عنده بحيث لا تغيب عنه، و لو سلّم فالتغاير الإعتبارى كاف لصحه النسبه، و هو متحقق بين الشيء و نفسه، فإنّ ذات الشيء باعتبار صلاحيتها للمعلومه مغايره لها باعتبار صلاحيتها للعالميه، و لو صحّ ما ذكرتم لما كان أحدنا عالما بذاته، و التالى باطل بالضروره.

الثانيه: قوم من قدماء الفلاسفه، قالوا: إنّ تعالى لا يعلم شيئا أصلا، و إلاّ علم نفسه، إذ يعلم حينئذ إنّّه يعلمه و ذلك يتضمّن علمه بنفسه(٣) ، و قد بيّنّا امتناعه، و الجواب: ما قد عرفت من منع امتناعه.

الثالثه: طائفه، قالوا: يعلم ذاته و لا يعلم غيرها، لأنّ العلم بالشيء غير العلم

ص: ١٣٥

١- (١) الدهريه: فرقه نفوا الربوبيه و جحدوا الصانع المدبّر العالم القادر، و زعموا أن العالم لم يزل موجودا كذلك بنفسه لا بصانع. و هم ينكرون النبوه و البعث و الحساب و الملائكه و الشياطين و الجنه و النار، و يردّون كل شيء إلى فعل قانون السببيه، و يقولون: الزمان يمرّ ينقضى، بينما الدهر سرمدى، و أنّه لا-فناء. و الطبيعيون الدهريون خلاف فلاسفه الدهريين، فالأولون يقولون بالمحسوس و ينكرون المعقول، بينما يقول الآخرون بالمحسوس و المعقول معا. موسوعه الفرق و الجماعات لعبد المنعم الحنفى: ٣٦٧-٣٦٨.

٢- (٢) قال الجرجانى: هم المعمريّه...، قالوا... و لا يعلم نفسه و إلاّ اتحد العالم و المعلوم، و هو ممتنع. التعريفات: ٣٠٩.

٣- (٣) حكاه عنهم الكثيرون، منهم: الخواجه نصير الدين الطوسى فى تلخيص المحصل: ٢٢٧. شرح نهج البلاغه لابن أبى الحديد: ٢٢٠/٣.

بغير ذلك الشيء، وإلا فمن علم شيئا علم جميع الأشياء، لأن العلم به حينئذ عين العلم بها(١)، وهو باطل، فيكون له بحسب كل معلوم علم على حده، فيكون في ذاته كثره غير متناهيه، وهو محال، والجواب: منع تعدد ذات العلم بتعدد المعلومات، بل العلم واحد، تتعدد تعلقاته بحسب تعدد معلوماته.

الرابعه: جمهور الفلاسفه، قالوا: بأنه تعالى لا يعلم الجزئيات المتغيره(٢)، و سيجىء تحقيقه. و المخالفون لعموم قدرته أيضا طوائف:

الأولى: الفلاسفه، قالوا: لا يقدر على أكثر من واحد؛ لأنه واحد حقيقى(٣)، و قد عرفت جوابه.

الثانيه: الثنويه، قالوا: إنه لا يقدر على الشر، و إلا لكان خيرا شريرا؛ فلذلك أثبتوا إلهين(٤) - كما مر - و قد عرفت ما فيه.

ص: ١٣٦

١- (١) هذا أيضا قول طائفة من الفلاسفه، انظر: الإشارات و التنبهات لابن سينا: ٢٥٠، النمط الثالث، فصل «١٩»، ٣٢٨-٣٢٩، النمط السابع، فصل «١٥» و «١٧».

٢- (٢) انظر: الإشارات و التنبهات لابن سينا: ٣٣٢-٣٣٣/ علم الطبيعه و ما قبله، النمط السابع، تذييب «٢١». الشفاء لابن سينا: ٣٥٩/٢، مقاله الثامن، الفصل السادس، فصل فى أنه تام... الخ.

٣- (٣) انظر: الإشارات و التنبهات لابن سينا: ٢٨٧، النمط الخامس، تنبيه: فى قاعده الواحد. التعليقات لابن سينا: ٢٥، صدور الفعل الواحد عن البسيط، ٢٢٠-٢٢١، لا يصح أن يصدر عن الواحد البسيط إلا واحد.

٤- (٤) حكاه عن الثنويه: الشهرستانى فى الملل و النحل: ١١٥. و العلامه الحلّى فى كشف المراد: ٢٦١. و فى معارج الأفهام: ٢٣٩. و الأيجى فى المواقف: ٢٨٤. و المقداد السيورى فى شرح الباب الحادى عشر: ٣٥-٣٦.

الثالثة: النّظام (١) و متابعوه من المعتزله، قالوا: لا يقدر على فعل القبيح؛ لأنّه مع العلم بقبحه سفه، و دونه جهل، و يجب تنزيهه تعالى عنهما (٢)، و الجواب: إنّ غايه ما ذكرتم عدم الفعل؛ لوجود الصارف عنه و هو القبح، و ذلك لا ينفي القدره عليه (٣).

الرابعه: أبو على الجبائي و أتباعه، قالوا: لا يقدر على عين فعل العبد (٤)، بدليل التمانع، بأن يقال: لو أراد الله تعالى فعلا و أراد العبد عدمه، لزم أّما وقوعهما فيجتمع النقيضان، أو لا وقوعهما فيرتفعان، فيلزم عجزهما، أو وقوع أحدهما، فلا قدره للآخر

(أ) و هو غير مذهب الجبائي.

ص: ١٣٧

١- (١) النظام: إبراهيم بن سيار بن هانيء مولى بنى الحارث بن عباد من بنى قيس بن ثعلبه، البصرى المتكلم، المعروف بالنظام، تنسب إليه طائفه من المعتزله تسمى النظميه، و انفرد بمسائل، و هو شيخ الجاحظ، و هو ابن أخت أبي الهذيل العلاف شيخ المعتزله، و كان يدمن شرب الخمر، و ورد أنّه سقط من غرفه و هو سكران فمات سنه بضع و عشرين و مائتين، و قيل: سنه ٢٣٠ هـ، له شعر و مؤلفات منها: كتاب إثبات الرسل، و الردّ على الدهريه و غيرهما. انظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي: ٩٤/٦. الباب فى تهذيب الأنساب لابن الأثير: ٣١٦/٣. سير أعلام النبلاء للذهبي: ٥٤١/١٠-٥٤٢. تاريخ الإسلام للذهبي: ١٧٠/١٦-٤٧١. الوافى بالوفيات للصفدي: ١٢/٦-١٥.

٢- (٢) انظر: الملل و النحل للشهرستاني: ٢٤-٢٥، الفصل الثانى، الثنويه.

٣- (٣) قال الجبلرودى: و زعم الكعبى أنّه تعالى لا يقدر على مثل مقدور العبد؛ لأنّه أّما طاعه، أو معصيه، أو عبث لا غايه له، و كلّ ذلك على الله محال. وردّ بأنّ الأمور المذكوره اعتبارات عارضه لنفس الفعل من حيث هو صادر عن العبد و بالنسبه إليه، و ذات الفعل حركه أو سكون، و إذا كان كذلك، لم لا يجوز أن يكون البارى تعالى قادرا على مثل ذلك الفعل؟! (حاشيه ح).

٤- (٤) انظر: الملل و النحل للشهرستاني: ٣٣، المعتزله، الجبائيه و البهشميه.

على مراده (١)، و المقدّر خلافه، و الجواب: إنّ تساوى قدرتيهما فى هذا المقدور ممنوع، بل الله تعالى أقدر عليه من العبد، فتأثير قدرته فيه يمنع من تأثير قدره العبد فيه، و لا- يلزم من ذلك انتفاء قدرته بالكليه، نعم يثبت فيه نوع عجز، و ذلك ينافى الألوهيه دون العبوديه.

نقض: لقول الفلاسفه، حيث زعموا أنّ البارى تعالى لا يعلم الجزئيات المتغيره من حيث هى جزئيه، و جواب شبهه لهم فى هذه الدعوى.

(٢)

قالت الفلاسفه: البارى تعالى لا يعلم الجزئى الزمانى - أى الواقع فى الزمان - يعنى المتغير، و قالوا: لا يعلمه على وجه جزئى، بل يعلمه بالوجه الكلى، و بيانه بمثال:

إنّا إذا فرضنا سجلا مكتوبا، يشتمل (٣) على سطور، فيها كلمات متألّفه من حروف، فالعالم بمضمون السجل و سطورها دفعه، يكون عالما بما فيه على وجه كلى لا يتغير أصلا، بل هو ثابت و إن تغير السجل عن حاله، و الذى ينظر فيه منتقلا من سطر إلى

(أ) مثل إنّه تعالى يعلم ذاته، و إنّ العلم بالعلّه يوجب العلم بالمعلول، و إنّ ذاته علّه لجميع الممكنات، التى من جملتها الجزئى الزمانى، و لو بوسائط. (حاشيه).

ص: ١٣٨

١- (١) انظر: المواقف للأيجى: ٢٨٤-٢٨٥ / الموقف الخامس فى الإلهيات، المرصد الرابع فى الصفات الوجوديه، المقصد الثانى فى قدرته تعالى.

٢- (٢) قال الحبلرودى: النقض هنا بمعنى التناقض، لا بالمعنى المصطلح الذى تقدّم ذكره. (حاشيه ح). و قال المقداد: و بيان التناقض أنّهم قرّروا مقدّمات يلزم من اعتقادها كونه تعالى عالما بالجزئيات، و أوردوا شبهه تستلزم كونه غير عالم بالجزئيات، فيكون عالما بها غير عالم بها، و هو التناقض الصريح. الأنوار الجلاليه: ٨٥، الفصل الأول، التوحيد.

٣- (٣) فى «ث»: (تشتمل كتابته).

سطر، بل من كلمه إلى كلمه و من حرف إلى حرف، من غير أن يتمثل تفاصيل سطورها و كلماتها دفعه، بل على الترتيب الزماني، واحدا بعد واحد، يكون عالما بما فيه على وجه يتغير بتغير تلك المدركات.

إذا تمهد هذا فنقول: علمه تعالى بالجزئيات (1) على الوجه الأول - أي بحيث لا يتغير - و ليس عالما بها على الوجه الثاني - أي من حيث هو جزئي متغير - و إلا - أي و إن لم يكن غير عالم بالجزئيات، بل يكون عالما بها - لزم كونه تعالى محلا للحوادث، لأن العلم هو حصول صوره مساويه للمعلوم في الماهية في ذات العالم، فلو فرض علمه تعالى بالجزئي الزماني، كزيد - مثلا - على وجه يتغير (2)، مثل كونه كاتباً، ثم يتغير ذلك الجزئي المفروض، بأن يترك الكتابه، فإن بقيت حينئذ الصورة الحاصله في ذات العالم، المنتزعه من ذلك الجزئي، باعتبار كونه كاتباً، كما كانت أولاً، كان ذلك العلم جهلاً مركباً؛ لعدم مطابقته للواقع، و إلا أي و إن لم تبق الصورة المذكوره كما كانت أولاً، بل زالت و حصلت صوره أخرى مطابقه للجزئي المذكور، باعتبار صفته

ص: ١٣٩

١- (١) قال الشيخ في الإشارات: للجزئيات اعتباران: من حيث هي طبائع، و من حيث هي متخصصه بتخصيصات، فتعقلها من حيث هي طبائع تعقلها على وجه كلي، و تعقلها من حيث هي متخصصه على وجه جزئي، و الباري تعالى عندهم لا- يعلمها بالحيثه الثانيه، أي من حيث إن بعضها واقع الآن، و بعضها واقع في الزمان الماضي، و بعضها في المستقبل، فإن العلم بالجزئيات - من هذه الحيثه - يتغير بحسب تغير الماضي و المستقبل و الحال، و إن وجب علمه بها و بالأزمه الواقعه هي فيها بالحيثه الأولى، علما متعاليا عن الدخول تحت الأزمنه، ثابتا أبد الدهر. انظر: الإشارات و التنبهات لابن سينا: ٣٣٢-٣٣٣. شرح الإشارات و التنبهات لنصير الدين الطوسي: ٣٠٨/٣-٣٠٩.

٢- (٢) قال الجبلرودي: بتغير الجزئي. (حاشيه ح).

الحادثه (١)، كانت ذاته محلا للصوره المتغيره بحسب تغير الجزئيات، و التالى بقسميه ظاهر البطلان، فكذا المقدم (٢)، و كل من اللازمين - أعنى الجهل، و كونه محلا للحوادث - نقص يجب تنزيهه عنه تعالى (٣)، قالوا: و كذا لا- يعلم الجزئيات المتشكله، و إن لم تكن متغيره، كأجرام الأفلاك الثابته على أشكالها؛ لأن إدراكها إنما يكون بآله جسمانيه، و كذا الحال فى الجزئيات المتشكله المتغيره، إذ قد اجتمع فيها المانعان، بخلاف الجزئيات التى ليست متشكله و لا- متغيره، فإنه يعلمها بلا محذور، كذاته و ذوات العقول (٤).

و هذا الكلام (٥) منهم يناقض قولهم: إن العلم التام بالعلّه يوجب العلم بالمعلول، و إن ذات البارى تعالى علّمه لجميع الممكنات (٦)، و إنّه تعالى يعلم ذاته المقدسه بالكنه، إذ يلزم من هذه المقدمات أن يكون عالما بجميع الأشياء، كليا كان أو جزئيا، و العجب منهم أنهم مع دعواهم الذكاء كيف غفلوا عن هذا التناقض!؟

ص: ١٤٠

١- (١) قال المقداد: بحسب تجدد المعلومات، و أيضا يلزم التغيير فى صفاته الذاتيه، المستلزم ذلك لتغير الذات المقدسه، و كلاهما عليه تعالى محال، و الحاصل إنّه لو علم الجزئى الزمانى على وجه يتغير لزم إمّا نسبه الجهل إليه تعالى، أو كونه محلا للحوادث، أو تغير ذاته، و اللوازم بأسرها باطله إتفاقا، فكذا الملزوم. الأنوار الجلاليه: ٨٤، الفصل الأول، التوحيد.

٢- (٢) قوله: (و التالى بقسميه ظاهر البطلان، فكذا المقدم) أثبتناه من «ح».

٣- (٣) انظر: التعليقات لابن سينا: ٨، علم واجب الوجود. الشفاء لابن سينا: ٣٥٨/٢-٣٥٩، الإلهيات، مقاله الثامن، الفصل السادس.

٤- (٤) التعليقات لابن سينا: ٩-١٠.

٥- (٥) فى حاشيه «ح»: أى القول بأنّ الله لا يعلم الجزئى الزمانى على وجه جزئى.

٦- (٦) قال المقداد: التى من جملتها الجزئى الزمانى. الأنوار الجلاليه: ٨٥، الفصل الأول، التوحيد.

وقد التجأوا في دفعه إلى تخصيص القاعده العقلية، بسبب مانع هو التغير، كما هو دأب أرباب العلوم الظنيّه، فإنهم يخصّصون قواعدهم بموانع يمنع طردها(١)، وذلك ممّا لا يستقيم في العلوم اليقينيّه، فهم إذن واقعون بين أمور خمس، لا بدّ من إلتزام أحدها لدفع هذا التناقض: أمّا أن يثبتوا للجزئيات الزمانيّه(٢) علّه لا تنتهي في السلسله إلى العلّه الأولى، حتى لا يلزم من كونه عالما بذاته أن يكون عالما بالجزئيات(٣). أو لم يجعلوا العلم بالعلّه موجبا للعلم بالمعلول، فعلمه بذاته لا يوجب العلم بالجزئيات(٤). أو يعترفوا بالعجز عن إثبات عالميته تعالى بذاته - أي لا يجعلوه عالما بذاته - ليلزم علمه بالجزئيات. أو لم يجعلوا العلم حصول صورته مساويه للمعلوم في العالم(٥)، حتى يلزم حصول صورته متجدّده في ذاته تعالى، فيصير محلا للحوادث، وهذا هو العمده في

(أ) أي مع اعتقادهم انتهاء الجزئيات في سلسله الحاجه إلى الواجب. حاشيه (ح).

ص: ١٤١

١- (١) في حاشيه «ح»: أي تخصيص القاعده.

٢- (٢) (الزمانيّه) أثبتناه من «ص».

٣- (٣) قال المقداد: لأنّها إذا لم تكن معلوله لم يلزم من علمه بذاته العلم بها، لكن هذا باطل لما قرّره واعتقدوه. الأنوار الجلاليه: ٨٦، الفصل الأول، التوحيد.

٤- (٤) قال المقداد: لأنّها وإن كانت معلوله لكنّ العلم بالعلّه لا يوجب العلم بالمعلول، لكنّه باطل لما قلناه. الأنوار الجلاليه: ٨٦، الفصل الأول، التوحيد.

٥- (٥) قال المقداد: فإنّهم إذا لم يقولوا بذلك لا يلزم حلول صورته في ذاته تعالى، فلم تتم شبهتهم، فلم يلزمهم التناقض، لكنّهم بينوا ذلك، واستدلّوا عليه بأننا ندرّك أشياء لا تحقّق لها في الخارج، فلو لم تكن منطبعه في النفس كانت عدما محضا، و نفي صرفا، فيستحيل الإضاافه إليها. الأنوار الجلاليه: ٨٦، الفصل الأول، التوحيد.

دفع الشبهه. أو يجوزوا كونه تعالى محلا للحوادث(١)، فحينئذ يكون عالما بالجزئيات المتغيره. و كل من هذه الخمسه مناف لمذهبيهم، لا يلتزمونه أصلا.

و الجواب عن الشبهه: إنما يلزم ما ذكره - في صيرورته محلا للحوادث - على تقدير كون علمه تعالى زائدا على ذاته(٢)، و يكون عباره عن حصول الصورة المذكوره، و أمّا إذا كان علمه عين ذاته - كما هو رأى الشيعة(٣) -. أو صفه حقيقه قائمه بذاته، ذات تعلقات بالمعلومات(٤) - كما هو رأى الأشاعره -، لم يتغاير العلم بتغاير(٥) الإعتبار(٦) فى المعلوم، و التغير فى التعلقات و الإضافات جائز، كيف و الله تعالى كان قبل الموجودات، و هو معها، و سيكون بعدها، فلا يلزم تغير علمه تعالى، بل تتغير تعلقات

ص: ١٤٢

١- (١) قال المقداد: فإنهم مع تجويزهم ذلك لا يلزم من علمه تعالى بالجزئيات المتغيره محال، فيكون عالما بها، فيكون موافقا للمقدمات المتقدمه، المستلزمه لكونه عالما بالجزئيات، فلا يكون بين كلامهم تناقض، لأنّ التناقض اختلاف القضيتين، لا توافق القضيتين، لكن بيننا محالته كونه محلا للحوادث؛ لَمَا يلزم من حدوثه، فيلزمهم استحاله علمه بالجزئيات، المستلزمه للتناقض فى كلامهم. الأنوار الجلاليه: ٨٦، الفصل الأول، التوحيد.

٢- (٢) قال المقداد: و هو باطل كما سيجىء، بل علمه عندنا نفس ذاته المقدسه. الأنوار الجلاليه: ٨٧، الفصل الأول، التوحيد.
٣- (٣) انظر: التعليق للمقرى النيسابورى: ٥٠. كشف المراد للعلامه الحلّى: ٢٦٥، المسأله الثانى: فى أنه تعالى عالم. اللوامع الإلهيه للمقداد السيورى: ٢٠٧.

٤- (٤) انظر: الملل و النحل للشهرستانى: ٤٠، الأشعريه.

٥- (٥) قوله: (العلم بتغاير) لم يرد فى «ث».

٦- (٦) قال الجبلرودى: و الإضافه بأن يتعلّق علمه بوجود الجزئى حال الوجود، و بعدمه حاله العدم، فلا يلزم تغيير علمه. (حاشيه ح).

علمه؛ لأننا نعلم بالضروره أن من علم متغيراً لم يلزم من تغييره تغير ذاته، ولا يخفى أن طريقى المتكلمين فى بيان عالميته تعالى جاريان فى الكليات و الجزئيات، فإن الجزئيات أيضاً صادرة عنه بالإختيار، و هى محكمه متقنه، فيكون عالماً بها(١).

فأئده: فى تحقيق معنى الحياه و أنه تعالى حى.

فنقول: اتفق أهل الملل و غيرهم أنه تعالى حى؛ لأنه عالم قادر، و كلّ عالم قادر حى بالضروره، لكن اختلفوا فى معنى الحياه، لأنها فى حقا إما اعتدال المزاج النوعى (٢) - كما يشعر به كلام الإمام فى المحصل - و إما قوه تتبع ذلك الاعتدال، سواء كانت نفس قوه الحس و الحركه (٣) - كما هو رأى البعض - أو مغايره لها - على ما اختاره ابن سينا (٤) -، و لا تتصور الحياه بهذه المعانى فى حقه تعالى، فقال جمهور الأشاعره، و بعض المعتزله: إنها صفة حقيقه قائمه بذاته تعالى، توجب صحه العلم و القدره، إذ لو لا - اختصاصه بصفه توجب صحه العلم الكامل و القدره الشامله، لكان اختصاصه بصفه (٥) العلم و القدره - المذكورين - ترجيحاً من غير مرجح (٦)، و لا

ص: ١٤٣

١- (١) انظر: الملل و النحل للشهرستانى: ١٩٥، الفصل الخامس، رأى الإسكندر الأفروديسى.

٢- (٢) المحصل للرازى: ٢٤٠.

٣- (٣) المحصل للرازى: ٢٤٠.

٤- (٤) انظر: الإشارات و التنبهات لابن سينا: ٢٣٦. الشفاء: ٣٦٦.

٥- (٥) فى «ث»: (صفحه).

٦- (٦) انظر: الملل و النحل للشهرستانى: ٢١، ٤٠. الشامل فى أصول الدين للجوينى: ٣٦٨، كتاب التوحيد، فصل مشتمل على ذكر ألفاظ. و المقصود ببعض المعتزله، أبو هاشم و أصحابه، انظر: الفائق للملاحمى الخوارزمى: ٦٩. الكامل فى الإستقصاء لتقى الدين النجرانى: ٢١٧-٢١٨. و قال ملاً خضر الجبلرودى: لأنهم استدلوا عليه بأن ذاته تعالى مساويه لسائر الذوات فى الذاتيه، فلو

لم -

يخفى أنّ هذا الإستدلال مبنّى على تماثل ذاته تعالى لسائر الذوات، و الحقّ أنّ ذاته تعالى مخالفه لسائر الذوات، فقد يقتضى لذاته الإختصاص بأمر، فلا يلزم الترجيح من غير مرجح (١)، و معلوم أن ليس جعل ذلك الأمر الذى تقتضيه ذاته علّه لصحة العلم - كما فعله هؤلاء - أولى من جعله نفس صحة العلم - كما فعله الباكون - فمن أراد إثبات الزيادة فعليه الدليل.

و ذهب الشيعة و أبو الحسين البصرى (٢) - من المعتزلة - و بعض الأشاعره: إلى أنّ حياته تعالى عباره عن صحّه (٣) كونه عالما قادرا (٤)، و هو مذهب الحكماء، و اختاره

(أ) لأنّه منع لمقدمه معينه، هي مساواه الذات. (حاشيه ح).

(ب) و حاصله: إنّ دليلكم بجميع مقدماته ليس صحيحا، لأنّه لو صحّ... إلى آخره. (حاشيه ح).

ص: ١٤٤

١- (١) قال الجبرودى: هذا نقض تفصيلى لدليلهم، و نقض إجمالا، بأنّه لو صحّ لزم أن يكون حصول هذه الصفه لذاته بصفه أخرى، و حصول الأخرى بأخرى، و هكذا يلزم التسلسل. (حاشيه ح).

٢- (٢) أبو الحسين محمد بن على بن الطيب، المتكلّم، من أهل البصره، سكن بغداد، و هو صاحب التصانيف على مذاهب المعتزله منها: تصفّح الأدلّه، و غرر الأدلّه، و شرح الأصول الخمسه، و كتاب فى الإمامه، توفى ببغداد فى يوم الثلاثاء الخامس من شهر ربيع الآخر سنه ٤٣٦ هـ، و صلّى عليه القاضى أبو عبد الله الصيمرى و دفن فى مقبره الشونيزى. انظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي: ٣/٣١٥. الأنساب للسمعاني: ٥/١٩١. وفيات الأعيان لابن خلكان: ٤/٢٧١.

٣- (٣) فى «ث»: (صفه صحه).

٤- (٤) انظر: أصول الدين للبغدادي: ١٠٥، الأصل الرابع، المسأله «٨» فى صفه حياه الإله. الملل و النحل للشهرستاني: ٣٢، المعتزله، «١١» الخياطيه و الكعبيه.

المصنّف، و قال: الحَيّ - عند المتكلمين (١) - كلّ موجود لا يستحيل - أي يصحّ - أن يقدر و يعلم (٢)، و أمّا إنّ معنى الحياه هي نفس صحّه العلم و القدره، أو غيرها، فقد عرفت الخلاف فيه، و البارىء سبحانه ثبت أنّه قادر عالم بلا خلاف، إلّا من شرذمه لا يعبا بهم و قد عرفتهم، فوجب أن يكون حيا.

فأده أخرى تشمل على تحقيق معنى إرادته و سمعه و بصره، و فيها مسألتان:

الأولى: في بيان معنى إرادته. قال الحكماء (٣): إرادته (٤) هي نفس علمه بوجه

ص: ١٤٥

١- (١) قال الحبلرودي: النافين للصفات الثبوتية الزائده عينا، كأبي الحسين و أتباعه، و جعلهم عباره عن المتكلمين مع شمول اللفظ للمثبتين؛ لعدم اعتداده بهم؛ لفساد مذهبهم و فساد استدلالهم على زياده هذه الصفه - أعنى الحياه - و يمكن أن يجاب: بتقدير البعض أيضا، و التقدير في غير مقام التعريف - كالتخصيص - شائع. (حاشيه ح).

٢- (٢) قال المقداد: و قال أبو الحسين البصرى و من تابعه من المحققين: إنّ معناه: أنّه لا يستحيل أن يقدر و يعلم، لما تقرّر من استحاله كون صفاته تعالى زائده على ذاته، و نفى الإستحاله لا يستلزم عدميه مفهومها، إذ معناه الإمكان العام، الشامل للواجب و الممكن، فلفظها سلب و معناه إثبات، إذا عرفت هذا، ففي قول المصنّف - الحَيّ عند المتكلمين، كلّ موجود لا يستحيل أن يقدر و يعلم - نظر، إذ ذلك مذهب أبو الحسين و من تابعه لا غير، لما تلوناه من النقل عن الأشاعره و المعتزله. الأنوار الجلاليه: ٨٨ الفصل الأول، التوحيد.

٣- (٣) قال ملا خضر الحبلرودي: عند الحكماء إرادته تعالى عباره عن علمه المحيط بجميع الموجودات من الأزل إلى الأبد، و بأنّه كيف ينبغي أن يكون نظام الوجود، حتى يكون على الوجه الأكمل، و بأنّ صدور الموجودات على هذه الكيفيه واجب عنه، حتى يكون الوجود وفق المعلوم على أحسن النظام، من غير قصد و طلب، و يسمّون هذا العلم عنايه. (حاشيه ح).

٤- (٤) (إرادته) لم ترد في «ث».

النظام الأكمل، و يسمونه عنايه(١). و قال النجّار(٢): إرادته أمر عدمى، أعنى عدم كونه مكرها و مغلوبا(٣). و قال الكعبي(٤): هى فى فعله العلم بما فيه من المصلحه، و فى فعل غيره الأمر به(٥). و قال الأشاعره - و وافقهم فى ذلك معتزله البصره(٦)-: إنّها صفه حقيقه مغايره للعلم و القدره، توجب تخصيص أحد المقدورين بالوقوع(٧)، و قد عرفت ما فيه من نفى الصفات.

ص: ١٤٦

١- (١) انظر: التعليقات لابن سينا: ١١-١٣. أجوبه المسائل النصيريه لنصير الدين الطوسى: ١٠١، أجوبه مسائل على بن سليمان البحرانى، المسائل الأربع و العشرون، المسأله الثانيه عشره.

٢- (٢) النجار: هو الحسين بن محمد بن عبد الله النجار الرازى، رأس الفرقة (النجاريه) من المعتزله و إليه نسبتها، و قد افرقوا ثلاث فرق و هم: البرغوثيه، و الزعفرانيه، و المستدرکه. و كان النجار من متكلمي المجبره و له مع النظام عدّه مناظرات، و له كتب منها: (البدل) فى الكلام و (المخلوق) و (إثبات الرسل) و غير ذلك، توفى نحو (٢٢٠ هـ). انظر: فهرست ابن النديم: ٢٢٩. الاعلام للزرکلى: ٢٥٣/٢.

٣- (٣) الملل و النحل للشهرستانى: ٣٧، الفصل الثانى: الجبريه (٢) النجاريه.

٤- (٤) الكعبي البلخى: عبد الله بن أحمد بن محمود، أبو القاسم البلخى. من متكلمي المعتزله البغداديين. و كان على رأس طائفه الكعبيه من المعتزله. أقام ببغداد مده طويله ثم عاد إلى بلخ و أقام فيها حتى وفاته. و من مصنفاته: المقالات، و الغرر، و الإستدلال بالشاهد على الغائب، و كتاب الجدل... الخ. توفى ببلخ فى أول شعبان سنه تسع عشره و ثلاثمائه. انظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي: ٣٩٢/٩. وفيات الأعيان لابن خلكان: ٤٥/٣. سير أعلام النبلاء للذهبي: ٣١٣/١٤.

٥- (٥) انظر: الملل و النحل للشهرستانى: ٣٢، المعتزله، «١١» الخياطيه و الكعبيه. أوائل المقالات للشيخ المفيد: ١٣.

٦- (٦) فى حاشيه «ح»: فهم: أبو على و ابن هشام و القاضى عبد الجبار.

٧- (٧) انظر: الملل و النحل للشهرستانى: ٣٢. الكامل فى الإستقصاء لتقى الدين النجرائى: ٢٨٤. فصل: فى كونه مريدا.

وقال أبو الحسين وجماعه من رؤساء المعتزله - كالنظام، و الجاحظ(١)، و العلاف(٢)، و البلخي(٣)-: هو علمه ينفع في الفعل، و ذلك كما يجده كل عاقل من نفسه، إن ظنه و اعتقاده ينفع في الفعل، أو علمه به يوجب الفعل، و يسميه أبو الحسين بالداعيه(٤)، و لما استحال الظن و الاعتقاد في حقه تعالى انحصر داعيه في

ص: ١٤٧

١- (١) الجاحظ: عمرو بن بحر بن محبوب، أبو عثمان الجاحظ البصري، أحد شيوخ المعتزله و هو كنانى و قيل: مولى، و إليه تنتسب الفرقة المعروفه بالجاحظيه، و كان تلميذ إبراهيم بن سيار البلخي المعروف بالنظام، له تصانيف عديده منها: كتاب الإمامه و وجوبها، كتاب فضل بنى هاشم على بنى أميه، الحيوان... الخ. و قيل له: الجاحظ؛ لأن عينيه كانتا جاحظتين، و قد أصابه الفالج فى أواخر عمره، و كانت وفاته فى محرم سنة خمس و خمسين و مائتين بالبصره، و قد نيف على التسعين. انظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي: ٢٠٨/١٢-٢٠٩. معالم العلماء لابن شهر آشوب: ٨٤. الأنساب للسمعاني: ٦/٢-٧. وفيات الأعيان لابن خلكان: ٣/٤٧٠-٤٧٤.

٢- (٢) أبو الهذيل العلاف: محمد بن الهذيل بن عبيد الله بن مكحول، مولى عبد القيس، شيخ المعتزله، و صاحب التصانيف، و إليه تنسب الفرقة الهذيليه و هى من فرق المعتزله، و هو من أهل البصره، ورد بغداد. كانت ولادته فى سنه إحدى، و قيل: أربع، و قيل: خمس و ثلاثين و مائه. توفى سنه خمس و ثلاثين و مائتين، و قيل: سنه ست و عشرين، و قال المسعودى: سنه سبع و عشرين و مائتين فى سر من رأى، و قيل: فى البصره. تاريخ بغداد للبغدادي: ١٣٦/٤-١٣٧. وفيات الأعيان لابن خلكان: ٤/٢٦٥-٢٦٧. الوافي بالوفيات للصفدي: ١٠٧/٥-١٠٨.

٣- (٣) أبو على البلخي: و هو غير أبى القاسم البلخي الكعبي، قال عنه ابن المرتضى: أبو على البلخي، له رئاسه ضخمة و محلّ كبير، و هو من المصنّفين. و لم يزد على ذلك، و لم نجد له ترجمه أخرى. انظر: طبقات المعتزله لأحمد بن يحيى بن المرتضى: ١٠٢.

٤- (٤) انظر: الفائق فى أصول الدين للخوارزمي: ٤٢-٤٣، الكلام فى التوحيد، باب القول فى أنه مرید كاره.

العلم، و إليه ذهب الشيعة و اختاره المصنّف (١)، فقال: علمه تعالى بأنّ في الإيجاد أو في الترك مصلحه مرّجحه أحدهما على الآخر يسمّى إرادته (٢)، و إرادته قديمه، أمّا عندنا و عند الحكماء (٣) فلكونها عين ذاته و ذاته قديمه، و أمّا عند الأشاعره فلاستحاله إتصافه بالحوادث (٤)، و ذهب الجبائيه (٥) - من المعتزله - إلى أنّها حادثه قائمه بذاتها لا بذاته تعالى (٦)،

ص: ١٤٨

١- (١) قال المقداد: و استدّلوا على ثبوت الإراده له بهذا المعنى، بأنّه تعالى خصّص أفعاله بوقت دون آخر، و بصفه دون أخرى، مع تساوى الأوقات و الأحوال بالنسبه إليه و إلى القابل، فذلك المخصّص ليس القدره الذاتيه؛ لتساوى نسبتها إلى الطرفين، و لا العلم المطلق؛ لكونه تابعا للوقوع، و لا- غير ذلك من الصفات، و هو ظاهر، فلم يبق إلاّ العلم الخاص باشتمال ذلك الفعل على المصلحه، و هو المطلوب. انظر: الأنوار الجليليه: ٨٩، الفصل الأول، التوحيد.

٢- (٢) انظر: اوائل المقالات للشيخ المفيد: ١٢-١٣، القول فى الصفات.

٣- (٣) فى «ث»: (أمّا عندنا و الحكماء).

٤- (٤) انظر: الملل و النحل للشهرستاني: ٤٠، الأشعريه.

٥- (٥) الجبائيه: أصحاب أبى على محمد بن عبد الوهاب الجبائى، نسبه إلى جبى من بلاد خوزستان، قريبا من البصره و الأهواز، و كان رأسا فى علم الكلام، و من معتزله البصره، من الطبقة الثامنه، و هو شيخهم، و انفرد عن أصحابه بعدّه مسائل، كانت نواه لتأسيس الجبائيه، منها أنّه أثبت إرادته حادثه لا- فى محلّ. و منها: إنّ الله تعالى متكلم بكلام يخلقه فى محلّ. و نفى كرامات الأولياء، و غيرها من المسائل المذكوره فى محلّها، و قال عنه الشهرستاني: و الرجل فلسفى المذهب، إلاّ أنّه روّج كلامه على المعتزله فى معرض الكلام، فراج عليهم لقلمه معرفتهم بمسالك المذاهب. على حدّ تعبير الشهرستاني. انظر: الملل و النحل للشهرستاني: ٣٢-٣٥، الجبائيه و البهشميه. موسوعه الفرق و الجماعات لعبد المنعم الحنفى: ٢٠٣-٢٠٤، الجبائيه.

٦- (٦) انظر: الفائق فى أصول الدين للخوارزمى: ٤٢، باب القول فى وصفه بأنّه مريد. الملل و النحل للشهرستاني: ٣٢-٣٣، المعتزله، الجبائيه.

و لا يخفى فسادُه (١)، و قالت الكراميه: إنَّها حادثه قائمه بذاته تعالى (٢)، و يعلم بطلانه ممَّا مرَّ من امتناع قيام الحوادث بذاته تعالى.

المسأله الثانيه: فى تحقيق معنى سمعه و بصره.

إعلم أنّ طائفه من المتكلمين ذهبوا إلى أنّ إدراك الجزئيات بالحواس الخمس هو نفس العلم بها، فإدراك المسموعات بالسامعه علم بها، و إدراك المبصرات بالبصر علم بالمبصرات (٣)، و هكذا سائر إدراكات الحواس، و خالفهم بعضهم مستدلا بأننا إذا علمنا شيئا علما تامًا، ثم رأيناه فإننا نجد بين الحالين فرقا ضروريا، و نعلم أنّ الحاله الثانيه مخالفه للحاله الأولى بلا شبهه، و لو كان الإبصار علما بالمبصرات لم يكن هناك فرق، و ظهر أنّ هذا (٤) الإستدلال إنّما يتمّ لو أمكن العلم بالجزئيات بطريق آخر سوى الحس، و هو باطل؛ لأنّ الجزئيات (٥) من حيث خصوصياتها لا تدرك إلّا بالحس.

إذا عرفت هذا، فنقول: ذهبت الطائفه الأولى إلى أنّ سمعه و بصره هو علمه بالمسموعات و المبصرات، فسمعه و بصره راجعان إلى صفه العلم عند هؤلاء.

و ذهبت الطائفه الثانيه إلى أنّهما صفتان زائدتان على العلم، لكنهما ليسا بآله

ص: ١٤٩

١- (١) قال المقداد: لاستحاله عرض لا فى محلّ ضروره، و لأنّه يستلزم التسلسل؛ إذ كلّ حادث يستدعى سبقه إرادته فاعليه المختار. انظر: الأنوار الجليليه: ٨٩، الفصل الأول، التوحيد.

٢- (٢) انظر: الملل و النحل للشهرستاني: ٤٧، الصفاتيه، «٣٩» الكراميه.

٣- (٣) قوله: (بالبصر علم بالمبصرات) لم يرد فى «ث». و فى «ح»: (علمه) بدل (علم).

٤- (٤) (هذا) لم يرد فى «ح».

٥- (٥) قوله: (بطريق آخر سوى الحس، و هو باطل؛ لأنّ الجزئيات) لم يرد فى «ث».

جسمانيه، لاستحالتها في حقه تعالى(١)، و إلى هذا ذهب الأشاعره و الكراميه و بعض المعتزله(٢)، و الأول مذهب الشيعه و أبي الحسين البصرى و الكعبى و اختاره المصنّف(٣)، و قال: علمه تعالى بالمدركات - أعنى المحسوسات بالحواس الخمس - الظاهره يسمّى إدراكا، و إنّما قيّدنا الحواس بالظاهره؛ لأنّ الحواسّ الباطنه(٤) ممّا لا- يقول به المتكلّم، لأنّ أدلّتها مبنيّه على أصول فلسفيه، لا تتمّ على قاعده الإسلام، و علمه بالمسموعات

ص: ١٥٠

١- (١) في حاشيه «ث»: لكنّها في حقنا بالآله الجسمانيه؛ بسبب عجزنا و قصورنا، و ذات البارى لبراءته عن القصور، يحصل له بلا آله ما لا يحصل لنا إلّا بها.

٢- (٢) انظر: نهايه الإقدام للشهرستاني: ١٩٢، القاعده «١٥» في كون البارى سميعا بصيرا، شرح الأصول الخمسه للقاضى عبد الجبار: ١٠٩، الأصل الأول، فصل: و الغرض به الكلام في كونه تعالى سميعا بصيرا، الفائق في أصول الدين للخوارزمى: ٣٦-٣٧، باب القول في كونه تعالى سميعا بصيرا.

٣- (٣) انظر: أوائل المقالات للشيخ المفيد: ١٣، القول في وصف البارى بأنّه سميع بصير و مدرك، قواعد العقائد لنصير الدين الطوسى: ٥٨، الباب الثانى: في صفاته تعالى، سمعه و بصره تعالى، نهايه الإقدام للشهرستاني: ١٩٢، القاعده «١٥» في كون البارى سميعا بصيرا، أبحاث الأفكار للآمدى: ٥٠/٥، الفصل الرابع، كبار الفرق الإسلاميه، الخياطيه.

٤- (٤) قال ملا خضر الجبلرودى: هي الحسّ المشترك و الخيال و الواهمه و الحافظه و المتصرّفه، فالحسّ المشترك: قوه مرتبه في مقدّم التجويف الأول، تقبل جميع الصور المنطبعه في الحواسّ الخمس الظاهره، و لذا سمّى حسّيا مشتركا. و الخيال: قوه مرتبه في مؤخر التجويف الأول، تحفظ جميع صور المحسوسات بعد غيوبتها عن الحسّ المشترك، فهي خزائنه. و الواهمه: قوه مرتبه في آخر التجويف الأوسط، تدرك المعانى الجزئيه الموجوده في المحسوسات، كالصداقه و العداوه لزيد مثلا. و الحافظه: قوه مرتبه في أول التجويف الآخر، تحفظ ما تدركه القوه الواهمه، فهي خزائنها، و المتصرّفه: قوه مرتبه في آخر البطن الأوسط من الدماغ، من شأنها تركيب بعض ما في الخيال أو الحافظه مع بعض، و تفصيل بعض عن بعض. (حاشيه ح).

و المبصرات (١) يسمّى سمعا و بصرا، و هو - أى الله تعالى - باعتبارها - أى الصفات التى عرفتها - فى هذه الفائدة يسمّى مريدا، و مدركا، و سميعا، و بصيرا، و إنّما لم يوصف بالذوق، و الشم، و اللمس - و إنّ كان عالما بالمذوقات، و المشمومات، و الملموسات - لعدم ورود النقل بها، ثمّ العمده فى إثبات السمع و البصر له تعالى، إنّهُ ممّا علم بالضروره من دين محمّد صلى الله عليه و آله و سلّم اله و سلم، و لا حاجه إلى الإستدلال عليه، كما هو حقّ سائر الضروريات الدينيه، و القرآن و الحديث مملوء منه، بحيث لا يمكن إنكاره و لا تأويله (٢)، لأنّه معلوم ضرورى بلا اشتباه فيه، و استدلّ عليه بعض المتكلمين بدليل مزيف (٣)، طويناه قطعاً للتطويل، فالنقل دلّ على أنّه تعالى سميع بصير، و العقل

ص: ١٥١

١- (١) قال الجبلرودى: فإن قلت: العلم بالمسموعات و المبصرات مندرج تحت العلم بالمدركات، فأى فائده فى تخصيص السمع و البصر بالذكر مع ذكر الإدراك؟ قلت: فائده التخصيص التنبيه على اختصاصها بالورود فى الشرع المطهر من بين أنواع الإدراك. (حاشيه ح). و قال المقداد: و دليل علمه بالمسموعات و المبصرات و المدركات كونه عالما بكلّ معلوم، الذى هذه المدركات من جملتها، فيكون عالما بها، و هو المطلوب. انظر: الأنوار الجلاليه: ٩، الفصل الأول، التوحيد.

٢- (٢) فى حاشيه «ث»: يعنى تعبير ما قلناه من أنّ كونه سميعا و بصيرا و هو علمه بالمسموعات و المبصرات، أو لا يمكن تأويله بشيء آخر؛ لاستحاله الحواس مطلقا عليه تعالى، و من خالف النقل و العقل يجب تأويله بما يوافق العقل.

٣- (٣) فى حاشيه «ح»: قال: إنّهُ تعالى حيّ، و كلّ حيّ يصحّ اتّصافه بالسمع و البصر، و من صحّ اتّصافه بصفه اتّصف بها أو بضدّها، و ضدّ السمع و البصر الصمّ و العمى، و هما من صفات النقص، فامتنع اتّصافه تعالى بها، و وجب اتّصافه بالسمع و البصر. و هذا الدليل يتوقف على مقدّمات: الأولى: إنّهُ حيّ، و حياته مثل حياتنا، و إنّهُ محال. الثانيه: إنّ الصمّ و العمى ضدّان لهما، و ليس كذلك، بل عدم ملكه لهما، فجاز خلّوه عنهما رأسا لانتفاء القابليه. -

على استحاله الآلات الجسمانية في حقّه تعالى، فيكون راجعا إلى العلم(١)، أو إلى صفة أخرى.

قال بعض المحققين(٢): الأولى أن يقال: لَمَّا ورد النقل بهما آمناً بذلك، و عرفنا أنّهما لا يكونان بالآلتين المعروفتين، و اعترفنا بعدم الوقوف على حقيقتهما(٣).

فأئده: أخرى في تحقيق معنى الرؤيه، و إنّه تعالى هل يصحّ أن يرى أو لا؟

قال الآمدى(٤): اجتمعت الأئمه من أصحابنا - يعنى الأشاعره - على أنّ رؤيته تعالى في

ص: ١٥٢

١- (١) قال المقداد: لَمَّا تقرّر أنّه مع معارضه العقل النقل يجب تأويل النقل بما يطابق العقل، فحملنا ذلك على العلم مجازاً، تسميه للمسبب - الذى هو العلم - باسم سببه - الذى هو الإدراك - لأنّ الحواس مبادئ اقتناص العلوم الكليّه، فمن فقد حسّاً فقد علماً. انظر: الأنوار الجلاليه: ٩٠، الفصل الأول، التوحيد.

٢- (٢) فى حاشيه (ح): القائل: الشريف على بن محمد الجرجانى.

٣- (٣) انظر: شرح المواقف للجرجانى: ١٠٢/٨، الموقف الخامس فى الإلهيات، المرصد الرابع، المقصد السادس فى أنّه سمع بصير.

٤- (٤) الآمدى: هو ابو الحسن على بن أبى على بن محمد بن سالم التغلبى، الملقّب بسيف الدين الآمدى نسبة إلى آمد، و هى مدينه فى ديار بكر، ولد سنة (٥٥١هـ) كان أول اشتغاله حنبلى و انحدر إلى بغداد، ثمّ انتقل إلى المذهب الشافعى، ثمّ انتقل إلى الديار المصريّه و تصدّر بالجامع الظافرى بالقاهره، ثمّ خالفه مجموعه من فقهاء البلاد و نسبوه إلى فساد العقيدته، فهرب إلى مدينه حماه ثمّ إلى دمشق. و له تصانيف كثيره. توفى سنة (٦٣١هـ) و دفن بسفح جبل قاسون. انظر: وفيات الأعيان لابن خلكان: ٢٩٣/٣-٢٩٤. الوافى بالوفيات للصفدى: ٢٢٥/٢١-٢٣٠.

الدنيا والآخرة جائزه عقلا، و اختلفوا فى جوازها سمعا فى الدنيا، فأثبتته بعضهم و نفاه آخرون، و هل يجوز أن يرى فى المنام؟، فقيل: لا، و قيل: نعم، و الحق أنه لا مانع من هذه الرؤيه (١)، إنتهى كلامه.

و المعتزله حكموا بامتناع رؤيته عقلا، قال بعض الأفاضل (٢): لا بدّ - أولا - من تحرير محل النزاع فنقول، إذا نظرنا إلى الشمس فرأيناها ثم غمضنا العين، فعند التغميض نعلم الشمس علما تاما، و هذه الحاله مغايره للحاله الأولى - التى هى الرؤيه بالضروره (٣) - فإنّ الحالتين و إن اشتركتا فى حصول العلم فيهما، إلا أنّ الحاله الأولى فيها أمر زائد و هو الرؤيه، ثم قال: و الله تعالى ليس جسما، و لا فى جهه، و يستحيل عليه مقابله و مواجهه، و تقلب حدقه نحوه، و مع ذلك يصحّ أن ينكشف لعباده انكشاف القمر ليله البدر، و أن يحصل للعبد - بالنسبه إليه - هذه الحاله المعبر عنها بالرؤيه (٤).

و هذا ممّا تفرّد به أهل السنّه، و خالفهم فى ذلك سائر الفرق، فإنّ الكراميه و المجسّمه (٥) و إن جوّزوا رؤيته، لكن بناء على اعتقادهم كونه جسما و فى جهه، و أمّا الذى

ص: ١٥٣

١- (١) انظر: أبكار الأفكار للآمدى: ١/٤٩١، القاعده «٤»، الباب الأول، القسم الأول، النوع الثالث، المسأله «٢» الفصل الأول فى جواز رؤيه الله.

٢- (٢) فى حاشيه «ح»: القائل هو عبد الرحمن الأيجى فى كتابه المواقف.

٣- (٣) انظر: المواقف للأيجى: ٢٩٩-٣٠٠، الموقف الخامس فى الإلهيات، المرصد الخامس، المقصد الأول.

٤- (٤) انظر: نفس المصدر.

٥- (٥) المجسّمه: فرقه يقولون: إنّ الله جسم حقيقه، و أنّه مرّكب من لحم و دم، عزّ و جلّ عن ذلك، و قالوا: صورته شاب أمرد جعد قطط، و أنّه يمسّ و يلمس و يعانق، و غير ذلك من خزعبلاتهم. موسوعه الفرق و الجماعات لعبد المنعم الحنفى: ٥٧٠-٥٧١.

لا مكان له، و لا يكون فى جهه قدام(١) الرائى، و لا مقابلا له أو فى حكم المقابل، فيمتنع أن يرى، و يدعون فى ذلك الضروره موافقين المعتزله، ثم الحق أن الرؤيه فى حقه تعالى محال، و الدليل عليه أن كل ما كان فى الجهه محدث - لما مر بيانه - و ينعكس بعكس النقيض إلى كل ما ليس بمحدث لا يكون فى جهه، و الواجب ليس بمحدث(٢)، فلا يكون فى جهه، و خالف فيه المشبهه(٣) و خصه صوه بجهه فوق إتفاقا، ثم اختلفوا، فذهب محمد بن كرام إلى أن كونه فى الجهه ككون الأجسام - أى هو قابل للإشاره الحسيه - و هو مما س للصفحه العليا من العرش، و تجوز عليه الحركه، و السكون، و الإنتقال، و تبدل الجهات(٤)، و عليه اليهود حتى قالوا: العرش يئط من تحته أطيظ الرحل الجديد تحت الراكب الثقيل، و إنه يفضل عن العرش من كل جهه أربع أصابع(٥). و زاد بعضهم،

ص: ١٥٤

١- (١) فى حاشيه «ح»: الظاهر أن هذه العبارة تغنى عن قوله: و لا مقابلا؛ و إنما ذكرهما معا بناء على أنه يمكن أن يتوهم كونه مقابلا، و إن لم يكن فى جهه، بناء على أنه لا مكانى.

٢- (٢) قال الجبلرودى: أى و لا شىء من الواجب بمحدث؛ لأنه قديم، و لا شىء من القديم بمحدث؛ لتقابلهما. (حاشيه ح).

٣- (٣) المشبهه: هم الذين حملوا الصفات على مقتضى الحس الذى يوصف به الأجسام، فقالوا: إن لله تعالى بصرا كبصرنا ويدا كيدنا. و قالوا: إنه ينزل إلى السماء الدنيا من فوق. و المشبهه أصناف: صنف شبهوا ذات البارى بذات غيره، و صنف شبهوا صفاته بصفات غيره، و صنف من الغلاه شبهوا البشر بذات البارى تعالى. معجم الفرق الإسلاميه لشريف يحيى الأمين: ٢٢٥.

٤- (٤) انظر: الملل و النحل للشهرستانى: ٤٧، الفصل الثالث، الكراميه، الشامل فى أصول الدين للجوينى: ٢٨٧، كتاب التوحيد، فصل فى انعكاس الحجر، باب القول فى إيضاح الدليل على تقديس الرب.

٥- (٥) انظر: العرش لابن أبى شيه: ٥٧. دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه لابن الجوزى الحنبلى: ٢٤٧-٢٤٨.

إنّ المخلصين من المؤمنين يعانقونه في الدنيا والآخرة. و منهم من قال: هو مواز للعرش غير مماس له. و ذهب بعضهم إلى أنّ كونه في الجبهه ليس ككون الأجسام فيها(١)، و المنازعه مع هذا القائل راجعه إلى مجرّد اللفظ دون المعنى، و إطلاق اللفظ عليه يتوقّف على إذن الشرع، و لم يثبت لنا في إثبات ما هو الحقّ ما تقدّم في نفى المكان و الجبهه، و إذا لم يكن الواجب في جبهه(٢)، لم يمكن إدراكه بآله جسمانيه - يعنى حاسه البصر - لأنّه لا يدرك بها إلا ما كان جامعا لتسعه شرائط:

الأول: أن يكون في جبهه مقابله للباصره، أو في حكم المقابل، كالمرئى في المرآه.

الثانى: كونه جائز الرؤيه، بأن لا يكون مجرّدا(٣)، بل شيئا قابلا للإشاره الحسيّه، مع حضوره للحاسه، بأن تكون الحاسه ملتفتة إليه، و لم يعرض هناك ما يضادّ الإدراك، كالنوم، و الغفله، و التوجه إلى شيء آخر.

ص: ١٥٥

١- (١) انظر: الملل و النحل للشهرستاني: ٤٥، الفصل الثالث، «٢» المشبهه.

٢- (٢) قال ملا خضر الحبلرودى: ذهب بعضهم إلى أنّه تعالى في جبهه، و استدللّ على ذلك بشبهتين: الأولى: إنّ بديهه العقل شاهده بأنّ كلّ موجودين فرضا لا بدّ و أن يكون أحدهما ساريا في الآخر، كالجوهر و عرضه، أو مباينا عنه في الجبهه، كالسماء و الأرض، و الواجب تعالى ليس حالا في العالم و محلا له، فيكون مباينا عنه في الجبهه. و جوابها: بمنع الصغرى، و شهاده العقل، أى لا نسلم حصر كلّ موجودين فرضا فيما ذكرتم، كيف و لم يقع النزاع إلاّ فيه، و لو كان ذلك بديها لما اختلف العقلاء فيه، و قد اختلفوا. الثانيه: إنّ الجسم يقتضى الحيز و الجبهه؛ لكونه قائما بنفسه، و الواجب تعالى يشاركه في ذلك، فيشاركه في اقتضائهما. و الجواب: إنّنا لا نسلم أنّ الجسم إنّما يقتضى الحيز و الجبهه لقيامه بذاته، بل الجسم يقتضيهما بحقيقته المخصوصه، و هى غير مشتركه، فلا يلزم ما ذكرتم. (حاشيه ح).

٣- (٣) فى حاشيه «ح»: كالعقول و النفوس.

الثالث: سلامه الحاسه، و لذلك تختلف مراتب الإبصار بحسب اختلاف سلامه (١) الأَبصار، و تنتفى بانتفائها.

الرابع: عدم غايه الصغر، فإنّ الصغير جدّا لا يدركه البصر أصلا.

الخامس: عدم غايه اللطافه، بأن يكون كثيفا - أى ذا لون فى الجملة - و إن كان ضعيفا.

السادس: عدم غايه البعد، و هو يختلف بحسب قوه الباصره و ضعفها.

السابع: عدم غايه القرب، فإنّ المبصر إذا التصق بسطح البصر بطل إدراكه بالكليه.

الثامن: عدم الحجاب الحائل، أعنى الجسم الملون المتوسط بينهما (٢).

التاسع: أن يكون مضيئا (٣) بذاته أو بغيره؛ لعجز الباصره عن إدراك ما ليس بمضىء أصلا (٤). و يعلم من ذلك (٥) - أى من أنّه لا يدرك بحاسه البصر إلا ما اجتمع

ص: ١٥٦

١- (١) فى «ح»: (حاسه)، و قد سقط اللفظان من «ص».

٢- (٢) فى حاشيه «ح»: بين المبصر و المبصر.

٣- (٣) فى حاشيه «ح»: و أن لا يكون الضوء مفرطا؛ لعدم حصول الرؤيه عن إفراطه، كما فى جرم الشمس.

٤- (٤) انظر: المطالب العالیه للرازى: ٢/٨١-٨٥، القسم الأول، الفصل العاشر هل يصح أن نرى واجب الوجود. المواقف للأيجى: ٣٠٧، الموقف الخامس، المرصد الخامس، المقصد الأول فى الرؤيه و الكلام. شرح المواقف للجرجانى: ١٥١/٨، الموقف الخامس، المرصد الخامس، المقصد الأول فى الرؤيه و الكلام.

٥- (٥) قال ملاً خضر الجبلرودى: الظاهر أنّ لفظ (ذلك) إشاره إلى نفى الجهه، لا إلى عدم إمكان إدراكه بآله جسمانيه، يدلّ على ذلك قوله: لأنّ الرؤيه بها لا تعقل إلا مع المقابله، و هى لا تصحّ إلا فى شيئين حاصلين فى الجهه. فإنّه يقتضى أن يكون إشاره إلى نفى الجهه، كما لا يخفى على ذى فطنه، و يقوّيه كونه للإشاره إلى البعيد. (حاشيه ح).

فيه تلك الشرائط - أنه تعالى لا يرى بحاسه البصر، لأنّ الرّؤية بها - أى بالحاسه - لا تعقل (١) إلا مع المقابله المقارنه للشرائط المذكوره، وهى - أى المقابله المذكوره - لا تصحّ إلا - فى شيئين حاصلين فى جهه، وهى الرائي والمرئى، وإذا لم يصحّ الشرط - أعنى المقابله - لا يصحّ المشروط - أعنى الرّؤية - وهى المطلوب. و أيضا نقول: لا يعقل من هذه الشرائط فى حقّه تعالى إلا سلامه الحاسه، و صحّه الرّؤية - على زعم الخصم - لكون البواقى مختصه بالأجسام، و هذان الشرطان حاصلان الآن، فوجب حصول رؤيته الآن، لأنّه إذا اجتمعت شرائط الرّؤية فى زمان، و جب حصول الرّؤية فى ذلك الزمان، و إلا لجاز أن يكون بحضرتنا جبال شاهقه و نحن لا نراها، و أنها سفسطه (٢)، مع أنها - أى الرّؤية - غير حاصله باعتراف الخصم، و الأدله العقليه المذكوره لإثبات الرّؤية فى غايه الضعف، حتى قال بعضهم: التعويل فى هذه المسأله على الدليل العقلى متعذر (٣)،

ص: ١٥٧

١- (١) فى «ث»: (يمكن).

٢- (٢) فى حاشيه «ح»: السفسطه لفظ يونانى، معناه إنكار البدايه. السفسطه: أصل هذا اللفظ فى اليونانيه سوفيسما - Sophisma، و هو مشتق من لفظ (سوفوس - Sophos) و معناه الحكيم و الحاذق. و السفسطه عند الفلاسفه هى الحكمه المموهه، و عند المنطقيين هى القياس المركّب من الوهميات. و الغرض منه تغليط الخصم و إسكاته. المعجم الفلسفى لجميل صليبا: ٦٥٨/١. و أيضا: السفسطه مشتقّه من سوفاسطا و معناه: علم الغلط و الحكمه المموهه لأن سوفاسطا اسم للعلم و وسطا للغلط. شرح المقاصد للتفتازانى: ٢٢٣/١.

٣- (٣) انظر: شرح المواقف للجرجاني: ١٤٤/٨-١٤٥، الموقف الخامس، المرصد الخامس، المقصد الأول.

فلنذهب إلى ما اختاره الشيخ أبو منصور الماتريدي (١) ، من التمسك بالظواهر النقلية (٢) ، و أقوى النقليات في هذا الباب و أشهرها، قوله تعالى - حكاية عن موسى عليه السلام - : رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرَانِي وَ لَكِنْ أَنْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنَّ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي (٣) ، و الاحتجاج به من وجهين:

(أ) قال المقداد: وجه الإستدلال، أنّ النظر المقرون ب (إلى) يفيد الرؤيه، و أجيب: بأنه يمكن أن يكون إلى في قوله: إلى ربّها القيامة ٢٣:٧٥، واحد الآلاء - أى النعم - قدّم للاختصاص، فيكون المراد ناظره نعمه ربّها، فافهم. و أجيب أيضا: بمنع كون النظر المقرون ب (إلى) يفيد الرؤيه، و سند المنع قولهم: نظرت إلى الهلال فلم أره.

انظر: الأنوار الجلالية: ٩٢، الفصل الأول، التوحيد.

(ب) في حاشيه (ح): أو الثواب.

ص: ١٥٨

١- (١) أبو منصور الماتريدي: هو محمّد بن محمّد السمرقندي، من المتكلمين على مذاهب العامّة. له مؤلفات كثيره منها: التوحيد، أو هام المعتزله، مآخذ الشرائع... إلى آخره. توفى بسمرقند (٣٣٣ هـ). انظر: الأعلام للزركلى: ١٩/٧. رسائل و مقالات للسبحانى: ٤٨٢.

٢- (٢) قال الجبرودي: و ما استدلّوا به على أنّ الله تعالى يرى من قوله تعالى: وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ * إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ القيامة ٢٣-٢٢:٧٥، فمردود بأنّ الآيه محموله على حذف المضاف، و هو الرحمه ، و أنّ النظر فى الآيه بمعنى الإنتظار، لوروده فى اللغه كذلك، يقال: نظر إليه، أى انتظره، فيكون معنى الآيه منتظره رحمه ربّها، و ما قيل: من أنّ الآيه مسوقه لبيان النعم، و الإنتظار سبب النعم، فلا- يمكن التأويل بالإنتظار، مردود بأنّ انتظار وصول النعم بعد البشاره بها، عند تيقّن الوصول من الغنى الجواد لا يكون سببا للنعم، بل يكون سببا للفرح و السرور، و هذا أمر وجدانى، و أيضا النظر مطلقا سواء كان إليه تعالى أو إلى غيره، لا يدلّ على الرؤيه جزما؛ لجواز أن يتأمل الشئ بالعين، و تتقلّب الحدقه نحوه، و مع ذلك لا تتحقق رؤيته، كما يقال: نظرت إلى الهلال فلم أره. (حاشيه ح).

٣- (٣) سوره الأعراف ١٤٣:٧.

الأول: إن موسى عليه السلام سأل الرؤيه، و لو امتنع كونه مرثيا لَمَا سأل؛ لأنه حينئذ إما أن يعلم امتناعه أو لا، فإن علمه فالعاقل لا يطلب المحال، فإنه عبث، و إن جهله فالجاهل بما لا يجوز على الله تعالى و يمتنع لا يكون نبيًا كليما.

الثانى: إنه تعالى علّق الرؤيه على استقرار الجبل، و استقرار الجبل أمر ممكن فى نفسه، و ما علّق على الممكن ممكن، إذ لو امتنع لأمكن صدق الملزوم بدون اللزوم(١).

و الجواب عن الأول: إن موسى عليه السلام إنما سألها لقومه لا- لنفسه؛ لأنه عليه السلام كان عالما بامتناعها(٢)، لكن قومه اقترحوا عليه، و يدلّ على ذلك قوله تعالى(٣):

فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً (٤)، و قالوا: لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً (٥) و إنما نسبها إلى نفسه فى قوله أَرِنِي (٦) ليمنع عن الرؤيه، فيعلم

ص: ١٥٩

١- (١) انظر: شرح المواقف للجرجاني: ١٣١/٨-١٣٢، الموقف الخامس، المرصد الخامس، المقصد الأول.
٢- (٢) قال الجبلرودى: و يدلّ عليه أيضا، قوله تعالى - حكاية عن موسى عليه السلام حين أخذته الرجفة -: أ تُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الشُّفَهَاءُ مِنَّا سورة الأعراف ٧: ١٥٥. و لو فرض و سلم أن سؤاله ليس لقومه، فذلك ليس فوق المعصية، و هم يجوزونها على الأنبياء، و علمه بالإستحاله لا يستلزم عبثه السؤال؛ لجواز أن يكون لزياده اليقين، كسؤال إبراهيم عن كيفية الأحياء. (حاشيه ح).
٣- (٣) فى حاشيه «ح»: أول الآيه يَسْئَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِنَ السَّمَاءِ فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى... سورة النساء ٤: ١٥٣، و ذلك القول من الله تعالى لنبينا محمد صلى الله عليه و آله و سلمو اله و سلم.

٤- (٤) سورة النساء ٤: ١٥٣.

٥- (٥) سورة البقره ٢: ٥٥.

٦- (٦) سورة الاعراف ٧: ١٤٣.

قومه امتناعها بالنسبة إليهم بالطريق الأولى، وفيه مبالغه لقطع طمعهم، وفي أخذ الصاعقه (١) لهم دلالة على استحاله المسؤول.

و عن الثاني: إنّ حال نظر موسى عليه السلام إلى الجبل لم يكن الجبل مستقرًا، وإلا لحصلت الرؤيه؛ لوجوب حصول المشروط عند حصول الشرط، و لم يحصل بالإتفاق فيكون متحركًا، إذ لا واسطه بينهما، فإذن حينما علّق الله الرؤيه باستقرار الجبل كان متحركًا، واستقرار المتحرّك من حيث هو متحرّك محال، فالتعليق عليه لا يدلّ على إمكان المعلق، بل على استحالته، ثمّ أشار المصنّف إشارة إجماليه، إلى جواب كلّ ما استدلّ به على الرؤيه من الظواهر السمعيه، بقوله: و كلّ ما ورد ممّا ظاهره الرؤيه، مثل قوله صلّى الله عليه وآله وسلم: «سترون ربّكم يوم القيامة» (٢)، كما ترون القمر ليله البدر» (٣)، و قول أمير المؤمنين عليه السلام - حين سئل عن رؤيه الله -: «لم أعبد ربّا لم أره» (٤)، أريد به الكشف التام (٥)، الشبيه بالرؤيه في الظهور

ص: ١٦٠

١- (١) في حاشيه «ح»: يمكن أن يقال: إنّ أخذ الصاعقه لهم ليس من هذه الحثيه، بل من اعتقادهم إعجاز موسى عليه السلام بهذا السؤال.

٢- (٢) قوله: (يوم القيامة) لم يرد في تنزيه الأنبياء.

٣- (٣) ورد الحديث في تنزيه الأنبياء للشريف المرتضى: ١٢٨، في تنزيه سيدنا محمد المصطفى صلّى الله عليه وآله وسلم، و انظر: صحيح البخارى: ١٧٩/٨، كتاب التوحيد. و قال ملا خضر الجبلرودى: و دلالته على المدعى ظاهره، إذ المشبه به - أعنى رؤيه القمر - إنّما هو بالبصر، فكذا المشبه الذى هو رؤيه الرب. (حاشيه ح).

٤- (٤) ورد الحديث في الكافي للكلينى: ٩٧/١-٩٨، كتاب التوحيد، باب فى إبطال الرؤيه/ح ٦.

٥- (٥) قال الجبلرودى: لا الرؤيه، و معنى الكشف التام: أن ينكشف لعباده الصالحين من المؤمنين، و يظهر لهم، -

و الإنجلاء(١) ، يرشدك إلى هذا قول أمير المؤمنين عليه السلام، حين قيل له: و كيف تراه ؟ قال: «لا تدركه العيون بمشاهده العيان، و لكن تدركه القلوب بحقائق الإيمان»(٢).

(أ) بل الجواب عن الإستدلال بذلك، هو ما ذكره الشارح السيد عبد الوهاب رحمه الله.

(ب) هو المقداد.

(ج) هو أَرِنِي أَنْظُرْ سوره الاعراف ٧:١٤٣.

(د) هو لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً سوره البقره ٢:٥٥.

ص: ١٤١

١- (١) الإنجلاء: الانكشاف. الصحاح ٦:٢٣٠٣ - جلا.

٢- (٢) أوردته الصدوق فى الأمالى: ٤/٣٥٢ - المجلس ٤٧. و الشريف الرضى فى نهج البلاغه ٢: ٩٩ /خطبه ١٧٩.

فنقول: إتفق المسلمون على أنه تعالى متكلم، والدليل عليه إجماع الأنبياء عليهم السلام، فإنه تواتر أنهم كانوا يثبتون له الكلام، ويقولون: إنه تعالى أمر بكذا، ونهى عن كذا، وأخبر بكذا، وكل من الأمر والنهي والإخبار من أقسام الكلام، فثبت المدعى.

فإن قيل: صدق الرسول موقوف على تصديق الله تعالى إياه، إذ لا طريق إلى معرفته سواه، و تصديق الله تعالى إياه إخباره عن كونه صادقاً، وهذا الإخبار كلام خاص له تعالى، فإذا يتوقف صدق الرسول على كلامه تعالى، فإثبات كلامه تعالى به (٢) دور، قلنا: لا- نسلم أن تصديق الله تعالى إياه كلام، بل هو إظهار المعجزه على وفق دعواه، فإنه يدل على صدقه، ثبت الكلام أو لم يثبت، فلا دور، و اختلفوا في معنى كلامه، فذهب الشيعة و المعتزله إلى أن كلامه تعالى أصوات و حروف يخلقها الله تعالى في غيره، كاللوح المحفوظ، أو جبرائيل، أو النبي صلى الله عليه وآله و سلمو اله و سلم (٣)، و هو حادث (٤)؛

ص: ١٤٢

١- (١) قال المقداد: هذه المسألة - أعني كونه سبحانه متكلماً - لم يذكرها الحكماء، و تفرّد المسلمون بالبحث عنها، و هي أول مسأله بحث المتكلمون في صدر الإسلام عن تفاصيلها، و لذلك سمي هذا الفن علم الكلام. الأنوار الجلالية: ٩٣، الفصل الأول، التوحيد.

٢- (٢) (به) سقطت من «ث».

٣- (٣) قال المقداد: قالت الشيعة و المعتزله: المراد بالمتكلم من أوجد هذه الحروف و الأصوات، و يدلّ عليه أن المتكلم إسم فاعل عند أهل اللغة، و هم لا يطلقونه إلا على من وجد منه الفعل. انظر: الأنوار الجلالية: ٩٤، الفصل الأول، التوحيد.

٤- (٤) انظر: غنيه النزوع للحلبى: ٥٨/٢-٥٩، الفصل الثاني في صفاته تعالى، المسأله «٦» في أنه تعالى متكلم. النكت الإعتقاديه للشيخ المفيد: ٢٧. كشف المراد للعلامة الحلّي: ٢٦٧-٢٦٨، الفصل الثاني في صفاته تعالى، المسأله «٦» في أنه تعالى متكلم.

لما سيأتي، وقالت الحنابلة(١): كلامه تعالى(٢) حرف و صوت، و هو قديم(٣)(٤)، و قد

(أ) المعزى: المجرد. لسان العرب ١٥:٤٦ - عرى.

ص:١٦٣

١- (١) فى هامش «ح»: و الكراميه أيضا.الحنابلة: و هم أتباع أحمد بن حنبل، و لم يقبض لهذا المذهب الإنتشار؛ ربما لأنّ الحنابلة اشتهر عنهم الشدّه و التعصّب، و قيل: المذهب الحنبلى هو الجدد الأكبر للمذهب الوهابى عن طريق ابن تيميه، و كان الوهابيون فى شبه الجزيره العربيه متشددين للغاية، و اتبعوا نفس طريقه الحنابلة. و ينكر بعض أصحاب الفرق أن يكون لأحمد بن حنبل مذهب كلامى أصلا، فلم يذكره ابن جرير الطبرى ضمن ما ذكره من مذاهب الكلام، و لم يذكره الطحاوى، و الدبوسى، و النسفى و الأصيل المالكى، و ابن عبد البر. و هم مجسمه. و من فقههم أنّ من طلق ثلاثا فى لفظ واحد فقد جهل و حرمت عليه زوجته، و لا تحلّ له أبدا حتى تنكح زوجا غيره. موسوعه الفرق و الجماعات عبد المنعم الحنفى: ٣٢١-٣٢٥.

٢- (٢) فى «ث»: (كلام الله). بدل من: (كلامه تعالى).

٣- (٣) قال الحبلرودى: و يعلم فساد قول الحنابلة و الكراميه، من امتناع قيام الحوادث بذاته تعالى؛ لأنّ المركب من الحروف و الأصوات حادث لوجوه - و إن خالفت الحنابلة فيه، و قالوا بقدمه -: أ - ما ذكره المصنّف من أنّه عرض لا يبقى؛ لأنّه يعدم السابق بوجود اللاحق، و التقديم لا يعدم و لا يكون مسبوقا بالغير. ب - إنّ كلّ مركب محتاج إلى أجزاءه و هى غيره، و المحتاج إلى الغير ممكن، و كلّ ممكن حادث. ج - لو كان قديما لكان صيغه قوله تعالى: وَ لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا سوره هود ١١:٢٥، موجوده فى الأزل، دالّه على إرسال نوح فى زمان سابق على الأزل، و لا زمان سابقا على الأزل، فضلا عن أن يكون الإرسال واقعا فيه. د - لو كان قديما لكان تعالى آمرا مع عدم الأمور، و اللازم باطل؛ لأنّ أمر المعدوم عبث قبيح، و هو تعالى منزّه عن القبائح. ه - قوله تعالى: مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُّحَدَّثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَ هُمْ يَلْعَبُونَ الأنبياء ٢١:٢، فإنّ المراد بالذكر - هنا - القرآن الكريم، و قد وصفه تعالى بالحدوث فىكون حادثا، و لا يجوز إطلاق إسم المخلوق عليه؛ لاشتراكه بين الموجد و المعزى، و يدلّ على ذلك قوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَ قُولُوا انظُرْنَا البقره ٢:١٠٤، فتدبر. (حاشيه ح).

٤- (٤) انظر: الملل و النحل للشهرستانى: ٤٥، الفصل الثالث الصفاتيه، المشبهه.

بالغوا فيه حتى قال بعضهم جهلاً: الجدل والغلاف قديمان فضلاً عن المصحف (١).

وقالت الأشاعرة: الذى ذكره المعتزله لا ننكره نحن، بل نقول به، و نسّميه كلاماً لفظياً، و نعترف بحدوثه، و عدم قيامه بذاته، لكننا نثبت أمراً وراء ذلك، و هو المعنى القائم بالنفس، الذى يعبر عنه بالألفاظ، و نقول: هو الكلام حقيقه، و هو قديم قائم بذاته تعالى، و نزعّم أنّه غير العبارات، إذ تختلف العبارات بالأزمنه و الأمكنه و الأقوام، و لا- يختلف ذلك المعنى النفسى، و غير العلم (٢)، إذ قد يخبر الرجل عمّا لا يعلمه، بل يعلم خلافه، أو يشكّ فيه، و غير الإراده، إذ قد يأمر الرجل بما لا يريد، كالمختبر لبعده هل يطيعه أم لا؟ فإذاً هو صفه أخرى مغايره للعلم و الإراده، و هو واحد ينقسم إلى الأمر، و النهى، و الخبر، و الإستفهام، و النداء، بحسب التعلق، فإنّه باعتبار تعلقه بشىء على وجه مخصوص يكون خبراً، و باعتبار تعلقه بشىء آخر على وجه آخر يكون أمراً، و كذا فى البواقي.

و الجواب (٣): إنّ لا يعقل كلام غير مؤلّف من الحروف المسموعه (٤)، و ما ذكرتموه

ص: ١٤٤

- ١- (١) انظر: المواقف للأيجى: ٢٩٣، الموقف الخامس، المرصد الرابع، المقصد السابع فى أنّه تعالى متكلم.
- ٢- (٢) انظر: الإرشاد للجوينى: ١١٤، ١١٧، باب القول فى إثبات العلم بالصفات، فصل: المتكلم من قام به الكلام، شرح المواقف للجرجاني: ١٠٦/٨، المرصد الرابع، المقصد السابع: فى أنّه تعالى متكلم.
- ٣- (٣) قال الحبلرودى: و أيضاً الكلام عند أهل اللغه موضوع للحروف و الأصوات، فينبغى أن يحمل على معناه الحقيقى، و هذا معلوم لكلّ إنسان حتى الصبيان و المجانين. و أمّا قولهم: فى نفسى كلام، فالمراد به العزم، و كذا قوله: إنّ الكلام لفى الفؤاد... إلى آخره، فلا يصلح لتمسك الأشعريه، مع احتمال أن يكون القائل منهم، و قد جهّله - أى نسبه إلى الجهل - الغزالي، فلا يعتدّ بكلامه، و أيضاً كلامه تعالى مسموع، بدليل: حتّى يسمع كلام الله سورة التوبه ٩:٦، و لا شىء من المعنى بمسموع، فلا شىء من كلامه تعالى بمعنى، فافهم. (حاشيه ح).
- ٤- (٤) قال المقداد: لأنّ ذلك هو المتبادر إلى الذهن من إطلاق لفظ الكلام؛ و لهذا لا يقال عن الأخرس إنّّه متكلم. الأنوار الجليليه: ٩٤، الفصل الأول، التوحيد.

راجع إمّا إلى العلم أو الإرادة، و اختار المصنّف رحمه الله مذهب الشيعة، فقال: الباري تعالى قادر على إيجاد جميع الممكنات، فيكون قادرا على إيجاد حروف و أصوات منظومه - أى مرتبه - فى جسم جامد، كما أوجد فى شجره موسى عليه السلام، أو غير جامد، و إنّما خصّ الجامد بالذكر فى المشهور؛ لأنّ كون الحروف و الأصوات فيه بإيجاد الله تعالى أظهر، و هو (١) - أى الموجود المنتظم من الحروف و الأصوات - كلامه تعالى، و هو باعتبار خلقه إياه متكلم، لا باعتبار اتّصافه (٢) به؛ لامتناع اتّصافه تعالى بالحادث، و يعلم من تركيبه - أى الكلام المذكور - من الحروف و الأصوات كونه غير قديم (٣)؛ لأنّه عرض لا يبقى - أى لا- يمكن بقاؤه - بل هو على التجدّد و الإنقضاء (٤)، و حصول كلّ حرف من الحروف التى يتركّب منها كلامه مشروط بانقضاء الآخر، فيكون للحرف المشروط أول، فلا يكون قديما، و كذا يكون للحرف الآخر انقضاء، فلا يكون هو أيضا قديما، فكيف يكون المركّب من الحروف الحادثه قديما؟! و لا يخفى أنّه إنّما ينتهض حجه على الحنابله، القائلين بقدم الألفاظ، دون الأشاعره، فإنّهم معترفون بحدوث المركّب من الحروف المسموعه، و يشتون قدم الكلام النفسى، فصار النزاع بيننا

ص: ١٤٥

١- (١) قال الحبلرودى: فإن قلت: الحروف و الأصوات جمع، و كلّ جمع غير الجمع المذكر السالم مؤنث، يجب تأنيث الضمير الراجع إليه، فلم ذكره؟ قلت: لتوسيطه بين مذكر و مؤنث متّحدين فيما صدقا عليه، فإنّه كلّما كان كذلك فأنت بالخيار بين التذكير و التأنيث، و التذكير أولى. (حاشيه ح).

٢- (٢) فى حاشيه «ح»: كما يقول الحنابله و الكتراميه.

٣- (٣) فى حاشيه «ث»: و لا- يخفى أنّه لو كان كلامه تعالى قديما، لزم الكذب فى إخباره تعالى، كقوله جلّ و علا: إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ نُوحًا: ١، إذ لم يوجد نوح فى الأزلى، و لا غيره، فتأمل.

٤- (٤) (و الإنقضاء) لم يرد فى «ث».

و بينهم إلى إثبات الكلام النفسى و نفيه، و إلا فنحن لا نقول بحدوث المعنى القائم بالنفس، و هم لا يقولون بقدم المنتظم من الحروف، و لهذا قال المصنّف رحمه الله: فإن قيل - من جانب الأشاعره -: ليس المراد من كلامه تعالى هو المنتظم من الحروف المسموعه، حتى يلزم كونه حادثا بالدليل الذى ذكرتم، بل المراد من كلامه حقيقه - أى صفه موجوده قائمه بذاته - يصدر عنها هذه الحروف و الأصوات، و هى - أى تلك الحقيقه - قديمه؛ لأنها صفه الله تعالى (١)، و لا يجوز أن تكون صفه حادثه. قلنا: إنّنا بينّا أنّ مصدرها - أى مصدر هذه الحروف و الأصوات - ليس إلا ذاته تعالى (٢)، و أنّه لا-قديم فى الوجود سواه، فإن ساعدونا (٣) فى المعنى و قالوا: إنّ ذاته تعالى باعتبار كونه

(أ) أى و إن لم يساعدونا.

ص: ١٦٦

١- (١) قال ملاً خضر الجبلرودى: و توضيحه و تفصيله، إنّ الكلام صفه له تعالى، فأما أن يكون قائما بذاته، أو بغيره، أو لا يكون قائما بشىء منهما، و القسمان الأخيران باطلان؛ لامتناع قيام الصفه بغير الموصوف، و وجود العرض بغير المحل، فتعيّن الأول، و لا-يجوز أن يكون حادثا؛ لاستحاله كونه تعالى محلا للحوادث، فلا يكون عبارته عن الحروف و الأصوات؛ لحدوثها و احتياجها إلى الجارحه الممتنع عليه، فتكون حقيقه قديمه يصدر عنها الحروف و الأصوات، و أشار إلى الجواب بقوله: قلنا: إنّنا بينّا... إلى آخره. (حاشيه ح).

٢- (٢) قال الجبلرودى: و هو مناف للقول بمصدرية الحقيقه المغايره للذات، و بقدمها الذى هو مدعاكم. (حاشيه ح).

٣- (٣) قال الجبلرودى: و إلا-فتعارض و تساقطا، و تبقى بقيه الأدله لنا، و الجواب بطريق المناقضه، أن نختار أنّ الكلام صفه قائمه بغيره تعالى، و لا يلزم قيام صفه الشىء بغيره، إذ صفته تعالى كونه متكّما، أى موجدا للكلام لا الكلام، إذ يقال: تكلم الجنى على لسان المصروع، و لا يقال: تكلم المصروع على لسان الجنى، مع قيام الكلام بالمصروع؛ لأنّ فاعل الكلام هو الجنى، و كونه موجدا للكلام ليس قائما بغيره، و لا نسلّم أنّ الحروف و الأصوات لا تكون إلا بالجارحه، فإنّ ذلك فى حقنا لا فى حقّه تعالى، كالسمع، و البصر. (حاشيه ح).

مصدرا للحروف و الأصوات المذكوره نسّميه كلاما نفسيا، و نقول: إنه قديم، فلا منازعه - حينئذ - بيننا و بينهم فى حدوث الكلام و قدمه، إلا فى اللفظ دون المعنى، فإننا نقول: كلامه بمعنى المنتظم من الحروف حادث، و هم يقولون: كلامه بمعنى ذاته الموجوده لتلك الحروف قديم(١).

لطيفه: تتضمن بعض المسائل من مباحث أسماء الله تعالى.

(٢)

قد اشتهر إن الإسم هل هو نفس المسمّى، أو غيره؟ و لا- يشكّ عاقل فى أنّه ليس فى لفظه فرس أنّه هل هو نفس الحيوان المخصوص، أو غيره، فإنّ هذا ممّا لا يشتبه على أحد، بل فى مدلول الإسم أهو الذات من حيث هو هو؟ أم هو(٢) باعتبار أمر صادق عليه، عارض له، ينبىء عنه، فلذلك قال أبو الحسن الأشعرى: قد يكون الإسم - أى مدلوله - عين المسمّى - أى ذاته - من حيث هو، نحو: الله، فإنّه علم للذات من غير اعتبار معنى فيه، و قد يكون غيره، نحو: الخالق، و الرازق، ممّا يدلّ على نسبه إلى غيره، و لا شكّ أنّ تلك النسبه غيره، و قد يكون لا هو و لا غيره، كالعليم، و القدير، ممّا يدلّ على صفه حقيقه قائمه بذاته، فإنّ هذه الصفه عنده(٤) لا هو و لا غيره(٥). إذا

ص: ١٤٧

١- (١) فى حاشيه «ح»: و لا مشاخّه فى الإصطلاح.

٢- (٢) قال الجبلرودى: لما كان تعدّد أسمائه موهما للتكثّر الذاتى، و محتاجا إلى بيان سبب تعدّدها، أشار إلى دفع ذلك الوهم الفاسد، و بيان سبب التعدّد، بقوله: لطيفه، قد ثبت أنّه تعالى ذات واحده... إلى آخره. (حاشيه ح).

٣- (٣) فى «ث»: (من حيث هو أم هو).

٤- (٤) أى أبو الحسن الأشعرى.

٥- (٥) انظر: مقالات الإسلاميين لأبى الحسن الأشعرى: ١٨٥، ٢٩٠، ٢٩٣.

عرفت هذا فلنرجع إلى ما فى الكتاب، فنقول: قد ثبت أنه تعالى ذات واحده مقدّسه، و أنه لا مجال للتعدّد فى رداء كبريائه، لا التعدّد بحسب الأجزاء، و لا بحسب الجزئيات، و لا بحسب الصفات الحقيقيه، لكن له تعالى تعلّقات بالغير، مثل: كونه عالما به، قادرا عليه، مريدا له، إلى غير ذلك، فقد يلاحظ ذاته المقدّسه من حيث هى، مع قطع النظر عن هذه التعلّقات، و يطلق عليه إسم، و قد يلاحظ مع واحد من هذه التعلّقات (١)، أو اثنين منها، و يطلق عليه إسم آخر، فالإسم الذى يطلق عليه من حيث ذاته، من غير اعتبار غيره، و مع قطع النظر عن تعلّقه به، ليس إلّا لفظ الله، فإنّه إسم لذاته المقدّسه من حيث هى، من غير اعتبار معنى فيه، كما مرّ، و اختلف فى أنه جامد أو مشتقّ، فقيل: جامد لا اشتقاق له (٢)، و هو أحد قولى الخليل (٣) و سيبويه (٤)، و قيل:

ص: ١٦٨

١- (١) من قوله: (و يطلق عليه اسم) إلى هنا سقط من «ث».

٢- (٢) انظر: كتاب العين للفراهيدى: ٩٨/١، حرف الالف، (أله).

٣- (٣) هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدى الأزدي اليمدنى، المولود سنة ١٠٠ هـ كان أفضل الناس فى الأدب، و قوله حجّه فيه، و كان آيه فى الذكاء، و هو الذى استنبط علم العروض و أخرجه إلى الوجود، و صنّف كتاب العين فى اللغه، و كتاب العروض، و كتاب الشواهد، و كتاب النقط و الشكل، و كتاب فى العوامل. و كان من أبرز تلامذته سيبويه. و كان الخليل رجلا صالحا عاقلا حليما وقورا متواضعا ذا زهد و عفاف، و كان إمامى المذهب. و الفراهيدى نسبه إلى فراهيد و هى بطن من الأزدي. توفى فى البصره، قيل: سنة خمس و سبعين و مائه، و قيل: سنة سبعين، و قيل: سنة ستين و مائه. انظر: خلاصه الأقوال للعلامة الحلّى: ١٤٠. وفيات الأعيان لابن خلكان: ٢٤٤/٢-٢٤٨. الوافى بالوفيات للصفدى: ٢٤٤-٢٤٠/١٣.

٤- (٤) هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الفارسى ثم البصرى الملقب بسيبويه، و معناه بالعربيه: رائحه التفّاح، مولى بنى الحارث بن كعب، و قيل: آل الربيع بن زياد الحارثى، طلب الفقه و الحديث مدّه ثم أقبل على -

مشتق و أصله الإله (١)، حذفت الهمزة لثقلها و أدغمت اللام، و هو من اله بفتح اللام إذا عبد، أو من وله إذا تحير، و كان أصله و لاه فقلبت الواو همزة؛ لاستثقال الكسره عليها استثقال الضمّ في وجوه (٢)، و الحقّ ما قاله بعض المحققين: كما تحيّرت أفهام أولى الأبواب في إدراك ذاته، تحيّرت في إدراك اسمه أيضا (٣).

و أمّا ما عداه - أى ما عدا إسم الله - من الأسماء، فأما أن يطلق عليه باعتبار إضافته إلى الغير، كالفادر، فإنّه يطلق عليه بإضافته إلى الممكنات، باعتبار صلاحية التأثير فيها، و العالم يطلق عليه بإضافته إلى الأشياء، من حيث انكشافها عنده، و حضورها لديه، و الخالق يقال بإضافته إلى الموجودات من حيث إيجادها، و الكريم يقال له باعتبار إضافه العوارف الكامله على كلّ ما عداه، أو يطلق عليه الإسم باعتبار سلب الغير عنه، كالواحد فإنّه يطلق باعتبار سلب المشارك عنه فى ماهيته، و صفات

ص: ١٦٩

١- (١) قال الشيخ الصدوق (رحمه الله): أصله الإلاه و هى العباده، و يقال: أصله الاله، يقال: أله الرجل يأله إليه، أى فزع إليه من أمر نزل به، و ألّهه أى أجاره، و مثاله من الكلام «الإمام» فاجتمعت همزتان فى كلمه كثر استعمالهم لها، و استثقلوها فحذفوا الأصلية، لأنّهم وجدوا فيما بقى دلالة عليها، فاجتمعت لامان، أولاهما ساكنه فأدغموها فى الأخرى، فصارت لاما مثقله فى قولك: الله. التوحيد للصدوق: ١٩٦.

٢- (٢) انظر: لسان العرب لابن منظور: ٤٦٧/١٣. مجمع البحرين للطريحي: ٣٤٠/٦، ماده (اله).

٣- (٣) القائل هو الشريف الجرجاني. أنظر: الحاشيه على الكشاف للشريف الجرجاني: ٣٦.

كماله، وقد يروى بدله الأحد، ويفرّق بينهما، فيقال: هو إحدى الذات - أى لا- تركيب فيه - وواحدى الصفات - أى لا مشارك له فيها - و الفرد يقال عليه: باعتبار نفى صاحبه و الولد عنه، و الغنى: يقال (١) باعتبار سلب الحاجه عنه فى ذاته، و صفاته، و القديم يقال: باعتبار سلب الأول عن وجوده، أو يطلق عليه، باعتبار الإضافة و السلب معا، كالحى، فإنه يطلق عليه: باعتبار سلب امتناع العلم و قدره عنه، اللذين يقالان باعتبار الإضافة، فقد اعتبروا فيه سلب الإمتناع و الإضافة فى ضمن العلم و قدره، و العزيز يطلق عليه: باعتبار كونه قادرا تامّ قدره، و سلب المثل عنه، و الواسع يقال عليه: من حيث إنه وسع وجوده جميع الكائنات، و علمه جميع المعلومات، و قدرته جميع المقدورات، فلا يشغله شأن عن شأن، و يقال له: الرحيم، باعتبار كونه موصلا للخيرات إلى أرباب الحاجات، و تنزّهه عن أقسام الآفات.

و اعلم أنّ المتكلمين اختلفوا فى أنّ أسماء الله تعالى توقيفيه - أى هل (٢) يتوقّف إطلاقها على إذن الشرع فيه أو لا-؟ و ليس الكلام فى أسمائه الأعلام الموضوعه فى اللغات، و إنّما النزاع فى الأسماء المأخوذه من الصفات و الأفعال، فذهب المعتزله و الكراميه إلى أنّه إذا دلّ العقل على اتّصافه تعالى بصفه وجوديه أو سلبيه (٣) جاز أن يطلق عليه إسم يدلّ على اتصافه بها، سواء ورد بذلك الإطلاق إذن شرعى أو لا (٤)،

ص: ١٧٠

١- (١) فى «ح»: (يقال عليه).

٢- (٢) (هل) لم ترد فى «ث» و «ص».

٣- (٣) قوله: (إذا دلّ العقل على اتصافه تعالى بصفه وجوديه أو سلبيه) لم يرد فى «ث».

٤- (٤) انظر: شرح الأساس الكبير للشرفى: ٥٤٢-٥٤٣، ٥٤١/١، و حكاه عنهم: النووى فى المجموع: ٢٦/١٨.

و كذا الحال فى الأفعال، و قال القاضى أبو بكر - من الأشاعره - : كل لفظ دلّ على معنى ثابت له تعالى، جاز إطلاقه عليه بلا توقيف، إذا لم يكن إطلاقه موهماً لَمَّا لا يليق بكبريائه(١). فمن ثمّ لم يجوز أن يطلق عليه لفظ العارف؛ لأنّ المعرفة قد يراد بها علم يسبقه غفله، و لا- لفظ الفقيه؛ لأنّ الفقه فهم غرض المتكلّم من كلامه، و ذلك مشعر بسابقه الجهل، و لا لفظ العاقل؛ لأنّ العقل علم مانع من الإقدام على ما لا ينبغى، مأخوذ من العقال، و إنّما هذا يتصور فيمن يدعو الداعى إلى ما لا ينبغى، و لا لفظ الفطن؛ لأنّ الفطنة سرعه إدراك ما يراد به تعريضه(٢) على السامع، فتكون مسبوقة بالجهل، و لا لفظ الطبيب؛ لأنّ الطب يراد به علم مأخوذ من التجارب، و الى غير ذلك من الأسماء، التى فيها نوع إيهاً بما لا يصحّ فى حقه تعالى، و قد يقال: لا بدّ مع نفي ذلك الإيهاً من الإشعار بالتعظيم، حتى يصحّ الإطلاق بلا- توقيف. و ذهب أبو الحسن الأشعري و أتباعه: إلى أنّه لا بدّ من التوقيف، و هو المختار؛ و ذلك للإحتياط، تحرّزاً عمّا يوهم باطلاً لعظم الخطر فى ذلك، فلا- يجوز الإكتفاء فى عدم إيهاً الباطل بمبلغ إدراكنا، بل لا بدّ من الإستناد إلى الشرع(٣). و قال المصنّف رحمه الله: كلّ إسم يليق بجلاله -

ص: ١٧١

١- (١) انظر: شرح المقاصد للفتازانى: ٣٤٤/٤.

٢- (٢) فى حاشيه «ح» فى نسخه: تعويصه، التعريض: ضدّ التصريح، و هو إيهاً المقصود بما لم يوضّح له لفظ حقيقه و لا مجازاً. الفروق اللغويه لأبى الهلال العسكري: ١٢٧. و العويص من الشعر: ما يصعب استخراج معناه. الصحاح للجوهري: ٢٥١/٣، ماده (عوص).

٣- (٣) انظر: المواقف للأيجي: ٣٣٣، الموقف الخامس، المرصد السابع، المقصد الثالث. فتح البارى لابن حجر: ١٨٩/١١.

أى بصفاته السليبه، أو بصفه القهر - و يناسب جماله - أى صفاته الثبوتيه، أو بصفه اللطف - ممّا لم يرد به إذن شرعى، جاز إطلاقه عليه، إلاّ أنه ليس ذلك الإطلاق من الأدب؛ لجواز أن لا يناسبه من وجه آخر لا نعلمه، و كيف لا يتوقف إطلاق أسمائه على إذن الشرع، و الحال أنّه لولا- غايه عنايته، و نهايه رأفته، فى إلهام الأنبياء و المقرّبين أسماءه، لمّا جسر أحد من الخلق أن يطلق عليه إسما واحدا من أسمائه سبحانه، و الذى ورد به التوقيف فى المشهور تسعه و تسعون إسما(١)، فقد جاء فى الصحيحين: «إنّ لله تعالى تسعه و تسعين اسما، مائه إلاّ واحدا، من أحصاها دخل الجنة»(٢). و ليس فيهما تعيين تلك الأسماء، لكن الترمذى و البيهقى عيّناها كما هو المشهور(٣)، و إحصاؤها أمّا حفظها؛ فلاّنه إنّما يحصل بتكرار مجموعها، و تعدادها مرارا، و أمّا ضبطها حصرا و تعدادا، و علما و إيمانا، و قياما بحقوقها(٤)، نسأل الله أن يوفقنا للعلم و التخلّق بها، إنّهُ اللطيف المجيب(٥).

ص: ١٧٢

- ١- (١) عن أبى الصلت عبد السلام بن صالح الهروى، عن على بن موسى الرضا، عن أبيه، عن آبائه، عن على عليهم السلام قال: قال رسول الله صلّى الله عليه و آله: «لله عزّ و جلّ تسعه و تسعون إسما، من دعا الله بها استجاب له، و من أحصاها دخل الجنة». التوحيد للصدوق: ١٩٥، باب أسماء الله تعالى و الفرق بين معانيها، ح ٩.
- ٢- (٢) صحيح البخارى: ١٢٣١، ح: ٦٤١٠، كتاب الدعوات. صحيح مسلم: ٢٧٥/٨-٢٧٦، باب: فى أسماء الله تعالى و فضل من أحصاها.
- ٣- (٣) سنن الترمذى: ٣٠٣/٥-٣٠٤، ح: ٣٥١٨. السنن الكبرى للبيهقى: ٤٨/١٠-٤٩، باب أسماء الله.
- ٤- (٤) انظر: شرح المواقف للجرجاني: ٢٣٣-٢٣٤، الموقف الخامس: فى الإلهيات، المرصد السابع: فى أسماء الله، المقصد الثالث.
- ٥- (٥) فى «ث»: (الخبير).

ف نقول: هذا القدر الذي ذكرناه في معرفه ذاته و صفاته، التي هي - أي تلك المعرفه - أعظم أصل من أصول الدين (1)، بل هو - أي المعرفه المذكوره، و تذكيره باعتبار الخبر (2) - أصل الدين لا غيره، إذا حقّقها المكلف، و التزم بمقتضياتها من أصناف عباده الخالق (3)، و استقام على ذلك، كاف في تحصيل النجاه، و لا يكلف بما يزيد على ذلك القدر، إذ لا يعرف بالعقل (4) البشرى أكثر منه - أي من القدر المذكور - و لا يتيسّر في علم الكلام (5) - الذي هو المتكفّل لتحصيل هذه المعرفه - التجاوز عنه

ص: ١٧٣

١- (١) قال المقداد: و أصول الدين عندنا: هي التوحيد، و العدل، و النبوه، و الإمامه، فهي أربعه حيثنذ، فيدخل في مباحث التوحيد بحث الذات و الصفات بأقسامها الثلاثه، و في مباحث العدل و جوب التكليف، و اللطف، و الثواب، و العقاب، و المعاد و غيرها، و في بحث النبوه و جوب اعتقاد أصول الشريعه، و أحوال القيامه و كفياتها، و غير ذلك، و في الإمامه و جوب حفظ التكليف و الشريعه في كلّ زمان. و إن شئت قلت: معرفه الله تعالى هي أصل الدين بالحقيقه؛ لأنّ ما عداها كلّ من لوازمها و توابعها، فتكون هي أصل الدين؛ و لذلك صار علم الكلام أشرف العلوم؛ لأنّ كلّ ما كان موضوعه أشرف فهو أشرف، ألا ترى أنّ علم الجوهر أشرف من علم الدباغه و صنعه النعال؟ و ذلك ظاهر. الأنوار الجلاليه: ١٠١، الفصل الأول، التوحيد.

٢- (٢) يقصد الشارح: أنّ المصنف عبّر بضمير المذكّر (هو) بالنظر إلى الخبر، و هو كلمه (أصل).

٣- (٣) في «ث»: (أصناف العباده).

٤- (٤) في حاشيه «ح»: يعني أنّه مكلف بمعرفته عقلا، و لا يعرف بالعقل البشرى... إلى آخره.

٥- (٥) قال المقداد: و علم الكلام عرّفه بعضهم بأنّه: علم يبحث فيه عن ذات الله تعالى، و أحوال الممكنات من حيث المبدأ و المعاد، على قانون الإسلام. و احترز بقيد «على قانون الإسلام» عن الفلسفه الإلهيه، فإنّها يبحث فيها عن ذات الله، و أحوال الممكنات، لا على قانون الإسلام، بل على قواعد الحكماء. و قيل: هو -

- أى عن ذلك القدر - إذ معرفه حقيقه ذاته المقدسه عن النقائص غير مقدور للأنام، و لا- يمكن أن يحصل لهم العلم بكنه ذاته (١) كما هي، و هذا ممّا اتفق عليه الحكماء (٢)، و الشيعة (٣)، و المعتزله (٤)، و بعض الأشاعره، كالغزالي، و إمام الحرمين. و بعض الأشاعره

(أ) اقدم مصدر ورد فيه هذا القول هو: الخصائص الفاطميه للشيخ محمد باقر الكجورى المتوفى سنه ١٢٥٥ هـ، و لكن ليس كحديث معصومى، و إنّما فى سياق كلام للمؤلف، و نسبه المعاصرون لأحد السلف، و لعل المقصود هو الكجورى، و لكن ممّا يضعف هذا الرأى أن الجبلرودى المتوفى ٨٥٠ هـ أورده فى كنص معصومى، و كذلك أورده من العامه اسماعيل بن محمد الاصبهانى المتوفى سنه ٥٣٥ فى كتاب الحججه فى بيان المحججه.

ص: ١٧٤

١- (١) قال ملا خضر الجبلرودى: يدلّ على ذلك قول أمير المؤمنين عليه السلام، سلطان أهل العرفان: «فلن نعرف كنه عظمتك، إلّا- أنّا نعلم أنّك حتى قيوم، لا- تأخذك سنه و لا- نوم، لم ينته إليك نظر، و لم يدر كك بصر، أدركت الأبصار، و أحصيت الأعمال، و أخذت بالنواصي و الأقدام». شرح نهج البلاغه لابن أبى حديد: ٢٢٢/٩. و كقول الصادق المصدّق عند الخواص و العوام: «العقل إنّما أعطيناه لإدراك العبوديه لا لإدراك الربوبيه». إذ لو كان الإطّلاع على حقيقته تعالى ممكن، لجاز ذلك من الأئمه الذين هم أعرف الخلق بعد رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّموا له و سلم.

٢- (٢) انظر: التعليقات لابن سينا: ٣٤، دائره إدراك الإنسان.

٣- (٣) معارج الفهم للعلّامه الحلّى: ٣٦٧-٣٦٨، ذات البارى تعالى لا تعقل.

٤- (٤) انظر: شرح نهج البلاغه لابن أبى الحديد: ٤٩/١٣-٥٠، رقم الخطبه: ٢٣١.

توقفوا في جواز العلم بحقيقته تعالى، كالقاضي أبي بكر. و ضرار بن عمرو (١)، و كلام الصوفيه - في الأكثر - مشعر الإمتناع (٢)، و القائلون بالجواز اختلفوا في الوقوع، فجمهور المحققين: على أن العلم بكنه حقيقته - على تقدير جوازه - غير واقع.

و قال بعض الأشاعره و المعتزله بالوقوع لنا: أن العلم (٣) بكنهه ليس بديهيًا (٤)، و هو ظاهر، فتحصيله إما بالرسم و لا يفيد الكنه، أو بالحد و لا يمكن تحديده (٥)؛ لانتفاء

ص: ١٧٥

١- (١) ضرار بن عمرو من رؤوس المعتزله، شيخ الضراريه. كان يقول: الأجسام إنما هي أعراض مجتمعه، و أن النار لا حرّ فيها، و لا في الثلج برد، و لا في العسل حلاوه، و إنما يخلق ذلك عند الذوق و اللمس. و قال المروزي: قال أحمد بن حنبل: شهدت على ضرار بن عمرو عند سعيد بن عبد الرحمن، فأمر بضرب عنقه، فهرب. و له تصانيف كثيره تؤذن بكثرة اطلاعه على الملل و النحل. توفي في حدود الثلاثين و مائتين. انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي: ١٠/٥٤٤-٥٤٥. لسان الميزان لابن حجر: ٢٠٣/٣، تاريخ الإسلام للذهبي: ٤٧٦/١٦.

٢- (٢) لم نعثر على هذا الرأي في المصادر التي في مكتبتنا.

٣- (٣) في حاشيه «ح»: حاصل ما استدللّ به، بقوله: لنا، أن العلم إما بديهيّ أو كسبيّ؛ لانحصار العلم في الضروري و النظريّ، و كلاهما منتفیان هنا، كما ذكر.

٤- (٤) في حاشيه «ح»: و إلا لم يقع فيه التنازع و التشاجر، و قد وقع، فلا يكون بديهيًا.

٥- (٥) قال المقداد: أما الحدّ، فلاّن تأمّه يكون بالجنس و الفصل القريبين، المستلزم لتركب الماهيّة، المستحيل ذلك على الذات المقدّسه. و كذا ناقصه، إذ لا بدّ فيه من الجنس، و لا جنس له، فلا حدّ له. و أما الرسم بقسميه، فلاّنّه تعريف بالخارج، و ظاهر أنّه لا يفيد الإطلاع على الحقيقه. و لأجل هذا الإمتناع صرح صاحب شريعتنا صلّى الله عليه و آله و سلّم اله و سلم بقوله: «يا من لا يعلم ما هو إلا هو» (البلد الامين للكفعمي: ٣٦٣، من دعاء المشلول) و الكلم عليه السلام لما سأله فرعون عن الذات، بإيراد ما في السؤال بقوله: «و ما ربُّ العالمين» سورة الشعراء ٢٦: ٢٣، أجاب بالصفات، تنبيها له على استحاله ذلك، و أنّه غلط في -

الجزء عنه تعالى، و كمال إلهيته (١) أعلى من أن تناله أيدي العقول و الأوهام، و ربوبيته أعظم من أن تتلوث بالخواطر و الأفهام، و استدلّ القائلون بعدم وقوع العلم بحقيقته، أنّ الذي نعرفه منه ليس إلّا أعراض عامه، مثل: إنّه موجود، أو سلوب، ككونه واجبا غير قابل للعدم، و لا يسبقه عدم و لا يلحقه فناء، و ليس في جهه و مكان أو إضافات (٢)، ككونه قادرا عالما، و لا شك أنّ العلم بهذه الصفات لا يوجب العلم

(أ) في حاشيه «ح»: و لو كان الإطلاع على الكنه ممكنا لّمّا جاز هذا الحصر من سيّد البشر، و لما جاز عدم مطابقه الجواب من الكلیم، حتى نسب إلى الجنون.

ص: ١٧٦

١- (١) في حاشيه «ح»: في نسخه (إلهيته). قال الجبلرودي: و كنه صفاته، التي هي عين ذاته. (حاشيه ح).

٢- (٢) قال المقداد: أو الإضافات و السلب، ككونه موجدا للعالم لاسواه. الأنوار الجلاليه: ١٠٢، الفصل الأول، التوحيد.

بالحقيقه المخصوصه، بل يدلّ على أنّ هناك حقيقه مخصصه، متميزه في نفسها عن سائر الحقائق، و أمّا عين تلك الحقيقه المتميزه فلا، و إنّما قلنا: إنّ المعلوم منه ليس إلّا- أعراض عامه؛ إذ لو جاوزنا عن ذلك و أردنا إدراك صفه أخصّ ممّا ذكر، أضفناه - أي نسبناه - إلى شيء، لأضفناه إلى بعض ما عده (١) من جهه الموافقه، فثبت له تعالى ما يثبت لذلك البعض (٢)،

(أ) أي من عجز عن تحقيق صفه مخلوق مثله، محسوس مشاهد، و تشخيصها و الإطلاع على حقيقتها، كان عن تحقيق صفه البارى و تشخيصها و الإطلاع على حقيقتها أعجز، إذ لا دخل لمعاونه الحس هنا.

ص: ١٧٧

١- (١) قال ملا خضر الجبلرودى: من الأمور الثبوتيه و عرفناه به لظنّ أنّه لازم لذاته تعالى، بحيث ينتقل الذهن منه إليه و مناسب له، أو سلبنا عنه شيئاً، ظانّين مناسبه ذلك السلب لحقيقته تعالى و لزومه لها - كما بينا - و منافاه وجوده إياها و جعلنا ذلك السلب تعريفاً رسمياً، خشينا أن لا يكون كذلك؛ لعدم لزوم صدق الظنّ و مطابقته لما في نفس الأمر، و أن يوجد له - بسبب إضافتنا - وصف ثبوتى غير مطابق، أو نعت معنوى ذاتى زائد، و قد ثبت تنزيهه تعالى عن الصفات الزائده، و بسبب سلبنا وصف سلبى غير مطابق، أمّا باعتبار عدم صدقه عليه، أو باعتبار عدم اللزوم البين، هكذا ينبغي أن يفهم هذا المقام. و قيل فى حلّه: و إنّما المعلوم منه أنّه موجود و واجب الوجود لا غير، لأنّنا لو أضفناه إلى بعض ما عده - أي أثبتنا له صفات بعض الموجودات، و هى المجزّات اللائقه بكماله - من حيث المعنى، أو سلبنا عنه أمراً منافياً من حيث المعنى؛ لخشيانا أن يوجد له - بسبب ذلك - وصف ثبوتى يلزم زيادته على ذاته، أو نعت سلبى لا يكون إطلاقه عليه مناسباً؛ لقصور أذهاننا، و عدم الوثوق بأفكارنا، كما أشار إلى ذلك سيد الأوصياء و مكمل الأولياء أمير المؤمنين عليه السلام فى قوله: «كيف يصف إلهه من يعجز عن صفه مخلوق مثله» نهج البلاغه للشريف الرضى: ١٦٧، من خطبه له عليه السلام ذكر فيها ملك الموت و توقّيه النفس. و فيه نظر من وجوه. (حاشيه ح).

٢- (٢) فى حاشيه «ح»: كما يقال: الله كالنفس فى التجرد و غيره، مثلاً- كقولك: النفس مجرد، الله مجرد، النفس عالم، الله عالم، النفس مدرك، الله مدرك، النفس محدث، الله محدث، فيلزم أن يقال: الله محدث، و هذه لا تؤثر فى ذات الله؛ إذ لو أثرت لكان باطل.

أو من جهة المخالفه، و حينئذ (١) سلينا عنه ما نفاه بحسب أفهامنا، خشينا أن نوجد له تعالى بسببه - أى بسبب تلك الإضافه - وصف ثبوتى، أو سلبى، أو يحصل به تعالى نعت ذاتى معنوى - أى صفه حقيقه قائمه بذاته - و أراد بالوصف الثبوتى (٢): ما لا يكون السلب داخلا فى مفهومه، فيحمل على الإضافات، فلا يكون قوله: أو يحصل...

إلى آخره، تكرار (٣)، تعالى الله عن ذلك الوصف، الذى يوجد بسبب تلك الإضافه، و لا يليق بذاته، علوا كبيرا.

إعلم أن للإنسان قوه نظريه كمالها معرفه الحقائق كما هى، و عمليه كمالها القيام بالأمر على ما ينبغى، تحصيلاً لسعاده الدارين، و اتفقت المله و الفلسفه على أن كمال الإنسان إنما هو بتكميل قوته من جهة العلم و العمل، و أن السعاده العظمى، و المرتبه العليا له (٤)، معرفه الصانع بما له من صفات الكمال، و التنزه عن النقصان، و بما صدر

ص: ١٧٨

١- (١) فى حاشيه «ح»: أى حين نسبناه إلى بعض ما عده من جهة المخالفه، سلينا عنه أمراً منافياً له بحسب أفهامنا، كقولنا: الله ليس كالنفس، و النفس محدث، فالله ليس بمحدث، و النفس مدرك، فيلزم بحسب أفهامنا الله ليس بمدرك، فثبت له تعالى بذلك الإضافه أمر سلينا لا يليق بذاته تعالى.

٢- (٢) فى حاشيه «ح»: أى كل ما ينسب إليه تعالى و لا وجود له فى الخارج، بل معتبر عند العقل، كالإضافات، و هذا بخلاف النعت الذاتى، فإن المراد به صفات موجوده قائمه بذاته تعالى، فلا تكرار فتأمل.

٣- (٣) فى «م»: (هذا جواب سؤال مقدر تقديره أن الوصف الثبوتى و النعت واحد، فما الفائدة فى التكرار؟ أجيب بأن الوصف الثبوتى: ما لا يكون السلب داخلا فى مفهومه، كالوجود، و الربوبيه، أى كل ما هو ينسب إليه تعالى و لا وجود له فى الخارج، بل معتبر عند العقل، بخلاف النعت الذاتى فإنه: صفه موجوده عند القائلين بها) من الشارح رحمه الله.

٤- (٤) (له) لم ترد فى «ث».

عنه من الآثار والأفعال في النشأة الأولى والآخرة، وبالجملة معرفه المبدأ و المعاد المشار إليه بالإيمان بالله و اليوم الآخر، و ما أحسن ما أشار إليه أمير المؤمنين عليه السلام، من أنّ المعتبر من كمال القوه العمليه ما به نظام المعاش، و نجاه المعاد، و من النظرية العلم بالمبدأ و المعاد، و ما بينهما من جهه النظر و الإعتبار، حيث قال عليه السلام: «رحم الله امرئ أخذ لنفسه، و استعدّ لرمسه (١)، و علم أنّه من أين؟ و في أين؟ و إلى أين؟» (٢) (٣) و الطريق إلى هذه المعرفه من وجهين:

الأول: طريق النظر (٤) و الإستدلال، و غايه مرتبته في هذه المعرفه القدر الذي ذكر و لا يمكن التجاوز عنه، و لا يتيسّر في علم الكلام تحصيل أكثر منه.

و الثاني: طريق أهل الرياضه و المجاهده، و الإدراك الحاصل بهذا الطريق أقوى من الحاصل بالطريق الأول لما سنذكره، و لما أشار المصنّف إلى الطريق المخصوص

ص: ١٧٩

١- (١) الرمس: القبر. لسان العرب ٦: ١٠١ - رسم. و المراد به الآخرة.

٢- (٢) في حاشيه «ح»: قوله: و علم أنّه من أين؟ هذا يحتمل وجهين: الأول: أن يعلم أنّه مخلوق من التراب فلا- يعلو ربّ الأرباب، و لا يدعى ما ليس له بحق، و يقرّ بربوبيّته. الثاني: أن يعلم أنّه من النطفه، و يعلم أطوار مراتب النطفه إلى حين الولاده، و هذا ليس محلّ ذكر هذه الأشياء. و في أين؟: أى يعلم أنّه في دار الدنيا الفانيه، و يعلم أنّها مزرعه الآخرة، و يزرع الخيرات فيها و لا يكسل. و إلى أين؟: أى يعلم أنّه يرجع إلى ربّه و يحاسب على ذنبه، فلا يعمل ما يحاسب عليه، و لا شئ يعود ضرره إليه.

٣- (٣) لم نعثر على هكذا نصّ في المصادر الحديثيه، بل وجدناه في شرح المقاصد للجرجاني: ٥/١.

٤- (٤) في حاشيه «ح»: و هو الطريق على قاعده أهل البحث و النظر، الذين يبنون علومهم على استخراج النتائج من المقدمات، مع مراعاة شرائط الإنتاج بطريق البرهان، كما هو مذکور في علم الميزان.

بالقوه النظرية، أراد أن يشير إلى الطريق الثاني المختص بالقوه العمليه، فقال: و من أراد الإرتقاء فى باب معرفه المبدأ و المعاد عن هذا المقام - الذى هو مقام النظر الإستدلال - ينبغى أن يتحقق أنّ وراء ذلك شيئاً هو أعلى من هذا المرام (١)، و هو ما يترتب على الرياضات (٢) الحَقَّانِيه و المكاشفات الرحمانيه، و هو ممّا لا- يقتدر لبيان لسان التقرير، و لا- تحيط بذكره دائره التحرير؛ و لهذا أجمل الإشاره إليه فى التنزيل، بقوله عزّ من (٣) قائل:

فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ (٤) و اقتفى أثره صاحب الوحي بقوله صلى الله عليه و آله و سلّموا له و سلم: «فهنالك ما لا عين رأت، و لا أذن سمعت، و لا خطر على قلب بشر» (٥)، فلا يقصر الطالب همته على ما أدركه بالنظر و الإستدلال، و لا يشغله عقله

(أ) غرر الحكم للآمدى: ١١٩/ ٢٠٨٦.

ص: ١٨٠

١- (١) قال ملاً خضر الجبلرودى: و هى مرتبه عين اليقين، الحاصله بالمكاشفه، المتوقّفه على تصفيه الباطن و الرياضه التامه على قانون الشريعه، بالطريقه المعتمده عند أهل الكشف و الحقيقه، المأخوذه من سلطان الأولياء أمير المؤمنين و أولاده الأئمه النجباء الهادين المهديين عليهم سلام الله، و على سائر المعصومين، و من تلامذتهم المتّقين، و أمّياً مرتبه حقّ اليقين التى هى أكمل المراتب اليقينيه و كمالها، فلا- تحصل إلّا- فى الآ-خره، عند رفع الحجاب و قطع العلائق بالكلّيه، و قول سلطان الأولياء أمير المؤمنين عليه السلام: «لو كشف الغطاء ما ازددت يقينا» لا ينافى ذلك؛ لأنّ المراد به عدم زياده أصل مراتب اليقين. (حاشيه ح).

٢- (٢) فى حاشيه «ح»: لكن بعد مجاهدات نفسانيه، و إزاله عوائق بدنيه و نفسانيه، كما أشار إليه المصنّف.

٣- (٣) فى حاشيه «ح»: من، فى قوله: عزّ من قائل، بيان للضمير الذى فى عزّ، و قولهم: عزّ قائلاً، نصب على التمييز. من الشارح رحمه الله.

٤- (٤) سوره السجده ٣٢: ١٧.

٥- (٥) من لا- يحضره الفقيه للشيخ الصدوق: ١٧/٤، باب ذكر جمل من مناهى النّبى صلى الله عليه و آله و سلّموا له و سلم. روضه الواعظين للفتال النيسابورى: ٤٥١، مجلس فى ذكر الحزن و البكاء من خشيه الله.

- الذى ملكه - بمعرفه الكثره، التى هى إماره للإمكان، الذى يحتوى على شوائب الحدوث و العدم، و لا يقف عند زخارفها -
أى الكثره - و عنى بالزخارف: الإدراكات المتعلّقه بالكثره، و المزخرف المموّه، و إنّما كانت تلك الإدراكات زخارف؛ لأنّها لا
تخلو عن الشبهات الوهميه، لأنّ الوهم له استيلاء فى طريقه المباحثه، فلا يخلو حكم عقلى عن شبهه و هميه و إن ضعفت،
بخلاف الصور الفائضه على النفس بعد الرياضه و المجاهده، فإنّ القوى الحسيه قد سخرت هناك للقوّه العقليه، فلا تنازعها فيما
يحكم بها، و إنّما لم يجز الوقوف عند تلك الزخارف؛ لأنّها المزلقه التى هى محلّ زلّه القدم، بل ينبغى أن يقطع الطالب عن
نفسه العلائق الدنيه، و يزيل عن خاطره الموانع الدنيويه؛ لأنّها تمنع النفس عن التوجّه الكلى إلى المقصد الحقيقى، و تلك
الموانع أمّا من الحواس الظاهره، كالصور الحسنه، و الأصوات الطيبه، و الروائح الملائمه، و المطعومات الملدّه، و الملبوسات
اللينه، أو الباطنه، كتخيّل تلك الصور، أو توهم محبّه أو مبغضه، أو تعظيم أمر أو تحقيره، أو تمنى حصول مال أو جاه، أو من
القوه الحيوانيه، بسبب خوف، أو غضب، أو شهوه، أو انتظار ملذّ، أو قهر عدوّ، أو حذر مؤلم، أو من الأفكار المجازيه، كالتفكّر
فى أمر غير مهم، أو علم غير نافع، و بالجمله كلّ ما يصير به المطلب الحقيقى محجوباً. و الخلوّه (١) - عند أهل السلوك (٢) -
عباره عن إزالة هذه الموانع. فمريد الخلوّه ينبغى أن يختار موضعاً تقلّ فيه الأمور المحسوسه بإحدى الحواس؛ ليسهل عليه

ص: ١٨١

١- (١) قال الشهرزورى: الخلوّه هى ترك المحسوسات البدنيه، و قطع الخواطر الوهميه و الخياليه. شرح حكمه الإشراف: ١٧،
القسم الاول.

٢- (٢) فى حاشيه «ح»: السلوك: هو طلب الكمال.

ارتياض (١) النفس وقهرها، و يعرض بالكليه عن الأفكار المجازيه الراجعه إلى الأمور الفانيه، و يتوجه بشراشره (٢) إلى المطلب الحقيقى، و يترصد السوانح (٣) الغيبه و الواردات القدسيه، و هو المعنى بالتفكر المرعب فيه بقوله تعالى إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ (٤) و قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ اله و سلم: «تفكر ساعه خير من عباده سبعين سنه» (٥) و إلى ما ذكرنا مفضلاً أشار مجملاً بقوله: و يضعف حواسه و قواه

ص: ١٨٢

١- (١) قال الطريحي: قيل: المراد بالرياضه هنا، منع النفس الحيوانيه عن مطاوعه الشهوه و الغضب و ما يتعلق بهما، و منع النفس الناطقه عن متابعه القوى الحيوانيه من رذائل الأخلاق و الأعمال، كالحرص على جمع المال - إلى أن قال - و جعل طاعه النفس للعقل العملى ملكه لها، على وجه يوصلها إلى كمالها الممكن لها، و إزاله الموانع الدينويه عن خاطره. مجمع البحرين: ٢١٠/٤، روض.

٢- (٢) الشراشر: الأثقال، الواحده شرشره. يقال: ألقى عليه شرشره، أى نفسه، حرصاً و محبه. الصحاح للجوهري: ٦٩٦/٢، شر.

٣- (٣) السوانح: هى العوارض أو الحوادث السماويه. انظر: لسان العرب لابن منظور: ٤٩١/٢، ماده، سنح.

٤- (٤) سورة الزمر ٣٩: ٤٢.

٥- (٥) وردت هذه الروايه فى مصادرنا على لفظين: الأول: عن الحسن الصيقل قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: تفكر ساعه خير من قيام ليله؟ قال: «نعم»، قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ اله و سلم: تفكر ساعه خير من قيام ليله». قلت: كيف يتفكر؟ قال: «يمرّ بالدار و الخربه فيقول: أين بانوك؟ أين ساكنوك؟ مالك لا- تتكلمين؟». المحاسن للبرقي: ٢٦/١. كتاب الزهد للحسين بن سعيد الكوفى: ١٥. مشكاه الأنوار للطبرسى: ٨١. و رواه الكليني فى الكافى: ٥٤/٢ باختلاف يسير. الثانى: عن أبى العباس، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «تفكر ساعه خير من عباده سنه، قال الله: إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ» الزمر ٣٩: ٩. تفسير العياشى: ٢٠٨/٢. و من كتب العامه فى: مفاتيح الغيب للرازى: ٤٠٧/٢، بفارق عباره «ستين» بدل «سبعين». طبقات الأولياء لابن الملقن: ٢٥/١، و غيرها من مصادرهم و بألفاظ شتى.

١- (١) في حاشيه «ذ»: من شرح الشيخ داوود بن أبي شافين) أ (قال: و منهم من جعل الرياضه حبس النفس عن متابعه هواها، و قصرها على طاعه مولاها، و يظهر من كلام المصنّف أنّ هذا الحبس مسبّب عن الرياضه، بقوله: و يحبس بالرياضه نفسه الأماره. و حينئذ فالرياضه تذليل النفس، بحيث تصير مسلّمه للعقل، منقادا للطاعه في اقتناء الكمالات العلميه و العمليه، راضيه مطمئنّه، كما قال سيد الأوصياء: «الأروضنّ نفسى رياضه تهشّ معها إلى القرص إذا قدرت عليه مطعوما، و تقنع بالملح مأدوما» و الرياضه - على المعنيين - لا- تقع إلا- بصير عظيم، مقترن بتصور غايه خطيره، و محبّه صادقه، ناشئه عن كمال معرفه، فإنّ من لا يتصور كمال الغايه لا يصبر في نيلها على تمام المشقّه، و من لا يعرف لا يحب و لا يصبر على تحمّل الآلام في نيل قربه، و هذا الصبر يسهل بملاحظه الفناء لهذه المشتبهات المانع من قربه تعالى، فإنّها في نفسها كثره مشعره بالعدم؛ لتألفها من أمور لا نفع إلاّ بها و لعدم بواحد منها، و لا- تزال في الإنقطاع، كما قال سيد الأولياء: «إنكم لن تنالوا منها لذّه إلاّ بفراق أخرى» ؛ لعدم اجتماع الأمثال، و بعدها حسره و ندامه لا يمكن استدراكها كذلك يُريهم الله أعمالهم حَسراتٍ عَلَيهم و ما هُم بِخارجين مِنَ النَّارِ سوره البقره ٢:١٦٧، ثمّ قسّم النفس بحسب حالاتها الثلاث، ثمّ قال: و هذه الحال لا تقع إلاّ بقطع العلائق الدنيّه، و دفع الموانع الدنيويّه، و إضعاف القوى و الحواس المدركه للأمور الفانيه العدميه، و التأدّب بسوط التخويف، و من الناس من لا يلاحظ إلاّ استحقاقه تعالى للتعظيم، و لا يلاحظ - في طاعته - خوفا من عذاب أليم، و لا رغبه في جنه نعيم، كما قال سيد الأولياء: «ما عبدتك خوفا من نارك، و لا طمعا في جنتك، و لكن وجدتك أهلا للعباده فعبدتك» جعلنا الله و إياكم من السالكين لهذا المنهج العظيم آمين.

إلى التخيّلات الواهية (١). النفس الإنسانية إذا كانت مسخّره للقوه البهيميه (٢)، بحيث تصير رذائل الأخلاق ملكه لها، تسمّى أمّاره (٣)؛ لأمرها بالسوء، وإذا كانت حاكمه عليها، منقادها للقوه الملكيه بحيث تكون الأخلاق الفاضله راسخه فيها، تسمّى مطمئنّه (٤)، وإذا لم يكن شيء منهما ملكه لها، بل تميل إلى الخير تاره وإلى الشرّ أخرى،

(ب): نهج البلاغه للشريف الرضى: ٧٤، من كتاب له عليه السلام إلى عثمان بن حنيف الأنصارى، عامله على البصره.

(ج): نهج البلاغه للشريف الرضى: ٢٠٢، من خطبه له عليه السلام فى فناء الدنيا، و نص العبارة هكذا: «لا تنالون منها نعمه إلا بفراق أخرى» و وردت بصور أخرى، و لكن ليس كما فى الحاشيه.

(د): شرح المائه كلمه لأمير المؤمنين عليه السلام لابن ميثم البحرانى: ٢١٩ باختلاف فى بعض الألفاظ. شرح نهج البلاغه لابن أبى الحديد المعتزلى: ١٥٧/١٠ باختلاف و اختصار.

ص: ١٨٤

١- (١) فى حاشيه «ح»: أى الكاذبه.

٢- (٢) القوه البهيميه: وهى النفس الشهوانيه، و التى بها الشهوات و طلب الغذاء و الشوق إلى اللذات الحسيه، و آلتها التى يستعملها من البدن الكبد. الألفين للعلامه الحلّى: ٢٥٠/١، المائه الثالثه، ٧٩، قوى النفس.

٣- (٣) النفس الأمّاره: وهى القوه الحيوانيه فى الإنسان، إذا لم تكن طاعتها للقوه العقليه ملكه، فتكون كالبهيمه غير المرتاضه، تدعوها شهواتها تاره و غضبها تاره، فيصدر عنها أفعال مختلفه المبادئ. انظر: الألفين للعلامه الحلّى: ١٨٥/١-١٨٦، المائه الثانيه، الدليل (٣٧).

٤- (٤) النفس مطمئنّه: وهى التى لا- يصدر منها ذنب أصلا البتّه، و اعتقاداتها صحيحه يقينيه من باب العقل. الألفين للعلامه الحلّى: ١٨٧/١، المائه الثانيه، الدليل (٣٨).

و إذا صدر عنها شرّ لامت نفسها، تسمى اللّوامة (١)، ثم مراتب الرياضه أربعه:

أولها: تهذيب الظاهر (٢)، باستعمال الشرائع النبويه و النواميس (٣) الإلهيه.

و ثانيها: تهذيب الباطن عن الملكات الرديئه (٤)، و نفض آثار شواغله عن عالم الغيب.

و ثالثها: ما يحصل بعد الإتصال بعالم الغيب (٥)، و هى تحلّى النفس بالصور القدسيه الخالصه عن شوائب الشكوك و الأوهام.

و رابعها: ما يسنح لها عقيب ملكه الإتصال و الإنفصال عن نفسه بالكليه، و هو ملاحظه جمال الله (٦) و جلاله (٧)، و قصر النظر على كماله، حتى يرى (٨) كلّ قدره

ص: ١٨٥

١- (١) النفس اللّوامة: هى التى تلوم النفوس فى يوم القيامه على تقصيرهنّ فى التقوى، أو التى لا تزال تلوم نفسها و إن اجتهدت فى الإحسان. انظر: تفسير جوامع الجامع للطبرسى: ٦٨١/٣.

٢- (٢) فى حاشيه «ح»: عن ارتكاب القبائح و الإخلال بالواجب، باستعمال الشرائع النبويه.

٣- (٣) فى حاشيه «ح»: جمع ناموس، و الناموس فى اللغه: التكلّم فى الخلوه. و هنا إشاره إلى تكلم الله تعالى مع جبرئيل عليه السلام ليبلغه إلى النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم الواسطه و سلم، فالشرائع النبويه و النواميس الإلهيه واحد فى المعنى، و مختلف فى الإعتبار.

٤- (٤) فى حاشيه «ح»: أى عيوب الباطن، كالحقد، و الحسد، و الجهل، و غير ذلك.

٥- (٥) فى حاشيه «ح»: هو عالم المجرّدات، لأنّ النفس مجرّده و هى بمقتضى طبيعتها تقتضى الإنجذاب إلى عالمها؛ لأنّها كانت موجوده هناك ثم هبطت منه ثم تتوجّه إليه.

٦- (٦) فى حاشيه «ح»: صفاته الثبوتيه.

٧- (٧) فى حاشيه «ح»: صفاته السلبيه.

٨- (٨) (يرى) سقطت من «ث».

مضمحلّه فى جنب قدرته تعالى الكامله، و كلّ علم مستغرق فى علمه الشامل، بل كلّ وجود و كمال هو فائض من جنبه (١)، و يوجّه همته بكلّيتها إلى عالم القدس، و يقصر أمنيته على نيل محلّ الروح (٢) و الأنس، و يسأل الخضوع و الإبتهاال من (٣) حضره ذى الجود و الأفضال، أن يفتح على قلبه باب خزانه رحمته، و ينوره بنور الهدايه التى وعده بعد مجاهدته، حيث قال: وَ الَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا (٤) ، ليشاهد الأسرار (٥) الملكوتيه و الآثار الجبروتيه، و يكشف فى باطنه الحقائق الغيبيه و الدقائق الفيضيه، فإنّ النفس إذا هدّبت ظاهرها و باطنها عن ردائل الأعمال و الأخلاق، و قطعت عوائقها عن التوجّه إلى مركزها الأصلي بمقتضى طباعها، اتّصلت بعالم الغيب للجنسيه اتصالا معنويًا، فينعكس إليها ممّا ارتسمت فيه من النقوش العلميه، فتتحلّى النفس حينئذ بالصور الإدراكيه القدسيّه، ثمّ الإدراكات الفائضه على النفس فى هذه المرتبه أقوى من الفائضه عليها عقيب النظر و الاستدلال من وجهين:

أحدهما: إنّ الحاصل عقيب النظر (٦) لا يخلو عن الشبهات الوهميه؛ لَمّا مرّ من أنّ الوهم له استيلاء فى طريق المباحثه، بخلاف تلك الصور القدسيه التى ذكرناها؛

ص: ١٨٦

١- (١) انظر: شرح الإشارات و التنبهات للرازى: ٦/١، لوامع الأسرار فى شرح مطالع الأنوار للرازى: ٦، المقدمه.

٢- (٢) الروح بفتح أوله: الراحه و الإستراحه و الحياه الدائمه. مجمع البحرين للطريحي: ٣٥٣/٢.

٣- (٣) فى «ح» و «ذ»: (من عالم).

٤- (٤) سوره العنكبوت ٦٩:٢٩.

٥- (٥) فى «ذ» و «ح»: (الأمور) و فى حاشيه «ح»: فى نسخه (الأسرار) و كذا بقيه النسخ.

٦- (٦) قوله: (و الاستدلال من وجهين: أحدهما، أنّ الحاصل عقيب النظر) لم يرد فى «ث».

لاضحلال القوى الحسيه هناك، و صيرورتها مسخره للقوى العقلية، فلا يمكنها المنازعه لها في حكمها.

و ثانيها: إنّ الفائض على النفس في هذه المرتبه قد يكون صوراً كثيره استعدت بصفائها عن الكدورات، و صفالتهها عن أوساخ التعلقات، لأن يفاض عليها تلك الصور، كمرآه صقلت و حوذى بها ما فيه صور كثيره، فإنّه يتراءى فيها ما تتسع هي له من تلك الصور، و الفائض عليها عقيب النظر هي العلوم التي تناسب تلك المبادئ التي رتبت لتؤدى إلى مجهول، كمرآه صقلت شيء يسير منها فلا يرتسم فيها إلا شيء قليل من الأشياء المحاذيه لها، إلا أنّ ذلك الفتح (١) - أعنى فتح باب خزانة الرحمه على قلب السالك، و كشف الحقائق الغيبية على باطنه - قباء لم يخط على قد (٢) كلّ ذى قد، و نتائج (٣) لم يعلم مقدماتها (٤) جدّ كلّ ذى جد، بل ذلك

ص: ١٨٧

١- (١) قال ملاّ خضر الجبلرودى: إلاّ- أنّ ذلك المذكور: من عدم قصر الهّمه، و عدم إشغال العقل بمعرفه الكثره، و عدم الوقوف عند الزخارف التي هي مزله القدم، و تضعيف الحواسّ المدركه للأموال الفانيه، و حبس النفس الأماره التي تشير إلى التخيّلات الواهيه بالرياضه، و توجيه الهّمه بالكليّه إلى عالم القدس، و قصر الأمنيّه على نيل محلّ الروح و الأنس، و الإشتغال بالسؤال و الخضوع و الإبتهاال من حضره ذى الجود و الإفضال. قباء... إلى آخره. (حاشيه ح).

٢- (٢) القد: القامه. الصحاح للجوهري: ٥٢٢/٢، قدد.

٣- (٣) قال المقداد: أى واردات و علوم فيضيه. الأنوار الجلاليه: ١١٩، الفصل الأول، التوحيد.

٤- (٤) قال المقداد: أى تلك المجاهدات، و إزاله تلك العلائق و تنحيه تلك العوائق، كلّ ذى جدّ و اجتهاد، بل ذلك فضل و منحه من الجناب القدسى يفيضه على من استعدّ لذلك الفيض، بحكم: من استعدّ استحقّق. لكن ذلك الإستعداد لا يحصل في الأغلب إلاّ مع مجاهدات عظيمه، يتعارض فيها إلهامات -

فضل الله يؤتیه من یشاء (١) ، جعلنا الله و إِيَّاكم من السالکین لطريقه، المستحقين (٢) لتوفيقه (٣) ، المستعدّين لإلهام تحقيقه، المستبصرين بتجلّي (٤) هدايته و تدقيقه، (٥) آمين رب العالمين.

ص: ١٨٨

١- (١) اقتباس من سورة المائدة / ٥٤.

٢- (٢) قال المقداد: بالقيام بأوامره، و الإنتهاء عند زواجه. الأنوار الجلالیه: ١١٩، الفصل الأول، التوحيد.

٣- (٣) قال المقداد: و هو جعل الأسباب متوافقه في حصول مسبباتها، بأن تحصل شرائطها و تنتفی موانعها. الأنوار الجلالیه: ١١٩، الفصل الأول، التوحيد.

٤- (٤) في «ث»: (على) بدل من: (تجلّي).

٥- (٥) قال المقداد: الإستعداد: التهيؤ لحصول الأثر. و الإلهام: إلقاء معنى في الروح بطريق الفيض. و التحقيق: هو جعل الشىء حقًا. و التجلّي: هو الظهور و الإنكشاف. و الهدايه: وجدان ما يوصل إلى المطلوب. و التدقيق: هو إمعان النظر في الشىء طلبا لتحقيقه. الأنوار الجلالیه: ١١٩، الفصل الأول، التوحيد.

الفصل الثانی: العدل

اشاره

ص: ۱۸۹

تقسيم: للفعل إلى أقسامه الخمسة ينتفع به في المباحث.

(٢)

فقول: الفعل إما أن يتّصف بأمر زائد على حدوثه أو لا، الثاني مثل فعل النائم و الساهى (٣)، و أما فعل البهائم، فقيل: لا يوصف بحسن و لا بقبح بالاتفاق، و فعل

ص: ١٩١

١- (١) قال الحبلرودى: لَمَّا فرغ من الفصل الأول في التوحيد شرع في الثاني، و قال: الفصل الثاني في العدل، أى في بيان أنه تعالى حكيم عادل لا يفعل قبيحا و لا يخلّ بواجب، فإن قلت: كونه تعالى عادلا من جمله صفاته، فلم أفردّها بالذكر و جعلها في فصل على حده مقابلا- لفصل التوحيد؟. قلت: لاختصاصه بكثرة المباحث الجليله، و كونه أصلا لعدّه مسائل شريفه، كحسن التكليف، و وجوب الثواب و العقاب، و غيرهما ممّا سيأتيك بإذن الله تعالى؛ و لهذا صار ثانيا من أصول الدين، و أيضا هذا إشاره إلى [أن] كيفيه أفعاله [مغايره] لَمَّا عداه من صفات كماله. (حاشيه ح).

٢- (٢) قال ملا- خضر الحبلرودى: و لَمَّا كان معرفه كونه تعالى عادلا موقوفه على معرفه الواجب و القبيح العقليين، المأخوذين في تعريفه دون غيرهما من أقسام الفعل - أعنى المندوب و المكروه و المباح - صدرّ البحث بتقسيم الفعل إليهما، و بيان عقليتهما، و لم يتعرّض لبقية الأقسام، فقال: تقسيم. (حاشيه ح).

٣- (٣) انظر: كشف المراد للعلامه الحلّي: ٢٨٠، الفصل الثالث، المسأله الأولى في إثبات الحسن و القبح العقليين، إرشاد الطالبين للسيورى: ٢٥٢-٢٥٣، مباحث العدل.

الصبي مختلف فيه (١)، فمنهم من حكم ما به متّصف الحسن و القبح؛ لأنّ كلّ فعل إذا وقع على ما ينبغي في نظر العقل فهو حسن، و ما كان خلافه فقييح، مع قطع النظر عن الفاعل، و لهذا حكموا بذلك في أفعال الصبي، و منهم من قال: إنّ الفعل إنّما يتّصف بالحسن و القبح إذا وقع من فاعل بحيث يليق به و ينبغي منه عقلاء و الصبي لا- يتصوّر منه ذلك، و الحقّ أنّ اتصاف الفعل بالحسن و القبح معتبر حين إدراك فاعل نفس الفعل، [مع] (٢) قطع النظر عن الحسن و القبح، بخلاف النائم و السكران و المجنون و البهائم و الصبي (٣). و الأوّل أمّا حسن (٤) أو قبيح؛ لأنّ كلّ فعل إمّا أن ينفر العقل منه أو لا، و الأوّل قبيح، و الثاني حسن، و الحسن أربعة أقسام: لأنّه إمّا أن ينفر العقل من تركه أو لا، و الأوّل واجب، و الثاني مندوب إن ترجّح فعله (٥)، و مكروه إن ترجّح تركه، و مباح إن تساويا، و لذلك - أى و لأنّ القبيح ينفر العقل من فعله، و الواجب ينفر العقل من تركه - يذمّ العقلاء فاعل القبيح و تارك الواجب؛ لارتكابه ما ينفر العقل عنه (٦).

ص: ١٩٢

- ١- (١) قوله: (و لا بقبح بالاتفاق، و فعل الصبي مختلف فيه) لم يرد في «ث».
- ٢- (٢) ما بين المعقوفتين أثبتناه ليستقيم السياق.
- ٣- (٣) من قوله: (فمنهم من حكم ما به) إلى هنا أثبتناه من «م».
- ٤- (٤) (أمّا حسن) لم يرد في «ث».
- ٥- (٥) في «ث» زياده: (على تركه).
- ٦- (٦) قال الجبلودي: و لا يذمّون فاعل غيرهما من أقسام الفعل و لا تاركه؛ لعدم نفوره - أى العقل - من شىء منهما - أى الفعل و الترك - (حاشيه ح).

و اعلم أنّ مسأله الحسن و القبح العقليين من المسائل الخلافيه المشهوره بين العقلاء، فلا بدّ أولاً من تحرير محلّ النزاع؛ ليكون النفي و الإثبات واردين على شيء واحد، فنقول: الحسن و القبح يقالان لمعان ثلاث:

الأول: صفه الكمال و النقص، يقال: العلم حسن و الجهل قبيح، و لا نزاع في أنّ مدركه العقل.

و الثاني: ملاءمه الغرض و منافرته، فما وافق الغرض يكون حسناً، و ما خالفه يكون قبيحاً، و ما ليس كذلك لم يكن حسناً و لا قبيحاً، و قد يعبر عنهما بالمصلحه و المفسده، فيقال: الحسن ما فيه مصلحه، و القبح ما فيه مفسده، و ما خلا عنهما لا يكون شيئاً منهما، و ذلك أيضاً عقليّ بحسب اختلاف الإعتبار، فإنّ قتل زيد مصلحه لأعدائه مفسده لأولياؤه.

الثالث: تعلق المدح و الثواب عاجلاً و آجلاً، و الذمّ و العقاب كذلك، و هذا هو محلّ النزاع، فهو عند الأشاعره شرعيّ؛ لأنّ الأفعال كلّها متساويه، و ليس شيء منها في نفسه بحيث يقتضى مدح فاعله و ثوابه و لا ذمّ فاعله و عقابه، و إنّما صارت كذلك بواسطه أمر الشارع بها و نهيها عنها. و عند المعتزله عقليّ، قالوا: للعقل في نفسه - مع قطع النظر عن الشرع - جهه محسّنه أو مقبّحه، ثمّ إنّها قد تدرك بالضروره، كحسن الصدق النافع، و قبح الكذب الضار، و قد تدرك بالنظر، كقبح الصدق الضار، و حسن الكذب النافع، و قد لا تدرك بالعقل أصلاً، لكن إذا ورد به الشرع علم أنّ ثمّه جهه محسّنه، كصوم آخر يوم من رمضان، أو مقبّحه، كصوم أول يوم من شوال. و إذا تقرّرت هذه

المقدمه فلنرجع إلى ما فى المتن، قال:

أصل: فى الإشارة إلى الخلاف بين الفريقين وإثبات ما هو الحق،

فنعول: أنكرت المجبره (١)- يعنى الأشاعره القائلين بالجبر - و الفلاسفه الحسن و القبح و الوجوب العقليه، قالوا: القبيح عندنا ما نهى عنه شرعا، تحريما أو تنزيها، و الحسن بخلافه، و لا حكم للعقل فى حسن الأشياء و قبحها، بل الشرع هو المثبت و المعين، و لو عكس الشارع القضييه فحسن ما قبحه و قبح ما حسنه لم يكن ممتنعا، و انقلب الأمر فصار القبيح حسنا و الحسن قبيحا. و قالت الفلاسفه: لا سبيل للعقل النظرى فى معرفه حسن الأشياء و قبحها، بل الحاكم بذلك العقل العملى و لأهل العدل - يعنى المعتزله القائلين بوجوب ثواب المطيع و عقاب العاصى، و لذلك لقبوا بأهل العدل - عليها - أى على الأحكام العقليه (٢)، التى هى الحسن و القبح و الوجوب - دلائل لا تخلو عن نوع (٣) ضعف، طوينا ذكرها اقتداء بالمصنّف رحمه الله، و الأولى إثباتها - أى تلك الأحكام - بالضروره، لأنّ الإستدلال لا بدّ من انتهائه إليها - أى الضروره - دفعا للدور و التسلسل. و لمّا أورد هنا اعتراض، بأنّ العلم بحسن الأشياء و قبحها لو كان ضروريا لمّا اختلف فيه العقلاء؛ لعدم الإشتباه فى الأحكام الضروريه، و لما وقع التفاوت بينه

ص: ١٩٤

١- (١) قال المقداد: أراد أنّ المجبره أنكرت ذلك مطلقا، و الفلاسفه بالعقل النظرى، و المراد بالنظرى: ما كان متعلقه ليس للقدرة الإنسانيه فيه تصرّف، و بالعملى: ما كان للقدرة الإنسانيه فيه تصرّف، و يتمّ به نظام النوع. الأنوار الجلاليه: ١٢٥، الفصل الأول، التوحيد.

٢- (٢) (العقليه) لم ترد فى «ث».

٣- (٣) (نوع) لم ترد فى «ث» و «ص».

و بين العلم بأنَّ الكلَّ أعظم من الجزء، لأنَّ الضروريات لا- تتفاوت، و التالي باطل لوجود الاختلاف و التفاوت، فالمقدّم مثله. أشار إلى جوابه، بقوله: و سبب اختلاف العقلاء، و الإشتباه في الحكم المذكور اشتباه ما يتوقّف عليه الحكم، من تصوّرات معاني الألفاظ من المحكوم عليه و به، فإنّه قد لا يتصوّر الأطراف على وجه يكون مناط الحكم، و حينئذ يقع الإختلاف، و أمّا إذا تصوّر على الوجه الذى يتعلّق به الحكم فلا، و لا ينافى ذلك الإشتباه الحاصل من عدم تصور الأطراف على ما ينبغى ضروريّه الحكم، لأنّ التصديق الضرورى(١): هو الذى إذا حصل تصوّر الطرفين حصل الحكم من غير حاجه إلى وسط - أى دليل - لأجل الحكم، بل إن توقّف على نظر و كسب يكون ذلك لأجل التصوّرات التى فى الأ-طراف، و محلّ النزاع - يعنى الحكم بحسن الشىء أو قبحه - كذلك ضرورى بالمعنى المذكور، فإنّ من تصوّر حقيقه الواجب و القبيح، و تصوّر معنى نفور العقل؛ يحكم بالضروره بنفور العقل عن ترك الأول - أى الواجب - و فعل الثانى - يعنى القبيح - من غير توقّف على أمر آخر، من دليل أو حدس(٢) أو تجربه، و أمّا حديث التفاوت، فجوابه: إنّ ذلك بسبب الف النفس ببعض الضروريات، و هى لمألوفها متى ورد عليها أقبل، و بمأنوسها كلّمها وجدّه أميل.

أصل: فى بيان أنه تعالى لا يفعل القبيح و لا يترك الواجب.

و الأمة اجمعت على ذلك، فالأشاعره من جهه أنه لا قبيح منه و لا واجب عليه،

ص: ١٩٥

١- (١) انظر: قواعد المرام للبحراني: ٢١، القاعده الأولى، الركن الأول، البحث الأول، كشف المراد للعلامة الحلّي: ٢٠٥. الفصل الخامس، المسأله الثانيه عشر.

٢- (٢) الحدس: هو سرعه انتقال الذهن من المبادئ إلى المطالب. إرشاد الطالبين: ١٠٠، أقسام العلم الضرورى.

فلا يتصوّر منه فعل قبيح و لا ترك واجب(١).

و أمّا المعتزله فمن جهة أنّ ما هو قبيح منه يتركه و ما يجب عليه يفعله(٢)، و الدليل على ذلك أنّ واجب الوجود قادر، عالم بتفاصيل جميع الأشياء، و من جملتها القبائح و ترك الواجبات، فيكون عالماً بتفاصيل القبائح و ترك الواجب(٣)، و هو مستغن عن فعل القبائح و ترك الواجب(٤)؛ لئلاّ تقدّم من الأصول في المباحث السابقه، من أنّه غنيّ بالإطلاق عن الغير في ذاته و صفاته، و كلّ من كان كذلك - أى عالماً بالقبيح من حيث هو قبيح، مستغنيا عنه - يستحيل عليه فعل القبيح و ترك الواجب بالضرورة، و إلاّ يلزم السفه، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً(٥).

ينتج من(٦) ترتيب المقدمات المذكوره، أنّ الواجب لا يفعل القبيح، و لا يخلّ بالواجب - أى لا يتركه -، و هو المطلوب.

أصل: في بيان أفعال العباد هل هي واقعه بقدرتهم أو بقدره الله تعالى ؟

قالت الشيعة و جمهور المعتزله: الأفعال التي تصدر من عبده هم موجودها

ص: ١٩٦

- ١- (١) انظر: كتاب الإرشاد للجويني: ٢٣٤، فصل: أنّه لا واجب عقلا على العبد أو الله، نهايه الإقدام للشهرستاني: ٣٨١، القاعده السابعه عشر: في التحسين و التقيح.
- ٢- (٢) انظر: شرح الأصول الخمسه للقاضي عبد الجبار: ٣٥، في أنّه عزّ و جلّ عادل.
- ٣- (٣) في «ص»: (الواجبات).
- ٤- (٤) قوله: (و هو مستغن عن فعل القبائح و ترك الواجب) لم يرد في «ث».
- ٥- (٥) انظر: كشف المراد للعلامة الحلّي: ٢٨٣، الفصل الثالث، المسأله الثانيه.
- ٦- (٦) قوله: (ينتج من) لم يرد في «ث».

بالإختيار - أى هى واقعه بقدرتهم وحدها على سبيل الإستقلال بلا- إيجاب، بل إختيار؛ و ذلك لأنها - أى تلك الأفعال - تحصل منهم بحسب دواعيهم و إرادتهم بالضروره، فإنّ من رام دفع حجر فى جهه، إندفع إليها بحسب قصده و إرادته، و كلّ من حصل منه الفعل بحسب داعيه و إرادته، فهو موجده(١).

و عند الفلاسفه - و وافقهم فى ذلك إمام الحرمين من الأشاعره (٢)-: إنّ العبيد هم موجدوها بالإيجاب و امتناع التخلّف، بقدره يخلقها الله تعالى فى العبد، إذا قارنت حصول الشرائط و ارتفاع الموانع(٣). و عند المجتبه: أوجدها الله فيهم - أى فى العبيد - فالأفعال عندهم واقعه بقدره الله تعالى وحدها، و ليس لقدرتهم تأثير فيها، بل الله سبحانه جرى عادته بأنّه يوجد فى العبد قدره و إختياراً، فإذا لم يكن هناك مانع أوجد فيه فعل المقدور مقارناً لهما، فيكون فعل العبد مخلوقاً لله(٤)، إذ لا مؤثر عندهم فى الوجود إلّا الله تعالى. و قالت طائفه: هى واقعه بالقدرتين معاً. ثمّ اختلفوا.

ص: ١٩٧

١- (١) انظر: رسائل الشريف المرتضى: ١٣٥/١٠، جوابات المسائل الطبريه، المسأله الأولى، شرح الأصول الخمسه للقاضى عبد الجبار: ٢٢٣-٢٢٤، ٢٢٦-٢٢٧، فصل فى خلق الأفعال، كنز الفوائد للكراچكى: ١١٢/١، قبح التكليف بما لا يطاق، فصل فى أنّه تعالى يخلق أفعال العباد.

٢- (٢) قال التفتازانى: المشهور فيما بين القوم، و المذكور فى كتبهم، أنّ مذهب إمام الحرمين: إنّ فعل العبد واقع بقدرته و إرادته إيجاباً، كما هو رأى الحكماء، و هذا خلاف ما صرّح به إمام الحرمين فيما وقع إلينا من كتبه، شرح المقاصد للتفتازانى: ٢٢٤/٤.

٣- (٣) انظر: كتاب الإرشاد للجوينى: ١٧٤-١٧٦، فصل: ليس العبد مخترعاً.

٤- (٤) انظر: الملل و النحل للشهرستانى: ٣٦، الفصل الثانى الجبريه.

فقال الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائيني(١): تقع بمجموع القدرتين، على أن يتعلقا جميعا بالفعل نفسه، و جَوَز اجتماع المؤثرين على أثر واحد.

و قال القاضي أبو بكر: على أن تتعلّق قدره الله تعالى بأصل الفعل، و قدره العبد بصفته من كونه طاعه أو معصيه، كما في لطم اليتيم تأديبا و إيذاء، فإذن ذات اللطم واقعه بقدره الله و تأثيره، و كونه طاعه على الأول، و معصيه على الثاني بقدره العبد و تأثيره. و احتجّ أبو الحسين البصرى على المذهب الأول بالضروره - أى يزعم أنّ العلم بذلك ضرورى، و لا- حاجه إلى الإستدلال - و ذلك لأنّ كلّ أحد يجد في نفسه التفرقه بين حركتى المختار و المرتعش، و الصاعد إلى المناره و الهاوى منها، و يعلم أنّ الأولين من هذين القسمين يستندان إلى دواعيه و اختياره، و أنّه لولا تلك الدواعى و الإختيار لم يصدر عنه شىء منهما، بخلاف الآخرين(٢).

إذ لا- مدخل في شىء منهما لإرادته و داعيه، بل الحيوانات العجم تفرّق بين مقدورها و غير مقدورها فكيف بالإنسان، و لهذا يقصد الحمار طفر الجدول الضيق دون الواسع، و ليس ما ذكره أبو الحسين ببعيد، فيكون إنكاره سفسطه مصادمه

ص: ١٩٨

-
- ١- (١) هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران أبو إسحاق الإسفرائيني، الأصولى، المتكلم، الفقيه الشافعى، إمام أهل خراسان. صنّف كتاب جامع الحلىّ فى أصول الدين. و بنيت له بنيسابور مدرسه مشهوره. حكى عنه أبو القاسم القشيري أنّه كان لا يجوّز الكرامات، و هذه زلّه كبيره. و توفى فى نيسابور. تاريخ الإسلام للذهبي: ٢٨/٤٣٦-٤٤٠.
 - ٢- (٢) الممل و النحل للشهرستاني: ٤١، الفصل الثالث، الأشعريه، و انظر: غايه المرام للآمدى: ١٨٢، القانون الخامس، القاعده الاولى: فى أنّه لا خالق إلاّ الله. كشف المرام للعلامة الحلىّ: ٢٨٥-٢٨٦، المقصد الثالث، الفصل الثالث، المسأله السادسه.

للضرورة، و إن تنزلنا عن دعوى الضروره فى هذا المطب و استدللنا عليه، قلنا: لو كان فعل العبد بمحض قدره الله، من غير تأثير لقدره العبد، لجاز تحرك الجبل العظيم باعتماد الضعيف، و عدم تحرك الخردله باعتماد القوى فى الغايه، بأن يخلق الله الحركه فى الجبل دون الخردله، و إنّه مكابره. و نقول أيضا: إن وجد شىء من القبائح فى العالم، فالعبيد وجدوا أفعالهم بالقدره و الإختيار، و الملزوم - أعنى وجود شىء (١) من القبائح - ثابت بالضروره، و باعتراف الخصم أيضا، فكذا اللازم يكون ثابتا.

بيان الملازمه: إنا بينا أنّ فعل القبيح محال على الواجب، فيكون فاعله - أى القبيح - غيره - أى غير (٢) الواجب - و إذا ثبت أنّ فاعل القبيح هو العبد، فكذا فاعل الحسن؛ لعدم القائل بالفصل (٣)، و لأننا نعلم بالضروره أنّ فاعل القبيح هو فاعل الحسن لا شخصا آخر، فإنّ الذى كذب هو الذى صدق، و المنازعه فيه مكابره.

و عن الحسن البصرى (٤): بعث الله محمّدا صلّى الله عليه و آله و سلّموا له و سلم إلى العرب

ص: ١٩٩

١- (١) قوله: (وجود شىء) لم يرد فى «ث».

٢- (٢) (غير) لم ترد فى «ث».

٣- (٣) فى حاشيه «ع»: بالفصل بين الفاعلين، بأن يقول: فاعل الحسن غير فاعل القبيح، و يقول: فعل القبيح من العبيد، و الحسن من الله تعالى.

٤- (٤) لم يرد قول الحسن البصرى - هذا - إلّا فى مصادر العامه، مجرّدا من اللقب، و ربّما هو الذى دعا البعض إلى الظن أنّه الإمام الحسن عليه السلام.

و هم قدریه، یحملون ذنوبهم علی اللہ تعالیٰ، و یصدقه قوله تعالیٰ: وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَحَيْدُنَا عَلَيَّهَا آبَاءَنَا وَ اللّٰهُ أَمَرَنَا بِهَا (١)(٢). و قد عرفت معنی القدریه، و من الموصوف بها.

و لَمَّا كان إسناد فعل القبائح إلى اللّٰه تعالیٰ أمراً شنيعاً، حاول الأشعري مفرّاً منه، فقال: الفعل بخلق اللّٰه و كسب العبد (٣)، و معناه: إنّه جرت عادته اللّٰه بأن يوجد في العبد قدره و اختياراً، و يوجد فيه فعله المقدر مقارناً لهما، فيكون فعل العبد مخلوقاً للّٰه تعالیٰ مكسوباً للعبد، و المراد بكسبه إياه: مقارنته لقدرته و إرادته، من غير أن يكون هناك منه تأثير أو مدخل في وجوده، سوى كونه محلاً له. فأشار المصنّف إلى جوابه بقوله: و الذي أثبتّه أبو الحسن الأشعري في العبد و سمّاه بالكسب، و أسند وجود الفعل و عدمه إلى اللّٰه خلقاً، و إلى العبد كسباً، و لم يجعل للعبد شيئاً من التأثير، غير معقول عند التحقيق و التفتيش، فإنّنا نقول له: إن كان للعبد تأثير في وجود الفعل و تسمّيه كسباً، فقد صدر من العبد فعل إختياري، فبطل قولك: لا مؤثر في الوجود إلاّ اللّٰه، و إن لم يكن له تأثير أصلاً، و يكون الفعل بمحض قدره اللّٰه تعالیٰ، فقد لزمك القول بالجبر و إسناد القبيح إلى اللّٰه، فلا فائده في إثبات المعنى الذي تسمّيه كسباً، إلاّ تطويل المسافه بلا طائل.

شبهه للمجبّره في دعواهم - هذه - و جواب عنها.

(٤)

ص: ٢٠٠

١- (١) سورة الأعراف ٧: ٢٨.

٢- (٢) الكشاف للزمخشري: ٧٥/٢، و عنه في تفسير البحر المحيط للأندلسي: ٢٨٦/٤.

٣- (٣) انظر: الملل و النحل: ٤١، الفصل الثالث، الأشعريه.

٤- (٤) قال ملاّ خضر الجبلرودي: و هي معارضة لما استدللنا به من الدليل العقلي على الإختيار. (حاشيه ح).

قالت المجتبه: إن كانت القدره و الإراده فى العبد من الله تعالى - و الحال إنه بعدمهما يمتنع الفعل، و معهما يجب - فالفعل صادر من الله تعالى، و الملزوم - أعنى القدره(١) و الإراده من الله - ظاهر الثبوت باتفاق الخصم، فكذا اللازم(٢) ثابت.

و الجواب عن الشبهه(٣): إنه لا يلزم من كون آله الفعل - أى القدره و الإراده - من الله أن يكون الفعل منه(٤)، غايه ما فى الباب إنه يتخيل و يتوهم منه(٥) الإيجاب(٦)، بأن يكون الفعل واجب الصدور من العبد بقدرته، و لا يكون له اختيار فى تركه، كالنار فى الإحراق، و ليس هذا مذهبكم. أمّا الجبر الذى هو مذهبكم، بأن يكون الفعل بمحض قدره الله تعالى، من غير تأثير لقدره العبد أصلا، فلا يلزم منه(٧)، و يمكن دفع الإيجاب أيضا بأن نقول: إنّ كون آله الفعل(٨) من الله تعالى

ص: ٢٠١

١- (١) فى حاشيه «ح»: و هذا هو المقدم. و فى «ث»: (كون القدره).

٢- (٢) فى حاشيه «ح»: و هو التالى.

٣- (٣) قال الجبلرودى: تقرير الجواب: إنه سلمنا أنّ القدره و الإراده - و اللتان هما آله الفعل - من الله تعالى، لكنّ الملازمه التى ادّعيتم ممنوعه، و سند المنع أنه لا يلزم... إلى آخره. (حاشيه ح).

٤- (٤) قال الجبلرودى: مباشره، و إلّا لزم كون الحدّاد مباشرا قريبا، لقتل كلّ من قتل بسيف صنعه، و هو باطل ضروره. (حاشيه ح).

٥- (٥) فى حاشيه «ح»: أى ممّا ذكر.

٦- (٦) قال ملاً خضر الجبلرودى: الذى هو مذهب الفلاسفه، من أنّ الله تعالى يوجد فى العبد القدره و الإراده، ثمّ تلك القدره و الإراده يوجبان الفعل. (حاشيه ح).

٧- (٧) قال الجبلرودى: و لا يتخيل منه، و لا يدلّ عليه أصلا. (حاشيه ح).

٨- (٨) فى حاشيه «ح»: التى هى القدره و الإراده.

مسلم، إلا أنّ (١) فعل العبد تابع لداعيه وإرادته بالضرورة، فيكون فعله باختياره؛ لأننا لا نريد بالاختيار إلا هذا القدر - أعني كون الفعل تابعا لإرادته وداعيه - وبعد ظهور كون فعله - أى العبد - تابعا لداعيه وإرادته، أن سمّوه إيجابا؛ لكون الآلات من القدره والإراده صادره من الله تعالى (٢)، كان ذلك منازعه في مجرّد التسميه لا فى المعنى، فإننا نقول: العبد مختار فى فعله، بمعنى أنّ فعله تابع لقدرته وإرادته، و أنتم تقولون: إنه غير مختار، بمعنى أنّ قدرته مخلوقه لله تعالى، و لا مضايقه فيها - أى فى التسميه - إذ لكلّ أحد أن يصطّح على ما يشاء، و لو قالوا - يعنى المجبره - فى تقرير الشبهه: إنّ الله تعالى خلق العبيد فوجد منهم الفعل، و لو لم يخلقهم لَمَّا كانت الأفعال - أى لَمَّا وجدت - و لَمَّا خلقهم كانت و ثبتت الأفعال منهم، فيكون هو تعالى فاعلا بعيدا لها - أى لتلك الأفعال - لأنّ فاعل السبب هو فاعل المسبّب، كان جواب لو فى قوله: و لو قالوا مثل قولهم الأول فى إيهام الإيجاب دون الجبر، و أسهل فى ذلك، و لم يحتج إلى إثبات أنّ القدره و الإراده من الله تعالى (٣)، لكن لا يخفى على العاقل ما فيه من الضعف (٤)؛ لأنّ الكلام فى المباشر القريب للأفعال، هل هو الله

ص: ٢٠٢

- ١- (١) قال الحبلرودى: أى إلا أنّ الإيجاب المشهور - الذى هو: عباره عن عدم تخلف الفعل عن الفاعل، بشرط أن لا يكون مسبوqa بقصد وداع وإرادته، كالإشراق و الإحراق بالنسبه إلى الشمس و النار - غير لازم؛ لأنّ فعل العبد... إلى آخره. (حاشيه ح).
- ٢- (٢) قال الحبلرودى: و لزوم وجود الفعل بوجودها و امتناعه مع عدمها. (حاشيه ح).
- ٣- (٣) فى حاشيه «ح»: دونهم، بخلاف الأول لاحتياجه إلى إثبات ذلك.
- ٤- (٤) قال الحبلرودى: و الفساد و عدم دلالاته على الجبر أصلا، بل المتخيل منه الإيجاب المجاب عنه: بأنّ فاعل السبب ليس فاعل المسبّب الأول. (حاشيه ح).

تعالى أو العبيد؟ فإثبات أنّ مباشرة العبيد هو الله تعالى نصب الدليل في غير محلّ النزاع، فيكون باطلاً(١).

شبهه أخرى لهم في هذه الدعوى، و جواب عنها.

قالوا أيضاً: علمه تعالى متعلق بفعل العبد لا محاله، فما علم عدمه يمتنع صدوره عن العبد؛ وإلا يلزم أن يكون علمه جهلاً، و ما علم وجوده فهو واجب الصدور عن العبد، فيكون تركه ممتنعاً، إذ لو فرض تركه من العبد لزم كون علمه تعالى جهلاً، و اللازم - أعني إنقلاب علمه جهلاً - محال، فالملزوم - يعني ترك العبد ما علم الله وجوده، أو فعل ما علم عدمه - مثله في البطلان، و إذا كان تركه من العبد أو فعله ممتنعاً، كان العبد مجبوراً في فعله، و هو المطلوب(٢).

قال الإمام الرازي: و لو اجتمع جملة العقلاء، لم يقدرُوا على أن يوردوا على هذا الوجه حرفاً، إلا بالتزام مذهب هشام(٣)، و هو أنّه تعالى لا يعلم الأشياء قبل وقوعها(٤).

قلنا في جوابهم: هذا الذي ذكرتم أيضاً يوهم الإيجاب، بأن يكون الفعل صادراً عن العبد، بحيث لا يقدر على تركه، و أمّا الجبر الذي تدعونه و هو أن يكون(٥) الفعل

ص: ٢٠٣

١- (١) انظر: كشف المراد للعلامة الحلّي: ٢٨٦، المقصد الثالث، الفصل الثالث، المسألة السادسة.

٢- (٢) انظر: كشف المراد للعلامة الحلّي: ٢٨٥، المقصد الثالث، الفصل الثالث، المسألة السادسة.

٣- (٣) هشام بن عمرو الفوطي المعتزلي، الكوفي، مولى بني شيبان، كان من أصحاب أبي الهذيل ثم تركه، و هو من أهل البصرة، توفي سنة ٢٢٦ هـ، راجع رأيه المذكور في المتن في كتاب الملل و النحل: ٣١ - الهشاميه، و انظر: الفهرست لابن النديم: ٢١٤. سير أعلام النبلاء للذهبي: ٥٤٧/١٠.

٤- (٤) انظر: شرح المواقف للجرجاني: ١٧٣/٨، المرصد السادس: في أفعاله تعالى، المقصد الأول.

٥- (٥) (يكون) لم يرد في «ث».

صادرا من الله تعالى من غير تأثير للعبد فلا يلزم من هذا، و يلزمهم أيضا مثله - أى مثل هذا الكلام - لإثبات الإيجاب فى فعل البارى تعالى، فنقول: كلما علم الله عدمه من أفعال نفسه فهو ممتنع الصدور منه تعالى، و ما علم وجوده فهو واجب الصدور عنه تعالى، و إلا- يلزم الانقلاب المذكور، و لا مخرج لفعل الله عنهما، فيبطل الإختيار، إذ لا قدره على الواجب و الممتنع فلا يكون الواجب فاعلا مختارا، و كلما أجابوا به عن هذا النقض فهو جوابنا عن شبهتهم، على إننا نزيد على ذلك، و نقول فى حلّ الشبهه: العلم لا- يكون علما إلا إذا طابق المعلوم، فيكون تابعا للمعلوم، بمعنى أنهما يتطابقان، و الأصل فى هذه المطابقه هو المعلوم، ألا ترى أن صورته الفرس مثلا على الجدار إنما كانت على هذه الهيئه المخصوصه؛ لأنّ الفرس فى حدّ نفسه هكذا، و لا يتصور أن ينعكس الحال بينهما، فالعلم بأنّ زيدا سيقوم غدا إنما يتحقّق إذا هو فى نفسه بحيث يقوم فيه دون العكس، فلا مدخل للعلم فى وجوب الفعل (١) و امتناعه، و سلب القدره و الإختيار، و إذا كان العلم تابعا للمعلوم بالمعنى المذكور، فلو كان مؤثرا فى المعلوم، كان المعلوم أيضا تابعا له فيدور، و إذا لم يكن العلم مؤثرا فى الفعل وجودا و عدما لم يلزم الإيجاب.

هدايه: إنّ القائلين بكون العبد مختارا لم يدّعوا أنّ جميع الأفعال الحسنه صادرة منه

إعلم أنّ القائلين بكون العبد مختارا فى فعله لم يدّعوا أنّ جميع الأفعال الحسنه صادرة منه، بل منها ما يصدر عن الله تعالى، و منها ما يصدر عنه، فالمصنّف رحمه الله أراد أن يشير إجمالا إلى (٢) ما يصدر عن كلّ منهما، فقال: إذا ثبت أنّ للعبد فعلا

ص: ٢٠٤

١- (١) فى «ث»: (وجوبه) بدل من (وجوب الفعل).

٢- (٢) قوله: (ما يصدر عنه، فالمصنّف رحمه الله أراد أن يشير إجمالا إلى) لم يرد فى «ث».

اختياريا، فكلّ فعل يستحقّ به العبد مدحا كالطاعات، أو ذمّا كالمعاصي، أو يحسن أن يقال له: لم فعلت كذا؟ فهو فعله صدر عنه، و ما عداه من الأفعال، ممّا لم يستحقّ به مدحا، أو ذمّا، أو لم يحسن أن يقال له: لم فعلت كذا ككونه حسن الصورة، طيب الصوت، رشيق القد، و أزداد ذلك، فهو فعله تعالى لا اختيار للعبد فيها أصلا.

أصل: في بيان أنّ الله تعالى هل يفعل لغرض أو لا؟.

ذهبت الأشاعره (١) و الحكماء (٢)(٣) إلى أنّ أفعاله ليست معلّله بالأغراض، و خالفهم في ذلك المعتزله و الشيعة، و اختاره المصنّف و استدلّ عليه بأنّه إذا ثبت أنّ فعل البارئ تبع لداعيه، و الداعي هو العلم بمصلحه الفعل أو الترك، فأفعاله تعالى لم تخلو عن المصالح، التي صار العلم بها داعيا للفاعل إلى الإيجاد أو الترك، دفعا للترجيح من غير مرجّح، و قولنا: أفعاله تعالى لم تخل عن المصالح، - أي إنّها إنّما يفعل لغرض و حكمه، باعثه على الفعل، مرجّحه لأحد طرفي الفعل على الآخر. احتجّ الأشاعره بأنّه لو كان فعله تعالى لغرض من تحصيل مصلحه، أو دفع مفسده، لكان هو ناقصا في ذاته، مستكملا بتحصيل ذلك الغرض؛ لأنّه لا يصلح غرضا للفاعل إلّا ما هو أصلح له من عدمه، و هو معنى الكمال (٤). أجاب عنه: بأنّه إذا ثبت أنّه تعالى

ص: ٢٠٥

-
- ١- (١) انظر: المواقف للأيجي: ٣٣١، الموقف الخامس، المرصد السادس، المقصد الثامن: في أنّ أفعال الله تعالى ليست معلّله بالأغراض.
 - ٢- (٢) (و الحكماء) أثبتناه من «ث» و «ص».
 - ٣- (٣) انظر: التعليقات لابن سينا: ٥٣، ٥٩.
 - ٤- (٤) انظر: نهايه الإقدام للشهرستاني: ٣٩٧-٤٠٠، القاعده الثامنه عشر، تسليك النفس إلى حضيره القدس -

كامل، و مستغن عن الغير فى ذاته و صفاته، فتلك المصالح التى صار العلم بها داعيا له إلى الفعل، لم تعد إليه؛ لتعالیه عن التضرر و الإنتفاع، بل تعود إلى عبيده و هو الإحسان إليهم، بتحصيل مصالحهم و دفع مفسدهم، و لا محذور فى ذلك، و إذا ثبت أن أفعاله تعالى صادره عنه لمصالح تعود إلى عبيده، ثبت بطريق العكس أن كل ما فيه فساد بالنسبه إليهم لم يصدر عنه تعالى.

تبصره: فى أنه تعالى لا يأمر بالقبيح و لا يرضى به.

قد بينا فيما تقدم فى بحث الصفات، حقيقه إرادته تعالى لأفعال نفسه، و أنها:

عبارة عن علمه بما فى الفعل من المصلحه. و أما إرادته لأفعال عبيده فهو أمرهم بها، و كراهته نهيم عنها، و التفصيل: إن فعل العبد إن كان واجبا يريد الله وقوعه و يكره تركه، و إن كان حراما فبعكسه، و المندوب يريد وقوعه و لا يكره تركه، و المكروه عكسه، و أما المباح و أفعال غير المكلف فلا تتعلق بها إرادته و لا كراهته، و الأمر بالقبيح يتضمن الفساد، لأنه يؤدى إلى اختلال نظام النوع المطلوب فى غرض الحكيم، و لأنه مما يجز إلى نسبه الجهل و السفه إلى الأمر، فلا يأمر الله العبيد به، و قد بينا فيما سبق أنه لا يفعل القبيح، فلا يرضى به - أى بالقبيح - لأن الرضا به قبيح كفعله، هذا مذهب الشيعة (١) و المعتزله (٢). و ذهب الأشاعره إلى أنه تعالى

ص: ٢٠٦

١- (١) انظر: الإعتقاد فى شرح واجب الإعتقاد للمقداد السيورى: ٧٥، الركن الثانى: فى العدل.

٢- (٢) انظر: النافع يوم الحشر للمقداد السيورى: ٦٨.

مريد لجميع الكائنات، وكلها واقعه بمشيئته الله وإرادته غير مريد لما لا يكون (١)، فمنهم من لا يجوز إسناد الكائنات إليه مفضيلاً، فلا يقال أراد الله الكفر أو الفسق لإيهامه الكفر، وهو: أن الكفر أو الفسق مأمور به، لما ذهب بعض العلماء من أن الأمر هو نفس الإرادة، وعند الإلتباس يجب الرجوع إلى التوقيف من الشارع (٢)، ولا توقيف في الإسناد تفصيلاً، وذلك كما يصح بالنص والإجماع أن تقول خالق كل شيء، ولا يصح أن تقول خالق القاذورات وخالق القرده و الخنازير، كما يقال له كل ما في السماوات والأرض، ولا يقال له الزوجات والأولاد، لإيهام إضافته غير الملك إليه؛ لأنه لو كان الكفر أو الفسق مراد الله لكان الإتيان به موافق لمراد الله تعالى، فيكون طاعه مثاباً به، وإنه باطل بالضرورة من الدين؛ وأيضاً لو كان الكفر مراد الله موافقاً لقضائه (٣)، والرضا بالقضاء واجب إجماعاً، لكان الرضا بالكفر واجباً وهو باطل، لأن الرضا بالكفر كفر إتفاقاً، والآيات الدالة على أنه تعالى لا يريد القبائح أكثر من أن تحصي كل ذلك كان سيئته عند ربك مكروهاً (٤) والمكروه لا يكون مراداً وما الله يريد ظمناً للعباد (٥) والله لا يحب الفساد (٦) ولا يرضى

ص: ٢٠٧

١- (١) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي: ١٧/١٤٧. التفسير الكبير للرازي: ٣٠/٢٨.

٢- (٢) (الشارع) سقطت من «ذ».

٣- (٣) في «ث»: (بقضائه).

٤- (٤) سورة الإسراء ١٧: ٣٨.

٥- (٥) سورة غافر ٤٠: ٣١.

٦- (٦) سورة البقرة ٢: ٢٠٥.

لِعِبَادِهِ الْكَفَرَ (١) سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا (٢) ، أسندوا إشراكهم بإرادة الله، وقالوا: لو أراد عدم إشراكنا لما أشركنا - كما يقول الأشاعره (٣) - ثم إنه تعالى ردّ عليهم و ذمهم بقوله كذلك كذّب الذين من قبلهم (٤).

و أمّا ما روى عنه صلى الله عليه و آله و سلّموا له و سلم: «ما شاء الله كان و ما لم يشأ لم يكن» (٥) ، فليس على إطلاقه بل مخصوص بأفعال نفسه.

تفسير لمتشابهات جاءت في الآيات و الأحاديث، توهم إسناد الشر و القبيح (٦) إليه تعالى. ما ورد أنه: «خالق الخير و الشر» (٧) ، أريد بالشر: ما لا يلائم الطبع، و إن كان مشتقاً على مصلحه (٨) ، لا- ما كان قبيحاً خالياً عن المصلحه، فإن الشر يطلق على معنيين: أحدهما: غير الملائم للطبع، كخلق الحيوانات المؤذيه، و الثاني: ما يكون

ص: ٢٠٨

١- (١) سورة الزمر ٣٩:٧.

٢- (٢) سورة الأنعام ٦:١٤٨.

٣- (٣) انظر: شرح مسلم للنووي: ١٧/١٤٧. التفسير الكبير للرازي: ٢٨/٣٠.

٤- (٤) سورة الأنعام ٦:١٤٨.

٥- (٥) الكافي للكليني: ٨/٨٢. الأمل للصدوق: ٥٧٧.

٦- (٦) في «ث»: و القبيح.

٧- (٧) المحاسن للبرقي: ١/٣٨. الكافي للكليني: ٢/٥١٥، ٥١٦.

٨- (٨) قال الحبلرودي: و اعلم أنّ الموجودات ليست من حيث هي موجودات بشرور، و إنّما هي شرور بالقياس إلى الأشياء العادمه كمالاتها لا لذواتها، بل لكونها مؤذيه إلى تلك الأعدام، و الشرور أمور إضافيه مقيسه إلى أفراد أشخاصها معينه، و أمّا في أنفسها، و بالقياس إلى الكل، فلا شر أصلاً. (حاشيه ح).

مستلزما للفساد، و المنفى عن الله تعالى الشرّ بالمعنى الثانى دون الأول(١). قال الحكماء:

الموجود إما خير محض لا شرّ فيه أصلا، كالعقول و الأفلاك، و أمّا الخير غالب عليه كما فى عالم العناصر، فإنّ المرض - مثلا - و إن كان كثيرا فالصحة أكثر منه، و لا يمكن تنزيه هذا العالم عن الشرور بالكلّيه؛ لأنّ ما برأ عن الشرور كلّها هو القسم الأول، و كلامنا فى الخير الكثير الذى يلزمه الشرّ القليل، و قطع الشىء عن لازمه محال، و حينئذ كان الخير واقعا بالقصد الأول، و الشرّ واقعا بالتبعيه و بالقصد الثانى، و إنّما التزم فعل ما غلب خيره؛ لأنّ ترك الخير الكثير لأجل الشرّ القليل شر كثير(٢) ، فليس من الحكمة ترك(٣) المطر الذى به حياه العالم، لئلا ينهدم به دور معدوده، أو لا يتألّم به سائح فى البرّ و البحر، هذا و اعلم أنّ قضاء الله عند الأشاعره: هو إرادته الأزليه، المتعلّقه بالأشياء على ما هى عليه، فيما لا يزال. و قدره: إيجاده إياها على قدر مخصوص و تقدير معيّن، فى ذواتها و أحوالها(٤). و عند الحكماء، القضاء: عباره عن علمه تعالى بما ينبغى أن يكون عليه الوجود، حتى يكون علما(٥) على أحسن النظام، و هو المسمّى عندهم، بالعنايه:

ص: ٢٠٩

١- (١) قال الملام صالح المازندراني: قوله «إنّى أنا الله خالق الخير و الشر»، أى مقدّرها، أو خالق النور و الظلمه، أو خالق الحياه و الموت، أو خالق الغنى و الفقر، و الصحه و المرض، و غيرهما من الصفات المتضاده. شرح أصول الكافى لمحمد صالح المازندراني: ١٠/١١٣.

٢- (٢) انظر: الإشارات و التنبهات لابن سينا: ٣٣٣-٣٣٥، علم الطبيعه و ما قبله، النمط السابع: فى التجريد، فصل ٢٣.

٣- (٣) قوله: (الخير الكثير لأجل... من الحكمة ترك) لم يرد فى «ث».

٤- (٤) انظر: الملل و النحل للشهرستانى: ٤١.

٥- (٥) (علما) لم يرد فى «ث».

التي هي مبدأ لفيضان الموجودات، من حيث حملها على أحسن الوجوه (١). و القدر:

عبارة عن خروجها إلى الوجود العيني بأسبابها، على الوجه الذي تقدّر في القضاء (٢)، وإليه يشير قوله تعالى: وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ (٣).

و المعتزلة و الشيعة ينكرون القضاء و القدر في الأفعال الإختيارية الصادرة عن العباد، و يثبتون علمه تعالى بهذه الأفعال، و لا يسندون وجودها إلى ذلك العلم، بل إلى اختيار العباد و قدرتهم (٤). قال المصنّف في التجريد: القضاء و القدر إن أريد بهما خلق الفعل لزم المحال - يعنى إسناد القبائح إلى الله تعالى - و إن أريد معنى الإيجاب و الإلزام صحّ في الفعل الواجب خاصه دون غيره من الأفعال، و إن أريد معنى الإعلام و التبيين صحّ في جميع الأشياء (٥).

تبصره: في بيان حسن التكليف.

(٤)

و هو مأخوذ من الكلفه بمعنى المشقه،

ص: ٢١٠

- ١- (١) انظر: الإشارات و التنبهات لابن سينا: ٣٣٣، علم الطبيعة و ما قبله، النمط السابع: في التجريد، فصل ٢٢.
- ٢- (٢) انظر: الملل و النحل للشهرستاني: ٢١٤-٢١٥، الباب الخامس، الفصل الرابع، المسأله التاسعه. شرح المواقف للجرجاني: ٢٠١/٨، الموقف الخامس، المرصد السادس، المقصد الرابع، خاتمه.
- ٣- (٣) سوره الحجر ١٥: ٢١.
- ٤- (٤) انظر: الملل و النحل للشهرستاني: ٢٢، المعتزله، قواعد المرام في علم الكلام للبحراني: ١٠٩-١١٠، القاعده الخامسه، الركن الأول، البحث الثالث. كشف المراد للعلامه الحلّي: ٢٩٤، الفصل الثالث، المسأله الثامنه في القضاء و القدر.
- ٥- (٥) انظر: تجريد الاعتقاد لنصير الدين الطوسي: ٢٠٠، المقصد الثالث، الفصل الثالث، القضاء و القدر.
- ٦- (٦) قال ملا خضر الجبلرودي: لما كان غرض المصنّف في هذه التبصره دفع الإيراد على أنّ القبيح ليس -

تكليف البارى تعالى: هو أمر عبيده بما فيه مصلحتهم عاجلا و آجلا، و نهيهم عما فيه مفسدتهم كذلك، و ذلك الأمر و النهى لا ينافى الحكمه (١)، بل يناسبها و إن كان فيه

ص: ٢١١

١- (١) قال الجبلرودى: لاشتماله على مصلحه لا- تحصل بدونه، كاستحقاق النفع العظيم الدينوى، و الأجر الجزيل الأخرى.
(حاشيه ح).

مشقّه عاجله للعباد، و إذا كان التكليف مشتملا على مصالح العبيد فلا يكون قبيحا (1)، و بيان ذلك: إنّ الغرض من التكليف هو تعريض العبد للثواب فى الآخرة، و الثواب منفعه دائمه مقرونه بتعظيم و إكرام، و هو بدون استحقاق سابق قبيح عقلا، ألا ترى إنّ السلطان إذا مرّ بزبال و أعطاه من المال ما لا يدخل تحت الحصر لم يستقبح منه أصلا، بل عدّ جودا و فضلا، لكنّه مع ذلك إذا نزل له، و قام بين يديه معظما له و مكرما إياه، و أمر خدمه بتقبيل أنامله، استقبح منه ذلك و ذمّه العقلاء، و نسبوه إلى ركاكه العقل و قلّه الدرأيه. فالله سبحانه لما أراد أن يعطى عباده منافع دائمه، مقرونه بإجلال و إكرام منه، و من ملائكته المقرّبين، و لم يحسن أن يتفضّل بذلك عليهم ابتداء بلا استحقاق، كلّفهم ما يستحقّونه به.

و اختلف فى جواز التكليف بما لا يطاق، جوّزه الأشاعره بناء على أصلهم، أنّه لا يقبح من الله شىء، يفعل ما يشاء و يحكم ما يريد، و منعه الشيعة و المعتزله؛ لقبحه عقلا، فإنّ من كلّف الأعمى بنقط المصحف، و عبده الطيران إلى السماء، عدّ سفيها و قبح ذلك فى بداهه العقول، و كان كآمر الجمادات، و اختاره المصنّف رحمه الله و استدلّ عليه: بأنّ الغرض من التكليف إمتثال العبد بما يكلف به؛ ليستحقّ بذلك الثواب الموعود (2)،

ص: ٢١٢

١- (١) قال ملاّ خضر الجبلرودى: بل إنّما يكون قبيحا لو جوّزنا التكليف بالمحال، لكنّا ما نجوّزه، بل هو محال، لما قال: و الغرض من التكليف... إلى آخره. (حاشيه ح).

٢- (٢) قال الجبلرودى: فإن قلت: لم لا- يجوز أن يكون التكليف للشكر على النعم السابقه، لا لاشتماله على مصلحه تحصل لمكلف؟ قلت: لو كان التكليف للشكر لخرجت النعمه؛ بسبب المشقّه فى مقابلتها عن كونها نعمه. (حاشيه ح).

فلا يكون تكليف ما لا يطاق حسناً(١)، لعدم إمكان الإمتثال(٢)، فيكون عبثاً يجب نفيه عن الحكيم.

أصل: في أنّ اللطف هل هو واجب على الله تعالى أو لا؟.

(٣)

ذهب الأشاعره إلى الثانى، بناء على أنه لا يجب على الله تعالى شىء(٤)، و الشيعة و المعتزله إلى الأول(٥)، و اختاره المصنّف و استدللّ عليه بأنّه: إذا علم البارى تعالى أنّ العبيد لا يمتثلون التكليف - أى لا يمكن لهم الإمتثال - إلاّ بفعل حسن يفعله الله، كخلق القدره للعبد، و إكمال العقل، و تهيئه أسباب الطاعه، مثل إرسال الأنبياء، و إنزال الكتب، و جب صدوره(٦) - أى ذلك الفعل الحسن - عنه - أى عن الله تعالى -؛ لئلاّ

ص: ٢١٣

١- (١) قال ملاً خضر الجبلرودى: و إذا لم يكن حسناً كان قبيحاً؛ لعدم الواسطه بالنسبه إلى الفعل المكلف به، لما تقدّم من تنفّر العقل منه أو عدمه. (حاشيه ح).

٢- (٢) قال على بن نصر الله: الذى هو الغرض من التكليف، فينتقض غرضه من التكليف، و نقض الغرض نقص يجب تنزيهه تعالى عنه، فيقبح التكليف بما لا يطاق، فلا يصدر منه تعالى. (حاشيه ح).

٣- (٣) اللطف: ما عنده يختار المكلف الطاعه، أو يكون أقرب إلى اختيارها، و لولاه لما كان أقرب إلى اختيارها، مع تمكّنه فى الحالين. رسائل الشريف المرتضى: ٢/٢٨٠، الحدود و الحقائق. و انظر: الحدود للنيسابورى: ١٠١. الحدود و الحقائق للبريدى: ٢٦.

٤- (٤) انظر: الأربعين فى أصول الدين للرازى: ٢/٢٦٣، مسأله ٣٩، الفصل الثانى. أبكار الأفكار للآمدى: ٤/٣٥١، القاعده السادسه، الأصل الثالث، الفصل الأول.

٥- (٥) انظر: قواعد المرام فى علم الكلام للبحرانى: ١١٧-١١٨، الركن الثانى، البحث الأول. كشف المراد للعلامه الحلى: ٣٠٣، المقصد الثالث، الفصل الثالث، المسأله الثانيه عشر: فى اللطف، شرح الاصول الخمسه للقاضى عبد الجبار: ٣٥٢-٣٥٣، الأصل الثانى، الفصل الثانى: فى العدل.

٦- (٦) قال الجبلرودى: فى الحكمة الإلهيه. (حاشيه ح).

ينتقض غرضه (١) من التكليف، و هو الإمتثال المؤدى إلى الثواب الدائم، و مثل ذلك الفعل الحسن، المقرب للعبد إلى الطاعة و المبعّد إياه عن المعصية، يسمّى: لطفًا، فيكون اللطف (٢) ممّا لا- يتم الواجب المطلق - أعنى امتثال التكليف - إلّا- به، فيكون واجبًا. ثمّ اللطف إن قارن الفعل يسمّى: اللطف المحصل (٣)، فإن كان فعل الطاعة فهو التوفيق (٤)، أو ترك المعصية فهو العصمه (٥)، و إن لم يقارن الفعل يسمّى اللطف المقرب (٤).

ص: ٢١٤

- ١- (١) قال الجبلرودى: فإنّ نقض الغرض نقص، و هو تعالى منزّه من النقائص. (حاشيه ح).
- ٢- (٢) قال الجبلرودى: الذى من أفعاله تعالى واجبا عليه، كإرسال الرسل، و نصب الأئمه، و الذى من فعل المكلف، كظنّه و فكره، فيما يجب عليه و يوصله إلى تحصيله، و جب عليه تعالى إعلام المكلف به، و إيجابه عليه؛ ليتمكن حصول المكلف به عنه، و الذى من غيرهما، كالإعانه للمكلف فى تحصيل مصالحه و دفع مفسده، و التأسّى به فى أفعاله الصالحه من إيمانه و طاعته، و انزجاره من الأفعال الفاسده اعتبارا به، يجب عليه تعالى إعلام المكلف، بأنّ ذلك الغير يفعله لا محاله لتحقق اللطف، فيمكن تحقّق المكلف به. (حاشيه ح).
- ٣- (٣) اللطف المحصل: و هو ما يحصل عنده الطاعة من المكلف على سبيل الإختيار، و لولاه لم يطع مع تمكّنه فى الحالين. كشف المراد للعلامه الحلى: ٣٠٣، المقصد الثالث، الفصل الثالث، المسأله «١٢» فى اللطف.
- ٤- (٤) التوفيق: كل لطف يقع عند الملطوف فيه. رسائل الشريف المرتضى: ٢/٢٦٦، الحدود و الحقائق.
- ٥- (٥) العصمه: ما يمنع عنده المكلف من فعل القبيح و الإخلال بالواجب، و لولاه لم يمنع من ذلك و مع تمكّنه فى الحالين. العصمه: الأمر الذى يفعل الله تعالى بالعبد، و علم أنّه لا يقدم مع ذلك الأمر على معصيه بشرط أن لا ينتهى فعل ذلك الأمر لأحد إلى الإلجاء. رسائل الشريف المرتضى: ٢/٢٧٧، الحدود و الحقائق.
- ٦- (٦) اللطف المقرب: ما يكون المكلف معه أقرب إلى الطاعة. المسلك فى أصول الدين للمحقق الحلى: ١٠١، النظر الثانى، البحث الرابع، المقام الثالث فى الألفاظ. و انظر: كشف المراد للعلامه الحلى: ٣٠٣، المقصد الثالث، الفصل الثالث، المسأله «١٢» فى اللطف.

الفصل الثالث: النبوه و الإمامه

اشاره

ص: ٢١٥

أصل: فى معرفه مفهوم النبى صلى الله عليه و آله و سلم، و أنّ بعثه الأنبياء واجب عقلا.

(١)

النبى فى اللغه: بمعنى المنبى من النبأ، سَمِيَ به لإنبائه عن الله تعالى (٢)، و قيل: من النبوه، و هو الإرتفاع لعلو شأنه (٣)، و قيل: من النبىء و هو الطريق؛ لأنه وسيله إلى الله

ص: ٢١٧

-
- ١- (١) قال الجبلرودى: فى بيان حسن بعثه الأنبياء و وجوبها، و قد خالفت البراهمه فى الأول، و الأشعريه فى الثانى، و لما كان الوجوب مستلزما للحسن، اكتفى ببيانه، فقال: إذا كان الغرض... الى آخره.
- ٢- (٢) انظر: ترتيب إصلاح المنطق لابن السكيت: ٣٧٣-٣٧٤، «النبى». الصحاح للجوهري: ١١١/١، «نبأ».
- ٣- (٣) انظر: تقريب المعارف لأبى الصلاح الحلبي: ١٠٢، القسم الأول، مسائل النبوه. إصلاح المنطق لابن السكيت: ٣٧٤، حرف النون. النهايه فى غريب الحديث لابن الأثير: ٤/٥، «نبا». معجم مقاييس اللغه لأحمد بن فارس بن زكريا: ٣٨٥/٥، «بنو».

تعالى (١). وفي الإصطلاح، أمّا عند الملتين: فهو إنسان قال الله تعالى له: أرسلناك إلى قوم كذا، أو بلغهم عنّي، ونحوه من الألفاظ، وكذا الرسول (٢)، وقد يخصّ الرسول بمن له شريعته و كتاب، فيكون أخصّ من النبي (٣). واعتراض بما ورد في الحديث من زياده عدد الرسل على عدد الكتب، فقيل: هو من له كتاب، أو نسخ لبعض أحكام الشريعة السابقه (٤)، و النبي قد يخلو عن ذلك كيوشع عليه السلام (٥)، وفي كلام بعض المعتزله:

ص: ٢١٨

- ١- (١) معجم مقاييس اللغة لاحمد بن فارس بن زكريا: ٣٨٥/٥، ماده «بنو». لسان العرب لابن منظور: ٣٠٣/١٥، «نبا».
- ٢- (٢) انظر: تقريب المعارف لأبي الصلاح الحلبي: ١٠٢، القسم الأول، مسائل النبوه.
- ٣- (٣) انظر: الحدود للنيسابوري: ٨٥. الحدود و الحقائق للبريدى: ٢٨. قواعد المرام لميثم البحراني: ١٢٢، القاعده السادسه، الركن الأول، البحث الأول.
- ٤- (٤) انظر: شرح المقاصد للتفتازاني: ٥/٥، المقصد السادس، الفصل الأول في النبوه. أصول الدين لعبد القاهر البغدادي: ١٧٣، الأصل السابع، المسأله الأولى: في معنى النبوه و الرساله.
- ٥- (٥) هو يوشع بن نون بن افرايم بن يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم الخليل عليهم السّلام، و أهل الكتاب يقولون: يوشع ابن عمّ هود. و قد ذكره الله تعالى في القرآن غير مصرّح باسمه في قصّه الخضر كما في قوله تعالى: وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ... فَلَمَّا جَاوَزَا قَالَ لِفَتَاهُ سوره الكهف ١٨: ٦٠-٦٢. و عن النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم اله و سلم: إنّ يوشع بن نون و هو متفق على نبوته عند أهل الكتاب، و أنّ الذي فتح بيت المقدس هو يوشع بن نون عليه السلام، و أنّ حبس الشمس كان في فتح بيت المقدس. و لما استقرّت يد بني إسرائيل على بين المقدس استمروا فيه، و بين أظهرهم نبيّ الله يوشع يحكم بينهم بكتاب الله - التوراه - حتى قبضه الله إليه، و هو ابن مائه و سبع و عشرين سنه، فكانت مده حياته بعد موسى سبعا و عشرين سنه. انظر: المعارف لابن قتيبه: ٤٤. البدايه و النهايه لابن كثير: ٣٧٢/١-٣٧٣. و قصص الأنبياء: ١٩٩/٢.

إن الرسول صاحب الوحي بواسطة الملك، و النبي: هو المخبر عن الله تعالى، بكتاب أو إلهام أو تنبيه في منام (١).

و أما عند الحكماء: فهو من اجتمع فيه خواص ثلاث: أحدها: أن يكون له اطلاع على المغيبات الكائنه، و الماضيه، و الآتيه (٢)، و لا- يستنكر هذا؛ لأنّ النفوس الإنسانيه مجردة في ذواتها، و لها نسبه إلى المجردات المنتقشه بصور ما يحدث في هذا العالم العنصرى - كالعقول على مذهبهم (٣)- لكونها مبادئ له، فقد تتصل النفس بها بواسطة الجنسيه، إتصالا معنويا، و تشاهد ما فيها فتحكيها.

و ثانيها: أن تظهر منه الأفعال الخارقه للعادة؛ لكون هوى العنصر مطيعه له، منقاد له لتصرفاته، انقياد بدنه لنفسه، و لا يستبعد ذلك، فإنّ النفوس البشريه بتصوراتها مؤثره في المواد البدنيه، كما تشاهد من الإحمرار و الإصفرار و التسخن عند الخجل و الوجل (٤) و الغضب، فلا يبعد أن تقوى نفس النبي، حتى يحدث بإرادته في الأرض زلازل و حرق و غرق، و هلاك أشخاص ظالمه، و خراب مدن (٥) فاسده، كيف و تشاهد مثلها من أهل الرياضه و الإخلاص (٦). و ثالثها: أن يرى الملائكه متصوره بصور

ص: ٢١٩

-
- ١- (١) انظر: الاختصاص للشيخ المفيد: ٣٢٨-٣٢٩، الفرق بين الرسول و النبي و المحدث، تقريب المعارف لأبي الصلاح الحلبي: ١٠٢، القسم الأول، مسائل النبوه.
 - ٢- (٢) (و الآتيه) لم ترد في «ر» و «ع».
 - ٣- (٣) قوله: (كالعقول على مذهبهم) أثبتناه من «م».
 - ٤- (٤) الوجل: الخوف. كتاب العين للفراهيدي: ١٨٢/٦، مادّه «وجل».
 - ٥- (٥) في «ذ»: (أبدان).
 - ٦- (٦) انظر: تقريب المعارف في الكلام لأبي الصلاح: ١٠٣-١٠٤، القسم الأول، مسائل النبوه.

محسوسه، و يسمع كلامهم و حيا من الله تعالى، و لا يستنكر أن يحصل له في يقظته مثل ما يحصل للنائم في نومه؛ لتجرد نفسه من الشواغل البدنيه، و سهوله انجذابه إلى عالم القدس، و ربّما صار الإنجذاب - المذكور - ملكه تحصل له بأدنى توجه.

قالوا: من اجتمعت فيه هذه الخواص الثلاث، انقادت النفوس البشريه المختلفه إليه، مع ما جبلت عليه من الإباء عن الإنقياد لبني نوعها، و ذلت له الهمم المتفاوته على ما هي عليه من اختلاف الآراء، فيصير ذلك الإنقياد سببا لثبات الشريعه، التي بها يتم التعاون الضروري لنوع الإنسان(١)، و ستسمع زياده تحقيق لهذا الكلام.

و اختلف في وجوب البعثه على الله تعالى، فالأشاعره على نفيه، بناء على أصلهم:

إنّه لا يجب على الله شيء(٢)، و الحكماء و المعتزله و الشيعه على أنّه: واجب عقلا(٣)، و اختاره المصنّف رحمه لله و استدللّ عليه بأنّه: إذا كان الغرض من خلق العبيد مصلحتهم - لمّا مرّ من أنّ أفعاله معلّله بأغراض عائده إلى العباد - فتنبيههم على مصالحهم الدينيه و الدنيويه - كمعرفه بعض صفات الواجب - المستفاده من السمع، كالسمع و البصر و الكلام، و كثير من وظائف العبادات السمعيه كالصلاه و غيرها، و معرفه النافع و الضار من الأغذيه و الأدوية، التي لا تفي التجربه بها إلا بعد الأدوار و الأزمان،

ص: ٢٢٠

-
- ١- (١) انظر: الشفاء لابن سينا: ٤٣٥، مقاله العاشره، الفصل الأول: في المبدأ و المعاد.
 - ٢- (٢) انظر: كتاب نهايه الإقدام في علم الكلام للشهرستاني: ٤١٧، القاعده التاسعه عشر.
 - ٣- (٣) انظر: الشفاء لابن سينا: ٤٤١-٤٤٢، مقاله العاشره، الفصل الثاني: في إثبات النبوه. قواعد المرام في علم الكلام للبحراني: ١٢٢-١٢٣، القاعده السادسه، الركن الأول، البحث الثاني: في وجوده و غائبه. كشف المراد للعلامة الحلي: ٣٣١، المقصد الرابع، المسأله السادسه: في وجوب البعثه في كل وقت.

و مع ذلك الإشتغال بتحصيل تلك المعرفة يوجب إتعاب النفس، و تعطل الصناعات الضرورية، و الشغل عن مصالح المعاش، و مفاسدهم بحسب الدارين، ممّا لا تستقلّ عقولهم بإدراكه - كما ذكرنا - و تأييدهم فيما يستقلّ بإدراكه، كالعلم (١) باحتياج العالم إلى صانع حكيم واحد، لينقطع عذر المكلف بالكليّة، لطف واجب على الله تعالى، أى مناسب لحكمته.

و اعلم أنّ لحكماء الإسلام طريقاً آخر فى بيان حسن البعثه، و بيانه: إنّ الله تعالى خلق الإنسان بحيث لا يستقلّ وحده بأمر معاشه؛ لأنّه محتاج إلى غذاء و لباس و مسكن و سلاح، كلّها صناعى، ليس كسائر الحيوانات، التى يكون ما يحتاج إليه من الغذاء و المسكن طبيعياً، و الشخص الواحد لا يمكنه القيام بإصلاح تلك الأمور، إلّا فى مدّه لا يمكن أن يعيش تلك المدّه، و إن أمكن فهو متعسّر جدّاً، لكنّها متيسّره لجماعه يتعاقدون و يتشاركون فى تحصيلها، بحيث يزرع ذاك لهذا، أو يخبز هذا لذلك، و يخيّط واحد لآخر، و على هذا قياس سائر الأمور، فيتّم أمر معاش كلّ بنى نوعه باجتماع و معارضه و معاوضه، فإذن الإنسان محتاج الى إجتماع يتيسّر بسببه المعارضه و المعاوضه، و لذلك قيل: الإنسان مدنىّ بالطبع، أى محتاج بالطبع (٢) إلى الإجتماع المسمّى بالتمدّن، و التمدّن - عندهم - عباره عن هذا الإجتماع، و اجتماع الناس على المعارضه و المعاوضه لا ينتظم إلّا إذا كان بينهم معامله و عدل؛ لأنّ كلّ واحد يشتهى ما يحتاج إليه و يغضب على مزاحمه، و يختار جميع الخيرات لنفسه، فإنّ الخير مطلوب لذاته، و حصول المطالب

ص: ٢٢١

١- (١) قوله: (كالعلم) سقط من «ش».

٢- (٢) قوله: (بالطبع) سقط من «ش».

الجسمانيه لواحد يستدعى فواتها عن غيره، فهذا يؤدى إلى المزاحمه، و الإنسان إذا زوحم على ما يشتهي غضب على المزاحم، فتدعوه شهوته و غضبه إلى الجوار على الغير؛ ليستبدّ بذلك المشتبهى، فيقع - بذلك - الهرج و التنازع و يختلّ أمر الاجتماع، و هذا الإختلال لا يندفع إلا إذا اتفقوا على معاملة و عدل، فلا بدّ منهما، و المعامله و العدل غير متناولين للجزئيات التى لا تنحصر، فلا بدّ من قانون كلّى هو السنّه و الشرع، فإذا لا بدّ من سنّه و شرع، و الشرع لا بدّ له من شارع؛ ليبيّن ذلك على الوجه الذى ينبغى. ثمّ إنهم لو تنازعوا فى وضع السنّه و الشرع لوقع الهرج، فينبغى أن يمتاز الشارع منهم باستحقاق الطاعه؛ لينقاد الباقون له فى قبول السنّه و الشرع، و ذلك الإستحقاق إنّما يتقرّر باختصاصه بآيات تدلّ على أنّه من عند ربّهم، و تلك الآيات هى المعجزات (١)، فإذا لا بدّ من نبىّ ذى معجز (٢)، و هو المطلوب. فظهر ممّا قرّنا شرح قوله: و أيضا إذا أمكن بسبب كثره حواسيّهم و آلاتهم، و اختلاف دواعيهم و إرادتهم، و وقوع الشرّ و الفساد فى أثناء ملاقاتهم و معاملاتهم، لأنّ جرّ النفع مركزوز فى طبيعه كلّ واحد - كما

ص: ٢٢٢

١- (١) انظر: الشفاء لابن سينا: ٤٤١-٤٤٢، مقاله العاشره، الفصل الثانى: فى إثبات النبوه، تلخيص المحصّل للطوسى: ٣٦٧، الركن الرابع، القسم الأول، مسأله محمد رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم اله و سلم، طريقه الحكماء. قواعد العقائد لنصير الدين الطوسى: ٢٨٣-٢٨٦، الباب الرابع، القسم الأول، الفصل الثانى: فى طريقه الحكماء فى اثبات النبوه. كشف المراد للعلامه الحلى: ٣٢٤-٣٢٥، المقصد الرابع، المسأله الأولى: فى حسن البعثه.

٢- (٢) المعجزه: الفعل الناقض للعاده، يتحدّى به الظاهر فى زمان التكليف؛ لتصديق مدّع فى دعواه. و قيل: أمر خارق للعاده مقرون بالتحدى مع عدم المعارضه. رسائل الشريف المرتضى: ٢/٢٨٣، رساله الحدود و الحقائق. و انظر أيضا: الحدود و الحقائق للبريدى: ٢٨. الحدود لقطب الدين النيسابورى: ٨٥-٨٦.

قَرَرْنَا - فتنبيهم على كَيْفِيَّةِ معاشرتهم، و حسن معاملتهم، و انتظام أمور معاشهم، بوضع السنَّة فيما بينهم، التي تسمَّى شريعته (١)، لطف واجب على الله تعالى. و بهذا التقرير ظهر حسن التكليف أيضا؛ لأنَّ القيام بوظائف التكليف في الأوقات المختلفه، ممَّا يوجب تذكُّر أحوال النبيِّ، الواضع لتلك السنَّة، و تذكُّر أحواله و ملاحظه قوانينه الموضوعه تبعث المكلف على الإنقياد للسنَّة الصادره منه، و يستديم بذلك انتظام أمر الإجماع، و لمَّا كان هنا مظنَّه سؤال، بأن يقال: اللازم ممَّا ذكرتم أنَّه لا بدَّ من شارع ذى معجز.

و أمَّا أنَّ ذلك يجب؛ كونه من البشر كما هو المدعى فلا. أشار إلى جوابه، بقوله:

و لمَّا كان البارى سبحانه غير قابل للإشاره الحسيه - كما مرَّ فى نفى المكان و الجهه - فتنبيهم - أى العبيد بالمصالح و المفسد - بغير واسطه مخلوق مثلهم فى البشريه غير ممكن، فبعثه الرّسل من البشر واجبه عقلا؛ ليمنَّ إيصال الأحكام إلى البشر، و إلى هذا يشير قوله تعالى: قُلْ لَوْ كَانَ فِي الْأَرْضِ مَلَائِكَةٌ يَمُشُونَ مُطْمَئِنِّينَ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ مَلَكًا رَسُولًا (٢)، يعنى أنَّ الرسول يجب أن يكون من جنس المرسل إليهم؛ ليمنَّ حصول الغرض من إرساله، و لمَّا كان أهل الأرض بشرا، يجب كون المرسل إليهم كذلك، و لو كانوا ملائكة، لكان الرسول مثلهم (٣).

ص: ٢٢٣

١- (١) الشرع: ما حَيَّلَ اللهُ تعالى النبيَّ و أمره بأدائه، و ألزم الناس القيام به. الحدود لقطب الدين النيسابورى: ٨٦، و انظر: التعريفات للجرجاني: ٢٠٢.

٢- (٢) سورة الإسراء: ١٧: ٩٥.

٣- (٣) انظر: جامع البيان لابن جرير الطبرى: ٢٠٥/١٥، تفسير سورة الإسراء. مفاتيح الغيب للرازي: ٤١٠/٢١.

(١)

العصمه عند الأشاعره - بناء على ما ذهبوا إليه، من استناد جميع الأشياء إلى الله تعالى ابتداء - أن لا يخلق الله في العبد ذنباً. و قال قوم: إنها خاصية في الشخص يمتنع بسببها صدور الذنب عنه. و يكذبه أنه لو كان صدور الذنب (٢) ممتنعاً عنه لما استحق المدح بذلك، و التالي باطل بالإجماع، و أيضاً قوله تعالى: قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ (٣) ، يدل على مماثلتهم لسائر الناس فيما يرجع إلى البشريه، و الإمتياز بالوحي لا غير (٤). و الحق أنها صفة تبعث صاحبها على فعل الطاعات و ترك القبائح بالإختيار (٥).

إلى هذا أشار المصنّف، بقوله: إمتناع وقوع القبائح و الإخلال بالواجب من الرسل، على وجه لا يخرجون عن حدّ الإختيار، و لا يبلغون حدّ الإلجاء، لئلا تنفر عقول الخلق عنهم، يتعلّق بقوله: إمتناع وقوع القبائح، و قوله: و يثابون بما جاؤا به من فعل الطاعات و ترك المعاصي، يتعلّق بقوله: على وجه لا يخرجون... الى آخره، لطف

ص: ٢٢٤

-
- ١- (١) العصمه: ما يمنع عنده المكلف من فعل القبيح و الإخلال بالواجب، و لولاه لم يمنع من ذلك و مع تمكينه في الحالين. رسائل الشريف المرتضى: ٢٧٧، رساله الحدود و الحقائق. و انظر: الحدود لقطب الدين النيسابوري: ١٠٢.
 - ٢- (٢) قوله: (عنه، و يكذبه أنه لو كان صدور الذنب) لم يرد في (ث).
 - ٣- (٣) سورة الكهف ١٨: ١١٠.
 - ٤- (٤) انظر: كتاب نهايه الإقدام للشهرستاني: ٤٦٢-٤٦٤، القاعده العشرون في إثبات نبوه نبينا محمد صلى الله عليه و آله و سلّم اله و سلم، الإرشاد للجويني: ٢٩٨-٢٩٩، باب أحكام الأنبياء، فصل في عصمه الأنبياء.
 - ٥- (٥) انظر: المسلك في أصول الدين للمحقّق الحلّي: ١٥٤-١٥٥، النظر الثالث، البحث الثاني في صفات النبي. قواعد المرام في علم الكلام للبحراني: ١٢٥-١٢٧، القاعده السادسة، الركن الثاني.

خبر لقوله: إمتناع... إلى آخره، فيكون واجبا على الله تعالى، مناسبا لحكمته، و يسمى هذا اللطف العاصم للعبد عن المعاصي - بحيث لا يبلغ حد الإلجاء -: عصمه.

فالرسل معصومون عن الكفر و البدعه إجماعا من أهل الملل، غير أنّ الأزارقه(١) من الخوارج، جوّزوا عليهم الذنب، و كلّ ذنب عندهم كفر(٢)(٣)، و عن الكبائر - أيضا - خلافا للحشويه، و عن الصغائر عمدا، خلافا لجماعه من المعتزله، و عن الخطأ فى التأويل، خلافا للجبائى، و سهوا، خلافا للباقيين(٤)، هذا كلّ بعد الوحي، و أما قبل

ص: ٢٢٥

١- (١) الأزارقه: إحدى فرق الخوارج، أصحاب نافع بن الأزرق، الذين خرجوا مع نافع من البصره إلى الأهواز، فغلبوا عليها و على كورها، و ما ورائها من بلدان فارس و كرمان فى أيام عبد الله بن الزبير، و قتلوا عمّاله بهذه النواحي، من بدعهم أنّهم كفّروا أمير المؤمنين على عليه السلام بالتحكيم! و أنّ ابن ملجم لعنه الله محق! و أنّ التقية حرام، و جوّزوا قتل أولاد المخالفين و نسائهم، و لا رجم على الزانى، و لا حدّ للقذف على النساء، و أطفال المشركين فى النار مع ابائهم، و جوّزوا أن يبعث الله تعالى نبيا يعلم أنّه يكفر بعد نبوته، أو كان كافرا قبل البعثة، و مرتكب الكبيره كافر، و كفّروا الصحابه و القعدة عن القتال. انظر: الملل و النحل للشهرستانى: ٥٢، الموافق للأيجى: ٤٢٤.

٢- (٢) فى حاشيه «م»: أعلم أنّ بعض الناس اعتقدوا أنّ إظهار الكفر عن الأنبياء على وجه التقية جائز، بل واجب عند صون النفس؛ لأنّ عدم إظهار الكفر يوجب إلقاء النفس فى التهلكه، و إلقائها فى التهلكه حرام، لقوله تعالى وَ لَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ سورة البقره ١٩٥:٢. و منع هذا القول؛ لأنّه لو جاز إظهار الكفر عند الخوف من القتل لكان أول الأوقات وقت إظهار الدعوه؛ لأنّ الخلق فى ذلك الوقت سيكونوا يريدون هلاكه، و جواز إظهار الكفر وقت إظهار الدعوه يؤدّى إلى خفاء الدين بالكليه، و هو باطل. من الشارح رحمه الله.

٣- (٣) انظر: الملل و النحل للشهرستانى: ٥٣، الفصل الرابع، الخوارج، الأزارقه.

٤- (٤) انظر: قواعد المرام للبحرانى: ١٢٥، الركن الثانى، البحث الأول فى العصمه، كشف المرام للعلامه -

الوحي، فجمهور الأشاعره و جمع من المعتزله جَوَزُوا عليهم الكبيره (١)، و مال إليه بعض الحكماء (٢) القدماء. و الإماميه و أكثر المعتزله على منعها (٣)، و ذهب الإماميه إلى أنه لا يجوز عليهم صغيره و لا كبيره، لا عمدا و لا سهوا، و لا خطأ في التأويل، قبل الوحي و بعده (٤). ثم القائلون بامتناع المعاصي عنهم، اختلفوا في أن ذلك هل يعلم سمعا أو عقلا؟.

فالجمهور من الأشاعره على أن العصمه فيما وراء التبليغ غير واجبه عقلا إذ لا دلالة للمعجزه عليه، فامتناع الكبائر عنهم عمدا مستفاد من السمع (٥)، و إجماع الأمه قبل ظهور المخالفين. و قالت المعتزله و الشيعة - بناء على قاعده التحسين و التقيح العقلين - : يمتنع ذلك عقلا؛ لأن صدور المعاصي عنهم يوجب سقوط هيبته عن القلوب، و انحطاط رتبته في أعين الناس، فيؤدى إلى النفرة عنهم، و عدم الإنقياد لهم،

ص: ٢٢٦

١- (١) انظر: الملل و النحل للشهرستاني: ٤٤، الفصل الثالث، الأشعريه.

٢- (٢) (الحكماء) أثبتناه من «ث».

٣- (٣) انظر: كشف المراد للعلامه الحلّي: ٣٢٦، المقصد الرابع: في النبوه، المسأله الثالثه: في وجوب العصمه. الفائق للملاحمى الخوارزمي: ٣٠٢، الكلام في النبوات، باب في الصفات التي يجب أن يكون عليها النبي.

٤- (٤) انظر: كشف المراد للعلامه الحلّي: ٣٢٦، المقصد الرابع: في النبوه، المسأله الثالثه: في وجوب العصمه.

٥- (٥) انظر: الإرشاد للجويني: ٢٩٨-٢٩٩، باب أحكام الأنبياء، فصل في عصمه الأنبياء، ابيكار الأفكار للآمدى: ١٤٣/٤-١٤٤، القاعده الخامسه، الأصل الخامس في عصمه الأنبياء.

و يلزم منه إفساد الخلائق و ترك استصلاحهم، و هو خلاف مقتضى العقل و الحكمة، و هذا معنى قوله: لئلا تنفر عقول الخلق عنهم. و يجب أن يكون النبى منزها عن دناء الآباء، و عهر الأمهات؛ لئلا تنفر الطباع عنه، و أن لا يكون فظا غليظ القلب؛ لئلا ينفصوا من حوله، و عن الأمراض المنقره، مثل: الأبنه (١)، و الجذام (٢)، و البرص (٣)، و نحوها، و عميا يكون هتكا للمروءه، مثل: الأكل فى الطريق و نحوه، و بالجمله كل ما يدل على خسه صاحبه (٤).

مقدمه: فى معرفه معنى المعجزه، و بيان أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم يجب أن يكون ذا معجزه.

فنقول: كل إنسان مبعوث من حضرته تعالى إلى قوم لو لم يتأيد بأمر خارق، قوله: بأمر خارق، شروع فى تعريف المعجزه، و هو يتناول فعل غير المعتاد و ترك ما هو معتاد، و اعتبر خرق للعاده؛ إذ لا إعجاز دونه. خال عن المعارضه (٥)، أى لا يمكن

ص: ٢٢٧

- ١- (١) الأبنه: العيب فى الكلام. لسان العرب لابن منظور: ٦٣٩/١٢، «أبن».
- ٢- (٢) الجذام من الداء: معروف لتجذم الأصابع و تقطعها. لسان العرب لابن منظور: ٨٧/١٢، «جذم».
- ٣- (٣) البرص: داء معروف، و هو بياض يقع فى الجسد. لسان العرب: ٥/٧، ماده «برص».
- ٤- (٤) انظر: تقريب المعارف لأبى الصلاح الحلبي: ١٠٣، القسم الأول، مسائل النبوه. المسلك فى أصول الدين للمحقق الحلبي: ١٥٤-١٥٥، النظر الثالث، البحث الثانى فى صفات النبى. قواعد المرام للبحراني: ١٢٥-١٢٧، القاعده السادسه، الركن الثانى.
- ٥- (٥) المعارضه: مقابله الخصم بما يظهر عنده، أنه يقول بمثل ما يقول إميا السائل أو المجيب. رسائل الشريف المرتضى، الحدود و الحقائق: ٢٨٥/٢، و انظر: الحدود لقطب الدين النيسابورى: ٥٥، الفصل الثالث فى حدود أشياء يشتمل عليها الخطاب.

معارضته، و احترز به عن السحر، و هو إظهار أمر خارق للعادة، من نفس شريره خسيسه، بمباشرة أعمال مخصوصه، يجرى فيها التعلّم و التقلّد، و بهذين الاعتبارين يفارق المعجزه، و بأنه يتصدّى (١) لمعارضته، و يبذل الجهد فى الإتيان بمثله، و بأنه لا يكون بحسب اقتراح المقترحين، و بأنّ صاحبه ربّما اتصف بالفسق و الرجس الظاهر و الباطن و هو جائز، و كذلك الإصابه بالعين خلافا للمعتزله، فإنّهم قالوا: بل هو مجرد إرادته ما لا حقيقه له، بمنزله الشعبه التى سببها خفّه حركات اليد، أو خفاء وجه الحيل فيه. مقرون بالتحدى (٢)، و طلب المعارضه.

و التحدى - فى اللغه -: المنازعه و المماراه (٣)، و احترز به عن الكرامات (٤)؛ لعدم اقتران التحدى فيها، لخلوها عن دعوى النبوه، حتى لو ادعى النبوه صار عدوا لله لا يستحقّ الكرامه، بل اللعنه و الإهانته. موافق لدعواه؛ إذ لو لم يوافق الدعوى لم يكن طريق إلى تصديقه، و احترز به عن الفعل الخارق الذى لا يطابق الدعوى، كما فى قضيه مسيلمه، و عمّ إبراهيم الخليل عليه السلام (٥)، فلو لم يتأيد المبعوث من حضرته بهذا

ص: ٢٢٨

١- (١) فى «ح»: (يتحدى).

٢- (٢) انظر: شرح المقاصد للتفتازانى: ٧٩/٥، المقصد السادس، الفصل الأول، المبحث التاسع فى السحر.

٣- (٣) انظر: القاموس المحيط للفيروز آبادى: ٣١٦/٤، مادّه «حدى».

٤- (٤) انظر: إشراق اللاهوت للسيد عميد الدين العبيدلى: ٤٤٠، المقصد الرابع عشر فى النبوات، المسأله الرابعه فى جواز الكرامات.

٥- (٥) فى حاشيه «ب»: روى أنّ إبراهيم عليه السلام لمّا جعل الله تعالى النار له بردا و سلاما، قال عند ذلك نمرود: أنا أجعل النار على نفسى بردا و سلاما، فجاءها فاحترقت لحيته. و أنّ مسيلمه الكذاب لمّا ادعى النبوه، قيل: إنّ محمّدا دعا لأعور فارتدّ بصيرا، فدعا مسيلمه لأعور فذهبت عينه الصحيحه، فقيل له: -

الأمر الخارق، لم يكن لهم - أى لهؤلاء القوم - طريق إلى تصديقه، ويسمى ذلك الأمر المذكور معجزاً، فظهور المعجزات للرسول واجب؛ ليكون طريقاً إلى تصديقهم، وإِنما قلنا: إِنَّ ظهور المعجزه طريق إلى تصديق النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ اله و سلم؛ لأننا نعلم بالضرورة أَنه إِذا قام إنسان ذو أخلاق مرضيّه عند الخواص و العوام، و ادّعى أَنه مبعوث من عند الله سبحانه، و قال: الدليل على صدق قولى أَن الله يظهر على يديّ أمرا خارقا للعادة، و أظهر، فقال: من لم يصدّقنى فليأت بمثل ما ظهر على يدي، و عجز من عداه عن ذلك، حصل للعقل يقين تامّ بأنّه صادق(١).

أصل: فى بيان نبوه نبيّنا محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ.

محمّد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم، رسول الله؛ لأنّه ادّعى النبوه، و أظهر المعجزه، فيكون نبيا، أمّا الدعوى فمعلومه بالتواتر(٢) القريب إلى حدّ المشاهده و العيان، فلا مجال للإنكار لها، و أمّا المعجزه الظاهره على يده فكثيره، منها ما

ص: ٢٢٩

١- (١) انظر: تقريب المعارف لأبى الصلاح الحلبي: ١٠٤، القسم الأول، مسائل النبوه. قواعد المرام للبحراني: ١٢٨-١٣٢، القاعده السادسه، القسم الأول، مسائل النبوه.

٢- (٢) الخبر المتواتر: ممّا يترادف على السماع من المخبرين حالا- بعد حال، على وجه يحصل العلم الضرورى عند سماعه. الحدود لقطب الدين النيسابورى: ٥٣، الفصل الثالث فى حدود أشياء يشتمل عليها الخطاب. و أنظر: أوائل المقالات للشيخ المفيد: ٣٦، القول فى حدّ التواتر.

رواه الصادق عن أبيه عليهما السَّلَام: «إنَّه مرض رسول الله صَلَّى اللهُ عليه وآله وسلَّموا له و سلم، فأتى جبرئيل بطبق فيه رَمَان و عنب، فسَّيَح الرَمَان و العنب حينما أكل النبي صَلَّى اللهُ عليه وآله وسلَّموا له و سلم منه»(١).

و منها ما روى: أنَّ إعرابيا جاء على ناقه حمراء، و أناخ على باب المسجد، و دخل على النبي صَلَّى اللهُ عليه وآله وسلَّموا له و سلم و قد قعد، فقال جماعه: يا رسول الله، الناقه التي تحت الأعرابي سرقه، فقال صَلَّى اللهُ عليه وآله وسلَّموا له و سلم: «ألكم بينه؟» فقالوا: نعم، فقال صَلَّى اللهُ عليه وآله وسلَّموا له و سلم: «يا على، خذ حقَّ الله من الأعرابي إن قامت عليه البينه، و إن لم تقم فردّه إلى» فأطرق الأعرابي، فقال النبي صَلَّى اللهُ عليه وآله وسلَّموا له و سلم: «قم لأمر الله و إلّا فأت بحجَّتكَ» فقالت الناقه - من خلف الباب -: و الذي بعثك بالكرامه يا رسول الله، إنَّ هذا ما سرقنى، و ما ملكنى أحد سواه(٢).

و من بحث عن هذا الجنس وجده أكثر من أن يحصى، و أظهرها - أى المعجزات - القرآن؛ لأنَّه صَلَّى اللهُ عليه وآله وسلَّموا له و سلم تحدَّى به العرب، حيث قال: فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ (٣) فَآتُوا بِسُورِهِ مِثْلِهِ (٤) فَآتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ (٥)

ص: ٢٣٠

١- (١) مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب: ١٦٠/٣، باب إمامه السبطين عليهما السَّلَام، الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض: ٣٠٧/١، الباب الرابع، فصل و مثل هذا فى سائر الجمادات.

٢- (٢) انظر: الخرائج و الجرائح لقطب الدين الراوندى: ٤١/١، الباب الأول، فصل من روايات العامه.

٣- (٣) سورة الطور ٥٢:٣٤.

٤- (٤) سورة يونس ١٠:٣٨.

٥- (٥) سورة هود ١١:١٣.

و عجزوا عن معارضته، إذ لو عارض لتواتر؛ لأنه ممّا توفّر الدواعى إلى نقله، و لأنه صَلَّى الله عليه و آله و سلمو اله و سلم جَزَد لهم الحِجَّة أولاً- و السيف آخرا، فلم يعارضوا إلاّ السيف، مع تعريضهم النفس و المال و الأهل للهلاك، فعلم أنّهم ما أعرضوا عن معارضته الحِجَّة مع كونها أسهل إلاّ لعجزهم، مع توفر دواعيهم على معارضته من يريد السبق، حتى إن أتاهم أحد بمفخره أتوه بمفاخر، و إن أتاهم بمأثره أتوه (١). بمآثر.

و فرط فصاحتهم، حتى علّقوا القصائد السبع بباب الكعبه، تحدّيا لمعارضتها، و كتب السير تشهد بذلك، و إلى الآن لم يقدر أحد من الفصحاء على تركيب كلمات على منواله، و من اشتغل بالمعارضه لم يأت إلاّ بما هو ضحكه للعقلاء، كقول مسيلمه الكذّاب - فى معارضته (٢)-: و النازعات نزعا (٣)، و الزارعات زرعا، فالحاصدات حصدا، و الطابخات طبخا، فالآكلات أكلا (٤). و غير ذلك من خرافاته، فعلم أنّ القرآن ممّا عجز الفصحاء عن معارضته، فيكون معجزا (٥)، فيكون محمّد صَلَّى الله عليه و آله و سلم نبيا حقا؛ لإظهاره ذلك المعجز.

و اختلف فى وجه إعجاز القرآن، فقليل: هو ما اشتمل عليه من النظم

ص: ٢٣١

١- (١) فى «ث» و «ص»: (و إن رماهم بمأثره رموه).

٢- (٢) قوله (فى معارضته) لم يرد فى «ث».

٣- (٣) فى «ث»: (قرعا) و فى «ص»: (فزعا).

٤- (٤) انظر: تمهيد الأوائل و تلخيص الدلائل للباقلانى: ١٨٢، مسأله فى لزوم حجيه القرآن. تفسير البحر المحيط لابن حيان الأندلسى: ١٨٣/٤.

٥- (٥) قوله: (فيكون معجزا) لم يرد فى «ث».

الغريب، المخالف لنظم العرب و نثرهم، فى مطالعه و مقاطعه و فواصله (١)، و عليه بعض المعتزله. و قيل: كونه فى الدرجه العالیه من البلاغه التى لم يعهد مثلها فى تراكيبيهم، و تقاصر عنها بلاغتهم، و عليه الجاحظ و أهل العرييه. و قال القاضى الباقلانى: هو مجموع الأمرين، أعنى غرابه النظم، و كونه فى الدرجه العالیه من البلاغه. و قيل: هو إخباره عن الغيب (٢). و قيل: لسلامته عن التناقض. و قيل:

بالصرفه، فقال أبو إسحاق الإسفرائينى و النّظام: صرف الله دواعيهم عنها مع كونهم مجبولين عليها، خصوصا عند توفر الأسباب الداعيه فى حقهم، كالتفريع بالعجز، و الإستنزال عن الرئاسات، و التكليف بالإنقياد، فهذا الصرف خارق للعاده فيكون معجزا (٣).

و قال المرتضى (٤) منّا: إنّ المعارضه و الإتيان بمثل القرآن يحتاج إلى علوم يقتدر عليها، و كانت تلك العلوم حاصله لهم، لكنّه تعالى سلبها عنهم، فلم يبق لهم قدره عليها، فهذا السلب المسمّى بالصرفه هو الخارق للعاده، فيكون معجزا (٥)، قال المصنّف رحمه الله فى التجريد: و الكلّ محتمل (٦).

ص: ٢٣٢

-
- ١- (١) انظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضى عياض: ٣٧١/١، الباب الرابع.
 - ٢- (٢) انظر: إعجاز القرآن للباقلانى: ٣٢-٣٨، فصل فى جملة وجوه إعجاز القرآن.
 - ٣- (٣) انظر: الملل و النحل للشهرستانى: ٢٥، الفصل الأول، «٣» النّظاميه.
 - ٤- (٤) (المرتضى) لم يرد فى «ث».
 - ٥- (٥) رسائل الشريف المرتضى: ٣٤٧/١-٣٤٨، جوابات المسائل الطرابلسيات الثانيه، المسأله العاشره.
 - ٦- (٦) تجريد الإعتقاد نصير الدين الطوسى: ٢١٦، المقصد الرابع، إعجاز القرآن الكريم.

إذا كان محمّد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ اله و سلم نبيا - بالدليل الذي عرفته - وجب أن يكون معصوما (٢) - لَمَّا تقدّم من وجوب عصمه الأنبياء - و كلّ ما جاء به ممّا لا يعارض (٣) العقل (٤) ، سواء كان للعقل دلالة عليه - كاحتياج العالم إلى الصانع - أو لا - كتفاصيل وظائف العبادات الشرعيه - يجب تصديقه؛ لأنّ كلّ ما جاء به ليس إلّا وحى يوحى إليه، و إن نقل عنه شيء ممّا يعارضه (٥) - أى العقل - بحسب الظاهر لم

ص: ٢٣٣

١- (١) قال ملا خضر الجبلرودى: هدايه بها ختم بحث النبوه، فى وجوب الإنقياد لشريعته نبينا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ اله و سلم، و الإمتثال لأحكامها، فنقول: إذا كان... إلى آخره. (حاشيه ح).

٢- (٢) قال الجبلرودى: موصوفا بكلّ ما يجب اتصاف الأنبياء به، منزّها عمّا يمتنع عليهم، و إذا كان معصوما، كان صادق القول، و لم يجز عليه الكذب بالضروره، و إذا كان صادق القول و لم يجز عليه الكذب، فكّلّ ما جاء به يكون صدقا فى نفسه. (حاشيه ح).

٣- (٣) فى حاشيه «ح» فى نسخه: يعارضه. (حاشيه ح).

٤- (٤) قال الجبلرودى: و أمّا بحسب الإعتقاد فلا يخلو: إمّا أن يكون موافقا للعقل و لا يعارضه العقل، كإثبات الوجدانيه للبارى، و العلم، و القدره، و إمّا أن لا يكون ظاهره موافقا لظاهره بل يعارضه، كإثبات الإدراك، و السمع، و البصر، و الاستواء، و اليد، فإن كان الأول - أى ممّا لا يعارضه العقل - يجب تصديقه و اعتقاد حقيقته على ظاهره، و إن كان الثانى - أى نقل عنه عليه السلام شيء ممّا يعارضه العقل ظاهرا، نقلا متواترا مفيدا لليقين بأنّه ممّا جاء به عليه السلام - لم يجز إنكاره مطلقا، كما لا يجوز إعتقاد ظاهره، بل يتوقّف فيه إلى أن يظهر سرّه و تأويله بما يوافق العقل، كالعلم بالمدركات، و المسموعات، و المبصرات، و الإستيلاء، و القدره بالنسبه إلى مثلنا، أو نفوّض علمه إلى علّام الغيوب، و إذا كان الأمر على ما ذكرنا فشريعته... إلى آخره.

٥- (٥) فى حاشيه «ح» فى نسخه: عارضه، و كذلك فى «ذ».

يجز إنكاره؛ بناء على خفاء وجهه، بل يتوقف فيه -، أى يجب التوقف فيه - إلى أن يظهر سرّه.

و اعلم أنّ المنكر بعثته صلّى الله عليه وآله وسلّم و سلمو اله و سلم - كاليهود - احتجّ بأنّ نبوّته تقتضى نسخ (١) دين من قبله؛ لمخالفته إياهم فى كثير من الأحكام، لكنّ النسخ محال؛ لأنّ الحكم الصادر منه تعالى لا بدّ أن يكون مشتتلا على مصلحه؛ لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح، و حيثذ لو كان فى الحكم المنسوخ مصلحه لا يعلم فواتها بنسخه فلذلك نسخه فيلزم الجهل، و إن علمها فرأى رعايتها أولا، ثمّ أهملها بلا سبب ثانيا، فيلزم الندم عمّا كان يفعل، و هو البداء (٢). و الجواب: إنّ المصالح تختلف بحسب الأوقات (٣)، كشرّب الدواء النافع فى وقت دون وقت، فربّما كانت المصلحه فى وقت ثبوت الحكم، و فى آخر ارتفاعه، فيصحّ النسخ، و إلى هذا أشار المصنّف (٤) بقوله: فشريعته التى هى

ص: ٢٣٤

-
- ١- (١) الناسخ - النسخ لغه -: الإزالة و النقل. و فى الشرع: هو الدليل الشرعى الذى يدلّ على زوال حكم. قيل: الحكم الذى يثبت بدليل شرعى آخر مع تراخيه عنه، و تستعمل ذلك فى الحكم دون الدليل. رسائل المرتضى، الحدود و الحقائق ٢/٢٨٨ و انظر: الحدود لقطب الدين النيسابورى: ٥٤، الفصل الثالث فى حدود أشياء يشتمل عليها الخطاب، التعريفات للجرجاني: ٣٣٠.
- ٢- (٢) البداء: هو الأمر بالفعل الواحد بعد النهى عنه، أو النهى عنه بعد الأمر به، مع اتحاد الوقت و الوجه و الأمر و المأمور. رسائل المرتضى، الحدود و الحقائق: ٢٦٤، و انظر: الحدود لقطب الدين النيسابورى: ٥٤، الفصل الثالث.
- ٣- (٣) قال الجبلرودى: و الأشخاص، فالشئ قد يكون حسنا لتحقق مصلحه فى وقت بالنسبه إلى قوم، دون وقت آخر و قوم آخرين، و مثل هذا غير ممتنع. (حاشيه ح).
- ٤- (٤) (المصنّف) أثبتناه من «ث».

ناسخه للشرائع كلها على رغم أنف اليهود، باقيه ببقاء الدنيا(١)؛ لأنه خاتم الأنبياء، لما علم من دينه ضروره، و لقوله تعالى: وَ خَاتَمَ النَّبِيِّينَ (٢) و لقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ اله و سلم: «لا نبي بعدى»(٣) و إذ لا نبي بعده لا شريعته ترفع دينه، فيلزم أن يكون باقيا؛ لامتناع خلو الزمان عن شريعته يجب الإنقياد لها و الإمتثال لأحكامها، و لا يلتفت إلى قول اليهود لظهور بطلانه(٤).

أصل: في مباحث الإمامه و ما يتعلق بها.

(٥)

الإمامه: خلافه مثلا الرسول في إقامه الحدود، و حفظ حوزة المله، بحيث يجب أتباعه على كفه الأئمه(٦)، و بهذا القيد خرج من نصبه الإمام في ناحيه، كالقاضي مثلا،

ص: ٢٣٥

١- (١) قال الحبلرودي: و عامه لجميع البشر و الجن أيضا، لقوله تعالى: قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الْأَعْرَافِ ١٥٨:٧، و لقوله تعالى: وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ سِبْأً ٢٨:٣٤، و لسوره الجن، و لقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ اله و سلم: «بعثت إلى الأسود و الأحمر». (حاشيه ح).

٢- (٢) سوره الأحزاب ٣٣:٤٠.

٣- (٣) الكافي للكليني: ٢٦/٨، خطبه لأمير المؤمنين عليه السلام.

٤- (٤) انظر: تقريب المعارف لأبي الصلاح الحلبي: ١١٢-١١٥، القسم الأول، مسائل النبوه، قواعد المرام للبحراني: ١٣٣-١٣٥، القاعده السادسه، الركن الثالث، البحث الثالث.

٥- (٥) الإمامه: رئاسه عامه في الدين، بالأصالة لا- النيابة، عمّن هو في دار التكليف. رسائل المرتضى، الحدود و الحقائق: ٢٦٤/٢. الإمامه: رئاسه عامه دينيه، مشتمله على ترغيب عموم الناس في حفظ مصالحهم الدينيه و الدنيويه، و زجرهم عمّا يضرهم بحسبها. قواعد العقائد للطوسي: ١٠٨-١٠٩، الباب الرابع في الإمامه.

٦- (٦) انظر: المواقف للأيجي: ٣٩٥، الموقف السادس، المرصد الرابع، المقصد الأول في وجوب نصب الإمام، شرح المواقف للجرجاني: ٣٧٦/٨، الموقف السادس، المرصد الرابع، المقصد الأول في وجوب نصب الإمام.

و يخرج المجتهد أيضا، إذ لا- يجب على كافة الأئمة أتباعه، بل على من قلَّده. و اختلف في وجوب نصب الإمام(١)، فالأشاعره على أنه يجب على الناس سمعا(٢). و قالت المعتزله و الزيديه(٣): يجب عليهم عقلا- و قال الجاحظ، و أبو الحسين البصرى: يجب عليهم عقلا و سمعا. و قالت الإماميه الإسماعيليه(٤): يجب(٥) على الله تعالى عقلا- إلا أن الإماميه أوجبوه لحفظ قوانين الشرع(٦)، و الإسماعيليه: ليكون معرِّفا لله و صفاته، بناء على

ص: ٢٣٦

١- (١) قال الحبلرودي: أى فى أن نصب الإمام هل هو واجب أم لا؟ و على تقدير الوجوب، هل هو واجب عقلا أو سمعا؟ و على التقديرين، هل هو واجب على الله أو على الناس؟. (حاشيه ح).

٢- (٢) انظر: نهايه الإقدام للشهرستاني: ٥٥٩-٥٦٠، القول فى الإمامه.

٣- (٣) الزيديه: أتباع زيد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب عليهم السلام، ساقوا الإمامه فى أولاد فاطمه عليهما السلام، و لم يجوزوا ثبوت الإمامه فى غيرهم، إلا- أنهم جوزوا أن يكون كل فاطمى عالم شجاع سخى خرج بالإمامه أن يكون إماما، واجب الطاعه، سواء من أولاد الحسن أو من أولاد الحسين عليهما السلام. و جوزوا خروج إمامين فى قطرين يستجمعان هذه الخصال، و هم أصناف ثلاثه: جاروديه، و سليمانيه، و بتريه، و الصالحيه منهم و البتريه على مذهب واحد. انظر: الملل و النحل للشهرستاني: ٦٦-٦٩.

٤- (٤) الاسماعيليه: قالوا إن الإمام بعد الإمام الصادق عليه السلام ابنه إسماعيل، إلا أنهم اختلفوا فى موته تقيه من خلفاء بنى العباس. و منهم من قال: موته صحيح، و النص لا- يرجع قهقره و الفائده فى النص بقاء الإمامه فى أولاد المنصوص عليه دون غيرهم، فالإمام بعد إسماعيل محمد بن إسماعيل، و هؤلاء يقال لهم: المباركيه ثم منهم من وقف على محمد بن اسماعيل و قال يرجعته، و منهم من ساق الإمامه فى المستورين منهم ثم الظاهرين القائمين من بعدهم، و هم الباطنيه. انظر: الملل و النحل للشهرستاني: ١٦٧/١-١٦٨.

٥- (٥) (يجب) سقطت من «ث».

٦- (٦) انظر: الشافى فى الإمامه للشريف المرتضى: ٣٥-٣٦، المقدمه، تقريب المعارف لأبى الصلاح الحلبي: ١١٧، مسائل الإمامه.

مذهبهم: أنه لا بدّ في معرفه الله (١) من معلّم، و أنكرت الخوارج (٢) الوجوب أصلاً (٣)، و اختار المصنّف رحمه الله مذهب الإماميه، فقال: لمّا أمكن وقوع الشرّ و الفساد، و ارتكاب المعاصي من الخلق؛ لعدم عصمتهم، و جب في الحكمة وجود رئيس قاهر أمر بالمعروف و ناه عن المنكر (٤)، مبيّن لَمّا يخفى على الأمّة (٥) من غوامض الشرع، و منفذ لأحكامه - أي أحكام (٦) الشرع - ليكونوا إلى الصلاح أقرب، و من الفساد أبعد، و يأمنوا من وقوع الفتن و الفساد (٧)، و إنّما قال: و جب في الحكمة؛ لأنّنا نعلم - علماً يقارب الضروره - أنّ مقصود الشارع فيما شرّع من المعاملات و المناكحات و الجهاد، و شعار الشرع في الأعياد و الجماعات، إنّما هو لمصالح عائده إلى الخلق معاشاً و معاداً، و هذا المقصود لا يتمّ إلّا بإمام يكون من قبل الشارع، يرجعون إليه فيما يعنّ لهم، فإنّهم مع اختلاف الأهواء، و تشتت الآراء، قلّ ما ينقاد بعضهم لبعض، فيفضي ذلك إلى التنازع، و ربّما أدى إلى هلاكهم، و تصدّقه تجربته في الفتن القائمّه عند موت الولاة إلى نصب آخر، بحيث لو تمادى لعطلت المعاش، و صار كلّ واحد مشغولاً بحفظ ماله و نفسه،

ص: ٢٣٧

- ١- (١) في «ث»: (معرفته) بدل من: (معرفه الله).
- ٢- (٢) في حاشيه «ح» زياده: و بعض المعتزله أيضا.
- ٣- (٣) انظر: تقريب المعارف لأبى الصلاح الحلبي: ١١٦. الملل و النحل للشهرستاني: ٥١، الفصل الرابع، الخوارج. المسلك في أصول الدين للمحقّق الحلّي: ١٨٨.
- ٤- (٤) قال الجبلرودي: بعد النبي صلّى الله عليه و آله و سلّموا له و سلم. (حاشيه ح).
- ٥- (٥) قوله: (على الامّه) لم يرد في «ر» و «ع».
- ٦- (٦) (أحكام) لم يرد في «ث».
- ٧- (٧) قال ملاّ خضر الجبلرودي: المراد من الفساد الأول المعصيه، و بالفساد الثاني: اختلال النظم بينهم بوقوع الفتن، فلا تكرار. (حاشيه ح).

و ذلك يؤدّي إلى رفع الدين، و اختلال(١) نظام أمور المسلمين، ففي نصب الإمام دفع مضرّه لا يتصوّر أعظم منها، بل هو من أعظم(٢) مصالح المسلمين، و أقوى أسباب تقريهم إلى الطاعات، فيجب على الله عقلا؛ لأنّ وجوده لطف كما ظهر ممّا قرّنا.

و قد ثبت فيما تقدّم، أنّ اللطف واجب عليه تعالى، و هذا اللطف المذكور يسمّى إمامه، فتكون الإمامه واجبه على الله عقلا(٣). و اختلف في وجوب عصمه الإمام، فالإماميه و الإسماعيليه قالوا: بوجوبها(٤)، و الباكون على منعه(٥)، بناء على أنّ أبا بكر كان إماما و لم يكن معصوما بالإجماع، فعلم أنّ العصمه ليست شرطا، و اختار المصنّف رحمه الله الأول، و احتجّ عليه بأنّه: لَمّا كان الحاجة إلى الإمام عدم عصمه الخلق، و جب أن يكون الإمام معصوما؛ و إلّا - أي و إن لم يكن معصوما - لم يحصل غرض الحكيم من نصبه، و اللازم ظاهر الفساد، أمّا الملازمه: فلأنّ الغرض من نصبه امتثال أوامره، و الإنزجار عن نواهيه، و اتّباعه فيما يفعله، فلو وقع منه المعصيه لم يجب شيء من ذلك، بل و جب الإنكار عليه، و ذلك يناقض(٦) الغرض من نصبه(٧).

ص: ٢٣٨

- ١- (١) في «ح» و «ث»: (و اختلاف).
- ٢- (٢) في «ح» و «ث»: (أتم).
- ٣- (٣) انظر: الياقوت لأبي إسحاق إبراهيم بن نوبخت: ٥٧، تقريب المعارف لأبي الصلاح الحلبي: ١١٦.
- ٤- (٤) انظر: كشف المراد للعلامة الحلّي: ٣٤٠.
- ٥- (٥) انظر: الأربعين للرازي: ٢٦٣/٢.
- ٦- (٦) في حاشيه «ع»: لأنّه يلزم وجوب المتابعه، و وجوب الإنكار.
- ٧- (٧) انظر: تقريب المعارف لأبي الصلاح الحلبي: ١١٦-١١٧، مسائل الإمامه، المسلك في أصول الدين للمحقّق الحلّي: ١٨٨-١٩٤، النظر الرابع، البحث الأول في حقيقه الإمامه و وجوبها.

أصل: في عدم جواز تعدد الأئمة في وقت واحد.

قالت الجارودية^(١) من الزيدية: الإمامه شورى في أولاد الحسن و الحسين عليهما السلام، و كلّ فاطمى خرج بالسيف، داعيا إلى الحق، و كان عالما شجاعا، فهو مفترض الطاعه، فلذلك جوّزوا تعدد الأئمة في وقت واحد، و هو خلاف الإجماع المنعقد قبل ظهورهم، فيكون باطلا، و استدللّ المصنّف رحمه الله بأنّه: لما كانت عصمه الإمام غير مؤدّيه إلى إلقاء الخلق^(٢) إلى الصلاح، بحيث لم يكن لهم اختيار في ترك المعاصي، أمكن وقوع الفتنة و الفساد بسبب كثرة الأئمة، فإنّ أحد الأئمة يمكن أن يدعو الرعيه إلى أمر، و يدعوهم الآخر إلى أمر آخر و هكذا، و أيّما أطاعه الرعيه يلزم معصيه الآخر، و مع ذلك يمكن التشاح^(٣) و التنازع بين الأئمة و بين الرعايا، و ذلك مناقض للغرض من نصب الإمام، بخلاف الأنبياء، فإنّ شريعته كلّ نبيّ لما كانت مخالفه لشريعته الآخر، لم

ص: ٢٣٩

١- (١) الجارودية: فرقه من الزيدية، ينتحلون أمر زيد بن علي و زيد بن الحسن، زعموا أن النبي صلّى الله عليه و آله و سلّموا له و سلم نصّ عليّ عليه السلام بالوصف دون التسميه، و أنّ الإمامه بعد الحسن و الحسين عليهما السلام شورى في أولادهما، و نسبوا إلى رئيس لهم يقال له: أبو الجارود زياد بن المنذر الهمداني الكوفي مولاهم، و أصله من خراسان، تغيّر بعد خروج زيد بن علي بن الحسين عليهم السلام، و سمى سرحوبا، سّماه بذلك أبو جعفر الباقر عليه السلام، و كان سرحوب اسم شيطان أعمى يسكن البحر، و كان أبو الجارود مكفوفاً أعمى. انظر: فرق الشيعة للنوبختي: ٢١، من لا يحضره الفقيه للشيخ الصدوق: ٥٤٣/٤-٥٤٤ - المشيخه، خلاصه الأقوال للعلامة الحلّي: ٣٤٨، ترجمه زياد بن المنذر.

٢- (٢) في «ع»: (الإلجاء). بدل (إلجاء الخلق).

٣- (٣) يقال: تشاحوا في الأمر و عليه: سخّ به بعضهم على بعض و تبادروا إليه حذر فوته. لسان العرب لابن منظور: ٤٩٥/٢، مادّه (شح).

يتصوّر هنا تنازع؛ لأنّ كلّ نبيّ إنّما يأمر من آمن بدينه دون غيره، فمن ثمّ جاز تعدّد الأنبياء في زمان واحد (١) دون الأئمه، فيكون الإمام واحدا في سائر الأقطار وفي جميع الأوقات، ويستعين بنوّابه فيها - أي في الأقطار - لتعدّد وصول آحاد الرعيه من جميع الأقطار والأمصار إليه، في كلّ ما عتّ لهم من الأمور الدينيه و الدنيويه تعدّرا ظاهرا، و إذا كان له نواب يبلغون أحكامه و سياسته إليهم انتظمت أمور داريهم.

هدايه: إلى طريق معرفه الإمامه.

قال الإمام الرازي: اتفقت الأئمه على أنّه لا مقتضى لثبوتها إلاّ أحد أمور ثلاثه:

النصّ (٢)، و الإختيار، و الدعوه، و هي: أن يباين الظلمه من هو من أهل الإمامه، و يأمر بالمعروف و ينهى عن المنكر، و يدعو الناس إلى اتّباعه، و لا نزاع لأحد في أنّ النصّ طريق إلى إمامه المنصوص عليه، و أمّا الطريقتان الآخرا ففاهما الإماميه، و اتفق أصحابنا - يعني الأشاعره - و المعتزله، و الخوارج، و الصالحيه - من الزيديه (٣) - إلى أنّ الإختيار طريق إليها أيضا، و ذهب سائر الزيديه إلى أنّ الدعوه أيضا طريق إليها، و لم يوافقهم على

ص: ٢٤٠

١- (١) (واحد) سقط من «ح».

٢- (٢) قال الشريف المرتضى في نصّ الإمامه: هو ما دلّت أفعال (النبيّ) و أقواله عليه السلام، المبيّنه لأمر المؤمنين عليه السلام من جميع الأئمه، الدالّه على استحقاقه من التعظيم و الإجلال و الاختصاص بما لم يكن حاصلا. الشافى في الإمامه للشريف المرتضى: ٦٥/٢، فصل في إبطال ما دفع به ثبوت النصّ.

٣- (٣) الصالحيه: أصحاب الحسن بن صالح بن حى، و هو الذين جوزوا إمامه المفضول و تأخير الفاضل، و قالوا: من شهر سيفه من أولاد الحسن والحسين و كان عالما زاهدا شجاعا فهو الإمام، و شرط بعضهم صباحه الوجه، و أكثرهم مقلّدون، أمّا في الأصول فيرون رأى المعتزله، و أمّا في الفروع فهم على مذهب أبى حنيفه. الملل و النحل للشهرستاني: ٦٨-٦٩.

ذلك سوى الجبائي (١). و اختار المصنّف رحمه الله مذهب الإماميه، و ادعى (٢): أنه لا طريق إليها إلا النص، و احتجّ عليه: بأنّه لمّا كانت العصمه أمراً خفياً، لا يطلع عليها إلا علام الغيوب، لم يكن للخلق طريق إلى معرفه المعصوم، فيجب أن يكون الإمام منصوباً عليه من قبل الله تعالى، أو من قبل نبيّ، أو إمام قبله، و ليس لاختيار الناس و الدعوه مدخل في نصب الإمام (٣).

مقدمه: في بيان معنى الإجماع و أنه حجّه.

الإجماع - في اللغة - العزم (٤)، و منه قوله تعالى: فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَ شُرَكَاءَكُمْ (٥)، و الإتفاق، يقال: أجمعوا عليه، أى اتفقوا. و في الإصطلاح، أما عند الإماميه: فهو عباره عن إتفاق جمع من أمّه محمّد صلّى الله عليه و آله و سلّموا له و سلم على أمر من الأمور، على وجه يشتمل على قول المعصوم (٦)، فقولنا: جمع من أمّه محمّد صلّى الله عليه و آله و سلّموا له و سلم، أردنا به أهل الحلّ و العقد، سواء كان أكثرهم أو لم يكن، و قولنا: من أمّه محمّد صلّى الله عليه و آله و سلّموا له و سلم، لتخرج باقى الأمم، و قولنا: على أمر من الأمور، ليشمل الأمور العقلية

ص: ٢٤١

- ١- (١) حكاه عن الرازى، الجرجانى فى شرح المواقف: ٣٥٣/٨-٣٥٤، المقصد الثالث فيما تثبت به الإمامه.
- ٢- (٢) كذا فى جميع النسخ، و الظاهر أنها لفظه تشعر بأنّ الشارح لا يوافق المصنّف على رأيه، و الحال أنّه قد وافقه على رأيه - كما سيأتى - المجمع عليه من قبل الفرقة المحقّقه.
- ٣- (٣) انظر: الاقتصاد فيما يتعلّق بالاعتقاد: ٣١٣-٣١٦، الكلام فى الإمامه، الفصل ٢، و جوب النص. تقريب المعارف لأبى الصلاح الحلبي: ١٢٣-١٣٨، مسائل الإمامه.
- ٤- (٤) انظر: لسان العرب لابن منظور: ٥٧/٨، جمع.
- ٥- (٥) سوره يونس: ١٠: ٧١.
- ٦- (٦) انظر: أوائل المقالات للشيخ المفيد: ٥٧، القول فى الإجماع.

و الشرعيه و اللغويه، و قولنا: يشتمل على قول المعصوم، ليخرج الإجماع الذى لم يشتمل على قول المعصوم، فإنه ليس بحجّه عندنا.

و أما عند الجمهور: فهو عبارة عن اتفاق أهل الحلّ و العقد من أمّه محمّد صلّى الله عليه و آله و سلّموا له و سلم، على أمر من الأمور (1)، و المراد بالاتّفاق: الإشتراك فى الاعتقاد أو فى القول و الفعل، الدالّين على الاعتقاد، و المراد بأهل الحلّ و العقد:

المجتهدون. و الفرق بين الإجماعين العموم من وجه؛ لصدقهما على اتفاق جميع أهل الحلّ و العقد، و صدق الأول دون الثانى على اتفاق بعض أهل الحلّ و العقد، على وجه يشتمل على قول المعصوم، و صدق الثانى دون الأول على اتفاق أهل الحلّ و العقد، من غير اشتمال على قول المعصوم.

إذا تقرّر هذا، فنقول: لما ثبت أنّ العصر لم يخل من معصوم؛ لاستحاله خلوّ زمان التكليف عن اللطف المقرّب من الطاعة، فكلّ أمر من الأمور العقليه أو الشرعيه أو اللغويه، اتّفتت عليه الأمّه فى عصر من الأعصار، ممّا لا يخالف العقل - فإنّ الإجماع على خلاف العقل غير مقبول - كان ذلك الأمر المتّفق عليه حقّاً، فإجماع الأمّه حقّ، و هو حجّه فى إثبات المطالب، أمّا عند الإماميه؛ فلكونه مشتتملاً على قول المعصوم؛ لما عرفت من قاعدتهم من امتناع خلوّ دار التكليف عن إمام معصوم، و هو سيّد أهل الحلّ و العقد، فالحجّه فى قوله، و أمّا عند الجمهور فلقوله تعالى: **وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَ نُضَلِّهِ**

ص: ٢٤٢

١- (١) انظر: المحصول للرازي: ٢٠/٤، القسم الأول، المسأله الأولى فى بيان معنى الإجماع، التعريفات للجرجاني: ٦٥، حرف الألف.

جَهَنَّمَ وَ سَاءَتْ مَصِيرًا (١) ، و التوعيد على اتباع غير سبيل المؤمنين يقتضى وجوب اتباع سبيلهم، و أول من استدلّ بهذه الآيه الشافعى (٢) ، و لقوله صَلَّى الله عليه و آله و سلّموا له و سلم:

«لا تجتمع أمتى على الضلالة» (٣).

أصل: فى بيان أنّ الإمام الحقّ بعد النبى صَلَّى الله عليه و آله و سلم من هو؟.

(٤)

ذهب جميع أهل السنّه و أكثر المعتزله إلى أنّه أبو بكر (٥) ، و ذهبت الإماميه إلى أنّه علىّ، ثمّ الحسن، ثمّ الحسين، ثمّ زين العابدين، ثمّ محمّد الباقر، ثمّ جعفر الصادق، ثمّ

ص: ٢٤٣

١- (١) سورة النساء ١١٥:٤.

٢- (٢) أحكام القرآن لابن إدريس الشافعى: ٣٩١/١-٤٠، فصل: فيما يؤثر عنه من التفسير و المعانى فى آيات متفرقه.

٣- (٣) ورد هذا الحديث فى سنن ابن ماجه ١٣٠٣/٢، ح / ٣٩٥٠ بهذا اللفظ: «إنّ أمتى لا تجتمع على ضلاله». و فى مستدرک الحاكم ١١٥/١ بلفظ: «لا يجمع الله هذه الامه على ضلاله» و «لا يجمع الله أمتى على ضلاله». و هذا الحديث لم يسلم به كبار علمائهم، قال ابن حزم: لم يصح لفظه و لا سنده. الأحكام: ٤٩٦/٤، و قال الغزالي: ليس بالمتواتر. المستصفى: ١٣٨، و قال أيضا: من أخبار الآحاد. المنحول: ٤٠٢. و قال الرازى - و هو بصدد ردّ الإحتجاج بمجموعه روايات، يستدلّ بها على الإجماع، و من ضمنها هذا الخبر -: و ادعاء التواتر بعيد، فإنّنا لا نسلم بلوغ مجموع هذه الأخبار إلى حدّ التواتر. المحصول: ٩١/٤، المسأله الثالثه: فى حجيه الإجماع. و ضعّفه النووى فى شرح صحيح مسلم: ٦٧/١٣. و غيرهم. و فى نسخه «م» زياده: و اعلم أنّ الأمه صنفان: أمه الإجابة و أمه الدعوه، فأمه الإجابة مثل على بن أبى طالب - روحى فداه - و سلمان، و أبو ذر، و عمّار، و المقداد، لا تجتمع على الضلاله اختيارا أبدا، و أمه الدعوه قد تجتمع عليها، بدليل أنّه صَلَّى الله عليه و آله و سلّموا له و سلم مبعوث إلى اليهود و النصرى، و غيرهم من الجاحدين، و هم أمه له، و اجتماعهم على الضلاله ظاهر، فعلم أنّ الأمه فى الحديث هى الإجابة.

٤- (٤) (أصل) لم ترد فى «ث».

٥- (٥) انظر: شرح المقاصد للتفتازانى: ٢٦٤/٥، الفصل الرابع، المبحث الخامس: الإمام.

موسى الكاظم، ثم عليّ الرضا، ثم محمّد الجواد، ثم عليّ الهادي، ثم الحسن العسكري، ثم المهديّ - صلوات الله عليه و عليهم أجمعين - و الدليل عليه أنّ الدليل العقليّ دلّ على وجوب كون الإمام معصوما، و دلّ الإجماع على أنّ غيرهم لم يكونوا معصومين، فتكون الإمامه منحصره فيهم، و هذا معنى قوله: لَمَّا ثبت وجوب عصمه الإمام، و لم تثبت العصمه في غير الأئمّه الإثني عشر - المذكورين - باتفاق الخصم، ثبتت إمامه الأئمّه الإثني عشر (١)؛ لعصمتهم، فيجب متابعتهم على كلّ أحد؛ و لأنّ النقل المتواتر من الشيعة دلّ على إمامه هؤلاء المذكورين.

منه ما روى عنه صلّى الله عليه و آله و سلّموا اله و سلم أنّه قال للحسين عليه السلام: «هذا إمام، ابن إمام، أخو إمام، أبو أئمّه تسعه، تاسعهم قائمهم» (٢) و لأنّ كلّاً من هؤلاء كان أفضل عصره، كما يشهد به استقراء أحوالهم، و تصفّح الكتب المصنّفه في هذا الباب، و لا يجوز تقديم المفضول على الفاضل - كما سيأتي - و لأنّ إمامه غير هؤلاء إنّما تستند إلى الإختيار دون النص، و الإختيار لا يصلح طريقا؛ لَمَّا عرفت من وجوب كون الإمام منصوفا عليه؛ و لأنّ كلّ سابق من هؤلاء المذكورين نصّ على من بعده بالإمامه، و النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلّموا اله و سلم نصّ على أولهم حيث قال صلّى الله عليه و آله و سلم لعليّ عليه السلام: «أنت خليفتي بعدى» (٣).

ص: ٢٤٤

- ١- (١) قوله: (المذكورين باتفاق الخصم... الإثني عشر) لم يرد في «ث».
- ٢- (٢) أورده سليم بن قيس في كتابه: ٤٦٠، ضمن الحديث السابع و السبعون. و كذلك في مقتضب الأثر للجوهري: ٩. و النكت الاعتقاديّه للشيخ المفيد: ٤٣.
- ٣- (٣) أورده الشيخ الصدوق في الامالي: ٤٥٠، و عيون أخبار الرضا عليه السلام: ٩/١، و الشيخ المفيد في النكت الاعتقاديّه: ٤١.

إعلم أنّ لطف الإمامه ذو شعب، فمنه ما يختصّ بالله تعالى، كجمع الشرائط التى تجب للإمام، كالعلم، والشجاعه، والعصمه، و غيرها ممّا لا بدّ منه فى الإمامه فى شخص (٢)، و إعلام المكلف بذلك، و منه ما يختصّ بالإمام، كتبلىغ الأحكام، و حلّ غوامض الشرىعه، و غير ذلك ممّا يتعلّق بمنصب الإمامه و منه ما يختصّ بالمكلف، و هو الإنقياد لأوامره، و المعاضده له، فلو أخلّ الله بما يختصّ به، كان مخلا بما يجب عليه تعالى فى الحكمه، و حيث بذل ما وجب عليه، وجب على المكلف ما يختصّ به - أعنى قبول أوامره - فإذا لم يقبل كان فوات فوائد الإمامه لسوء اختياره، و إليه أشار بقوله: سبب حرمان الخلق عن حضور إمام الزمان ليس من الله، لأنّه (٣) لا يخالف مقتضى حكمته، فإنّ حكمته اقتضت نصب الإمام للناس - على ما سبق تحقيقه - فلا يخالف ذلك. و لا- من الإمام؛ لثبوت عصمته، فلا يترك بالإختيار ما يجب عليه من إرشاد الخلق إلى طريق الطاعات، و حلّ ما خفى عليهم من غوامض الشرىعه، فىكون سبب الحرمان من رعيته؛ لعدم إنفاذ أحكامه، و ما لم يزل سبب الغيبه، و لم ترجع الخلائق عمّا هم عليه من شدّه العتو، لم يظهر الإمام.

و الحجّجه بعد إزاله العله المانع عن فعل الطاعات، و هى إطلاقهم من غير نصب إمام لهم، و كشف الحقيقه فى أمور الشرىعه بسبب نصب الإمام الجامع للشرائط التى

ص: ٢٤٥

١- (١) قوله: (بىان) لم يرد فى «ح».

٢- (٢) قوله: (فى شخص) لم يرد فى «ح».

٣- (٣) أى: البارى عزّ و جلّ.

لا بدّ منها، لله تعالى على الخلائق؛ لأنّه تعالى فعل ما يجب عليه فعله، وإنّما فات عن الخلائق حضور الإمام لسوء اختيارهم.

قال أهل السنّه (١): وجود الإمام غائبا عن الخلائق في مدّه طويله غير معتاده، بحيث لا يظهر أصلا، ولا يعلم خبره قطعا، في غاية الاستبعاد. أجاب عنه بقوله:

والإستبعاد في طول عمره بعد ثبوت إمكانه، ووقوعه في غيره - كنوح النبي صلوات الله عليه و لقمان و الخضر (٢) - جهل محض، و تعصّب صرف، لا يلتفت إليه، و كذا الإستبعاد في امتداد غيبته؛ لأنّ ذلك لمصلحه خفيه لا نعلمها، على أنّ من قال بإستناد جميع الحوادث إلى الله تعالى ابتداء، و أنّ أفعال الله لا تعلّل بالأغراض، لا يمكنه الإعتراض على الإمام بطول الغيبه؛ لأنّ ذلك من فعل الله، و أفعاله لا تعلّل بالأغراض.

تبصره: في أنّ المفضول هل تجوز إمامته مع وجود الفاضل؟.

جوّزه أكثر أهل السنّه؛ لأنّ المفضول قد يكون أصلح للإمامه من الفاضل، إذ المعتبر في ولايه كلّ أمر معرفه مصالحه و مفساده، و ربّ مفضول في علمه و عمله هو بالرئاسه أعرف و بشرائطها أقوم (٣)! و منعه الإماميه؛ لأنّه قبيح عقلا، يدلّ عليه قوله تعالى: أَمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ

ص: ٢٤٤

١- (١) تقدّم تعريف أهل السنّه في صفحه (٥٤) هـ ٢.

٢- (٢) انظر: تقريب المعارف لأبي الصلاح الحلبي: ٢٠٧-٢١٤، القسم الثالث، طول عمر الحجّه عليه السلام.

٣- (٣) انظر: أصول الإيمان لعبد القاهر البغدادي: ٢٣٢، الأصل الثالث عشر، المسأله «١١٥» في جواز إمامه المفضول. الفصل بين الممل و الأهواء و النحل لابن حزم الاندلسي: ٨٩/٣، الكلام في إمامه المفضول الإرشاد للجويني: ٣٦٣، القول في الإمامه، فصل في إمامه المفضول على الفاضل.

كَيْفَ تَحْكُمُونَ (١). و فضل (٢) قوم فقالوا: نصب الأفضل إن أثار فتنه لم يجب، وإلاّ وجب. و المصنّف رحمه الله اختار مذهب الإماميه، و احتجّ عليه بأنّه: لَمّا كان الأنبياء و الأئمّه تحتاج إليهم الأئمّه؛ للتعليم فى أحكام الدين، و التأديب بالإقدام على ما لا ينبغى (٣)، و جب أن يكونوا أعلم و أشجع. و لَمّا كانوا معصومين، و جب أن يكونوا (٤) أقرب إلى الله تعالى، و أفضل من سائر الرعايا (٥). و ذهب بعض الغلاة من الشيعة، إلى أنّ الإمام قد يكون أفضل من النبي صلى الله عليه و آله و سلّموا له و سلم، و بعضهم إلى مساواته له (٦)، و أنكروه أهل الحق، و المصنّف رحمه الله أشار إلى بطلان مذهبهم، بقوله: و لَمّا كان الإمام من رعيه النبي صلى الله عليه و آله و سلّموا له و سلم، و جب أن يكون نسبته فى الفضل إلى الإمام كنسبه الإمام إلى رعيه.

ص: ٢٤٧

١- (١) سورة يونس ١٠: ٣٥.

٢- (٢) فى «ث» بياض.

٣- (٣) أى أنّ النبي أو الإمام يؤدّب و يعاقب الإنسان الذى يفعل ما لا ينبغى فعله، كالمحرمات.

٤- (٤) قوله: (معصومين و جب أن يكونوا) لم يرد فى «ث».

٥- (٥) انظر: تقريب المعارف لآبى الصلاح الحلبي: ١١٦-١١٧، مسائل الامامه.

٦- (٦) لا شكّ و لا ريب أنّ الأئمّه (صلوات الله عليهم) أفضل من جميع الأنبياء عليهم السلام، عدا الرسول الأعظم محمد صلى الله عليه و آله و سلّموا له و سلم، الذى هو أفضل الكل، بل إنّ تفاوت مراتب و درجات بقيه الأنبياء عليهم السلام كان بحسب سرعه المبادره لقبول ولايه الأئمّه صلوات الله عليهم. انظر: بصائر الدرجات للصفار: ١/١٥٥-١٧٢، باب نادر، و الأبواب من ٧ الى ١١، و النوادر من الأبواب فى الولايات. الأمالى للشيخ المفيد: ١٤٢، المجلس السابع عشر، ح ٩. و الإختصاص: ١٢٨-١٣٠، و جوب ولايه على عليه السلام و الأئمّه عليهم السلام، ١٢٨، حديث جابر الجعفى و أبى جعفر الباقر عليه السلام.

الفصل الرابع: المعاد

اشاره

ص: ٢٤٩

تعريف: المعاد و فيه مباحث

المعاد: إمّا مصدر بمعنى العود، أو إسم زمان. و فى الإصطلاح: عباره عن ردّ النفس الناطقه إلى بدنها بعد مفارقتها عنه (١)، أو جمع أجزاء المكلف بعد تفرّقها، أو إيجاد أجزائه المعدومه، و ستطلع على تحقيق جميع ذلك.

و فى هذا الفصل مباحث:

الأول: فى بيان حسن المعاد، و أنّه واجب عقلا، فنقول: إنّ الله تعالى خلق الإنسان، و أعطاه العلم، كما قال سبحانه: عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَم (٢)، و أعطاه - أيضا -

ص: ٢٥١

١- (١) انظر: كشف المراد للعلامة الحلى: ٣٨١، المقصد السادس فى المعاد، المسأله الرابعه فى وجوب المعاد الجسمانى.

٢- (٢) سورة العلق ٩٦:٥.

القدره (١)، و الإدراك المتعلق بالجزئيات، و القوى المختلفه من الحواس الظاهره، و الباطنه (٢)، و المعينه فى بقاء الشخص، كالناميه (٣)، و الغاذيه (٤)، و خوادمها، و النوع كالمولده (٥) و ما يتبعها، و جعل زمام الإختيار بيده، و قال تعالى: فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ (٦)، و كلفه بتكاليف شاقه، كالإعتقادات العلميه، و العبادات العمليه، و خصه بالألطف الخفيّه، كالعقل و سلامه الحواس، و الجليّه كإرسال الرسل، و إنزال الكتب، و نصب الأئمه. و ليست هذه الأفعال خاليه من الأغراض؛ لكونه عبثا ممتنعا عن الحكيم، و لا لغرض عائد إليه؛ لتزّهه تعالى، بل لغرض عائد إليهم (٧)، و هو

ص: ٢٥٢

- ١- (١) القدره: عباره عن سلامه الأعضاء و صحتها لاستحاله الإنفكاك. الياقوت فى علم الكلام للنوبختى: ٥٢، القول فى أفعال القلوب. و انظر: قواعد المرام للبحرانى: ٤٢، القاعده الثانيه، الركن الأول، البحث الخامس.
- ٢- (٢) انظر: تلخيص المحصل للطوسى: ٤٩٨، الرسائل الصغار، النفوس الأرضيه، النفس الحيوانيه.
- ٣- (٣) القوه الناميه (المنميه عند ابن سينا): و هى قوه تزيد فى الجسم الذى هى فيه بالجسم المتثبت فيه، زياده مناسبه فى أقطاره طولاً و عرضاً و عمقاً؛ لتبلغ به كماله فى النشوء. أحوال النفس لابن سينا: ٥٨، الفصل الثانى فى تعريف القوى النفسانيه.
- ٤- (٤) القوه الغاذيه: و هى قوه تحيل جسماً آخر إلى مشاكله الجسم الذى هى فيه، فتلصقه به بدل ما يتحلل عنه. أحوال النفس لابن سينا: ٥٧، الفصل الثانى فى تعريف القوى النفسانيه.
- ٥- (٥) القوه المولده: و هى القوه التى تأخذ من الجسم الذى هى فيه جزءاً هو شبهه بالقوه، فتفعل فيه باستمداد أجسام أخرى تشبهه به من التخليق و التمزيج ما يصير شبيهاً به بالفعل. أحوال النفس لابن سينا: ٥٨، الفصل الثانى فى تعريف القوى النفسانيه.
- ٦- (٦) سوره الكهف ١٨: ٢٩.
- ٧- (٧) قوله: (لتزّهه تعالى، بل لغرض عائد إليهم) سقط من «ث».

تعريضهم للثواب الدائم، و ليس ذلك الغرض العائد إليهم إلا نوع كمال لهم، لا يحصل إلا بالكسب و تحمّل مشاقّ التكليف، إذ لو أمكن حصول هذا الكمال لهم بلا واسطه التزام(١) المشاقّ، لخلقهم عليه - أى على ذلك الكمال - ابتداء، و لم يكلفهم هذه التكليف، و إنّما لم يكن حصول هذا الكمال ابتداء؛ لما تقدّم فى باب حسن التكليف، أنّ الإكرام الدائم من غير استحقاق المكرّم قبيح عقلا، و لما كانت الدنيا هى دار التكليف، فهى دار الكسب و الإشتغال بمقتضيات التكليف، فلا جرم يعمر الإنسان فيها مدّه يمكن تحصيل كماله، سواء حصل كماله الممكن أو لا، ثمّ يحوّل إلى دار الجزاء وَ لِيُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ (٢)، و تسمّى دار الجزاء: دار الآخرة.

و الحاصل أنّ الله تعالى خلق العباد و كلفهم بتكاليف شاقّة؛ لتعريضهم للثواب الدائم إن التزموا أحكامه، و يعاقبهم إن أعرضوا عنها، و عمّهم فى الدنيا مدّه يظهر منهم الإمتثال أو الإعراض. و لما كان الموت ضروريا للإنسان، لم يمكن إيصال الثواب و العقاب الدائمين إليه فى هذه الدنيا، فوجب إعادته فى عالم آخر؛ لإيصال أعواض أعمالهم إليهم، و ذلك هو الآخرة، و إنّما قلنا: إنّ الموت ضرورى للإنسان؛ لأنّ بدن كلّ شخص إنّما يتكوّن من العناصر الأربعة، و الحراره فيه لا تزال تنضج الرطوبه و تفتيتها بالتدريج، و الغاذيه تمدّ الرطوبه بأخلاف بدل ما يتحلّل منها، فإذا ضعفت الغاذيه، و قلت الرطوبه، غلبت عليها الحراره، فإنّ المؤثر إذا دام اشتدّ أثره و إن كان ضعيفا، و إذا انتفت الرطوبه بالكليه انطفأت الحراره الغريزيه، كانطفاء السراج بانتفاء الدهن، و ذلك

ص: ٢٥٣

١- (١) (التزام) لم يرد فى «ح».

٢- (٢) سورة الجاثيه ٢٢:٤٥.

هو الموت الطبيعي (١)، لا يقال البدن في الآخرة أيضا مركب من العناصر، و ما ذكرتم في بيان كون (٢) الموت ضروريا للإنسان جار فيها أيضا، لأننا نقول: الفاعل المختار يديم الحياه فيها، و لا يدع الحراره تنفى الرطوبه بالكليه بخلق بدل ما يتحلل، و لا يفعل ذلك في هذا العالم؛ لأنها دار التكليف، فلا بد من انقطاعها؛ ليتمكن إيفاء حق كل نفس بحسب استحقاقها.

مقدمه: في بيان حقيقه النفس الإنسانيه.

إعلم أنا نعلم بالضروره أنّ هاهنا شيئا يشير إليه كل أحد بقوله: أنا، إلا أنّ العقلاء اختلفوا في أنّ ذلك الشيء ما هو؟ أجسم أو جسمانيّ أو لا جسم و لا جسمانيّ؟.

قال الحكماء: النفس الإنسانيه جوهر مجرد، ليست جسما و لا جسمانيه (٣)، بل هي لإمكانيه تعلّقها بالبدن، تعلّق التدبير و التصرف، من غير أن تكون داخله فيه بالجزئيه أو الحلول (٤). و وافقهم على ذلك من المسلمين، الغزالي (٥)، و الراغب - من المعتزله -

ص: ٢٥٤

-
- ١- (١) انظر: في النفس لأرسطو: ٢٣٤-٢٣٥، تلخيص كتاب الحاس و المحسوس، مقاله الثالثه في أسباب طول العمر و قصره.
 - ٢- (٢) (كون) لم يرد في «ث».
 - ٣- (٣) انظر: أحوال النفس لابن سينا: ١٨٣، رساله في معرفه النفس الناطقه و أحوالها، الفصل الأول.
 - ٤- (٤) التعليقات لابن سينا: ٢١٢، النفس الإنسانيه.
 - ٥- (٥) انظر: تهافت الفلاسفه: ١٦٨-١٧١، مجموعه رسائل الغزالي: ٣٦١-٣٦٢، الأجوبه الغزاليه في المسائل الأخرويه.

و جمع من الصوفيه، و بعض متأخري الإماميه(١)، و قال ابن الراوندى: إنه جزء لا يتجزأ في القلب(٢). و قال النظام: إنه أجزاء أصليته ساريه في البدن سريان الماء في الورد، باقيه من أول العمر إلى آخره، لا يتطرق إليها تحلل و تبدل، و إذا قطع من البدن عضو انقبض ما فيه من تلك الأجزاء إلى سائر الأعضاء، و المتحلل و المتبدل فضل ينضم إليه و يفصل عنه، إذ كل واحد يعلم أنه باق من أول عمره إلى آخره(٣).

و قال جالينوس: لم يتبين لى أنّ النفس هي المزاج المعتدل فينعدم عند الموت، أو هي جوهر باق بعد خراب البنيه(٤). و اختار المصنّف رحمه الله مذهب الحكماء، و استدلّ عليه: بأنّ الذي يشير إليه الإنسان حال قوله أنا، جوهر مجرد. أمّا إنه جوهر؛ فلاّنه لو كان عرضاً - كما ذهب إليه جماعه - لاحتاج إلى محلّ يتّصف به، ضروره احتياج العرض إلى المحل، و كلّ محلّ يتّصف بعرض حلّ فيه، لكن لا- يتّصف بالإنسان شيء بالضروره، بل يتّصف هو بأوصاف - كالعلم، و القدره، و غيرهما - و تلك الأوصاف فائضه عليه من غيره هي - أي الأوصاف المذكوره - غيره لا عينه حتى يكون عرضاً،

ص: ٢٥٥

-
- ١- (١) انظر: الذخيره في علم الكلام للشريف المرتضى: ١١٤، باب الكلام في التكليف، فصل في ماهيته الإنسان.
 - ٢- (٢) انظر: الذخيره في علم الكلام للشريف المرتضى: ١١٤، فصل في ماهيته الإنسان. المحصّل للرازي: ٥٣٨، الركن الرابع، القسم الثاني، مسأله الإختلاف في المعاد. المطالب العاليه للرازي: ٣٦/٧، مقاله الثانيه، الفصل الأول في تفصيل مذاهب الناس.
 - ٣- (٣) انظر: الملل و النحل للشهرستاني: ٢٥، الفصل الأول، النظاميه. المحصّل للرازي: ٥٣٨، الركن الرابع، القسم الثاني، مسأله الإختلاف في المعاد. شرح المواقف للجرجاني: ٢٥٧/٧، الموقف الرابع، المرصد الثالث، المقصد الثاني في النفوس الانسانيه.
 - ٤- (٤) الأضحويه في المعاد لابن سينا: ١٧، الباب الأول، الفصل الأول، المعاد في اللغه.

فيكون جوهرًا. و أمّا أنّه مجرد غير ذي وضع؛ فلاّنه لو كان ذا وضع لكان هو البدن، كما هو رأى البعض الآخر، من أنّ الإنسان: هو هذا الهيكل المخصوص (١). أو شيئًا من جوارحه، كما هو رأى البعض الآخر من أنّه: عباره عن جزء في القلب. وقيل: في الدماغ (٢)، و إذا كان هو البدن أو شيئًا من جوارحه و أجزائه، لم يتّصف بالعلم بالكلّيات - أي لَمّا أمكنه أن يعقل الكلّيات - لأنّه إذا كان ذا وضع كان المعنى الكلّي حالًا- في ذي وضع، و لا- شكّ أنّ الحال في ذي الوضع يختصّ بمقدار مخصوص و وضع معيّن ثابتين لمحلّه، فلا- يكون مطابقًا لكثيرين مختلفين بالمقدار و الوضع، بل لا يكون مطابقًا إلّا لَمّا له ذلك المقدار و الوضع، فلا- يكون كليًا، و المقدّر خلافه، فظهر أنّ الإنسان لو كان ذا وضع لَمّا اتّصف بتعقل الكلّي (٣)، لكنّه يتّصف به بالضرورة؛ لأنّنا نحكم بين الكلّيات أحكامًا إيجابيه أو سلبيه، فلا بدّ من تعقلها، فيكون الذي يشير إليه كلّ أحد بقوله: أنا، جوهرًا مجردًا عالمًا بذاته و بغيره من المعلومات، أمّا بالضرورة أو بالإكتساب، و البدن و سائر الجوارح و القوى المودعه فيه آلاته في أفعاله، و اكتساب كمالاته الممكنه له، و نحن معاشر القائلين به نسّميه هاهنا - أي في باب المعاد - الروح (٤)، فحيث نقول: الأرواح تردّ إلى الأبدان، نريد به هذا الجوهر المجرد، لا ما يقوله الأطباء، من البخار المتصاعد من غليان الدم في القلب.

ص: ٢٥٦

- ١- (١) انظر: شرح عيون الحكمة للرازي: ٧١/١، الفصل الأول، المسأله الثانيه في بيان حدّ الإنسان.
- ٢- (٢) انظر: المحصل للرازي: ٥٣٩، الركن الرابع، القسم الثاني، مسأله الإختلاف في المعاد.
- ٣- (٣) في حاشيه «م»: و الحقّ أنّ المجرد - الذي هو الكلّي - لا يدركه إلّا المجرد.
- ٤- (٤) انظر: كشف المراد للعلامه الحلّي: ١٦٢-١٦٥، المقصد الثاني، الفصل الرابع، المسأله (٣-٥).

مقدمه: في بيان حشر الأجساد وأنه ممكن.

اختلفوا في أن العالم هل يصح عدمه أو لا؟

منعه قدماء الفلاسفة، وذهب الكراميه و الجاحظ إلى: أن العالم محدث و ممتنع الفناء(١)، و ذهب أبو هاشم(٢) إلى: جواز عدمه، و عدمه(٣) إنما يعلم بالسمع(٤)، و ذهب الإماميه و الأشعريه و بعض المعتزله إلى جوازه عقلا؛ لأنّ العالم ممكن الوجود، فيستحيل أن يجب بالذات و يمتنع؛ لامتناع الانقلاب، فيجوز عليه العدم كما جاز له الوجود(٥). و القائلون بجواز انعدام العالم، و امتناع إعادته المعدوم - و منهم المصنّف رحمه الله(٦) - أشكل عليهم إثبات حشر الأجساد، فأولوا الهلاك فيما ورد

ص: ٢٥٧

-
- ١- (١) انظر: الفائق لابن الملاحمي الخوارزمي: ٤٤٣، الكلام في الوعد و الوعيد، باب القول في الفناء.
 - ٢- (٢) هو عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب بن عبد السلام بن خالد بن حمارن بن أبان، مولى عثمان بن عفان، و هو أبو هاشم بن أبي علي الجبائي المتكلم: شيخ المعتزله و مصنّف الكتب على مذاهبهم، و رأس الطائفة البهشميه، وافق أباه في مسائل و انفرد عنه بمسائل، سكن بغداد إلى حين وفاته. ولد في سنه سبع و سبعين و مائتين، و قيل سنه سبع و أربعين و مائتين و توفي يوم الأربعاء لاثنتي عشره ليله بقيت من شعبان سنه إحدى و عشرين و ثلاثمائه في بغداد. كان هو و أبوه من كبار المعتزله و لهما مقالات على مذهب الاعتزال. انظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي: ٥٦/١١-٥٧. الفهرست لابن النديم: ٢٢٢. وفيات الأعيان لابن خلّكان: ١٨٣/٣. الوافي بالوفيات للصفدي: ١٢٩/٢٧-١٣٠.
 - ٣- (٣) (و عدمه) أثبتناه من «ر».
 - ٤- (٤) الفائق لابن الملاحمي الخوارزمي: ٤٤٣، الكلام في الوعد و الوعيد، باب القول في الفناء.
 - ٥- (٥) انظر: الذخيره في علم الكلام للشريف المرتضى: ١٤٥، الكلام في الإعادة، فصل في ذكر ما يدلّ على فناء الجواهر من جهة السمع.
 - ٦- (٦) (و منهم المصنّف رحمه الله) لم ترد في «ذ».

إعادته بتفريق الأجزاء، و يؤيدُه قصه ابراهيم عليه السلام، فإنه سأل من الله إحياء الموتى، و الله تعالى أجابه: بجمع الأجزاء المتفرقة، و كذا قوله تعالى: أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ (٣) بلى (١) أى: نجمعها، و إلى هذا أشار المصنّف بقوله: جمع أجزاء بدن الميت سواء كان مكلفاً أو لا كالوحوش، و تأليفها - أى تأليف تلك الأجزاء المتفرقة - مثل ما كان أولاً، من الهيئه و الصورة لا عينه؛ لاستحاله إعادة المعدوم، و إعادة روحه - يعنى نفسه الناطقه - المدبره إياه إليه - أى إلى ذلك البدن - يسمّى:

حشر الأجساد. و الحاصل: إنّ الله تعالى يجمع الأجزاء المتفرقة لذلك البدن، و يؤلفها تأليفاً، مثل الأول لا عينه؛ لامتناع إعادة المعدوم (٢)، فيعيد إليه نفسه، و يؤيدُه ما ورد من النصوص: «إنّ أهل الجنّه جرد مرد» (٣) و «إنّ ضرس الكافر مثل جبل أحد» (٤) و كذا قوله تعالى: كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا (٥) لظهور

ص: ٢٥٨

١- (١) سورة القيامة ٧٥:٣-٤.

٢- (٢) إنّ المشهور بين أغلب علماء المسلمين بصوره عامّه، و عقائد مذهب الإماميه خاصّه، أنّ الأجساد التى هى فى هذه الدنيا هى نفسها تعاد و تنشر فى المعاد أو يوم النشور. انظر: تفسير الامام العسكري عليه السلام: ٥٢٨، البقره/ ١١١-١١٢. الذخيره فى علم الكلام للشريف المرتضى: ١٥٢-١٥٣، باب الكلام فى الإعادة، فصل فى ذكر ما يجب إعادته و لا يجب و كيفيه الإعادة، التبيان فى تفسير القرآن للطوسى: ٤٩٧/٤، النساء/ ٥٦.

٣- (٣) الإختصاص للشيخ المفيد: ٣٥٨، كتاب صفه الجنّه و النار.

٤- (٤) انظر: بحار الأنوار للمجلسى: ٥٣/٧، كتاب العدل و المعاد، باب ٣ فى إثبات الحشر. مسند أحمد بن حنبل: ٣٢٨/٢.

٥- (٥) سورة النساء ٤:٥٦.

أَنْ بَعْدَ تَبْدِيلِ الْجِلْدِ لَا يَبْقَى عَيْنَ الْجِسْمِ الْأَوَّلِ، بَلْ مِثْلُهُ (١)، وَلَا يَبْعَدُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ تَعَالَى: أَوْ لَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ (٢) إِشَارَةً إِلَى هَذَا الْمَعْنَى. لَا يُقَالُ: فَعَلَى هَذَا لَا يَكُونُ الْمَثَابُ وَالْمَعَاqِبُ مِنْ عَمَلِ الطَّاعَةِ، وَمِنْ عَمَلِ الْمَعْصِيَةِ، بَلْ شَخْصٌ آخَرٌ مِثْلُهُ. لِأَنَّا نَقُولُ: الْعَبْرَةُ فِي ذَلِكَ بِالْإِدْرَاكِ، وَإِنَّمَا هُوَ الرُّوحُ وَلَوْ بَتَوْسَطِ الْأَلَاتِ، وَهُوَ بَاقٌ بَعِينُهُ، وَكَذَا الْأَجْزَاءُ الْأَصْلِيَّةُ، وَلهَذَا يُقَالُ لِلشَّخْصِ مِنَ الصَّبَا إِلَى الشَّيْخُوخَةِ: إِنَّهُ هُوَ بَعِينُهُ، وَإِنْ تَبَدَّلَتِ الصُّورَةُ وَالْهَيْئَةُ، وَلَا يُقَالُ لِمَنْ جَنَى فِي الشَّبَابِ فَعُوقِبَ فِي الشَّيْبِ: إِنَّهَا عَقُوبَةٌ لغيرِ الْجَانِي، وَهُوَ - أَيْ حَشَرَ الْأَجْسَادَ بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ (٣) - مُمْكِنٌ، خِلَافًا لِقَوْمٍ حَيْثُ قَالُوا بِاسْتِحَالَتِهِ، مُحْتَجِّينَ:

بِأَنَّهُ لَوْ أَكَلَ إِنْسَانٌ (٤) إِنْسَانًا، حَتَّى صَارَ جِزءُ بَدَنِ الْمَأْكُولِ جِزءَ بَدَنِ الْآكِلِ، فَلَيْسَ إِعَادَةُ جِزءِ بَدَنِ أَحَدِهِمَا أَوْلَى مِنْ إِعَادَةِ جِزءِ بَدَنِ الْآخَرِ وَجَعَلَهُ جِزءَ لِبَدْنِهِمَا مُحَالًا، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُعَادَ.

وَالجَوَابُ: إِنَّ الْجِزءَ الْأَصْلِيَّ لِأَحَدِهِمَا فَصَلَ عَنِ الْآخَرِ وَلَا يُصِيرُ جِزءًا لَهُ، فَرَدَّهُ إِلَى الْأَوَّلِ أَوْلَى، وَإِذَا كَانَ مُحْتَمَلًا، وَاللَّهُ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى كُلِّ الْمُمْكِنَاتِ، وَمِنْ جَمَلَتِهَا جَمْعُ تِلْكَ الْأَجْزَاءِ، وَعَالَمٌ بِهَا - أَيْ بِتَفَاصِيلِ الْأَجْزَاءِ - فَيَعْلَمُ مَوْضِعَ كُلِّ جِزءٍ، وَأَجْزَاءُ

ص: ٢٥٩

١- (١) انظر تفسير المراعي: ١٥/١٠٠، سورة الإسراء الآيه ٩٩-١٠٠. جامع البيان لابن جرير الطبري: ١١٣/١٥، سورة الإسراء ٩٩:١٧.

٢- (٢) سورة يس ٣٦:٨١.

٣- (٣) (بالمعنى المذكور) لم ترد في «ذ».

٤- (٤) (إنسان) لم ترد في «ث».

الجسم قابل للتأليف بعد تفرّقها، إذ لو لم يكن قابلاً للتأليف لما اتّصف به أولاً، فيكون الله تعالى قادراً عليه - أي على الحشر - بالمعنى المذكور(١).

أصل: في إثبات حشر الأجساد و وقوعه.

إعلم أنّ الأقوال الممكنة في مسأله المعاد لا تزيد على خمسة:

الأول: ثبوت المعاد الجسماني فقط، و هو قول أكثر المتكلمين النافين للنفس الناطقه.

و الثاني: ثبوت المعاد الروحاني فقط، و هو قول الفلاسفه الإلهيين(٢).

و الثالث: ثبوتهما معاً، و هو قول كثير من المحقّقين، كالحليمي(٣)، و الراغب(٤)،

ص: ٢٦٠

-
- ١- (١) انظر: الذخيره في علم الكلام للشريف المرتضى: ١٥١، فصل في صحّه الإعاده عليه.
 - ٢- (٢) انظر: الأضحويه لابن سينا: ٩٤، الباب الثاني، الفصل الثاني في اختلاف الآراء في المعاد. الملل و النحل للشهرستاني: ١٥٨، الباب الخامس، الفصل الأول، رأى انبادقليس ١٦٣٠، رأى سقراط. ١٨٦، الفصل الثالث، رأى أرسطو طاليس.
 - ٣- (٣) هو أبو عبد الله الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم الحلبي الفقيه الشافعي الجرجاني، ولد بها في سنه ثمان و ثلاثين و ثلثمائه و حمل إلى بخارا، و قيل: بل ولد ببخارى، و توفي في جمادى الأولى سنه ثلاث و أربعمائه، و قيل في شهر ربيع الأول من السنه. انظر: الانساب للسمعاني: ٢٥٠/٢-٢٥١. سير أعلام النبلاء للذهبي: ٢٣١/١٧-٢٣٣.
 - ٤- (٤) هو أبو القاسم، الحسين بن محمد بن المفضل الأصبهاني، الملقّب بالراغب، صاحب التصانيف، من أهل (أصبهان) سكن بغداد، من كتبه: محاضرات الأدباء مجلدان، و الذريعه إلى مكارم الشريعه و الأخلاق، و جامع التفاسير، و المفردات في غريب القرآن، و غيرها من المصنفات. توفي سنه ٥٠٠ هـ. انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي: ١٢٠/١٨-١٢١. الأعلام للزركلي: ٢٥٥/٢.

و أبى زيد الدبوسى (١)، و هؤلاء من قدماء المعتزله (٢)، و جمهور من متأخرى الإماميه، و منهم المصنّف رحمه الله، فإنّهم قالوا: إنّ الإنسان هو النفس الناطقه، و هى المكلف و المطيع و العاصى و المثاب (٣) و المعاقب، و البدن يجرى مجرى الآله، و النفس باقيه بعد فساد البدن، فإذا أراد الله حشر الخلائق أعاد لكلّ واحد من الأرواح بدنا يتعلّق به و يتصرّف فيه، كما كان فى الدنيا (٤).

و الرابع: عدم ثبوت شىء منهما، و هذا قول قدماء الفلاسفه الطبيعيين، و الدهريه (٥).

ص: ٢٤١

١- (١) هو عبيد الله بن عمر بن عيسى الدبوسى الفقيه الحنفى، صاحب كتاب الأسرار و تقويم الأدله، سكن مرو، و كانت وفاته بمدينه بخارى سنه ثلاثين و أربعمائ، و الدبوسى بفتح الدال المهمله و ضم الباء الموحده و بعدها واو ساكنه و سين مهمله هذه النسبه إلى دبوسه و هى بليده بين بخارى و سمرقند نسب إليها جماعه من العلماء. انظر: الأنساب للسمعانى: ٢/٤٥٤. معجم البلدان للحموى: ٢/٤٣٧-٤٣٨. وفيات الأعيان لابن خلكان: ٣/٤٨.

٢- (٢) لا يخفى أنّ الحليمى و الراغب و أبى زيد الدبوسى من علماء العامه و ليسوا من المعتزله، و المرجّح أن هناك شخص رابع سقط من العبارة، هو المقصود بأنّه من قدماء المعتزله، و يقوى هذا الرأى ما ذكره الجرجانى فى شرح المواقف: ٨/٣٢٤، الموقف السادس، المرصد الثانى، المقصد الثانى فى حشر الاجساد، حيث قال: و هو قول كثير من المحققين كالحليمى، و الغزالي، و الراغب، و ابى زيد الدبوسى، و معمر من قدماء المعتزله، و جمهور من متأخرى الإماميه. فإذن قدماء المعتزله تعود على (معمر).

٣- (٣) (و المثاب) لم ترد فى (ث).

٤- (٤) انظر: قواعد المرام للبحرانى: ١٥٣، الركن الثانى فى المعاد الروحانى، البحث الخامس. الملل و النحل للشهرستانى: ١٧٠-١٧١، الفصل الثانى الحكماء الأصول، رأى زينون الأكبر.

٥- (٥) انظر: الملل و النحل للشهرستانى: ١٧٢، الفصل الثانى الحكماء الأصول، رأى أبيقورس. موسوعه الفلسفه للبدوى: ١/٨٩، الأبتوريه.

و الخامس: التوقف فى هذه الأقسام، و هو المنقول عن جالينوس، فإنه قال: لم يتبين لى أن النفس هى المزاج فىعدم عند الموت فىستحيل إعادتها، أو هى جوهر باق بعد فساد البنية، فىمكن المعاد حىئذ(١). و لا- يخفى عليك أن الدليل السابق فى إثبات المعاد إنما يدل على المعاد الروحانى، و أما المعاد الجسمانى فلا مجال فىه للبراهين العقلية، بل ثبوته إنما يعلم بالسمع، فلذا تمسك المصنف رحمه الله فى إثباته بأقوال الأنبياء، فقال:

الأنبياء بأسرهم أخبروا بحشر الأجساد، خصوصا نبينا محمد صلى الله عليه و آله و سلم أخبر عنه فى مواضع بعبارات لا تقبل التأويل، حتى صار معلوما بالضرورة كونه من الدين، فمن أراد تأويلها بالأمر الراجعه إلى النفوس الناطقه فقد كابر بإنكار ما هو من ضروريات دين محمد صلى الله عليه و آله و سلمو اله و سلم، منها قوله تعالى: قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَ هِيَ رَمِيمٌ (٧٨) قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ (٢) فَإِذَا هُمْ مِنَ الْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنْسِلُونَ (٣) أَلَيْسَ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعُ عِظَامَهُ (٣) بلى قادرين على أن نسوي بنائه (٤) وَقَالُوا لَجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا (٥) أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعِثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ (٦) إلى غير ذلك.

ص: ٢٦٢

١- (١) انظر: شرح الأربعين فى أصول الدين للرازى: ٢٨١، المسألة الثلاثون، الفصل الخامس، المطلوب الثانى، و هو القول فى المعاد. شرح المواقف للجرجاني: ٣٢٥/٨، الموقف السادس، المرصد الثانى، المقصد الثانى.

٢- (٢) سورة يس ٣٦-٧٨-٧٩.

٣- (٣) سورة يس ٣٦:٥١.

٤- (٤) سورة القيامة ٧٥:٣-٤.

٥- (٥) سورة فصلت ٤١:٢١.

٦- (٦) سورة العاديات ١٠٠:٩.

و هو - أى حشر الأجساد - موافق للمصلحه الكليه، و هى: استيفاء اللذّه و الألم بنوعيهما - أعنى الحسى و العقلى - لأنه كمال الجزء، فيكون حشر الأجساد بسبب إخبار الأنبياء عليهم السلام حقًا يجب التصديق به؛ لعصمتهم و صدقهم فى أقوالهم.

قال الإمام الرازى: و أمّا القائلون بالمعاد الروحانى و الجسمانى معاً، فقد أرادوا أن يجمعوا بين الحكمة و الشريعة، فقالوا: دلّ العقل على أنّ سعادته الأرواح بمعرفه الله تعالى و محبته، و أنّ سعادته الأجساد فى إدراك المحسوسات، و الجمع بين هاتين (1) السعادتين فى هذه الحياه غير ممكن؛ لأنّ الإنسان مع استغراقه فى تجلّى أنوار عالم الغيب لا يمكنه الإلتفات إلى شىء من اللذات الجسمانيه، و مع استيفاء هذه اللذات لا- يمكنه أن يلتفت إلى اللذات (2) الروحانيه، و إنّما تعذّر هذا الجمع؛ لكون الأرواح البشريه ضعيفه فى هذا العالم، فإذا فارقت بالموت، و استمدّت عن عالم القدس و الطهاره، قويت و كملت، فإذا أعيدت إلى الأبدان مرّه ثانيه، كانت قوئّه قادره على الجمع بين الأمرين، و لا- شبهه فى أنّ هذه الحاله هى الغايه القصوى من مراتب السعادات (3).

و أمّا المنكرون للمعاد مطلقاً، فهم الذين قالوا: النفس هى المزاج، فإذا مات الإنسان فقد عدمت النفس، و إعاده المعدوم عنده محال (4). و لما فرغ من إثبات المعاد،

ص: ٢٤٣

١- (١) هاتين) أثبتناه من «ث» و «ص».

٢- (٢) قوله: (لا يمكنه أن يلتفت إلى اللذات) لم ترد فى «ث».

٣- (٣) الأربعين فى أصول الدين للرازى: ٢٩٢، المسأله الثلاثون، الفصل السابع فى تفصيل مذاهب القائلين بالمعاد الروحانى و الجسمانى معاً.

٤- (٤) الأربعين فى أصول الدين للرازى: ٢٩٢، المسأله الثلاثون، الفصل السابع فى تفصيل مذاهب القائلين بالمعاد الروحانى و الجسمانى معاً.

أراد أن يشير إلى ما يترتب عليه من الجَهَنم، و النار، و الصُّراط، و الميزان و غير ذلك، فقال:

الجَهَنم و النار المحسوستان كما وعدوا - أى المكلفون - بهما حق - أيضا - كما أنّ الحشر حق؛ ليستوفى المكلفون حقوقهم من الثواب و العقاب، خلافا للحكماء، حيث جعلوهما راجعتين إلى اللذنه و الألم العقليين. و اختلف المتكلمون فى أنّهما مخلوقتان اليوم أو لا؟ فذهب أصحابنا، و الأشاعره، و الجبائى، و بشر بن المعتمر(١)، و أبو الحسين البصرى - من المعتزله - إلى: أنّهما مخلوقتان(٢)، و أنكره أكثر المعتزله، كعباد الصيمرى، و ضرار بن عمرو، و أبى هاشم، و عبد الجبار، و قالوا: إنّهما يخلقان يوم الجزاء(٣). لنا وجهان:

الأول: قصه آدم و حواء عليهما السلام و إسكانهما الجَهَنم، و إخراجهما على ما نطق به الكتاب، و إذا كانت الجَهَنم مخلوقه، فكذا النار؛ لعدم القائل بالفصل.

الثانى: قوله تعالى - فى صفتها -: أَعَدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ (٤) أَعَدَّتْ لِلْكَافِرِينَ (٥)

ص: ٢٤٤

١- (١) بشر بن المعتمر، أبو سهل الكوفى، ثمّ البغدادى، شيخ المعتزله، و صاحب التصانيف. كان أخباريا و كان ذكيا فطنا، له كتاب «تأويل المتشابه» و كتاب «الرد على الجهال» و كتاب «العدل». مات سنه عشر و مائتين. انظر: الأنساب للسمعانى: ٣٤١/١. فهرست ابن النديم: ٢٠٥.

٢- (٢) انظر: الاعتقادات للشيخ الصدوق: ٧٩، باب الاعتقاد فى الجَهَنم و النار. أوائل المقالات للشيخ المفيد: ١٢٤، القول فى خلق الجَهَنم و النار. الإرشاد للجوينى: ٣١٩، فصل فى الجَهَنم و النار.

٣- (٣) انظر: شرح نهج البلاغه لابن أبى الحديد: ١٠٨/١-١٠٩، اختلاف الأقوال فى خلق الجَهَنم و النار. تنزيه القرآن عن المطاعن للقاضى عبد الجبار: ١٤٦-١٤٧، مسأله. الفائق للملاحمى الخوارزمى: ٤٦٧، باب القول فى عذاب القبر و مساءلته و الميزان و الصراط.

٤- (٤) سورة آل عمران ٣: ١٣٣. و هذه الآيه سقطت من «ث».

٥- (٥) سورة آل عمران ٣: ١٣١.

بلفظ الماضي، وهو صريح في وجودهما. و من تتبّع الأحاديث وجد فيها أدلّه كثيره دالّه على وجودهما(١)، و زعم عبيد: أنّه يستحيل - في العقل - خلقهما قبل حلول المكلفين فيهما، و خالفه أبو هاشم و قال: خلقهما الآن غير ممتنع عقلا، و استفيد امتناعه من السمع(٢)، مثل قوله تعالى: أكلها دائم(٣) فلو كانتا مخلوقتين لوجب هلاكهما، لقوله تعالى كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ(٤) فلا يكون الأكل دائما. و الجواب: إنّ المراد بالأكل المأكول، باتّفاق المفسّرين، و ذلك غير دائم ضروره فنائه عند أكل أهل الجنه، فإذن دوام الأكل محمول على تجدده، فيجوز أن يفنى و يتجدد، و أيضا لا نسلم أنّ المراد بقوله: كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ(٥) العموم، فإنّ ابن عباس قال في تفسيره: كلّ حيّ ميت(٦).

و اعلم أنّه لم يرد نص صريح في تعيين مكان الجنّه و النار، و الأكثر على أنّ الجنّه فوق السماء السابعة و تحت العرش(٧)؛ لقوله تعالى: عِنْدَ سِدْرِهِ الْمُتَّهَى (١٤) عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى (٨)،

ص: ٢٤٥

- ١- (١) قوله: (و من تتبّع الأحاديث وجد... على وجودهما) لم يرد في «ث».
- ٢- (٢) انظر: أبقار الأفكار في أصول الدين للآمدى: ٣٢٧/٤، القاعده السادسة، الأصل الثاني، الفصل الثاني في خلق الجنّه و النار.
- ٣- (٣) سوره الرعد ١٣: ٣٥.
- ٤- (٤) سوره القصص ٢٨: ٨٨.
- ٥- (٥) سوره القصص ٢٨: ٨٨.
- ٦- (٦) حكى عنه الآلوسى في تفسيره: ١٣١/٢٠.
- ٧- (٧) انظر: مجمع البيان للطبرسى: ٣٩١/٢.
- ٨- (٨) سوره النجم ٥٣: ١٤-١٥.

وقوله عليه السلام: «سقف الجنة عرش الرحمن» (١) و يؤيده قوله تعالى: قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا (٢) و النار تحت الأرضين ثالث (٣) ، و الحق تفويض ذلك إلى علم العليم الخبير جل ذكره. و كذا عذاب القبر للكافر و الفاسق، و مسأله منكر و نكير (٤) حق، و اتفق عليه سلف الأمة قبل ظهور الخلاف، و أنكره مطلقا أكثر المتأخرين من المعتزله، و أنكر الجبائي و ابنه و البلخي تسميه الملكين منكر و نكير، و قالوا: إنما المنكر ما يصدر من الكافر عند تلجلجه إذا سئل، و النكير: إنما هو تفرير الملكين له (٥). لنا في إثباته وجهان:

الأول: قوله تعالى: أَلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَ يَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ (٦) عطف عذاب القيامة على عرض النار (٧) صباحا

ص: ٢٦٦

- ١- (١) انظر: بحار الأنوار للمجلسي ٢٠٦: ٨، الإيمان بالجنة و النار، المحرر الوجيز لابن عطية الأندلسي: ٢٦٧/٥، سورة الحديد. أبقار الأفكار للآمدى: ٢٧١/٤، القاعده السادسة، الأصل الأول، الفصل الثاني شبه الخصوم.
- ٢- (٢) سورة البقره ٣٨: ٢.
- ٣- (٣) انظر: أبقار الأفكار للآمدى: ٢٧١/٤، القاعده السادسة، الأصل الأول، الفصل الثاني شبه الخصوم، شرح المقاصد للفتازاني: ١١١/٥، المقصد السادس السمعيات، الفصل الثاني، المبحث الخامس، الجنة و النار.
- ٤- (٤) منكر و نكير: هما ملكان أسودان، يأتيان الميت عند نزوله القبر، يبحثان القبر بأنيابهما، أصواتهما كالرعد القاصف، و أبصارهما مثل البرق اللامع، يسألان الميت عن ربّه و نبيّه و دينه و إمامه... الخ. انظر: الإختصاص للشيخ المفيد: ٣٤٧، كتاب صفه الجنة و النار.
- ٥- (٥) انظر: أبقار الأفكار للآمدى: ٣٣٣/٤، القاعده السادسة، الأصل الثاني، الفصل الثالث، الدليل على إحياء الموتى في قبورهم.
- ٦- (٦) سورة غافر ٤٠: ٤٦.
- ٧- (٧) (النار) سقطت من «ث».

و مساء، فيكون غيره و ليس عين عذاب القبر إتّفاقاً؛ لأنّ الآيه وردت في حقّ الموتى فهو هو، و إذا ثبت التعذيب ثبت الإحياء و المساءله؛ لأنّ كلّ من قال بعذاب القبر قال بهما، و ما ذهب إليه الصالحيه (١) - من المعتزله - و ابن جرير الطبرى، و طائفه من الكراميه، في تجويز ذلك التعذيب على الموتى من غير إحياء (٢)، خروج عن المعقول؛ لأنّ الجماد لا حسّ له، فكيف يتصوّر تعذيبه، و تسميه الملكين منكر و نكيراً مأخوذه من إجماع (٣) السلف، و أخبار مرويه عن النّبى صلّى الله عليه و آله و سلّم و اله و سلم (٤).

الثانى: قوله تعالى حكاية: رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَ أَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ (٥) و المراد من الإمامته: قبل مزار القبور، ثمّ الإحياء فى القبر، ثمّ الإمامته فيه، ثمّ الإحياء فى الحشر (٦)، و هو المستفيض بين أصحاب التفسير، قالوا: و الغرض بذكر الإحياءين أنّهم عرفوا

ص: ٢٦٧

١- (١) الصالحيه: فرقه من المعتزله أتباع محمّد بن مسلم الصالحى، الذى كان يميل إلى الإرجاء، و له مناظرات مع أبى الحسين الخياط، و عدّ الكرمانى الصالحيه الفرقة الحاديّه عشر من فرق المعتزله. و من مذهبهم: جواز وجود العلم و القدره الإراده و السمع و البصر فى الميت، و قالوا بجواز خلو الجوهر عن الأعراض. انظر: طبقات المعتزله لأحمد بن يحيى بن مرتضى: ٧٢. المنيه و الأمل للقاضى عبد الجبار: ٦٢. التعريفات للجرجانى: ٢٠٦.

٢- (٢) انظر: أبكار الأفكار لسيف الدين الأمدى: ٣٣٨/٤، الأصل الثانى، الفصل الثالث، الجواب على تسميه الملكين.
٣- (٣) فى «ح»: (جماعه).

٤- (٤) انظر: الكافى للكلينى: ٢٣٦/٣، كتاب الجنائز، باب المسأله فى القبر/ح ٧، الدعوات للراوندى: ٢٨٠، الباب الرابع، فصل فى دفن الميت، ح ٨١٦.

٥- (٥) سوره غافر ٤٠: ١١.

٦- (٦) انظر: أنوار التنزيل و أسرار التأويل للبيضاوى: ٥٣/٥، تفسير سوره غافر.

فيهما (١) قدره الله تعالى على البعث؛ ولهذا قالوا: فَأَعْتَرَفْنَا بِذُنُوبِنَا (٢) أى الذنوب التى حصلت بسبب إنكار الحشر، وإنما لم يذكروا الإحياء فى الدنيا؛ لأنهم لم يكونوا معترفين بذنوبهم فى هذا الإحياء (٣). و ذهب بعضهم إلى أنّ المراد بالإماتتين ما ذكر، و بالإحيائين:

الإحياء فى الدنيا (٤) و القبر؛ لأنّ مقصودهم ذكر الأمور الماضيه، و أمّا الحياه الثالثه - أعنى حياه الحشر - فهم (٥) فيها، فلا حاجه إلى ذكرها، و على التفسيرين (٦) ثبت الإحياء فى القبر. و من قال بالإحياء، قال بالمساءله و العذاب - أيضا - فثبت أنّ الكلّ حق.

و الأحاديث الدالّه عليه أكثر من أن تحصى، مثل قوله صلّى الله عليه و آله و سلّموا له و سلم:

«استزوها من البول؛ فإنّ عامّه عذاب القبر من البول» (٧) و قوله صلّى الله عليه و آله و سلم - فى سعد بن معاذ -: «لقد ضغطته الأرض ضغطه اختلفت بها ضلوعه» (٨) و أنّه صلّى الله عليه و آله و سلّموا له و سلم مرّ بقبرين، فقال (٩) صلّى الله عليه و آله و سلّموا له و سلم: «إنّهما يعدّبان،

ص: ٢٤٨

١- (١) (فيهما) أثبتناه من «ص»، و فى «ث»: (فيها).

٢- (٢) سورة غافر ٤٠: ١١.

٣- (٣) انظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير: ٦٦/٤-٦٧، تفسير سورة غافر.

٤- (٤) قوله: (و ذهب بعضهم إلى أنّ المراد... الإحياء فى الدنيا) لم يرد فى «ث».

٥- (٥) (فهم) أثبتناها من «ث» و «ص».

٦- (٦) فى «ذ»: (التقريرين).

٧- (٧) انظر: بحار الأنوار للمجلسي: ٢٧٥/٦، كتاب العدل، باب «٨» أحوال البرزخ و القبر، سنن الدارقطني: ١٣٦/١، باب نجاسه

البول ح ٧.

٨- (٨) انظر: الأمالى للصدوق: ٣١٤، المجلس الحادى و الستون ح ٢.

٩- (٩) (فقال) سقطت من «ذ».

و ما يعدّبان في كبيره؛ بل لأنّ أحدهما كان لا يستنزه من البول، و أمّا الثاني فكان يمشى بالنميمة»(١).

احتجّ المنكر بأنّ اللّذه، و الألم، و المسأله، و التكلّم و نحو ذلك(٢) لا- يتصور بدون العلم و الحياه، و لا حياه مع فساد البنيه و بطلان المزاج، و لو سلّم، فإنّا نرى المقتول و المصلوب يبقى مده من غير تحرّك و تكلم، و أثر تلذذ و تألم، و ربّما يدفن في صندوق أو لحد ضيق لا يتصور فيه جلوسه، على ما ورد في الحديث، و ربّما يذرّ على صدره كفّ من الذرّ، فترى باقيه بحالها، بل ربّما تأكله السباع، أو تحرقه النار فيصير رمادا تذروه الرياح في المشارق و المغرب، فكيف تعقل حياته و عذابه و سؤاله و جوابه ؟ و تجويز ذلك سفسطه.

و الجواب إجمالاً: إنّ جميع ما ذكرتم استبعادات لا تنفي الإمكان، كسائر خوارق العادات، إذ قد أخبر الصادق صلّى الله عليه و آله و سلّموا اله و سلم بها، فيلزم التصديق بها، و من قال بالفاعل المختار لا يستبعد توسّع اللّحد و الصندوق، و لا حفظ الذرّه على صدر المتحرّك، و السفسطه إنّما تلزم لو لم يقدّم عليها دليل، و لم يخبر بها الصادق صلّى الله عليه و آله و سلّموا اله و سلم، و لصعوبه هذا المقام دهش جماعه حتى جوّزوا التعذيب بلا- إحياء - كما عرفت - و قال بعض الأشاعره: لا بعد في الإحياء و المسأله مع عدم المشاهده، كما في صاحب السكته، فإنّه حيّ مع إنّنا لا نشاهد حياته، و كما في رؤيه النبي صلّى الله عليه

ص: ٢٤٩

-
- ١- (١) أورده الفتال النيسابورى في روضه الواعظين: ٤٦٨/٢، مجلس في ذكر حفظ اللسان ح ٣٩، و ابو داوود في السنن: ٢٣/١ - باب الاستبراء من البول ح ٢٠، باختلاف يسير.
- ٢- (٢) (و نحو ذلك) لم ترد في «ذ».

و آله و سلّموا له و سلم جبرائيل عليه السلام، و هو بين أصحابه مع ستره عنهم (١). و الصراط حق، و المراد به: جسر ممدود على ظهر جهنّم، يعبر عليه المؤمن و غير المؤمن، أدقّ من الشعر، و أحدّ من السيف، على ما ورد في الحديث (٢)، و يمكن أن يكون المرور عليه هو المراد:

بورود كلّ أحد على النار، حيث قال تعالى: **وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا (٣)**، و أنكره أكثر المعتزله، و تردّد فيه قول الجبائي نفيًا و إثباتًا، قالوا (٤): الجسر الموصوف لا- يمكن العبور عليه، و إن أمكن فمع مشقّه عظيمه، ففيه تعذيب المؤمنين و لا- عذاب عليهم (٥).

و الجواب: إنّ القادر المختار يمكن من العبور عليه، و يسهّله على المؤمنين، كما جاء في الحديث، في صفات الجائزين عليه: «إنّ منهم من هو كالبرق الخاطف، و منهم من هو كالريح الهابّه (٦)»، و منهم من هو كالجواد، و منهم من تجوز رجلاه و تعلق يدها، و منهم من يخترّ على وجهه» (٧). و قيل: المراد بالصراط الأدلّه الواضحه. و قيل: العبادات (٨).

ص: ٢٧٠

-
- ١- (١) انظر: إبيكار الأفكار للآمدى: ٣٣٩/٤، الأصل الثاني، الفصل الثالث في الجواب على تسميه الملكين.
 - ٢- (٢) أورده الكليني في الكافي: ٣١٢/٨، ضمن حديث ٤٨٦، و القمى في تفسيره: ٤١/١-٤٢، تفسير سورة الفاتحه.
 - ٣- (٣) سورة مريم ١٩: ٧١.
 - ٤- (٤) أى المعتزله.
 - ٥- (٥) انظر: شرح الأصول الخمسه للقاضي عبد الجبار: ٤٩٨-٤٩٩، الأصل الرابع، فصل أحوال القيامه، الصراط.
 - ٦- (٦) (الهابّه) لم ترد في «ح».
 - ٧- (٧) انظر: المصادر المتقدّمه.
 - ٨- (٨) في «ذ»: (العبارات).

و الكتب و تطايرها يمينا و شمالا و وراء و قراءتها حق، لقوله تعالى: **وَ إِذَا الصُّحُفُ نُشِرَتْ (١)** فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ **(٢)** وَ أَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ **(٣)** وَ أَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ **(٤)** اقْرَأْ كِتَابَكَ **(٥)** مَا لِهَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَيْغِرَةً وَ لَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا **(٦)** وَ الْأَحَادِيثُ فِي هَذَا الْمَعْنَى كَثِيرَةٌ **(٧)**.

و إنطاق الجوارح الستة، و شهادتها حق، و هي: الألسنة، و الأيدي، و الأرجل، و السمع، و البصر، و الجلود، قال الله تعالى: يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَ أَيْدِيهِمْ وَ أَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ **(٨)** وَ قَالَ شَهِدْ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَ أَبْصَارُهُمْ وَ جُلُودُهُمْ **(٩)** وَ غَيْرَهَا مِمَّا أَخْبَرُوا بِهِ مِنْ أَحْوَالِ الْآخِرَةِ حَق، فَمِنْ ذَلِكَ الْحَوْضِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ **(١٠)** وَ قَالَ الْمَفْسَّرُونَ: يَعْنِي الْحَوْضُ **(١١)**. وَ قَالَ الصَّحَابَةُ لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ

ص: ٢٧١

-
- ١- (١) سورة التكوير ٨١: ١٠.
 - ٢- (٢) سورة الحاقة ٦٩: ١٩.
 - ٣- (٣) سورة الحاقة ٦٩: ٢٥.
 - ٤- (٤) سورة الإنشقاق ٨٤: ١٠.
 - ٥- (٥) سورة الإسراء ١٧: ١٤.
 - ٦- (٦) سورة الكهف ١٨: ٤٩.
 - ٧- (٧) انظر: تفسير العتاشي: ٣٠٧/٢، سورة بنى اسرائيل، ح ٣٣. و صفحه: ٣٥٤، سورة الكهف، ح ٣٤.
 - ٨- (٨) سورة النور ٢٤: ٢٤.
 - ٩- (٩) سورة فصلت ٤١: ٢٠.
 - ١٠- (١٠) سورة الكوثر ١٠٨: ١.
 - ١١- (١١) انظر: إعلام الورى للطبرسى: ٣٥-٣٦. أمالى الطوسى: ٦٩-٧٠، المجلس الثالث، ح ١١. أمالى المفيد: ٢٩٤، المجلس الخامس و الثلاثون، ح ٥. تفسير فرات الكوفى: ٦٠٩، سورة الكوثر، ح ٧٦٦.

و سلم: أين نطلبك يوم الحشر؟ فقال: «على الصراط، فإن لم تجدوا فعلى الميزان، فإن لم تجدوا فعلى الحوض» (١).

و منها شهاده الليل و النهار، لقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ اله و سلم: «ما من يوم و ليله يأتي على ابن آدم، إلا قال: أنا ليل جديد، و إني على ما تعمل شهيد» (٢) و كذا قال اليوم، و قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ اله و سلم: «ما من يوم إلا و ينادي إني يوم جديد، و إني على ما تعمل في شهيد، فاغتنمني، فلو غابت شمسي لم تدركني إلى يوم القيامة» (٣).

و منها شهاده الحفظه الكرام (٤)، قال الله تعالى: وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ (٥) و قيل في تفسير قوله تعالى: وَشَاهِدٍ وَ مَشْهُودٍ (٦): المراد منه الحفظه (٧).

و منها: هول تغيير الألوان، قال الله تعالى: يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ (٨) و هول المسأله، فَو رَبِّكَ لَنَسِفَنَّ لَهُمْ أَجْمَعِينَ (٩) و هول الوقوف، وَ قَفَّوهُمْ إِنَّهُمْ

ص: ٢٧٢

١- (١) شرح المقاصد للتفتازاني: ٢٢٣/٢.

٢- (٢) انظر: شرح المقاصد للتفتازاني: ١١٩/٥، المقصد السادس، الفصل الثاني، المبحث السابع بعض أحوال البرزخ و الآخرة.

٣- (٣) انظر: تفسير الثعالبي: ١٦٧/١٠، تفسير سورة البروج.

٤- (٤) انظر: تفسير البغوي: ٨٨/٤، ٤٦٧، سورة الزمر.

٥- (٥) سورة ق ٥٠: ٢١.

٦- (٦) سورة البروج ٨٥: ٣.

٧- (٧) تفسير ابن ابى زمنين: ١٣٧/٤. تفسير الثعالبي: ٢٥٧/٨، تفسير سورة البروج.

٨- (٨) سورة آل عمران ٣: ١٠٦.

٩- (٩) سورة الحجر ١٥: ٩٢.

مَسْئُولُونَ (١) فْقِيل: أَلْف سَنَه، وَ قِيل: خَمْسُونَ، وَ قِيل: أَقْل، وَ قِيل: أَكْثَر (٢)، وَ اللَّهُ أَعْلَم.

وَ إِنَّمَا قَلْنَا: إِنَّ كُلَّ ذَلِكَ حَقٌّ، وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْعَقْلِ دَلَالَةٌ عَلَيْهَا؛ لِإِمْكَانِهَا، وَ إِخْبَارِ الصَّادِقِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ أَلَهُ وَ سَلَّمَ بِهَا، فَوَجِبَ التَّصَدِيقُ بِهَا.

هَدَايَه: إِلَى مَسْأَلَه نَافِعَه فِي بَابِ الْمَعَادِ، هِيَ أَنَّهُ هَلْ يَصِحُّ إِعَادَه الْمَعْدُومِ بِعَيْنِهِ – أَى بِجَمِيعِ عَوَارِضِ الْمَشْخَصَه – أَوْ لَا؟

(٣)

فَذَهَبَ أَكْثَرُ الْمُتَكَلِّمِينَ إِلَى جَوَازِهَا (٤)، وَ ذَهَبَ الْحُكَمَاءُ، وَ بَعْضُ الْكِرَامِيَه، وَ أَبُو الْحَسَنِ الْبَصْرِي، وَ مُحَمَّدُ الْخَوَارِزْمِي (٥) – مِنْ الْمُعْتَزَلَه – إِلَى امْتِنَاعِهَا (٦)، وَ اخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ.

ص: ٢٧٣

١- (١) سوره الصافات ٣٧:٢٤.

٢- (٢) انظر: التبيان للطوسي: ٢٩٥/٨، سوره الم السجده.

٣- (٣) المعدوم: المنتفى العين. رسائل المرتضى: ٢٨٣، الحدود و الحقائق.

٤- (٤) انظر: تسليك النفس إلى حضيره القدس للعلامة الحلبي: ٢١٦-٢١٧، المرصد التاسع، المطلب الرابع في ثبوت المعاد. الفائق في أصول الدين للخوارزمي: ٤٤٣، باب القول في الفناء. الأربعين في أصول الدين للرازي: ٣٩/٢-٤٢، المسأله الثلاثون، الفصل الأول، في إعادته المعدوم. كتاب الإرشاد للجويني: ٣١٤-٣١٥، باب الإعادته.

٥- (٥) الخوارزمي: أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري اللغوي، صنّف في التفسير و شرح الأحاديث و في اللغة، خرج إلى العراق، و جاور بمكه سنين، و ظهر له جماعه من الأصحاب و التلاميذ، و كانت ولادته بزمخشر في رجب سنه سبع و ستين و أربعمائه، و توفي بجرجانيه خوارزم سنه ثمان و ثلاثين و خمسمائه. وفيات الأعيان و أبناء أبناء الزمان لابن خلّكان: ١٦٨/٥-١٧٠.

٦- (٦) انظر: التعليقات لابن سينا: ١٧٩، إعادته المعدوم. الأربعين في أصول الدين للرازي: ٣٩/٢، المسأله الثلاثون، الفصل الأول في إعادته المعدوم.

و هؤلاء المعترفون بالمعاد الجسماني (١)، يأولون الإعدام فيما ورد إعادته بالتفرق - كما ذكرنا - و سيصرح المصنّف بذلك: إعادته المعدوم بعينه محال، و إلّا - أى و إن لم يكن محالاً - لزم تخلّل العدم فى وجود واحد، و لا بدّ للتخلّل من متغيرين، فالوجود بعد العدم غير الوجود قبله، فيكون الوجود الواحد إثنين، و هو محال بالضرورة، و أيضا لا يكون المعاد هو المبتدأ بعينه؛ لأنّ كلا منهما موجود بوجود يغير وجود صاحبه (٢)، فهما موجودان متغيران، فلا يكون الموجود الأول بعينه معادا بعد عدمه.

و الجواب: إنّهُ لا- معنى لتخلّل العدم هاهنا، سواء أنّه كان موجودا زمانا، ثمّ زال عنه ذلك الوجود فى زمان آخر، ثمّ اتصف به فى زمان ثالث، فالتخلّل بحسب الحقيقه إنّما هو: لزمان العدم بين زمانى الوجود الواحد، و إذا اعتبر نسبه هذا التخلّل إلى العدم مجازا، كفاه اعتبار التغير فى الوجود الواحد بحسب زمانيه. و لَمّا كان حشر الأجساد حقّا معلوما من الدين ضروره، و جب أن لا تعدم أجزاء أبدان المكلفين و أرواحهم، و كذا غير المكلفين، ممّا ورد حشرهم - كالوحوش على ما سيجىء - بل يتبدّل التأليف - أى تأليف الأجزاء - و يزول، و الفناء المشار إليه بقوله تعالى: كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ (٣) و قوله: كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ (٤) كناية عنه - أى عن ذلك التبدّل و التفرّق - فإنّه

ص: ٢٧٤

١- (١) المعاد الجسماني: إعادته الإنسان فى يوم المبعث و النشور ببدنه بعد الخراب، و إرجاعه إلى هيئته الأولى بعد أن أصبح ريمما. عقائد الإماميه للمظفر: ١٢٧، الفصل الخامس، عقيدتنا فى المعاد الجسماني.

٢- (٢) فى «ث»: (موجود بتغير لوجود صاحبه).

٣- (٣) سوره الرحمن ٥٥:٢٦.

٤- (٤) سوره القصص ٢٨:٨٨.

هلاك و فناء كالإعدام، إذ هلاك كل شيء خروجه عن صفاته المطلوبه، و التفرّق و زوال التأليف الذى به تصلح الأجزاء لأفعالها كذلك، فيكون هلاكا(١).

شبهه للفلاسفه فى نفى المعاد الجسمانى.

قالت الفلاسفه: حشر الأجساد كما يقول به الإسلاميون محال؛ لأنّ كلّ جسد مرّكب من العناصر الأربعة، اعتدل مزاجه الحاصل من فعل كلّ منها فى الآخر، و انكسار سوره كيفيه الكل، و حصول كيفيه وحدانيه، و استعداد مزاجه لقبول الفيض من المبدأ الحقيقى؛ بسبب مناسبتة له بتلك الوحده، استحقّ بذلك الإستعداد فيضان النفس من العقل الفعّال، المفيض للحوادث على عالمنا هذا، قالوا: كلّما كان المزاج أعدل، فهو إلى الواحد الحقيقى أميل، و لأنوار فيضه أقبل، و النفس الفائضه إليه أكمل(٢).

فأول مراتب النفس: ما له صورته نوعيه، حافظه للأجزاء المختلفه فقط، و هو المرّكب المعدنى(٣). و ثانيها: ما له تلك مع التغذية، و التنميه، و توليد المثل، و هو المرّكب النباتى(٤). و ثالثها: ما له تلك مع قوه الحسّ و الحركة، و هو المرّكب الحيوانى(٥). ثمّ يترقى

ص: ٢٧٥

١- (١) انظر: تفسير الرازى: ٢٢/٢٥، سوره القصص.

٢- (٢) انظر: شرح مطالع الأنوار فى المنطق لقطب الدين الرازى: ٦، المقدمه.

٣- (٣) المرّكب المعدنى: و هو ما لم تتحقق فى صورته المرّكبه من العناصر مبدئيه التغذية و النمو و التوليد. انظر: الجديد فى الحكمة لابن كّمونه: ٣٧٣.

٤- (٤) أو ما يعبر عنها بالنفس النباتيه، انظر: أحوال النفس لابن سينا: ٥٧، الفصل الثانى.

٥- (٥) أو ما يعبر عنها بالنفس الحيوانيه. أحوال النفس لابن سينا: ٥٧، الفصل الثانى.

فى هذا التقسيم إلى أن يكون مع ذلك مدركا للكليات، و هو الإنسان(١)، فلو اتّصف أجزاء بدن الميت بالمزاج المعتدل ثانيا، كما اتّصف به أولا، لاستحقّ بذلك المزاج نفسا من العقل الفعّال؛ لأنه إذا تمّت الشرائط يجب وجود المشروط، و أعيد إليه نفسه الأولى - على قولكم - فيلزم اجتماع نفسين على بدن واحد، و هو محال بالضرورة؛ لأنّ كلّ عاقل لا يجد من ذاته إلا شيئا واحدا، و نحن معاشر المتكلمين، لما أثبتنا الفاعل المختار، و أبطلنا قواعدهم التي بنوا عليها هذه الدعوى، لم يحتج إلى جواب هذه الهذيانا، و على تقدير التسليم، نقول: جاز أن تكون النفس الأولى قد تعلّقت بوجه ما بذلك المزاج، أو أعانته على تكوينه، فلما تمّ تكوينه، كان تعلّقها به مانعا عن حدوث نفس أخرى، لا بدّ لئفيه من دليل.

أصل: فى بيان ما يترتب على المعاد من الثواب و العقاب و غيرهما.

الثواب: هو النفع المستحقّ المقارن للتعظيم(٢). و العقاب: هو الضرر المستحقّ المقارن للإهانة(٣). إذا عرفت هذا، فنقول: الثواب و العقاب الموعودان للمطيع و العاصى دائمان؛ لأنّ دوام الثواب على الطاعة، و دوام العقاب على المعصية، يبعث المكلف على فعل الطاعة، و يزرجه عن المعصية، فيكون لطفًا، و اللطف واجب، و لأنّه

ص: ٢٧٦

١- (١) أو ما يعبر عنها بالنفس الإنسانية. أحوال النفس لابن سينا: ٥٧، الفصل الثانى.

٢- (٢) انظر: رسائل الشريف المرتضى: ٢/٢٦٧، الحدود و الحقائق. الحدود لقطب الدين النيسابورى: ٨٢، الفصل السابع.

٣- (٣) انظر: رسائل الشريف المرتضى: ٢/٢٧٨، الحدود و الحقائق. الحدود لقطب الدين النيسابورى: ٨٢، الفصل السابع.

لو لا دوامهما لكانا منقطعين، و حينئذ يلزم من انقطاع الثواب - الذى هو النفع - حصول الضرر - الذى هو نقيضه - و هو باطل، و من انقطاع العقاب - الذى هو الضرر - حصول السرور - الذى هو نقيضه - و هو باطل؛ لأنَّ الثواب و العقاب ينبغى أن يكونا خالصين من الشوائب؛ لأنه أدخل فى باب الزجر(١). هذا على رأى الشيعة و المعتزلة، و أمّا الأشاعرة، فأحالوا ذلك على إرادة الفاعل المختار، لأنه يفعل ما يشاء، من إدامه الثواب و العقاب، و انقطاعهما(٢)، و كلٌّ من استحقَّ الثواب بالإطلاق، و لم يصدر عنه ذنب، يفتقر إلى العفو أو الشفاعة، خلّد فى الجنّة؛ لَمَّا ذكر من وجوب كون الثواب دائماً، و لقوله تعالى: إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا (١٠٧) خَالِدِينَ فِيهَا لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا (٣) و المكلف إنّما يستحقَّ الثواب؛ بفعل الواجب و المندوب، و بفعل ضدَّ القبيح، و بترك القبيح(٤)، بشرط أن يكون إيقاع الواجب لوجوبه، و إيقاع المندوب لندبه، و إيقاع فعل ضد القبيح و ترك القبيح؛ لكونه قبيحا، و إنّما استحقَّ الثواب بما ذكرنا؛ لأنَّ الإتيان به مشقّه، و إلزام المشقّه من القادر الحكيم من غير عوض، أو عوض و هو الإضرار، يجب نفيه عن الحكيم الغنى بالإطلاق، و كلٌّ من استحقَّ العقاب بالإطلاق، و لم يكن منه صدور حسنه أصلا - كالكفار - خلّد فى النار؛ لأنَّ تخليده فى النار، أشدَّ زجرا له عن فعل القبيح، فيكون لطفًا - كما مرّ - و لقوله تعالى:

ص: ٢٧٧

- ١- (١) انظر: رسائل المرتضى: ١٩١/٢، فصل فى دعوه أهل الحق و بيانها.
- ٢- (٢) انظر: الملل و النحل للشهرستاني: ٤٠، الأشعريه.
- ٣- (٣) سورة الكهف: ١٨: ١٠٧-١٠٨.
- ٤- (٤) قوله: (و بترك القبيح) أثبتناه من «ث» و «ص».

وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ (١٤) يَصْلَوْنَهَا يَوْمَ الدِّينِ (١٥) وَ مَا هُمْ عَنْهَا بِغَائِبِينَ (١) و لو أخرجوا منها لكانوا عنها غائبين.

و سبب استحقاق العقاب؛ فعل القبيح و الإخلال بالواجب.

قال الجاحظ، و العنبري: دوام العذاب إنّما هو للكافر المعاند، و أمّا المبالغ في اجتهاده، إذا لم يهتد للإسلام، و لم تظهر له دلائل الحقّ فمعدور، و عذابه منقطع، و كيف يكلف بما ليس في وسعه (٢)؟! من تصديق النبي صلى الله عليه و آله و سلمو اله و سلم، و كيف يعذب بما لم يقع منه تقصير فيه؟! لكنّ الكتاب و السنّه و الإجماع يبطل ذلك، و لم ينقل عن أحد قبل المخالفين هذا الفرق. و من لم (٣) يستحقهما، و هم الذين لم يدخلوا تحت خطاب التكليف؛ لفقده شرط من شرائطه، و حيث لم يتعلّق بهم تكليف، لم يتصور منهم طاعه و لا معصيه، كالصبيان الذين لم يبلغوا أوان الحلم، و المجانين الذين صارت عقولهم مؤوفه (٤)، بحيث تعجز عن الإدراك، و المستضعفين الذين تجاوزوا عن رتبته

ص: ٢٧٨

١- (١) سورة الانفطار ٨٢:١٤-١٦.

٢- (٢) في حاشيه «ذ»: و التحقيق: إنّ المبالغ في الإجهاد إن وصل للحق فهو ليس بكافر، و إن لم يصل، فإن كان اشتغل بالنظر و الإجهاد في مبدأ أوان التكليف، من غير تأخر و تقصير، و مات قبل الوصول إلى الحق، فهو - ايضاً - ناج؛ دفعا للخرج، و إن اشتغل بعدما مضى برهه من زمان التكليف، و لم يصل إلى الحق و مات، فهو غير معدور لتقصيره، فقول الجاحظ: فكيف يكلف بما ليس في وسعه؟! إنّما يصحّ في القسم الثاني، أعنى الذي اشتغل بالنظر في مبدأ التكليف دون غيره. من الشارح رحمه الله.

٣- (٣) (لم) سقطت من «ر».

٤- (٤) أوف: الآفه: العاهه، و في المحكم: عرض مفسد لما أصاب من شيء. لسان العرب لابن منظور: ١٦/٩ - «أوف».

الجنون، لكون غالب أفعالهم العرفيه جاريه على مجارى العادات، و تقاصرت عقولهم عن اكتساب النظريات، و تميّز الحقّ من الباطل بالإستدلالات، و هؤلاء الفرق الثلاثة لمّا لم تكن عقولهم قابله للإدراكات، التى هى مناط التكليف، ليسوا بمكلفين، فلم تحصل منهم طاعه و لا- معصيه، فحيث لم تصدر عنهم معصيه، لم يحسن من الكريم المطلق تعذيبهم، بترك الطاعه التى لم يكونوا من أهلها، فيدخلون الجنّه أيضاً، و فى هذا ردّ على الحشويه (١)، حيث زعموا: أنّ أطفال الكفّار تعذب؛ لكونهم تابعين لآبائهم (٢)، و لأنّ من قال بدخولهم الجنّه جعلهم خوادم أهل الجنّه (٣)، و الخدمه توجب عقوبتهم، و لقوله تعالى - حكاية عن نوح عليه السلام -: وَ لَا يَلِدُوا إِلَّا فَاكِرًا كَفَّارًا (٤) و الفاجر الكافر يعذبه الله تعالى.

و الجواب: إنّهُ لا يلزم من التبعية فى بعض الأحكام التبعية فى سائرهما، فجاز الإختلاف فى حكم التعذيب، و لا نسلم أنّ الخدمه عقوبه، بل هو إصلاح لهم، كالفصد

ص: ٢٧٩

١- (١) الحشويه: طائفه من أصحاب الحديث تمسكوا بالظواهر، و أثبتوا لله الحركه و الإنتقال و الحدّ و الجهه و القعود و الإستلقاء و الإستقرار، فذهبوا بذلك إلى التجسيم و غيره. و صرّح جماعه منهم بالتشبيه، و أجازوا على ربّهم الملامسه و المصافحه. و جوّز قوم من الحشويه على الانبياء الكبار، و قالوا إنّ خير الناس بعد رسول الله: الخلفاء الأربعة على الترتيب المتعارف عند العامه. الملل و النحل للشهرستانى: ٤٥، الفصل الثالث المشبهه.

٢- (٢) فى حاشيه «ذ»: فى منع الدفن فى مقابر المسلمين، و التوارث، و التزويج، و الصلاه عليهم. من الشارح رحمه الله.

٣- (٣) انظر: الفرق بين الفرق لعبد القاهر البغدادى: ٧٧، ذكر الحمزيه.

٤- (٤) سوره نوح ٧١: ٢٧.

و الحجامه، و كلام نوح عليه السلام مجاز، من باب تسميه الشىء باسم ما يؤول إليه، ثم المعتمد فى ذلك أن تعذيب غير المكلف قبيح عقلا، فلا يصدر من الله تعالى. و أما من جمع بين الإستحقاقين - يعنى استحقاق الثواب و العقاب - بأن صدر منه طاعه و معصيه، فإن كانت معصيه متوعدا عليها توعدا مطلقا، لا بعينه - يعنى تكون معصيه فيما بينه و بين الله تعالى، و لا تكون فى حقّ الآدميين - أمكن بالإمكان العام أن يعفو الله عنه بفضله و كرمه، أى ليس عدم العفو ضروريا لازما.

إعلم أن الأمة أجمعت على أنه تعالى غفور رحيم، و أن عفوه ليس فى حقّ الكافر، بل فى حقّ المؤمنين، فقالت المعتزله: عفوّ عن الصغائر مطلقا، و عن الكبائر بعد التوبه، و أما قبلها، فأكثرهم على جواز العفو عنها عقلا، و منعه سمعا(١).

و ذهب المرجئه(٢) إلى: أنه عفوّ عن الصغائر و الكبائر مطلقا، زعما منهم أن الإيمان يحبط الزلّات، فلا عقاب على زلّه مع الإيمان، كما لا ثواب لطاعه مع الكفر(٣).

ص: ٢٨٠

-
- ١- (١) أنظر: كتاب الفائق فى أصول الدين للخوارزمى: ٤٣٤، الكلام فى الوعد و الوعيد، باب القول فى وجوب التوبه.
 - ٢- (٢) المرجئه: الإرجاء على معنيين: أحدهما: بمعنى التأخير و الثانى: إعطاء الرجاء، أمّا إطلاق إسم المرجئه على الجماعه بالمعنى الأول فصحيح؛ لأنهم كانوا يؤخّرون العمل عن النيه و العقد، و أمّا بالمعنى الثانى فظاهر، فإنهم كانوا يقولون: لا تضر مع الإيمان معصيه كما لا- تنفع مع الكفر الطاعه. و المرجئه أربعة أصناف: مرجئه الخوارج، و مرجئه القدرية، و مرجئه الجبرية، و المرجئه الخالصة. و من فرقهم: اليونسيه، العبيديه، الغسانيه، الثوبانيه، التومنيه، الصالحيه. الملل و النحل للشهرستاني: ٦٠.
 - ٣- (٣) أنظر: مقالات الاسلاميين للأشعري: ١٥٠-١٥١، مقالات المرجئه، اختلافهم فى الصغائر و الكبائر، الفائق فى أصول الدين للخوارزمى: ٤٢١، الكلام فى الوعيد، باب فى تكفير الصغائر بالطاعات.

و ذهب جمهور المتكلمين إلى: جواز العفو عن الكبائر قبل التوبه - أيضا - فإن عفا فبفضله، و إن عاقب فبعده (١)، و اختاره المصنّف؛ لأنه تعالى وعده - أى المكلف - به - أى بالعفو - حيث قال: لا تَقْنُطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً (٢) و لأنّ العقاب ضرر على المكلف، و لا ضرر على الله تعالى فى تركه، و كلّ من كان (٣) كذلك، فإسقاطه حسن، و كلّ ما هو حسن فهو واقع، و إلى هذا أشار المصنّف بقوله: مع حسنه - أى مع حسن العفو فى حدّ ذاته - و خلف الوعد، قبيح عقلا، يجب نفيه عن الله تعالى و لقوله تعالى: فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلَفًا وَعْدِهِ (٤) فلا يخلف وعد العفو، و أيضا خلق المكلف، و تكليفه بتلك التكاليف الشاقّه إنّما هو لغرض عائد إليه؛ لاستحاله العبث و عود الفوائد إليه تعالى، و ذلك الغرض: أمّا حصول نفع، أو دفع ضرر، و الثانى باطل؛ لأنه لو أبقاه على العدم لاستراح و لم يحتج إلى تلك المشاق.

و الأول: أمّا أن يكون منفعه سابقه، كما يقوله البلخى (٥): من أنّ هذه التكاليف وقعت شكرا للنعم السابقه، فلا يستحق المكلف بها ثوابا. و هو مستقبح عقلا؛ لاستقباح أن ينعم الإنسان على غيره ثمّ يكلفه، و يوجب عليه شكره على تلك

ص: ٢٨١

١- (١) أنظر: الذخيره للشريف المرتضى: ٥٠٤، باب الكلام فى الوعيد السمعى.

٢- (٢) سوره الزمر ٣٩:٥٣.

٣- (٣) (كان) سقطت من «ث».

٤- (٤) سوره ابراهيم ١٤:٤٧.

٥- (٥) من قوله: (و لم يحتج إلى تلك) إلى قوله: (كما يقوله البلخى) لم يرد فى «ث».

النعمة، من غير إيصال الثواب إليه (١). أو لاحقته، وهو المطلوب (٢). فظهر أنّ الغرض من خلقه - أى المكلف - إثابته على الدوام، و لم يحصل فى بعض الصور لمانع هو العصيان، فجاز إذا كان ذلك المانع حقّه تعالى أن يرفعه و يسقطه، و إذا كان الغرض من خلقه إثابته، فمعاقبته نقض غرضه من خلقه، و هو على الحكيم محال (٣). و أيضا العفو من لا يعذب على الذنب مع استحقاق العذاب، و ذلك الإستحقاق (٤) لا يحصل فى غير صورته النزاع، إذ لا استحقاق بالصغائر أصلا، لأنها أحرى بعفوه (٥)، و لا بالكبائر بعد التوبه، فلم يبق إلا الكبائر قبلها، فهو يعفو عنها،

ص: ٢٨٢

١- (١) أنظر: كشف المراد للعلامة الحلّي: ٣٨٦، المقصد السادس فى المعاد، المسأله الخامسة.

٢- (٢) فى «م» زياده: فالمراد من العفو أعم من أن يكون قبل التنبيه بسخطه، أو بعد التنبيه بسخطه، و هو العذاب المنقطع؛ و لأنّ المؤمن لَمّا فعل هذا الفعل، قال بقبحه، و فعله برجاء الله، و هو يجلّ عن قطع رجائه، و أمّا الكافر يفعل و لم يرج، أو يرجو و لكن لا- يعتقد ربّيا هو شأنه الرجاء إليه، لم يفعل الله به العفو بمقتضى العفو، فإن قلت: ما تقول فى قوله تعالى: وَ مَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا سوره النساء ٩٣:٤، و قيد الخلود ينافى الإنقطاع؟ قلنا: المراد به الزمان الكثير، أو من قتل مؤمنا من حيث إيمانه، أو منكر أن دم المؤمن محقون؛ لأنه يستلزم عدم الاعتقاد بالله، أمّا من فعل كذلك - أى راجيا و مؤمنا بالله - فالله يعذبه بقدر دم المؤمن، أو حتى ينطفأ قلب المؤمن عن قاتله، ثمّ لَمّا رجع الأمر إلى عصيانه تعالى و حقّه يعفو عنه. و خلاصه مراد الشارح رحمه الله: أنّ الله تعالى عندما يعفو عن المؤمن لأنه يذنب مع رجائه بالله، أمّا إذا كان ذنبه متعلّقا بحقوق العباد، فيعذبه بقدره، أو يعفو صاحب الحق، فيعفو البارىء عنه، أمّا الكافر فإنه يذنب و هو غير معتقد بالله، أو لا يرجو الله، فعندها لا يستحقّ العفو.

٣- (٣) (محال) سقطت من «ث».

٤- (٤) (الاستحقاق) سقطت من «ر» و «ع».

٥- (٥) قوله: (لأنها أحرى بعفوه) أثبتناه من «ح».

و هو المطلوب، و إن لم ينله - أى المكلف - عفوه تعالى؛ بأن لم يتفضل عليه، بل يحكم بالعدل، أو كان الذنب متوعدا عليه بالتعيين - يعنى يكون الذنب فيما بينه و بين مخلوق - فأما أن يحبط أحد الإستحقاقين - أى إستحقاق الثواب و العقاب - بالآخر، أو لا- يحبط، و الأول: الإحباط (١) و سنبطله، و الثانى: إمّا أن يثاب بالجنّه، ثم يعاقب بالنار، و هو خلاف الإجماع، أو بالعكس - أى يعاقب، ثم يثاب بالجنّه - و هو الحقّ المجمع عليه بين الأمّة.

حلّ شبهه، حصلت لبعض المعتزله فى هذا المقام.

المذهب الأول: - هو إسقاط أحد الإستحقاقين بالآخر - هو (٢) مذهب الوعيديه (٣) من المعتزله -، فهم لا يجوّزون العفو إلاّ فى الصغائر، و فى الكبائر مع التوبه. فمذهب أبى على الجبائى: إنّ الإستحقاق الزائد سواء كان إستحقاق ثواب أو عقاب، يحبط الإستحقاق الناقص و يبقى هو - أى الإستحقاق الزائد - بكماله، من غير أن ينقص عنه شىء، و هو الإحباط.

ص: ٢٨٣

١- (١) الإحباط: هو إبطال المعصيه الطاعه، أو إبطال عقاب المعصيه ثواب الطاعه. رسائل المرتضى: ٢/٢٦٤، رساله الحدود و الحقائق.

٢- (٢) (هو) أثبتناه من «ص».

٣- (٣) الوعيديه: هم الذين لا- يجوّزون العفو عن الكبائر إلى القول بالإحباط، و اختلفوا فى معناه بعد اتفاهم على اختصاصه بالكبائر و تخليده فى النار، و الوعيديه داخله فى الخوارج، ثم إنّ الوعيديه مقابل المرجئه. الملل و النحل للشهرستانى: ٥٠، الفصل الرابع: الخوارج. معجم الفرق الإسلاميه لشريف يحيى الأمين: ٢٦٧.

قال الإمام الرازي: مذهب الجبائي: إن الطارئ من الطاعة أو المعصية يبقى بحاله، و يسقط من السابق بقدره، و مذهب ابنه أبي هاشم، أنه لا يبقى من الإستحقاق الزائد بعد التأثير في الناقص إلا الفاضل عن قدر الناقص، و الباقي من الزائد يسقط بالناقص، مثلا إذا كان استحقاق الثواب عشرة أجزاء، و استحقاق العقاب خمسة، تسقط الخمسة بالخمسة، فلم يبق من الثواب إلا الخمسة التي كانت زائده على استحقاق العقاب.

قال أبو هاشم: و هو المراد بالموازنة في أعمال الخلاق، و يكون الحكم في الجزاء للفاضل، إستحقاق ثواب كان أو إستحقاق عقاب^(١)، و المذهبان المذكوران باطلان؛ لابتنائهما على تأثير الإستحقاق و تأثره، و ذلك غير معقول؛ لأن الإستحقاق أمر إضافي، يعرض للمكلف بالقياس إلى الطاعات و المعاصي، و الإضافات لا- توجد في الخارج، و إلا لزم التسلسل؛ لأنها على تقدير وجودها تحتاج إلى محلّ تقوم به؛ لكونها عرضا، فحصولها في المحلّ إضافة بينها و بين المحلّ، فتكون موجوده حاصله في محل آخر، و حصول هذه الإضافة في المحلّ، إضافة بينها و بين المحلّ، فتكون موجوده أيضا، و هلّم جرا. فظهر أنّ الإستحقاق لا يوجد في الخارج، و ما لا يوجد في الخارج، لا يعقل تأثيره و تأثره، و إن تنزلنا عن ذلك، و قلنا بوجوده

ص: ٢٨٤

١- (١) أنظر: الاربعين في أصول الدين للرازي: ٢٣٧/٢-٢٣٨، المسألة «٣٦» في أنّ وعيد الفساق منقطع، شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار: ٤٢٢-٤٢٦، الأصل الثالث، المؤثر في استحقاق المدح و الثواب، الإحباط و التكفير، كتاب الفائق في اصول الدين للخوارزمي: ٤٢٤، الكلام في الوعد و الوعيد، باب في أنّه لا بدّ في الإحباط و التكفير من موازنه.

- أى الاستحقاق - (١) قلنا فى إبطال المذهبين (٢): إما أن يوجد الإستحقاقان معا فى ذات المكلف، أو لا يوجدان، والأول - أعنى وجودهما معا -: يقتضى أن لا يكونا ضدّين؛ لأنّ حكم الضدّين أن لا يوجد معا فى محلّ واحد، وذلك - أى عدم كونهما ضدّين - ينافى مذهبهم - يعنى الجبائيان و أتباعهما - لأنّ مذهبهم: إنّ الإستحقاقين ضدّان، وأيضا لا يكون أحدهما - أى الإستحقاقين - أولى بالتأثير فى الإحباط من الآخر؛ لأنّه إبطال أحد المتساويين بالآخر، وهو محال (٣)، بل نقول: جانب الثواب يترجّح على جانب العقاب، فهو أولى بإبطال استحقاق العقاب، وإمّا قلنا إنه يترجّح؛ لأنّ الحسنه تجزى بعشره أمثالها، و السيئه لا تجزى إلا بمثلها، وهذا إنّما يتوجه على أبى على، حيث قال: بإبطال أحد المتساويين بالآخر.

و أمّا أبو هاشم القائل: بأنّ الراجح يحبط المرجوح، و ينحبط من الراجح - أيضا - ما يساوى مقدار المرجوح، فالعدم (٤) ترجيح أحد المتساويين على الآخر.

فنقول فى إبطال مذهبه: و إذا حبط أحدهما بالآخر فى الموازنه، و صار مغلوبا معدوما، فكيف يحبط الآخر به؟! إذ تأثير المعدوم فى الموجود و صيروره المغلوب غالبا غير معقول بالضروره.

و الثانى - و هو أن لا يوجد الإستحقاقان معا -: لا يعقل تأثير أحدهما فى الآخر؛

ص: ٢٨٥

١- (١) قوله: (و قلنا بوجوده أى الاستحقاق) لم يرد فى «ث».

٢- (٢) فى «ح»: (قلنا فى إبطاله).

٣- (٣) (و هو محال) سقطت من «ر» و «ع».

٤- (٤) فى «ص»: (فلا لعدم) و أثبتنا (أحد) من «ص» و «ث».

لاختصاص التأثير بالموجودات، و المعتمد في إبطال الإحباط إنه ظلم، فلا يصدر من الله تعالى، و لقوله تعالى: فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ (١). و لَمَّا كان هاهنا مظهره اعتراض بأن يقال: إنكم ذكرتم في مباحث المزاج: إن كلاً من الكيفيات الأربع المتضاده - أعنى الحرارة، و البرودة، و الرطوبة، و اليبوسة - يكسر سوره الآخر، فيصير كل منهما مؤثراً في الآخر، بعدما كان متأثراً مغلوباً عنه، فحينئذ جاز أن يؤثر شيء في شيء، ثم ذلك المتأثر يؤثر في مؤثره.

أجاب بقوله: و لا ترد علينا الأضداد المؤثره و المتأثره في باب المزاج، فإننا لم (٢) نحكم هناك بتأثير كل واحد منهما - أي من الضدين - بالآخر، بل حكمنا بأن الفاعل هو الكيفيه، و المنفعل هو الماده، و لا- تصير الماده المنفعله فاعله قط، فلا يلزم ما ذكرتم، و فيه شيء؛ لأن معنى انفعال الماده، هو انكسار كيفيتها، فالكيفيه باعتبار كونها من تتمه الماده المنفعله، تكون متأثره مغلوبه، ثم تصير غالبه، بحيث تكسر سوره الآخر، فيلزم ما ذكره المعترض (٣).

و أما المذهب الثاني: و هو أن يثاب ثم يعاقب، فمتروك بالإجماع، فلم يبق إلا الثالث: و هو أن يعاقب عقاباً منقطعاً، ثم يخلد في الجنة؛ لأنها عطاء غير مجذوذ، و هو

ص: ٢٨٦

١- (١) سوره الزلزله ٧:٩٩.

٢- (٢) (لم) سقطت من «ث».

٣- (٣) في «م»: (أقول: لا- نسلم أنه من تتمه الماده المنفعله، بل متفرع على الماده المنفعله، فكل من الكيفيات تفعل في المواد حين اتصالها بها، و المواد تنفعل بها، ثم تنكسر الكيفيات، ففعلها في آن مجموعاً، و انفعالها في آن مجموعاً، لا أنه انفعل ثم فعل؛ لأن هذا فاسد، فتصور ما قلنا، فتجد أن هذا صحيح، فافهم).

- أى المذهب الثالث - الحق المناسب للعدل، و حينئذ يتحقق مضمون فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ (١).

إعلم أنّ من الأمور الممكنة التى ورد السمع بها الميزان، و اختلف فى تفسيره، فذهب كثير من المفسرين إلى أنّه ميزان له كفتان ورسن و شاهين، عملاً- بالحقيقه؛ لإمكانها، و قد ورد فى الحديث تفسيره بذلك (٢)، و أنكره بعض المعتزله؛ بناء على أنّ الأعمال أعراض لا- يمكن وزنها، فكيف إذا زالت و تلاشت؟ بل المراد به: العدل الثابت فى كل شىء (٣)، و لذا ذكر بلفظ الجمع (٤)، و إلا فالميزان المشهور واحد. و قيل: المراد به (٥) الإدراك (٦)، و ميزان المعقولات: العلم و العقل (٧).

أجيب: بأنّه يوزن (٨) صحائف الأعمال لا نفس الأعمال. و قيل: يجعل الحسنات

ص: ٢٨٧

١- (١) سورة الزلزله ٧:٩٩.

٢- (٢) أنظر: زاد المسير لابن الجوزى: ١١٥/٣، سورة الأعراف، تفسير الآيتين «٨، ٩». المسائل و الرسائل المرويه لعبد الله بن سلمان أحمدى: ٢٠٤/٢-٢٠٥، مسائل (١١)، ما أثر عن أحمد بن حنبل.

٣- (٣) انظر: حقائق المعرفة فى علم الكلام لأحمد بن سليمان: ٣٥٧، ذكر تفاصيل المعارف، حقيقه معرفه الجزاء، الكلام فى الميزان. شرح المقاصد للتفتازانى: ١٢٠/٥-١٢١، المقصد السادس السمعيات، الفصل الثانى فى المعاد، المبحث السابع بعض أحوال البرزخ و الآخرة.

٤- (٤) فى حاشيه «ذ»: فى قوله تعالى: فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ سورة الأعراف ٧:٨.

٥- (٥) (به) سقطت من «ث».

٦- (٦) فى حاشيه «ذ» زياده: أى إدراك المكلف لأعمال الخير و الشر.

٧- (٧) شرح المقاصد للتفتازانى: ١٢١/٥، المقصد السادس، الفصل الثانى، المبحث السابع بعض أحوال البرزخ و الآخرة.

٨- (٨) (يوزن) سقطت من «ح».

أجساماً نورانية، و السيئات أجساماً ظلمانية، و أما لفظ الجمع فللإستعظام(١). و قيل:

لكلّ مكلف ميزان، و إنّما الميزان الكبير واحد إظهاراً لجلاله الأمر و عظم المقام(٢)، و قال المصنّف رحمه الله: إنّ ما عبّر عنه في القرآن و الحديث بالميزان هو كناية عن العدل في الجزاء، لا الميزان المحسوس على ما يقوله المفسرون، كما شرحنا.

هدايه: إلى إثبات شفاعه نبينا محمد صلى الله عليه و آله و سلم.

اتفق المسلمون على ثبوت الشفاعه(٣) له صلى الله عليه و آله و سلمو اله و سلم؛ لقوله تعالى:

عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَّخْمُوداً(٤) و فسّر بالشفاعه. فنقول: شفاعه محمد صلى الله عليه و آله و سلمو اله و سلم لأهل الكبائر الذين ماتوا من غير توبه ثابتة؛ لإسقاط العقاب عنهم؛ لقوله صلى الله عليه و آله و سلمو اله و سلم: «إدّخرت شفاعتي لأهل الكبائر من أمّتي»(٥) و لأنّ من جوّز العفو لهم - أى لأهل الكبائر المذكورين - جوّز الشفاعه لهم، و من لم يجوّز العفو لهم - كالمعتزله - لم يجوّز الشفاعه؛ لامتناع العفو، فتقع الشفاعه لغوا. و لما بطل المذهب الثاني - و هو عدم تجويز العفو عن الكبائر - من غير التوبه، بطل

ص: ٢٨٨

-
- ١- (١) انظر: شرح المقاصد للتفتازانى: ١٢١/٥، المقصد السادس، الفصل الثاني، المبحث السابع بعض أحوال البرزخ و الآخرة.
 - ٢- (٢) شرح المقاصد للتفتازانى: ١٢١/٥، المقصد السادس، الفصل الثاني، المبحث السابع بعض أحوال البرزخ و الآخرة.
 - ٣- (٣) الشفاعه: طلب رفع المضار عن الغير، ممّن هو أعلى رتبه منه؛ لأجل طلبه. رسائل المرتضى: ٢٧٣/٢، رساله الحدود و الحقائق.

٤- (٤) سوره الإسراء ١٧: ٧٩.

٥- (٥) الكافي للحلي: ٤٢٥، القسم الثالث، المستحقّ بالتكليف و أحكامه.

ما يترتب عليه من نفي الشفاعة (١)، و ثبت المذهب الأول، الدال على ثبوت الشفاعة؛ و لقوله تعالى: وَ اسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَ لِلْمُؤْمِنِينَ (٢) أى لذنب المؤمنين؛ بقرينه ذكره سابقا، و صاحب الكبيره مؤمن - كما سيأتى - و طلب المغفره لذنب المؤمن شفاعه له فى إسقاط العقاب عنه (٣). و قالت المعتزله: الشفاعه إنما هى لزياده الثواب للمؤمنين المستحقين للثواب، لا لدرء العقاب عنهم (٤)؛ لقوله تعالى: وَ مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ (٥) فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ (٦) و فيه نظر؛ لأن الشفاعه لو كانت لطلب زياده المنافع، لكننا شافعين للنبي صلى الله عليه و آله و سلمو اله و سلم؛ لأننا نطلب (٧) زياده المنافع له صلى الله عليه و آله و سلمو اله و سلم، و هو مستحق للثواب، و التالى باطل؛ لأن الشفيع أعلى مرتبه من المشفوع عنه، و استدلالهم بالسمعيات موقوف على عمومها فى الأعيان و الأزمان، و أتى لهم ذلك، فوجب حملها على الكفار جمعا بين الأدله.

فأئده: فى تحقيق معنى الإيمان، و ما يتعلق به.

ص: ٢٨٩

١- (١) (الشفاعة) سقطت من «ح».

٢- (٢) سورة محمد صلى الله عليه و آله و سلمو اله و سلم ٤٧: ١٩.

٣- (٣) انظر: أوائل المقالات للشيخ المفيد: ٩ و ٢٩، القول فى الشفاعه. التعليق فى علم الكلام للمقريئ النيسابورى: ١٥٤-١٥٥.

٤- (٤) انظر: الفائق فى اصول الدين للخوارزمى: ٤٦٨، الكلام فى الوعد و الوعيد، القول فى الشفاعه.

٥- (٥) سورة البقره ٢: ٢٧٠، سورة آل عمران ٣: ١٩٢، سورة المائده ٥: ٧٢.

٦- (٦) سورة المدثر ٧٤: ٤٨.

٧- (٧) قوله: (لأننا نطلب) لم يرد فى «ح».

الإيمان - فى اللغة -: التصديق (١) ، قال الله تعالى: وَ مَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا (٢) أى بمصدق فيما حدّثناك به (٣).

و فى الشرع، و عليه (٤) أكثر المتكلمين: تصديق الرسول فيما علم مجيئه به (٥) ضروره، فتفصيلا فيما علم تفصيلا، و إجمالاً فيما علم إجمالاً. و قال بعضهم: إنّه الطاعات فرضا كانت أو نفلا. و قال بعضهم: إنّه الطاعات المفروضه (٦).

و قال بعض السلف و المحدّثون: إنّه تصديق بالجنان، و إقرار باللسان، و عمل بالأركان. و اختار المصنّف رحمه الله قول الأكثر فقال: الإيمان - فى الشرع -: تصديق ما يجب تصديقه من دين محمّد صلّى الله عليه و آله و سلّم و سلمه و سلم، و المراد ممّا يجب تصديقه، ما علم كونه من الدين ضروره، و هذا التفسير - أعنى تفسيره بالتصديق المذكور - أقرب إلى موضوعه اللغوى، الذى هو التصديق المطلق من تفسير الوعيديه - من المعتزله - و هو: أنّه الطاعات - كما ذكرنا - و أيضا الكتاب دلّ على محلّيه القلب للإيمان، نحو قوله

ص: ٢٩٠

١- (١) انظر: / الصحاح للجوهري: ٢٠٧١/٥. مجمع البحرين للطريحي: ١١٣/١.

٢- (٢) سورة يوسف ١٢: ١٧.

٣- (٣) انظر: الإقتصاد فيما يتعلّق بالإعتقاد للطوسى: ٢٢٨-٢٢٩، فصل «٥» فى الإيمان و الأحكام.

٤- (٤) فى «ث»: (و عند).

٥- (٥) (به) أثبتناها من «ذ» و «ر».

٦- (٦) انظر: الإقتصاد للشيخ الطوسى: ٢٢٧، الفصل الخامس فى الإيمان و الأحكام. شرح الأصول الخمسه للقاضى عبد الجبار:

٤٧٨، الأصل الرابع، فصل الفاسق لا يسمّى مؤمنا خلافا... مقالات الإسلاميين للأشعرى: ٢٦٧-٢٦٨، مقالات المعتزله، اختلافهم

فى الإيمان.

تعالى: أَوْلَيْكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ (١) وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ (٢) و قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أله و سلم: «اللهم ثبت قلبي على دينك» (٣) و قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أله و سلم لأسامه (٤) - و قد قتل من قال لا إله إلا الله -: «هلاً شققت قلبه» (٥). و إذا ثبت أنه فعل القلب، و جب أن يكون عبارته عن التصديق؛ لأنَّ الشارع إنما يخاطب العرب بلغتهم ليفهموا ما هو المقصود بالخطاب، فلو كان الإيمان في الشرع معبراً عن وضع اللغة، لبيّنه للأمة كما بيّن نقل الصلاة و الزكاة و أمثالهما.

و احتج الآخرون بقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أله و سلم: «الإيمان بضع و سبعون شعبه، أعلاها قول لا إله إلا الله، و أدناها إماطه الأذى عن الطريق» (٦).

ص: ٢٩١

١- (١) سورة المجادلة ٥٨: ٢٢. و قوله تعالى أَوْلَيْكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ لم يرد في «ح».

٢- (٢) سورة النحل ١٦: ١٠٦.

٣- (٣) انظر: الامالي للسيد المرتضى: ٢/٢.

٤- (٤) أسامه بن زيد بن حارثة بن كعب، و يكنى أبا محمد، و أمه أم أيمن و اسمها بركة، حاضنه رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أله و سلم و مولاته. روى الكشي عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إنَّ الحسن بن علي عليهما السلام كَفَنَ أسامه بن زيد في برد أحمر حبره». و روى ابن داود الحلّي عن الامام الباقر عليه السلام فيه: «إنَّه قد رجع فلا تقولوا فيه إلا خيراً» نزل وادى القرى و توفي سنه أربع و خمسين للهجرة. انظر: اختيار معرفة الرجال للشيخ الطوسي: ١/١٩٣-١٩٩. رجال ابن داود الحلّي: ٤٧-٤٨. الطبقات الكبرى لابن سعد: ٤/٦١. الإكمال في أسماء الرجال للخطيب التبريزي: ١١.

٥- (٥) انظر: الدروس للشهيد الأول: ٥٣/٢، كتاب المرتد، تعريف المرتد و أحكامه، حقائق الإيمان للشهيد الثاني: ٨١، الجواب عن مذهب الكراميه في الإيمان.

٦- (٦) انظر: مشكاة الأنوار للطبرسي: ٤٠ / الفصل «١٠١» في الإيمان و الإسلام، نضد القواعد الفقيهيه للمقداد السيوري: ٢٦٥. سنن النسائي: ٨/١١٠.

و الجواب: إنّ المراد شعب الإيمان قطعاً لا- نفس الإيمان؛ فإنّ إمامه الأذى عن الطريق ليس داخلاً في أصل الإيمان (١) ، حتى يكون فاقده غير مؤمن بالإجماع (٢) ، فلا بدّ في الحديث من تقدير مضاف، أى شعب الإيمان.

و اختلف فى أنّ مرتكب الكبيرة من أهل القبلة هل هو مؤمن أو لا؟

فذهب الخوارج: إلى أنّه كافر (٣) ، و الحسن البصرى: إلى أنّه منافق (٤) ، و المعتزلة:

إلى أنّه (٥) لا مؤمن و لا كافر، و يثبتون المنزلة بين المنزلتين (٦).

روى أنّ عمرو بن عبيد (٧) - من رؤسائهم - قال: إنّ بين الكفر و الإيمان منزلة بين

ص: ٢٩٢

١- (١) فى «ح»: (الأصل) بدل من: (أصل الإيمان).

٢- (٢) (بالإجماع) لم ترد فى «ح».

٣- (٣) أنظر: نهايه الإقدام للشهرستانى: ٤٧١، القاعده العشرون فى إثبات نبوه نبينا محمد صلّى الله عليه و آله و سلم.

٤- (٤) انظر: الذخيره فى علم الكلام للشريف المرتضى: ٥٥٠، الكلام فى الوعيد السمعى، الكلام فى الأسماء و الأحكام.

٥- (٥) (أنّه) لم ترد فى «ذ».

٦- (٦) انظر: شرح الأصول الخمسه للقاضى عبد الجبار: ٤٨٠، الأصل الرابع، قسمه أخرى للأسماء. المنيه و الأمل للقاضى عبد

الجبار: ١٥٣، فرق المعتزله، الواصليه. الفائق فى أصول الدين للخوارزمى: ٥٢٨، الكلام فى الأسماء و الأحكام، باب القول فى

المنزلة بين المنزلتين.

٧- (٧) هو عمرو بن عبيد بن باب البصرى أبو عثمان، مولى بنى تميم من أبناء فارس و قال ابن خلكان: كان جدّه باب من سبى

كابل من جبال السند، اعتزل مجلس الحسن و معه جماعه فسّموا المعتزله، مات سنه ثلاث أو اثنتين و أربعين و مائه فى طريق

مكه، يروى عن الحسن، و هو مولى بنى تميم. انظر: التاريخ الكبير للبخارى: ٣٥٢/٦-٣٥٣. المجروحين لابن حبان: ٦٩/٢. تاريخ

بغداد للخطيب البغدادى: ١٦٤/١٢-١٦٥.

المنزلتين (١). فقالت عجوز: قال الله تعالى: هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ (٢). فلم يجعل الله من عباده إلا الكافر و المؤمن فبطل قولكم، فسمع سفيان الثوري كلامها، فقال لأصحابه: عليكم بدين العجائز (٣).

احتجبت المعتزلة: بأن مرتكب الكبيرة يدخل النار؛ لقوله تعالى: وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا (٤) و كل من يدخل النار فهو مخزى؛ لقوله تعالى: رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تَدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ (٥) و لا شيء من المؤمن بمخزى؛ لقوله تعالى: يَوْمَ لَا يُخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ (٦) و بقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمُوا اله و سلم: «لا يزنى الزانى و هو مؤمن» (٧) (٨)، و بقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمُوا اله و سلم: «لا إيمان لمن لا أمانه له» (٩).

و الجواب: إن الآية - أعنى قوله تعالى: يَوْمَ لَا يُخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ - مخصوصه بالصحابه؛ بقريته معه. و الحديث خرج مخرج المبالغه، على معنى أن

ص: ٢٩٣

- ١- (١) انظر: الملل و النحل للشهرستاني: ٢٣، المعتزلة، الواصليه.
- ٢- (٢) سورة التغابن: ٢:٦٤.
- ٣- (٣) شرح المواقف للجرجاني: ٢٧٥/١، الموقف الأول، المرصد الخامس، المقصد السادس.
- ٤- (٤) سورة النساء ٩٣:٤.
- ٥- (٥) سورة آل عمران ٣:١٩٢.
- ٦- (٦) سورة التحريم ٨:٦٦.
- ٧- (٧) قوله: (و بقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمُوا اله و سلم: لا يزنى الزانى و هو مؤمن) لم يرد فى «ث».
- ٨- (٨) الامالى للشيخ المفيد: ٢٢.
- ٩- (٩) النوادر للراوندى: ٩١ / صدر حديث ٢٧.

هذه الأفعال ليست من شأن المؤمن، كأنها تنافي الإيمان و لا- تجمعه، و يجب الحمل على هذا المعنى؛ لئلا يلزم نقل لفظه الإيمان من معناها اللغوي، ثم الأحاديث المذكوره معارضه بمثلها، مثل قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لَهُ وَ سَلَّمَ لَهُ وَ سَلَّمَ لَهُ ذر: «و إن زنى و إن سرق على رغم أنف أبي ذر»(١).

و الحقّ ما قاله أكثر المتكلمين: و هو أنّ صاحب الكبيره مؤمن، فاختره المصنّف، فقال: و أهل الكبائر من أهل القبله مصدّقون للرسول(٢)، فيما علم مجيئه به، فهم إذن مؤمنون، فيستحقّون الثواب الدائم؛ لأنّه عوض عن الإيمان، و قد وجد فيهم.

فأئده: في بقيه مباحث المعاد، و به يتمّ الكتاب.

الوحوش تحشر كما وعد في التنزيل، بقوله تعالى: وَ إِذَا الْوُحُوشُ حُشِرَتْ (٣) و إنّما تحشر للانتصاف لمظلومها من ظالمها، و إيصال أعواض آلامها إليها كما يليق بعدله العام، بجميع أصناف المخلوقات، كما قال الله تعالى: وَ لَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا (٤) و الإنتصاف واجب.

أمّا عقلا: فلاّنه تعالى لو لم ينتصف للمظلوم من الظالم؛ لأدى إلى إضاعه حقّ المظلوم؛ لأنّه مكنّ الظالم و خلّى بينه و بين الظلم، مع أنّه قادر على منعه، و لم يمكّن المظلوم من مكافأته، فكان إضاعه لحقّه، و هو قبيح؛ لأنّه ظلم.

ص: ٢٩٤

١- (١) مسند أحمد بن حنبل: ١٦٦/٥، حديث أبي ذر الغفاري.

٢- (٢) (للسول) لم ترد في «ث».

٣- (٣) سورة التكوير ٥: ٨١.

٤- (٤) سورة الكهف ١٨: ٤٩.

و أما سمعا: فلما ورد في الكتاب و السنه من أنه تعالى يقضى بين العباد بالحق(١).

و اختلف في أنه هل يجوز أن يمكن الله تعالى الظالم من الظلم، و لم يكن له عوض في الحال يوازي ظلمه، أم لا(٢)؟.

فذهب أبو هاشم و الكعبي إلى الجواز، فقال الكعبي: يجوز أن يخرج من الدنيا، و لا عوض له يوازي ظلمه، بل الله يتفضل عليه بالعوض المستحق عليه، بدفعه إلى المظلوم. و قال أبو هاشم: لا يجوز ذلك، بل يجب التبقية في الدنيا إلى أن يكسب العوض؛ لأنّ الإنتصاف واجب و التفضل جائز، و لا يجوز تعليق الواجب بالجائز(٣).

و قال الشريف المرتضى منّا: التبقية أيضا تفضل، فلا يجوز تعليق الإنتصاف الواجب به، و أوجب العوض في الحال(٤). و هو الذي اختاره المصنّف رحمه الله في التجريد.

أقول: هذا و إن كان قويا، إلا أنّ القول بأنّ الكافر الظالم في حقّ الأنبياء و الأئمه - بالقتل و النهب - له عوض في الحال يوازي ظلمه، ممّا لا ينطلق به اللسان، و الله أعلم(٥).

ص: ٢٩٥

١- (١) سورة الأنبياء ٢١: ٤٧. فقد ورد عن أمير المؤمنين عليه السلام تفسيرها: «فهو ميزان العدل يؤخذ به الخلائق يوم القيامة، يدين الله تبارك و تعالى الخلق بعضهم من بعض بالموازين». انظر: التوحيد للشيخ الصدوق: ٢٦٨، باب الرد على الثنويه و الزنادقه.

٢- (٢) (أم لا) لم ترد في «ث».

٣- (٣) انظر: كشف المراد للعلامة الحلّي: ٣١٤-٣١٥، المقصد الثالث، الفصل الثالث، المسأله «١٤» في الأعواض.

٤- (٤) انظر: الذخيره في علم الكلام للشريف المرتضى: ٢٤٣-٢٤٤، الكلام في الأعواض، التمكين من المضار.

٥- (٥) انظر: تجريد الاعتقاد لنصير الدين الطوسي: ٢٠٦، المقصد الثالث، الفصل الثالث، في أفعاله تعالى، التعويض.

ثمَّ المستحقَّ للعوض إن كان من أهل الجنَّة، فَرَقَ اللهُ العوض على الأوقات، على وجه لا- يظهر له الإنقطاع فيتألم (١)، و قيل: يجوز أن يتألم، فيستحقَّ عوضا آخر، و هلمَّ جزًا، و إن كان من أهل النَّار فَرَقَ اللهُ عوضه على الأوقات، بحيث يحصل التخفيف في نفس الأمر، و لا يظهر له فيستريح (٢).

و الآلام الواصلة إلى الوحش من المكلفين بأمر الله، أمَّا إيجابا - كالهدي، و الكفارات، و النذور - أو ندبا - كالضحايا - أو بإباحه من غير أمر عليه و لا نهى، فأجرها على الله، و بذلك الإيلام يستحقَّ المكلف - أيضا - أجرا على الله؛ لأنَّ الأمر بالإيلام يستلزم حسنه، و الألم إنَّما يحسن إذا اشتمل على المنافع العظيمة جدًّا، و أمَّا الآلام الواصلة إلى المكلفين منها، فيجب العوض على الله تعالى أيضا، لأنَّه - تعالى - مكَّنه و جعله مائلا- إلى الإيلام، مع إمكان صرفه عنه، و لم يجعل له عقلا يميِّز به الألم الحسن من الألم القبيح، فكان ذلك بمنزله الإغراء، فيقبح منه - تعالى - أن لا يوصل إليه عوضا.

و قال عبد الجبار - من المعتزلة -: إنَّ سباع الوحش إن كانت ملجأه إلى الإيلام بسبب من الله تعالى كجوع، أو خوف، أو غيرهما، فالعوض على الله تعالى، و إلَّا فعلى المؤلم (٣)، و كذا المكلفون، و غير المكلفين من الأطفال، يوصل إليهم أعواض (٤) آلامهم

ص: ٢٩٤

١- (١) (فيتألم) لم يرد في «ح».

٢- (٢) انظر: تجريد الاعتقاد لنصير الدين الطوسي: ٢٠٦، المقصد الثالث، الفصل الثالث، في أفعاله تعالى، التعويض.

٣- (٣) الفائق للملاحى الخوارزمي: ٢٧٨-٢٧٩.

٤- (٤) (أعواض) لم ترد في «ح».

و مشاقهم. و اختلف فى حكم الأطفال، فالخوارج على أن حكمهم حكم آبائهم، فأطفال المؤمنين مؤمنون مخلدون فى الجنة، و أطفال الكفار كفار مخلدون فى النار(١).

و قالت الأشاعره: إن الله تعالى يبلوهم يوم القيامة، بأن يأمرهم يدخلوا نارا مضرمة، فمن أطاعه دخل الجنة، و من عصاه دخل النار(٢). و الأكثر على أنهم يدخلون الجنة، لكن أطفال الكفار خوادم لأهل الجنة(٣)؛ لأن تعذيب غير المكلف بذنب صدر من آبائهم قبيح عقلا(٤)، فلا يصدر من الله تعالى، و الله أعلم و أحكم. ثم الآلام إن كانت من العباد فأخذ الله تعالى أعواضها منهم، و يوصلها إلى المؤلم، و إن كانت من الله، فالعوض عليه. و الإيلاء من الله إما بإنزال الأمراض على العبد، فإنه لو لم يوصل العوض إليه لكان ظلما، و إما بتفويت المنافع عنه، و إما بإنزال الغموم عليه، بأن يخلق الله أسباب الغم، فإنه بمنزلة الضرر، سواء كان الغم مستندا إلى علم ضرورى - كنزول مصيبه - أو مكتسب؛ لأنه تعالى هو الباعث على النظر، فيكون هو تعالى سببا للغم، و كان العوض عليه، أو مستندا إلى ظن، كأن يغتم العبد عند إماره وصول مضره، أو فوات منفعه، فإنه تعالى هو الناصب لإماره الظن، فيكون الغم بسببه، فيجب العوض

ص: ٢٩٧

١- (١) انظر: مقالات الإسلاميين للإشعري: ١١٦، مقالات الخوارج، العجارد، الشيبويه، الملل و النحل للشهرستاني: ٥٦، الخوارج، الخلفيه.

٢- (٢) انظر: أصول الإيمان لعبد القاهر البغدادي: ٢٠٧، الأصل «١٢» المسألة السابعه فى بيان من مات من ذرارى المشركين.

٣- (٣) إشاره إلى ما روى عن النبي صلى الله عليه و آله و سلمو اله و سلم، فقد روى أنه صلى الله عليه و آله و سلمو اله و سلم سئل عن اطفال المشركين؟ فقال: «هم خدم أهل الجنة» بحار الأنوار: ١٠٨/٨.

٤- (٤) (عقلا) لم يرد فى «ح».

عليه، و يحاسب الجميع محاسبه حقّه، فيجزى على وفق عمله، إن خيرا فخيّرا، و إن شرا فشرّا.

و ممّا يجب أن يذكر في هذا المقام التوبه و أحكامها.

فقول: التوبه - فى اللغه -: الرجوع، قال الله تعالى: **ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا (١)** أى رجع **(٢)** عليهم بالتفضّل و الإنعام؛ ليرجعوا إلى الطاعه و الإنقياد **(٣)**. و فى الشرع:

الندم على المعصيه من حيث هى معصيه، مع عزم أن لا يعود إليها، إذا قدر عليها **(٤)**، فقولنا: على معصيه؛ لأنّ الندم على فعل لا يكون معصيه بل مباحا أو طاعه لا يسمّى توبه، و قولنا: من حيث هى معصيه؛ لأنّ من ندم على شرب الخمر لمّا فيه من الصداغ، و خفه العقل، و نقصان المال و العرض، لم يكن تائبًا، و قولنا: مع عزم أن لا يعود، زياده تقدير لمّا ذكرنا؛ لأنّ النادم على أمر لا يكون إلا كذلك؛ و لذلك ورد فى الحديث:

«الندم توبه» **(٥)** و قولنا: إذا قدر، ظرف للترك المستفاد من قولنا: لا يعود، و إنّما قيّدنا به؛ لأنّ العزم على ترك الفعل فى وقت، إنّما يتصور ممّن قدر على ذلك الفعل و تركه فى ذلك الوقت، ففائده هذا القيد: أنّ العزم على الترك ليس مطلقًا؛ حتى لا يتصور ممّن سلب

ص: ٢٩٨

١- (١) سوره التوبه ٩: ١١٨.

٢- (٢) (رجع) سقطت من «ذ».

٣- (٣) انظر: الصحاح للجوهري: ٩١/١، لسان العرب لابن منظور: ٢٣٣/١ - توب.

٤- (٤) انظر: اوائل المقالات للشيخ المفيد: ٣٣، القول فى حقيقه التوبه. رسائل المرتضى: ٢٦٦، رساله الحدود و الحقائق.

٥- (٥) تحف العقول لابن شعبه الحرّانى: ٥٥، و الحديث عن رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم و سلمه.

قدرته و انقطع طمعه عن الزنا مثلا، بل هو مقيد بكونه على تقدير فرض قدره و ثبوتها، فيتصور ذلك العزم من مسلوب قدره أيضا.

ثم التوبه إن كانت عن ذنب يتعلّق بحقّ الله تعالى، فإن كانت عن فعل قبيح، كشرب الخمر و الزنا، كفى فيها الندم و العزم، و إن كانت عن الإخلال بالواجب اختلف حكمه في إبقائه و قضائه و عدمهما، فبعضه يسقط بمجرد الندم، و العزم على ترك المعاوده، و بعضه يحتاج إلى القضاء كالصلاه، و بعضه يبقى إلى أن يؤدّى كالزكاه، و إن كانت عن ذنب يتعلّق بحقّ آدمي، استتبع إيصاله إن كان ظلما و لم يتعدّر الإيصال، بأن كان صاحب الحق أو وارثه باقيا، و إنّما يصل الحقّ إلى المستحق، بأن يردّ المال، و يسلمّ البدن، أو العضو للقصاص إلى أولياء المقتول، و إن تعدّر، و جب العزم على ترك المعاوده، و إن كان الذنب - الذى يتعلّق بحقّ الآدمي - إضرالا، و جب إرشاد من أضلّه، و استرجاعه عمّا اعتقد بسببه إن أمكن ذلك، و إن كان ذلك الذنب هو الإغتيا ب و جب على المغتيا ب الإعتذار لمن اغتيا به، إن بلغ الإغتيا ب إليه؛ لأنّه أوصل إليه ضربا من الغمّ بسبب الإغتيا ب، فوجب عليه الإعتذار منه، و الندم عليه، و لا يلزم تفصيل ما اغتيا به، إلّا- إذا بلغه على وجه أفحش، و إن لم يبلغ إليه لا- يلزمه الإعتذار؛ لأنّه لم يوصل إليه غمّا بسبب الإغتيا ب، لكن يجب في القسمين الندم لله تعالى، فإنّه خالف نهيّه، و العزم على ترك المعاوده، و يجب أن يكون الندم على فعل القبيح لقبحه، و إلّا لم يكن توبه، كما ذكرنا في تعريفه.

قال المصنّف رحمه الله في التجريد: و إن كان غايه التوبه هو خوف النار - فكذلك - لا

تتحقق التوبه؛ لأنَّ توبه الخائف ليس ندما لقبح الفعل، فيكون كمن ندم حفظا لسلامه بدنه، و كذا الندم عن الإخلال بالواجب (١)، يجب أن يكون لأنَّه إخلال بالواجب، و إلاَّ لم تتحقق التوبه؛ لأنَّه بمنزله حفظ صحه البدن، و لقائل أن يقول: إنَّ معنى (٢) قبح المعاصي كونها مؤدِّيه إلى النار، فإذا تاب منها خوف النار فقد تاب لقبحها، مع إنَّ كثيرا من السمعيّات يدلُّ على وجوب التوبه؛ تخليصا للمكلّف من النار، و فّقنا الله و إيّاكم للتوبه الكامله عن جميع نواهيه.

و منه الرزق: و هو - عندنا - ما صحَّ الإنتفاع به، و لم يكن لأحد منعه (٣). و الإنتفاع أعمّ من الأكل و غيره، فالملبوس رزق؛ لوجود الإنتفاع به، و كذا إطعام العبد؛ لتحقق معنى الإنتفاع. و اعتلاف البهائم قبل الإستهلاك بالمضغ و البلع لا يكون رزقا لها؛ لأنَّ للمالك منعها منه، إلاَّ إذا وجب. و الحرام ليس برزق؛ لأنَّ الشارع منعنا من الإنتفاع به و التصرف فيه. و عند الأشاعره، الرزق: كلُّ ما انتفع به حيّ، سواء كان بالتعدّي أو بغيره، مباحا أو حراما (٤). و ذهب بعضهم إلى أنّ الرزق: ما ينتفع به الحيوان من الأغذيه و الأشربه لا غير (٥)، و لم يجعل غير المأكول و المشروب رزقا؛ بناء على العرف، و إن جاز

ص: ٣٠٠

١- (١) انظر: التجريد للطوسي: ٣٠٦، المقصد السادس، التوبه.

٢- (٢) (معنى) لم ترد في «ث».

٣- (٣) الإقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد للشيخ الطوسي: ١٧٣، الكلام في الرزق.

٤- (٤) انظر: الإرشاد للجويني: ٣٠٧، باب الرزق.

٥- (٥) انظر: الفائق في أصول الدين للخوارزمي: ٢٨٧، الكلام في الألفاظ، باب القول في الأرزاق. أبكار الأفكار في أصول الدين للآمدى: ٢٢١/٢، النوع السادس في أفعاله تعالى، الأصل الأول، المسأله «١٢» في معنى الرزق.

فى اللغة، يقال: رزقه الله مالا و ولدا، و الحرام عند الشيعة و المعتزله لا يكون رزقا؛ لأنه منهي عن تناوله، و لا شىء من الرزق بمنهي عنه، أما الصغرى، فقطعيه معلومه من الدين بالضرورة، و أما الكبرى، فلأن الله تعالى خلق الإنسان بحيث لا يمكن تعيشه و بقاؤه إلا بالرزق، فالتعذيب عليه ظلم، كمن ألجأ عبده إلى عمل ثم يعذبه عليه (١)، و الأشاعره لما أسندوا جميع الكائنات إليه تعالى، لم يتحاشوا عن التزام ذلك، و ربما استدلوا على كون الحرام رزقا، بأنه لو لم يكن رزقا لكان الإنسان الذى انتفع بالحرام من أول عمره إلى آخره يتعيش بلا رزق، و هو باطل؛ لأن رزق كل حيوان مخلوق قبله أو معه، على ما ورد فى الأخبار، فإذا كان رزق هذا الإنسان (٢) مخلوقا، مع أنه لم يتناوله، كان خلقه عبثا.

قلنا: هذا منقوض بمن ولد و لم يتناول شيئا و مات، فما هو جوابهم فهو جوابنا، على أنهم قالوا: أفعال الله تعالى لا- تعلق بالأغراض، فجاز أن يكون خلق (٣) رزق هذا الإنسان لا لغرض تناوله.

و التحقيق: أن خلق رزقه لغرض صحيح، و هو انتفاع العبد به، لكنه بسوء اختياره أعرض عنه، فلا- اعتراض على الخالق، بل هو لقطع الحجة عن العبد فى تناول الحرام، لئلا يعتذر يوم القيامة بعدم الرزق. و الرازق - عند المعتزله -: فيما حصل

ص: ٣٠١

-
- ١- (١) إشارة إلى حديث الإمام الصادق عليه السلام مع محمد بن عجلان: «... فقال: الله أعدل من أن يجبر عبدا على فعل ثم يعذبه عليه». التوحيد للصدوق: ٣٥١، باب نفى الجبر و التفويض.
 - ٢- (٢) فى «ص»: (رزق هذا الحيوان) و ما فى «ح» موافق للمتن و لكن بدون كلمه (رزق).
 - ٣- (٣) (خلق) سقطت من «ث».

للعبء من غير تعب، و تجشّم عمل منه، هو الله تعالى، و ما أتاه بنصب و تعب (١) منه، فالعبء هو الرازق لنفسه (٢)، و لهذا ورد وَ اللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ (٣). و قالت الأشاعره: لا- رازق إلا- الله؛ لأنّ الرازق خالق، و لا خالق سواه تعالى عندهم (٤). و الصواب: إنّ تحصيل الأسباب، و ترتيب الأمور المؤدّيه إلى حصول الرزق، قد يكون من الله تعالى، كتكثير المياه، و تغيّر الأهويه، و إنبات البذر، و جعل الزرع حبا، و قد يكون من العبء كأنواع المكاسب، و أصناف المتاجر، و أمّا نفس الرزق - أعنى المنافع المرتبه على تلك المكاسب - فهو من عند الله تعالى لا غير.

ثمّ السعى فى تحصيل الرزق، قد يجب عند الحاجة، و قد يستحب إذا أراد التوسعه على نفسه و عياله، و قد يباح إذا استغنى عنه، و لم يؤدّى إلى ارتكاب معصيه، و قد يحرمّ إذا أدّى إلى ارتكاب منهيّ، أو ترك واجب.

و منه السعر: و هو عباره عن تقدير العوض الذى يباع به الشئ (٥). و انحطاطه عمّا جرت به العادات فى ذلك الوقت و المكان رخص، و ارتفاعه عنه غلاء (٦)، و إنّما اعتبر

ص: ٣٠٢

١- (١) قوله: (و تجشّم عمل منه... بنصب و تعب) لم يرد فى «ث».

٢- (٢) انظر: المغنى فى أبواب التوحيد للقاضى عبد الجبار: ١١/٥٣-٥٤، الكلام فى الأرزاق، فصل فيما يجوز أن يضاف إلى الله.

٣- (٣) سوره الجمعه ١١:٦٢.

٤- (٤) انظر: نهايه الإقدام للشهرستانى: ٢٢٢، القاعده «١٨» فى إبطال الغرض و العله فى أفعال الله.

٥- (٥) انظر: الإقتصاد فيما يتعلّق بالاعتقاد للطوسى: ١٧٦-١٧٧، فصل الكلام فى الآجال و الأرزاق و الأسعار.

٦- (٦) انظر: الاقتضاء فيما يتعلّق بالاعتقاد للطوسى: ١٧٦-١٧٧، فصل الكلام فى الآجال و الأرزاق و الأسعار، الذخيره فى علم الكلام للشريف المرتضى: ٢٧٤، الكلام فى الأسعار.

الوقت و المكان (١)؛ لأنّ الثلج إذا نقص عوضه في الشتاء أو في الجبال، لا يقال: إنه رخيص؛ لأنه ليس وقت بيعه، و لا مكانه، ثمّ السعر قد يسند إلى الله تعالى، بأن يقلل جنس المتاع المعين، و يكثر رغبة الناس فيه، فيحصل الغلاء لمصلحه المكلفين، و قد يكثر جنس المتاع، و يقلل رغبة الناس إليه؛ تفضلاً منه في حقّ العباد، أو لمصلحه دينه، فيحصل الرخص، و قد يسند إلى العبيد، بأن يحمل السلطان الناس على بيع تلك السلعه بثمان غال، أو رخيص، أو باحتكار بعض الناس، أو حركه العساكر، إلى غير ذلك من الأسباب.

و منه الآجال، و أجل الحيوان: الوقت الذي علم الله تعالى بطلان حياته فيه (٢)، و المقتول لو لم يقتل يحتمل فيه الأمران: الموت و الحياه، و أجل الإنسان جاز أن يكون لطفًا لغيره من المكلفين لا لنفسه، إذ بالأجل ينقطع التكليف من المكلف، و عند انقطاع التكليف لا يتصور اللطف، و اختلف في أنّ الأجل في الحيوانات واحد أو لا؟.

ذهب بعضهم إلى الثاني، و أنّ لكلّ حيوان وقتاً مقدّراً هو أجله المسمّى، و هو يبلغه بشرط الإحتراز عن المهالك (٣)، و أجل آخر دون ذلك، يسمّى أجل البلاء أو الآجال الإخترايميه (٤)، و يقع فيه إذا لم يتحاش عنها، و استدللّ بظاهر قوله تعالى:

ص: ٣٠٣

١- (١) (و المكان) أثبتناه من «ذ» و «ث».

٢- (٢) المسلك في أصول الدين للعلامة الحلّي: ١١١ / النظر الثاني، المبحث الرابع، المطلب الثالث في الآجال و الأرزاق.

٣- (٣) المغنى في أبواب التوحيد للقاضي عبد الجبار: ٣/١١-٤، الكلام في الآجال، ذكر جمله من المقالات. الفائق في أصول الدين للخوارزمي: ٢٨٤-٢٨٥، الكلام في الألفاف، باب القول في الآجال.

٤- (٤) الآجال الإخترايميه: فهي التي تحصل بسبب من الأسباب الخارجيه، كالغرق و الحرق و لدغ الحشرات و غيرها من الأمور المعضله، التفسير الكبير للرازي: ٤٨١/١٢، الانعام ٦: ٢.

وَ اتَّقَوْهُ وَ أَطِيعُوا (٣) يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَ يُؤَخِّرْكُمْ إِلَىٰ أَحْسَلِ مَسِيٍّ (١) علق تأخيرهم إلى الأجل المسمى بالتقوى الذى حاصله الإحتراز عن المعاصى و المهالك (٢) ، و بما ورد فى الحديث من: «إن الصدقه تردّ البلاء، و تزيد فى العمر» (٣).

و ذهب الأكثرون إلى أنّ الأجل واحد، فإن لم يقارنه شىء من أسباب الهلاك - عاده - يسمّى الأجل المسمى، و إن قارنه فهو أجل البلاء، و أجاب عن الآيه: بأنّ الله تعالى قدّر بلوغهم ألف سنه بشرط التقوى، و قدّر نقصان خمسين سنه بشرط عدمه، لكنّه تعالى علم فى الأزل أنّهم يتقون فيبلغون الألف، فهو أجلهم لا غير، أو لا يتقون فلا يبلغونه، بل ينقص من عمرهم الخمسين، فهو أجلهم (٤) لا غير، فلم يثبت للإنسان أجلا فى نفس الأمر، بل أجل واحد (٥).

و هذا كما يقال: زيد من أهل الجنّه بشرط الإيمان، و من أهل النار بشرط عدمه، لكنّه تعالى علم أنّه يؤمن، فيصير من أهل (٦) الجنّه لا غير، أو يكفر فيكون من أصحاب النار فقط، فلا يلزم أن يكون زيد من أصحاب الدارين معا، و كذا الحديث معناه: «إنّ

ص: ٣٠٤

١- (١) سورة نوح ٧١: ٣-٤.

٢- (٢) انظر: التبيان فى تفسير القرآن للطوسى: ١٠/١٣٣٣، سورة نوح.

٣- (٣) انظر: عوالى اللئالى لابن أبى جمهور الإحسائى: ١/٢٩١. و عنه فى بحار الأنوار للمجلسى: ١٦٥/٧٤، و الحديث عن رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلم.

٤- (٤) قوله: (لا غير، أو لا يتقون فلا يبلغونه... فهو أجلهم) لم يرد فى «ث».

٥- (٥) (أجل) لم يرد فى «ث».

٦- (٦) فى «ح» و «ث»: (من أصحاب).

الصدقه تردّ البلاء» (١) فيبلغ العبد إلى الأجل الطويل، فهو أجله حينئذ لا غير، و عدم الصدقه لا يبلغ إلى ذلك الحد، فيموت دونه فهو أجله، و على كلّ تقدير فللعبد أجل واحد (٢)، فاعلم ذلك.

و لما وفى المصنّف بما وعد، ختم رساله بنصيحه نافعه؛ ليكون داعيا إلى سبيل الرب بالموعظه الحسنه، بعدما دعا بالحكمه و المجادله، فقال: ختم و نصيحه، حيث فرغنا و وفينا (٣) بما وعدنا به (٤) فى صدر الكتاب، من إثبات واجب الوجود و صفاته، و ما يترتب عليها من النبوه، و الإمامه، و المعاد، فلنقطع الكلام على نصيحه: و هى أنّ من ينظر بعين عقله، و يتفكر بقوه بصيرته فى خلقه - أى فى خلق نفسه - و شاهد هذه الحكم المودعه فى بنيته، ممّا امتلأ من قطراتها مجلّلات علم التشريح، يجب عليه أن يعرف أنّ الخالق عزّ و جلّ لم يخلق هذه المخلوقات عبثا، كما قال: أ فَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا (٥) و إذا لم يكن عبثا (٦) كان لغرض لا محاله، فيجب عليه معرفه غرض (٧) الخالق من خلقه، و يعلم أنّ ذلك الغرض عائد إليه، و ذلك بفضلله و كرمه،

ص: ٣٠٥

-
- ١- (١) انظر: الكافي للكليني: ٧-٥/٤، باب أنّ الصدقه تدفع البلاء.
 - ٢- (٢) انظر: الذخيره فى علم الكلام للشريف المرتضى: ٢٦٢، الكلام فى الآجال. التعليق فى علم الكلام للمقرى النيسابورى: ١٦٣-١٦٤، المعاد، مسأله فى الآجال.
 - ٣- (٣) (و وفينا) لم يرد فى «ث».
 - ٤- (٤) (به) لم ترد فى و «ث».
 - ٥- (٥) سوره المؤمنون ١١٥:٢٣، و لم ترد الآيه فى «ذ».
 - ٦- (٦) قوله: (لم يكن عبثا) لم يرد فى «ث».
 - ٧- (٧) قوله: (لا محاله فيجب عليه معرفه غرض) لم يرد فى «ث».

و لا- يضيّعه - أى ذلك الغرض - بتفريطه و جهله، بل يهتمّ بتحصيله ما استطاع، فإن سمع ما ذكرناه فليشر بقوله تعالى: وَ أَمَّا الَّذِينَ سُئِلُوا فِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا (١)، و إلا- شقى شقاءً بينا، و دخل تحت قوله: فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَ شَهيقٌ (٢) و خسر خسارانا مينا، و صار من الذين يُنادُونَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ (٣) وَ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ (٤) وَ فَقْنَا اللَّهَ تَعَالَى وَ إِيَّاكُمْ لَسَعَادَةِ الدَّارِ الْآخِرَةِ، بملازمه وظائف عباده الخالق عَزَّ وَ تَعَالَى، بِمَحَمَّدٍ وَ عَتَرَتِهِ الطَّاهِرِينَ، وَ يَرْحَمُ اللَّهَ عَبْدًا قَالَ آمِينَ.

هذا ما تيسّر لنا فى شرح هذه الرسالة، ممّا سمحت به القريحه الفاتره، و الفطنه القاصره، و أمكن منه الزمان العسوف (٥)، و المكان المخوف، مع تراكم غمائم الغموم، و تلاطم أمواج الهموم، و المأمول ممّن وقف عليه النظر بعين الرضا و القبول؛ لَمَّا ذكرنا من تفاقم الأعدار، العزيز معها الإصطبار، و الله أسأل أن يقبله بفضله و إنعامه، كما وفق لإتمامه، و أن ينفع به الطالبين، و يجعله ذخرا ليوم الدين، و لنختم الكلام حامدين لله تعالى، مصليا على نبيّه محمّد خاتم النبيين و آله المعصومين، و السلام عليهم أجمعين.

(و كان الإفتتاح بتأليفه يوم السبت الحادى و العشرون من شهر محرم، و الإختتام به عشرين صفر فى سنه خمس و سبعين و ثمانمائه) (٦).

ص: ٣٠٦

١- (١) سورة هود ١١: ١٠٨.

٢- (٢) سورة هود ١١: ١٠٦.

٣- (٣) سورة فصلت ٤١: ٤٤.

٤- (٤) سورة التوبه ٩: ٦٩.

٥- (٥) العسوف: الظلوم. الصحاح ٤: ١٢٢، عسف.

٦- (٦) تاريخ الافتتاح و الاختتام لم يرد فى «ص» و «ث».

- ١ - فهارس الآيات الكريمه ٣٠٩
- ٢ - فهرس الأحاديث الشريفه ٣١٧
- ٣ - فهرس الأعلام ٣١٩
- ٤ - فهرس الفرق و الجماعات ٣٢١
- ٥ - فهرس المصطلحات ٣٢٣
- ٦ - فهرس مصادر التحقيق ٣٣٣
- ٧ - فهرس المحتويات ٣٦٣

(١) فهرس الآيات الكریمه

الآیه /رقهما/الصفحه

سوره البقره (٢)

قلنا اهبطوا منها ٣٨٢٦٦

لن تؤمن لك حتى نرى الله جهره ٥٥١٥٩

و الله لا يحب الفساد ٢٠٥٢٠٧

و ما للظالمين من أنصار ٢٧٠٢٨٩

سوره آل عمران (٣)

يوم تبيض وجوه و تسود وجوه ١٠٦٢٧٢

أعدت للكافرين ١٣١٢٦٤

أعدت للمتقين ١٣٣٢٦٤

و ما للظالمين من أنصار ١٩٢٢٨٩

سوره النساء (٤)

كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلودا غيرها ٥٦٢٥٨

و من يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم... ٩٣٢٩٣

و من يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ١١٥٢٤٣

فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهره ١٥٣١٥٩

ص:٣٠٩

سوره المائدہ (۵)

و ما للظالمين من أنصار ۷۲۲۸۹

سوره الأنعام (۶) سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ۱۴۸۴۰۸

سوره الأعراف (۷) و إذا فعلوا فاحشه قالوا وجدنا عليها آباءنا ۲۸۲۰۰

ربّ أرني أنظر إليك... ۱۴۲۱۵۸

سوره التوبه (۹) و أولئك هم الخاسرون ۶۹۳۰۶

ثمّ تاب عليهم ليتوبوا ۱۱۸۲۹۸

سوره يونس (۱۰) أ فمن يهدى إلى الحقّ أحقّ أن يتبع أمنّ لا يهدى... ۲۵۲۴۶

فأتوا بسوره مثله ۳۸۲۳۰

فأجمعوا أمركم و شركاءكم ۷۱۲۴۱

سوره هود (۱۱)

فأتوا بعشر سور مثله مفتريات ۱۳۲۳۰

فأما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير و شهيق ۱۰۶۳۰۶

و أما الذين سعدوا ففي الجنّه خالدين فيها ۱۰۸۳۰۶

سوره يوسف (۱۲)

و ما أنت بمؤمن لنا ۱۷۲۹۰

سوره الرعد (۱۳)

أكلها دائم ۳۵۲۶۵

ص: ۳۱۰

سوره إبراهيم (١٤)

فلا تحسبنّ الله مخلف وعده ٤٧٢٨١

سوره الحجر (١٥)

و إن من شيء إلا عندنا خزائنه و ما ننزله إلا بقدر معلوم ٢١٢١٠

فو ربك لنستلنهم أجمعين ٩٢٢٧٢

سوره النحل (١٦)

و قلبه مطمئن بالإيمان ١٠٦٢٩١

سوره الإسراء (١٧)

اقرأ كتابك ١٤٢٧١

كل ذلك كان سيئه عند ربك مكروها ٢٨٢٠٧

عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا ٧٩٢٨٨

قل لو كان في الأرض ملائكة يمشون مطمئنين... ٩٥٢٢٣

سوره الكهف (١٨)

فمن شاء فليؤمن و من شاء فليكفر ٢٩٢٥٢

ما لهذا الكتاب لا يغادر صغيره و لا كبيره إلا أحصاها ٤٩٢٧١

إن الذين آمنوا و عملوا الصالحات... ١٠٨.١٠٧٢٧٧

قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إليّ ١١٠٢٢٤

سوره مريم (١٩) و إن منكم إلا واردها ٧١٢٧٠

سوره الحج (٢٢) إن زلزه الساعه شيء عظيم ١٦٥

سوره المؤمنون (٢٣)

أفحسبتم أنما خلقناكم عبثا ١١٥٣٠٥

ص: ٣١١

سوره النور (٢٤)

يوم تشهد عليهم ألسنتهم و أيديهم و أرجلهم ٢٤٢٧١

سوره القصص (٢٨)

كلّ شيء هالك إلا وجهه ٨٨٢٧٤

سوره العنكبوت (٢٩)

و الذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبنا ٦٩١٨٦

سوره السجده (٣٢) فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قوّه أعين ١٧١٨٠

سوره الأحزاب (٣٣)

و خاتم النبيين ٤٠٢٣٥

سوره يس (٣٦) فإذا هم من الأجداث إلى ربهم ينسلون ٥١٢٦٢

قال من يحيى العظام ٧٨٢٦٢

أ و ليس الذي خلق السماوات ٨١٢٥٩

سوره الصافات (٣٧)

و قفوههم إنهم مسئولون ٢٤٢٧٣

سوره الزمر (٣٩)

و لا يرضى لعباده الكفر ٧٢٠٨

إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون ٤٢١٨٢

لا تقنطوا من رحمه الله ٥٣٢٨١

ص: ٣١٢

سوره غافر (٤٠) ربّنا أمّتنا ١١٢٤٧، ٢٤٨

و ما الله يريد ظلماً للعباد ٣١٢٠٧

النار يعرضون عليها ٤٦٢٤٧

سوره فصلت (٤١)

شهد عليهم سمعهم ٢٠٢٧١

وقالوا لجلودهم ٢١٢٤٢

ينادون من مكان بعيد ٤٤٣٠٦

سوره الجاثية (٤٥)

ولتجزى كلّ نفس بما كسبت ٢٢٢٥٣

سوره محمد صلى الله عليه وآله (٤٧)

واستغفر لذنبك وللمؤمنين ١٩٢٨٩

سوره ق (٥٠)

وجاءت كلّ نفس معها سائق وشهيد ٢١٢٧٢

سوره الطور (٥٢)

فليأتوا بحديث مثله ٣٤٢٣٠

سوره النجم (٥٣) عند سدره المنتهى... ١٤-١٥٢٤٥

سوره الرحمن (٥٥) كلّ من عليها فان ٢٦٢٧٤

ص: ٣١٣

الآيه/رقمها/الصفحه

سوره المجادله (٥٨)

أولئك كتب في قلوبهم الإيمان ٢٢٢٩١

سوره الجمعه (٦٢)

و الله خير الزاقيين ١١٣٠٢

سوره التغابن (٦٤)

هو الذي خلقكم فمنكم كافر و منكم مؤمن ٢٢٩٣

سوره التحريم (٦٦)

يوم لا يخزي الله النبي و الذين آمنوا معه ٨٢٩٣

سوره الحاقه (٦٩)

فأما من أوتى كتابه بيمينه ١٩٢٧١

و أما من أوتى كتابه بشماله ٢٥٢٧١

سوره نوح (٧١)

و اتقوه و أطيعون... ٣-٤٣٠٤

و لا يلدوا إلا فاجرا كفارا ٢٧٢٧٩

سوره المدثر (٧٤)

فما تنفعهم شفاعه الشافعين ٤٨٢٨٩

سوره القيامه (٧٥)

أ يحسب الإنسان ألن نجعمه... ٣-٤٢٥٨، ٢٦٢

سوره الإنسان (٧٦)

لم يكن شيئاً مذكوراً ١٦٥

ص: ٣١٤

سوره التكوير (٨١)

و إذا الوحوش حشرت ٥٢٩٤

و إذا الصحف نشرت ١٠٢٧١

سوره الانفطار (٨٢)

و إنَّ الفجار لفي جحيم... ١٤-١٥٢٧٨

سوره الانشقاق (٨٤)

و أما من أوتى كتابه وراء ظهره ١٠٢٧١

سوره البروج (٨٥)

و شاهد و مشهود ٣٢٧٢

سوره العلق (٩٦)

عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَم ٥٢٥١

سوره الزلزله (٩٩)

فمن يعمل مثقال ذرّه خيرا يره ٧٢٨٦

سوره العاديات (١٠٠)

أفلا يعلم إذا بعثر ما فى القبور ٩٢٦٢

سوره الكوثر (١٠٨)

إِنَّا أعطيناك الكوثر ١٢٧١

ص: ٣١٥

(أذخرت شفاعتي لأهل الكبائر من امتي) الرسول صَلَّى الله عليه وآله ٢٨٨

(استنزهوا من البول فأن عافه عذاب القبر من البول) الرسول صَلَّى الله عليه وآله ٢٦٨

(ألكم بينه) الرسول صَلَّى الله عليه وآله ٢٣٠

(اللهم ثبت قلبي على دينك) الرسول صَلَّى الله عليه وآله ٢٩١

(إن أهل الجنة جرد مرد) الرسول صَلَّى الله عليه وآله ٢٥٨

(أنت خليفتي بعدى) الرسول صَلَّى الله عليه وآله ٢٤٤

(إن ضرس الكافر مثل جبل أحد) الرسول صَلَّى الله عليه وآله ٢٥٨

(إن لله تسعة و تسعين اسما) الرسول صَلَّى الله عليه وآله ١٧٢

(إنهما يعدبان و ما يعدبان فى كبيره) الرسول صَلَّى الله عليه وآله ٢٦٨-٢٦٩

(إنه مرض رسول الله صَلَّى الله عليه وآله... الإمام الصادق عليه السلام ٢٣٠

(الإيمان بضع و سبعون شعبه...) الرسول صَلَّى الله عليه وآله ٢٩١

(تفكر ساعة خير من عباده سبعين سنة) الرسول صَلَّى الله عليه وآله ١٨٢

(خالق الخير و الشر) الإمام الصادق عليه السلام ٢٠٨

(سترون ربكم يوم القيامة...) الرسول صَلَّى الله عليه وآله ١٦٠

(سقف الجنة عرش الرحمن) الرسول صَلَّى الله عليه وآله ٢٦٦

(على الصراط...) الرسول صَلَّى الله عليه وآله ٢٧٢

(فهناك ما لا عين رأت...) الرسول صَلَّى اللهُ عليه وآله ١٨٠

(القدرية مجوس هذه الأمة) الإمام الصادق عليه السلام ٥٥

(لا إيمان لمن لا أمانه له) الرسول صَلَّى اللهُ عليه وآله ٢٩٣

(لا تدركه العيون بمشاهده العيان) أمير المؤمنين على السلام ١٦١

(لا يزني الزاني وهو مؤمن) الرسول صَلَّى اللهُ عليه وآله ٢٩٣

(لعنت القدرية على لسان سبعين نبياً) الرسول صَلَّى اللهُ عليه وآله ٥٥

(لقد ضغطته الأرض ضغطته اختلفت بها ضلوعه) الرسول صَلَّى اللهُ عليه وآله ٢٦٨

(لم أعبد رباً لم أره) أمير المؤمنين عليه السلام ١٦٠

(ما شاء الله كان وما لم يشاء) الرسول صَلَّى اللهُ عليه وآله ٢٠٨

(ما من يوم و ليله إلا و يأتي على ابن آدم) الرسول صَلَّى اللهُ عليه وآله ٢٧٢

(هذا إمام ابن إمام أخو إمام...) الرسول صَلَّى اللهُ عليه وآله ٢٤٤

(هلا شقت قلبه) الرسول صَلَّى اللهُ عليه وآله ٢٩١

(هم خصماء الله في القدر) الرسول صَلَّى اللهُ عليه وآله ٥٥

(وإن زني و إن سرق على رغم أنف أبي ذر) الرسول صَلَّى اللهُ عليه وآله ٢٩٤

١ - المعصومون الأربعة عشر عليهم السلام

الصادق - محمد صَلَّى اللهُ عليه وآله - رسول الله - النبي - صَلَّى اللهُ عليه وآله ٤٧، ٥٠، ١٥١، ١٦٢، ١٨٢، ١٩٩، ٢٠٨، ٢١٧،
٢١٨، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٧، ٢٤٢، ٢٤٦-٢٤٩، ٢٧١، ٢٧٣، ٢٧٨، ٢٨٨ - ٢٩١،
٢٩٣-٢٩٤، ٣٠٦

الإمام على - أمير المؤمنين عليه السلام ٥٥، ١٦٠، ١٦١، ١٧٩، ٢٣٠، ٢٤٣، ٢٤٤

الإمام الحسن عليه السلام ٢٣٩، ٢٤٣

الإمام الحسين عليه السلام ٢٣٩، ٢٤٣، ٢٤٤

الإمام زين العابدين عليه السلام ٢٤٣

الإمام محمد الباقر عليه السلام ٢٤٣

الإمام جعفر الصادق عليه السلام ٢٣٠، ٢٤٣

الإمام موسى الكاظم عليه السلام ٢٤٤

الإمام على الرضا عليه السلام ٢٤٤

الإمام محمد الجواد عليه السلام ٢٤٤

الإمام على الهادي عليه السلام ٢٤٤

الإمام الحسن العسكري عليه السلام ٢٤٤

الإمام المهدي عليه السلام ٢٤٤

٢ - الأنبياء عليهم السلام

١ - آدم عليه السلام ٢٦٤، ٢٧٢

٢ - نوح عليه السلام ٢٤٦، ٢٧٩، ٢٨٠

٣ - إبراهيم الخليل عليه السلام ٢٥٨، ٢٨٨

٤ - موسى عليه السلام ١٥٨-١٥٩، ١٦٠، ١٦٥

٥ - يوشع ٢١٨

٦ - الخضر عليه السلام ٢٤٦

٧ - لقمان ٢٤٦

٨ - المسيح عليه السلام ٨٨

ص: ٣١٩

أرسطو ١٠١، ١٠٤

إمام الحرمين ٧٤، ١٧٤، ١٩٧

الأمام الرازي ٧٤، ١٠٩، ١٢١، ١٢٧، ١٤٣، ٢٠٣، ٢٤٠، ٢٤٣، ٢٨٤

بشر بن المعتمر ٢٦٤

الجاحظ ١٤٧، ٢٣٢، ٢٣٦، ٢٥٧، ٢٧٨

جالينوس ١٠٤، ٢٥٥، ٢٦٢

جبرائيل ٨٩، ٩٠، ١٦٢، ٢٣٠، ٢٧٠

الحسن البصري ٥١، ٥٢، ١٩٩

الحليمي ٢٦٠

حواء ٢٦٤

الخليل (الفراهيدي) ١٦٨

دحيه الكلبي ٨٩

الراغب ٢٥٤، ٢٦٠

سعد بن معاذ ٢٦٨

سفيان الثوري ٢٩٣

سيبويه ١٦٨

الشافعي ٢٤٣

ضرار بن عمرو ١٧٥، ٢٦٤

عباد الصيمري ٢٦٤، ٢٦٥

عبد الجبار ٢٦٤، ٢٩٦

عثمان ٥٥

العلاف ١٤٧

عمر بن الخطاب ٥٥

عمرو بن عبید ٢٩٢

العنبري ٢٧٨

الغزالي ٧٦، ١٧٤، ٢٥٤

الفارابي ١٠٢

الكعبي ١٤٦، ١٥٠، ٢٩٥

محمد بن كزّام ١٥٤

محمود الخوارزمي ٢٧٣

المرتضي ٢٣٢، ٢٩٥

مسيلمه ٢٢٨، ٢٣١

مقاتل بن سليمان ٨٦

النجار ١٤٦

النظام ١٣٧، ١٤٦، ١٤٧، ٢٣٢، ٢٥٥

هشام ٢٠٣

واصل بن عطاء ٥١، ٥٢

ابن جرير الطبري ٢٦٧

ابن الراوندي ٢٥٥

ابن سينا ١٠٢، ١٤٣

ابن عباس ٢٦٥

أبو إسحاق الأسفرائيني ١٩٨، ٢٣٢

القاضي أبو بكر الباقلاني ٧٤، ١٧١، ١٧٥، ١٩٨، ٢٣٢

أبو بكر ٥٥، ٢٣٨، ٢٤٣

أبو الحسن الأشعري ٥٣، ٥٤، ٧٥، ١٦٧، ١٧١، ٢٠٠

أبو الحسين البصري ١٤٤، ١٤٦، ١٤٧، ١٥٠، ١٩٨، ٢٣٦، ٢٦٤، ٢٧٣

أبو زيد الدبوسي ٢٦١

أبو علي البلخي ١٤٧، ٢٦٦

أبو علي (محمد بن عبد الوهاب) - الجبائي ٥٣، ٥٤، ١٣٧، ٢٢٥، ٢٤١، ٢٦٤، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥

أبو منصور الماتريدي ١٥٨

أبو هاشم ٢٥٧، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٩٥

ص: ٣٢٠

(٤) فهرس الفرق و الجماعات

الإسلام - المسلمين ٤٩، ١٠١، ١٥٠، ٢٢١، ٢٧٥

الاسحاقية ٨٩

الإسماعيلية ٢٣٦، ٢٣٨

الاشاعره - أهل السنه و الجماعه - السلف - الجمهور ٥٠، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٦٤، ١٠٩، ١١١، ١١٢، ١٤٢-١٤٤، ١٤٦، ١٤٨، ١٥٠،
١٥٢، ١٥٣، ١٦٤-١٦٦، ١٧١، ١٧٤-١٧٥، ١٩٣-١٩٤، ١٩٦-١٩٧، ٢٠٥-٢٠٦، ٢٠٨-٢٠٩، ٢١٢-٢٢٠، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٣٦، ٢٤٠،
٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٦، ٢٥٧، ٢٦٤، ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٧٧، ٢٩٠، ٢٩٧، ٣٠٠-٣٠٢

أهل السلوك ١٨١

الثوية ٨٢، ٨٣، ١٣٦

الجارودية ٢٣٩

الجبائية ١٤٨

الحكماء ٦٤، ٦٦، ٨١، ٨٥، ٩٨، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٩، ١١١، ١١٣، ١١٧-١١٥، ١٢٨، ١٣١، ١٤٤-١٤٥، ١٤٨، ١٧٤، ٢٠٥-٢٠٩، ٢١٩ -
٢٢١، ٢٢٦، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٦٤، ٢٧٣

الحشوية ٢٢٥، ٢٧٩

الحنابلة ١٦٣، ١٦٥

الخوارج ٢٢٥، ٢٣٧، ٢٤٠، ٢٩٢، ٢٩٧

الدهرية ١٣٥، ٢٦١

الديصانية ٨٣

الزيدية ٢٣٦، ٢٣٩-٢٤٠

الشيعة - الإمامية ٦٤، ٦٧، ٧٤، ٨٩، ١١١، ١١٣، ١٤٢، ١٤٤، ١٤٨، ١٥٠، ١٦٥، ١٧٤، ١٩٧، ٢٠٥-٢٠٦، ٢١٠، ٢١٢-٢١٣، ٢٢٠،
٢٢٦، ٢٣٦-٢٣٨، ٢٤٠-٢٤٣، ٢٤٦-٢٤٧، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٦١، ٢٦٤، ٢٧٧، ٣٠١

الصالحية ٢٤٠، ٢٦٧

الفلاسفه ٥٠، ٥٧، ١١١، ١١٥، ١١٨، ١١٩، ١٣١، ١٣٥-١٣٦، ١٣٨، ١٩٤، ١٩٧، ٢٥٧، ٢٦٠-٢٦١، ٢٧٥

القدرية ٥٥-٥٦، ٢٠٠

الكراميه ٩١، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٣، ١٧٠، ٢٥٧، ٢٦٧، ٢٧٣

المتكلمون ٦٧، ٨٢، ٨٥، ١٠٦، ١٠٩، ١١٩، ١٣١، ١٤٣، ١٤٥، ١٤٩-١٥١، ١٧٠، ٢٦٠، ٢٦٤، ٢٧٣، ٢٧٦، ٢٨١، ٢٩٠، ٢٩٤

المجبره ١٩٤، ١٩٧، ٢٠٠-٢٠٢

المجسمه - المشبهه ١٥٣، ١٥٤

المجوس ٥٥، ٥٦، ٨٤، ٩١، ١٠١

مذهب هشام ٢٠٣

المعتزله - أصحاب العدل و التوحيد ٥٠-٥٦، ٦٥، ٧٤، ٧٥، ١١٢، ١٣٧، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٦، ١٤٨، ١٥٠، ١٥٣، ١٥٤، ١٦٢، ١٦٤، ١٧٠، ١٧٤، ١٧٥، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٦، ١٩٧، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢١٠، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٣٢، ٢٣٦، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦١، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٧٠، ٢٧٣، ٢٧٧، ٢٨٠، ٢٨٣، ٢٨٧-٢٩٠، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٦، ٣٠١

النصارى ٨٨، ١٠١

النصيرية ٨٩

الوثنيه ٨٢

الوعيديه ٢٨٣، ٢٩٠

اليهود ١٠١، ١٥٤، ٢٣٤-٢٣٥

ص: ٣٢٢

(٥) فهرس المصطلحات

الأبدى ٧٦، ١٠٣

الاثنين - الاثنين ٧٩، ٨١، ٩٣، ٩٤، ٢٧٤

اجزاء متميزه ٧٧

احادى الذات ١٧٠

الاحباط ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٨٦

الإحساس ٨٥، ٨٦، ٩٦، ٩٧، ١٤٣، ٩٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٤، ١٥٥، ١٨١، ١٨٧، ٢٢٠، ٢٢٣، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٧، ٢٧٥، ٢٨٨

الأحكام - الأحكام الشرعيه - الأحكام العمليه ٤٩، ٥٠، ٢١٨، ٢٢٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٥٣

الأحكام الضروريه ١٩٤

الأحكام العقليه ١٨١، ١٩٤

الاختيار ٣، ٥٤، ٧٠، ٧١، ١٠٩، ١١٩، ١٢٢، ١٣١، ١٣٧، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢١٠، ٢٢١، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٤٥، ٢٤٦

٢٥٤، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧٦، ٢٧٧، ٣٠١

الآخره - يوم المحشر - دار الجزاء ٤٧، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ١٥٣، ١٥٥، ١٧٩، ٢١٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٧١، ٣٠٦

الإدراك

٤١، ٤٣، ٤٥، ٤٦، ٤٩، ٩٥، ٩٧، ٩٨، ١٢٨، ١٣١، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٥، ١٥٦، ١٦١، ١٦٩، ١٧١، ١٧٧، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١

١٨٣، ١٨٦، ١٩٢، ١٩٣، ٢٢١، ٢٥٢، ٢٥٩، ٢٦٣، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٧

الإرادة ٥٤، ٩١، ٩٢، ١٠٨، ١٠٩، ١١١، ١١٣، ١١٩، ١٢٢، ١٣٧، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٨، ١٦٤، ١٦٥، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٦، ٢٠٧

٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٢، ٢١٩، ٢٧٧

الأزلى - الأزليه

٧٦، ١٠٣، ٢٠٩، ٣٠٤

اصول الدين ١٧٣

اصول الفقه ٥٠

الألطف الجليله ٢٥٢

الألطف الخفيه ٢٥٢

الألم - الألم الحسى - الألم العقلى ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٩، ٢٩٦

إله ٨٢، ٨٣، ١٦٩، ١٧٦

الإلهام ١٣٢، ١٧٢، ١٨٨، ٢١٩

الإلهيات - الإلهيه ٥٧، ٨٢، ٨٣، ١٨٥

الإمام - الإمامه ٥٥، ٥٧، ٢١٧، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٣٠٥

الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر ٥٧، ٢٣٧، ٢٤٠

الإمكان ٧٨، ٧٩، ٨٢، ٨٥، ١٠٠، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٤، ١٦٠، ٢٤٦، ٢٦٩

الإمكان الذاتى ١٢٦، ١٢٨، ١٢٩

الإمكان العام ٢٨٠

الانكشاف ٦٣، ٧٧، ١١٤، ١٥٣، ١٦٩، ١٨٦، ١٨٧، ٢٤٥

الانكشاف التام ١٦٠، ١٦٣

الإيجاد ٥٤، ٧٧، ٩١، ١٠٤، ١٠٥، ١١٠، ١١١، ١١٣، ١١٥، ١٢٧، ١٢٩، ١٣١، ١٤٨، ١٦٥، ١٦٩، ٢٠٥، ٢٠٩، ٢٥١

الإيمان - المؤمن ٥١، ٥٢، ١٥٥، ١٦١، ٢٧٠، ١٧٢، ١٧٩، ٢٤٣، ٢٨٠، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٧، ٣٠٤

البارئ ٧٦، ٧٧، ١٢٣، ١٢٩، ١٣١، ١٣٣، ١٣٨، ١٤٠، ١٤٥، ١٦٥، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢١١، ٢١٣، ٢٢٣

الباقي ٧٤

البداء ٢٣٤

البداهه ٦٥، ٦٦، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧٣، ٨٥، ٩٤، ١٢١، ١٢٢، ١٧٥، ٢١٢

برهان التطبيق ١٠٧

برهان التوحيد ٧٩

البعثه ٢٢٠، ٢٢١

البقاء ٧٥، ٢٥٥، ٢٥٩، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٩٥

التأخر الذاتى ١١٠

التأخر بالعليه ١١٠

التجلى ٦٢، ٦٣، ١٨٨، ٢٦٣

التحيز ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٩٠

الترتيب الزمانى ١٣٩

الترتيب العقلى ١١٠

التركيب ٦٦، ٧٨، ٧٩، ٨١، ٨٦، ٩٢، ٩٣، ٩٨، ١٠١، ١٢٠، ١٢٤، ١٢٦، ١٦٥، ١٧٠، ٢٥٤، ٢٧٥

التصديق - التصديق الضرورى ٦٥، ٩٥، ١٩٥

التصور ٦٦، ٦٨، ٦٩، ٨٨، ٩٥، ١٢١، ١٢٢، ١٩٥

تعقل الذات ١٢٦

التغاير ٧٣، ٩٣، ١١٣، ١١٤، ١٣٥، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٦، ١٦٤، ٢٧٤

التقدم ٦٧، ٧٣، ١١٣، ١٢٤

التكليف ١٧٣، ٢٠٦، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٣٢، ٢٤٢، ٢٥١، ٢٥٢

ص: ٣٢٤

٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٨، ٢٦١، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٧٤، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٨، ٢٩٦، ٢٩٧، ٣٠٠،

٣٠٣

التنزيه - تنزيه الله ٥٦، ١٣٧، ١٤٠، ١٧٠، ١٧٨، ٢٢٧، ٢٥٢

توبه ٥٢، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٨، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠

التوحيد ٤٩، ٥٢، ٥٨، ٦١، ٨١، ٩٥، ١٧٣

التوفيق ٢١٤

الثبوت - ثبوتى ٦٧، ٨٠، ١٧٨

الثواب - ثواب المطيع ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ١٩٣، ١٩٤، ٢٠٧، ٢١٢، ٢١٤، ٢٢٤، ٢٥٣، ٢٥٩، ٢٦١، ٢٦٤، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٨٠، ٢٨١،

٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٩، ٢٩٤

الجبر ٥٦، ١٩٤، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣

الجزئى ٦٣، ٦٦، ٧٨، ٩٧، ١١٢، ١٢٥، ١٢٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٣، ١٤٩، ١٦٨، ٢٢٢، ٢٥٢، ٢٥٤

الجزئى الزمانى ١٣٨، ١٣٩، ١٤١

الجزئيات المتغيره ١٣٦، ١٣٨، ١٤٢

الجنه ٥٢، ٥٣، ٥٤، ١٧٢، ٢٥٨، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٧٩، ٢٨٣، ٢٨٦، ٢٩٦، ٢٩٧، ٣٠٤

الجنس ٧٨، ١٠٣، ١٨٦، ٢١٩

الجهل ١٣٧، ١٣٩، ١٤٠، ١٥٩، ١٧١، ١٩٣، ٢٠٣، ٢٠٦، ٢٣٤، ٢٤٦

الجهل المركب ٦٣، ٦٤، ٧٩، ٨١، ٨٦، ٨٧، ١٢٤، ١٢٦، ١٣٦، ١٣٩، ٢٥٤، ٢٧٥

الجوهر ١٢٤، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٦٢

جوهر عقلى ١٢٧

الحادث ٥٣، ٧٦، ٩٠، ٩١، ١٠١، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٩، ١١١، ١١٣، ١١٤، ١٤٠، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٤، ١٦٢، ١٦٤، ١٦٥،

١٦٦، ١٦٧، ١٨١، ١٩١، ٢٥٧

الحادث اليومي ١٠٦

الحال ١٢٤، ٢٥٦

الحَدَّ ٦٣، ١٧٥

الحدوث الذاتي ١٠٦

الحدوث الزماني ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧

الحدوث اليومي ١٠٦

الحركة الفلكية السرمديه ١٠٧

الحزبيات المتشكله ١٤٠

الحسن و القبح العقليان ٥٣، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ٢٢٦

حقيقه الوجود ٦٦

الحواس الباطنه ١٥٠

الحواس الظاهره ١٨١، ٢٥٢

الحياه ١١٣، ١٤٣، ١٤٥، ٢٦٩

الخالق ٧٧، ٩٩، ١٦٧، ١٦٩، ١٧٣، ٢٠٧، ٣٠٢، ٣٠٦

الخبر ٦٦، ٦٧، ١٦٤

الخرق ٢١٩، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٢

الخلد ٥٢، ٢٧٧، ٢٨٦، ٢٩٧

خلقهم ٥٤، ٧٦، ٩١، ٩٩، ١٢٣، ١٢٦، ١٣٢، ١٦٢، ١٦٥، ١٩٧، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٧،

ص: ٣٢٥

٢٠٨، ٢١٠، ٢١٣، ٢٢٠، ٢٢٤، ٢٥١، ٢٥٣، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٩٧، ٣٠١، ٣٠٥

الدلائل الثقليه - الظواهر الثقليه ١٥٨، ٤٩

دليل التمانع ١٣٧

الدليل العقلي ٢٤٢، ٢٤٤، ١٥٧، ٤٩

الدور و التسلسل - التسلسل - الدور ٢٨٤، ٢٠٤، ١٩٤، ١٦٢، ١٢٧، ١٢٠، ١١٣، ٧٥، ٧٣، ٧٢، ٤٨

الذات ٥٥، ٤٩، ٧٢، ٧٣، ٧٥، ٧٨، ٨١، ٨٢، ٨٥، ٨٦، ٨٨، ٩٠، ٩١، ٩٣، ٩٨، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٨، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٦، ١١٧،

١١٨، ١٢٠، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٦، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٦،

١٦٤، ١٩٦، ١٧٠، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٨، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٧٦، ٢٨٥

الذم ٢١٢، ٢٠٨، ٢٠٥، ١٩٣، ١٩٢

الذهن ٨٠، ٧٨، ٧٧

الرازق ٣٠٢، ٣٠١، ١٦٧

الرجس الباطن ٢٢٨

الرجس الظاهر ٢٢٨

الروح ٢٥٨، ٢٥٦، ٢٩

الرؤيه - رؤيته ١٦٠، ١٥٩، ١٥٧، ١٥٥، ١٥٤، ١٥٣، ١٥٢، ٥٤

الرياضيات ٥٧

الزمان ٢٧٤، ٢٤٢، ٢٤٠، ١٥٧، ١٣٨، ١١٦، ١١٤، ١١١، ١١٠، ١٠٧

الزمان الثاني ٧٥

الزمان الماضي ٧٦

السبق الزماني ١٠٥

السرمدى ٧٦

السكون ١٠٣، ١٥٤

سمعه ١٤٥، ١٤٩، ١٥١، ٢٢٠

السمعيات ٥٧، ١٦٠، ٢٢٠، ٢٢٦، ٢٣٦

السنة ٥٤، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٧٨، ٢٩٥

الشرور - الشر ٥٦، ٨٣، ٨٤، ٨٩

الشريعة ٥٧

الشفاعة ٢٧٧، ٢٨٨، ٢٨٩

الشك - الشكوك ٦٤، ٢٧١، ١٨٥

الشهادة ٢٧٢

الشهادتين ٥٢

الشيء ٦١، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٢، ٧٣، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨٢، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩٢، ٩٣، ٩٥، ٩٦، ١٠٥، ١٠٧، ١١٢، ١١٣، ١١٦، ١١٧،
١١٨، ١٣٥، ١٥٣، ١٦٤، ١٧٧، ١٨٤، ١٨٧، ١٩٥، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢١٢، ٢٥٤، ٢٦١، ٢٨٦، ٢٩٣، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٤

صاحب الكبيره - الكبائر ٥١، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٦٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤

الصانع ٤٩، ٧٣، ٧٦، ١٧٨، ٢٢١، ٢٣٣

الصحة ٦٧، ١٣٥، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٥٧، ٢٠٩

الصرفه ٢٣٢

الصغيره ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٣

الصفات، ٤٩، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٩، ١٤٣، ١٤٤

ص: ٣٢٦

١٤٩، ١٥١، ١٥٢، ١٦٤، ١٦٦، ١٦٧، ١٧٠، ١٧٢، ١٧٦، ١٧٧، ٢٠٦

صفات الجلال و الإكرام ٤٩

الصفات الحقيقيه ٨٠، ١١٨، ١٦٧، ١٦٨، ١٧٨

الصفات السلبيه ٤١، ٨٤، ١٧٠، ١٧٢

الصفات الكماليه ١١٦

صفات الواجب ٧٢، ٢٢٠

الصفات الوجوديه - الصفات الثبوتيه ٤١، ١٧٠، ١٧٢

الصوت ١٦٣

الصور ٤٤، ٧٧، ٨٧، ٨٩، ٩٨، ١٠٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٨١، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ٢٠٤، ٢٠٥

٢١٩، ٢٥٨، ٢٥٩

الصور الجسميه ١٠٣

الصور النوعيه ١٠٣، ٢٧٥

الطبيعيات ٥٧، ٢٦١

الظلم ٢٨٦، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٧، ٢٩٩، ٣٠١

الظن ٤٣، ٤٤، ٧٦، ٩٤، ١٤١، ١٤٧، ٢٢٣، ٢٨٦، ٢٩٧

العالم ٨٣، ١٠١، ١٠٤، ١٠٧، ١٠٩، ١١١، ١١٥، ١١٦، ١٢٨، ١٣٨، ١٦٩، ١٩٦، ١٩٩، ٢٠٩، ٢٢١، ٢٣٣، ٢٥٤، ٢٥٧، ٢٦٣

عالم - العالميه ٨٤، ١١١، ١١٢، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٥٩، ١٦٨، ١٧٦، ٢٣٩

العالم العنصرى ١٢٧

عالم الغيب ٨٥، ١٨٥، ١٨٦، ٢٦٣

عالم القدس ١٨٦، ٢٢٠، ٢٦٣

العبد ٥٣، ٥٤، ١٣٧، ١٣٨، ١٥٣، ١٦٠، ١٦٤، ١٦٩، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢٢٤،
٢٢٥، ٢٩٧، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٥، ٣٠٦

العدل ٥٢، ٥٨، ١٩١، ٢٨٣، ٢٨٧، ٢٨٨

العدم - عدمي ٦٢، ٦٥، ٦٧، ٦٩، ٧١، ٧٣، ٧٤، ٧٧، ٨٠، ٩٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٩، ١١٠، ١١٦، ١١٧، ١٤٦، ١٧٦، ١٨١، ٢٠٠،
٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٥١، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٨١، ٢٨٥، ٢٩٩، ٣٠٤

العرض ٨٣، ٨٥، ٩٠، ٩٧، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٢٥، ١٦٥، ٢٥٥، ٢٨٤، ٢٧٩، ٣٠٠

العرف ٦٤، ٧٩، ٣٠٠

العرف الخاص ٩٩

العرف العام ٩٩

العصمه - المعصوم ٥٠، ١٤، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٣٣، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٦٣، ٣٠٦

العقاب ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٩٩، ١٩٣، ١٩٤، ٢٥٣، ٢٥٩، ٢٦١، ٢٦٤، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦،
٢٨٨، ٢٨٩

العقل ٤٨، ٥٦، ٦٤، ٦٨، ٧٠، ٧٩، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٥١، ١٧٠، ١٧١، ١٧٣، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٥، ٢١٣، ٢٢٧، ٢٣٣، ٢٤٢، ٢٥٢،
٢٦٣، ٢٦٥، ٢٧٣، ٢٨٧

العقل الأول ١٢٧، ١٢٩

العقل الثامن ١٣٠

العقل الثاني ١٢٧

ص: ٣٢٧

العقل العاشر ١٢٧

العقل العملي ١٩٤

العقل الغريزي ٤٧

العقل الفعال ١١٩، ١٢٧، ٢٧٥، ٢٧٦

العقل النظري ١٩٤

عكس النقيض ٧٩، ١٥٤

العلة ٧٣، ٧٨، ١٠٦، ١١٦، ١١٧، ١٢٠، ١٢٧، ١٢٨، ١٤٠، ١٤١، ١٤٤، ٢٤٥

العلم ٥٤، ٦٢، ٦٤، ٦٧، ٨٩، ١٠٨، ١١١، ١١٣، ١١٤، ١١٦، ١٣١، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٩، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٨، ١٤٩،

١٥٢، ١٥٣، ١٦٥، ١٧٠، ١٧٦، ١٧٨، ١٧٩، ١٩٣، ١٩٤، ٢٠٤، ٢١٠، ٢٤٥، ٢٥١، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٦٩، ٢٨٧

العلم الانطباعي ٦٢

العلم الحضوري ٦٢

علم الشرائع و الأحكام - الشرع ٤٩، ٥٠، ٥٧، ٦٤، ١٥٥، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٨٥، ١٩٣، ١٩٤، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧،

٢٤٥، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٨

العلم الضروري ٤٧، ١٩٨

العين ٦٧، ٧٨، ٩٢، ٩٣، ١٠٠، ١٣٦، ١٣٧، ٢٥٥، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٧، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٨٠

عين ذاته ٧٣، ٧٨، ٨١، ١١١، ١٣٤، ١٣٥، ١٤٢، ١٤٨، ١٧٧

الغاذيه ٢٥٢

الغنى المطلق ٧٥، ١٧٠، ١٩٦، ٢٧٦

الغيبه ٢٤٥، ٢٤٦

غير ذاته ٧٣

غير مرئي ٥٣

الفصل ٧٨

فصل ذاتي ٧٩، ١٠١

الفعل ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٧٧، ٧٩، ٨٠، ١٠٨، ١٣١، ١٣٢، ١٣٧، ١٤٦، ١٤٧، ١٩١، ١٩٢، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢١٠، ٢١٣، ٢١٤، ٢٢٤، ٢٢٨، ٢٤٢، ٢٤٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٩٨، ٢٩٩

الفعل الكسبي ٢٠٠

الفقه ٥٠، ١٧١

قائم ٨٨، ١٦٤، ١٦٦

قائم بذاته ٥٥، ٨٨، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٩، ١٦٤، ١٦٦، ١٦٨، ١٦٨

القيح ٥٦، ١٣٧، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١٠، ٢٢٤، ٢٤٦، ٢٥٣، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٩٧، ٢٩٩

القدر - القادر ٢١٠

القدره ٥٣، ٥٤، ٨٢، ٨٩، ١٠٨، ١١١، ١١٠، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١٣١، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٣، ١٤٥، ١٤٦، ١٧٠، ١٨٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢١٣، ٢٥٢، ٢٥٥، ٢٦٨، ٢٩٩

القدره الحادته ١٠٩

القدره القديمه ٩٢

القديم الذاتي ١٠٦

القديم الزماني ١٠٦، ١٠٧

القسمه ٧٩، ٦٩

قضاء الله ٥٥، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢١٠

القوه الباصره ١٥٦

القوه البهيميه ١٨٤

قوه الحركه ١٤٣، ٢٧٥

قوه الحس ١٤٣، ١٨١، ١٨٧، ٢٧٥

القوه الحيوانيه ١٨١

القوه العقليه ١٨١، ١٨٧

القوه العمليه ٩٦، ١٤٣

القوه الملكيه ١٨٤

القوه النطقيه ٤٨

القوه النظرية ١٨٠، ١٧٨

الكثره - متكثر ٧٧، ٧٨، ٧٩، ١١٩، ١٢٣، ١٢٦، ١٣١

الكرامات ٢٢٨

الكسب ٦٥، ٧٠، ١٩٥، ٢٠٠، ٢٥٣

الكفر - كافر ٥١، ٥٢، ٥٣، ٢٠٧، ٢٢٥، ٢٥٨، ٢٦٦، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٥

الكلام - علم الكلام ٤٧، ٤٩، ٥٠، ٥٧، ٥٨، ١٦٢، ١٦٧، ١٧٣، ١٧٩، ١٨٠

الكلام اللفظي ١٦٤

كلام الله تعالى ٥٣، ٥٥، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧

الكلام النفسى ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧

الكلى ٦١، ٦٣، ١٤٠، ١٤٣، ٢٥٦

الكنه ٦٦، ٧٧، ١٤٠، ١٧٤، ١٧٥

اللذه ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٢٦٣، ٢٦٩

اللذه الحسيه ٩٧، ٩٨، ٢٦٣

اللذه العقليه ٩٦، ٩٨، ٢٦٣، ٢٦٤

اللفظ ١٧٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٣٨، ٢٤٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٣٠٣

اللفظ المحصل ٢١٤

اللفظ المقرب ٢٤٢

الماده المنفعله ٢٨٦

الماهيه ٧٣، ٧٩، ٨١، ٩٣، ١٠٠، ١٢٩، ١٣٩، ١٦٩، ١٧٩، ١٨٠

مباح ١٩٢، ٢٠٦، ٢٩٨، ٣٠٠

مبدأ - المبدأ الأول - المبدأ القديم ٧٧، ٩٨، ١٠٦، ١٠٧، ١٢٦، ١٢٧، ١٣٠، ١٣٢، ٢١٠، ٢٧٥

متباين ٦٩

مترادف ٧٦

المتساويين - تساوى ٦٧، ٧٠، ١٣٨، ١٩٢، ٢٨٥

المجهولات ٤٩

المحال ٧٠، ٧٣، ٧٩، ٨٢، ٩٠، ٩٣، ٩٥، ١١٣، ١١٧، ١٣٥، ١٣٦، ١٥٤، ١٥٩، ١٦٠، ١٩٩، ٢٠٣، ٢٠٩، ٢١٠، ٢٣٤، ٢٥٩، ٢٦٤

٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٨٢، ٢٨٥، ٣٠٥

المذكور ٦٢

المركب ٦٦، ٧٨، ١٦٥

المركب الحيواني ٢٧٥

المركب المعدني ٢٧٥

المركب النباتي ٢٧٥

المزاج النوعي ١٤٣

المستحيل - المستحيالات ٦٣، ٧٠، ١١١، ١١٦، ١٣٣، ١٤٥، ١٥٣، ١٩٦، ٢٥٧، ٢٦٢، ٢٦٥

ص: ٣٢٩

المسموعات ١٥٠

مشيئه الله ٥٤، ١١٥، ١٢٢، ١٨٨، ٢٠٢، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١٢، ٢٧٧

المصور ٧٦، ٧٧

المطلق - مطلق ممكن ٥١، ٧٥، ٧٨، ٩٨، ١٠٣، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٩٨

مطلق الوجود ٦٦

المطبع ٥١، ٥٣، ١٩٨، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢١٣، ٢١٤، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٣٩، ٢٤٢، ٢٤٥، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٤، ٢٩٠، ٢٩٧، ٢٩٨

المعاد - المعاد الجسماني - المعاد الروحاني ٥٧، ٥٨، ١٧٩، ١٨٠، ٢٣٧، ٢٥١، ٢٥٦، ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٩٤، ٣٠٥

المعارضه ٦٨، ١٢٢، ٢٢٢، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٩٤

المعاصي ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ١٩٤، ١٩٨، ٢٠٥، ٢١٤، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٥٩، ٢٦١، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٤، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣٠٢، ٣٠٤

المعاني القديمه - معنى قديم ٥٢، ٥٥

المعجزه ٦٢، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢

المعرفه ٦٧، ١٧١، ١٧٣، ١٧٩، ٢٢١، ٢٣٧

المعلول ١٠٧، ١١٧، ١٢٦، ١٢٨، ١٣٠، ١٤٠، ١٤١

المعلومات ٤٩، ١٣١، ١٣٤، ١٣٦، ١٤٢، ١٧٠

المعنى النفسى ١٦٤

المفهوم ٦٩، ٩٣، ١١٢، ١١٤، ١٢٠، ١٣٣، ٢١٧

المفهوم الحقيقى ٩٢

المقلد ٦٣، ٦٤، ٢٣٦

مكروه ١٩٢، ٢٠٦، ٢٠٧

الممتنع ٦٦، ٦٩، ١١٦، ١٣٣، ٢٠٤، ٢٥٧

ممکن الوجود ٦٣، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٨، ٧٩، ٨١، ٨٢، ٨٥، ٩٠، ١٠٠، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١١١، ١١٣، ١١٤، ١١٩، ١٦٥، ٢٥٧، ٢٥٩

المنافق ٢٩٢

مندوب ١٩٢، ٢٠٦، ٢٧٧، ٢٩٦

المنزله بين المنزلتين ٥٢، ٢٩٢

المنطق ٥٠

المنع ٦٨، ١٢٢، ١٣٦، ١٤١، ١٦٠

موجب لذاته ١١٥

الموجود ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٨٠، ٨٥، ٨٨، ٩٤، ٩٥، ١٠٥، ١١٠، ١١٣، ١١٧، ١٢٣، ١٢٦، ١٢٨، ١٢٩، ١٤٢، ١٤٥، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٩، ١٧٦، ٢٠٩، ٢١٠، ٢٧٤، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦

النار - السعير ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٢٠١، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٩، ٢٧٧، ٢٨٣، ٢٩٣، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠٤

النبيه ٤٩، ٥٠، ٥٥، ٥٨، ١٢٦، ١٥٩، ١٦٢، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٧٨، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٤، ٣٠٥، ٣٠٦

ص: ٣٣٠

النسبي - الرسول ٥٠، ٨٣، ٥٥، ١٢٦، ١٥٩، ١٦٢، ١٧٢، ٢١٣، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٣،
٢٣٥، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠

النسخ ٢١٨، ٢٣٤

النظر ٥٠، ٧٠، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٦، ١٩٥

النفس ٩٦، ١٢٥، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠

النفس الأماره ١٨٣

النفس الإنسانيه ١٨٤، ٢٥٤

النفس الفلكيه ١٢٦

النفس اللوامه ١٨٥

النفس الناطقه ١٠٤، ١١٨، ٢٥١، ٢٥٨، ٢٦٠، ٢٦١

النفس الثانيه ١٢٧

النفسانيه ٩٨

النفى ٦٧، ٦٩، ١٩٣

نوع ١٠٣، ٢٠٦، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٥٢

الهيولى ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ٢١٩

الواجب ٦٨، ٦٩، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٨، ٩٠، ٩٥، ٩٨، ١٠٠، ١٠١، ١٠٥، ١٠٨، ١١١، ١١٣، ١١٤،
١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٩، ١٢٦، ١٢٩، ١٥٤، ١٥٥، ١٧٦، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٩، ٢٠٤، ٢٢١، ٢٣٤، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٩٥، ٢٩٩، ٣٠٠

الواجب لذاته ٧٣، ٩٨، ١١٧، ٢٥٧

الواجب المطلق ٢١٤

واجب الوجود ٦٨، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٥، ٧٨، ٨١، ٨٣، ١٩٦، ٣٠٥

واحدى الصفات ١٧٠

الوجوب ٨٢ ،١٢٩ ،١٣٤ ،١٩٤ ،٢٣٧

الوجوب الذاتى ٩٨

الوجوب العقلى ١٩٤

الوجوب بالذات ١١٧ ،٢٥٧

الوجوب بالغير - الواجب بالواسطة ١١٧ ،١٢٦ ،١٢٨ ،١٢٩

الوجود ٦٥ ،٦٦ ،٦٧ ،٦٨ ،٦٩ ،٧١ ،٧٢ ،٧٣ ،٧٤ ،٧٥ ،٧٦ ،٧٧ ،٧٨ ،٨٠ ،٨٢ ،٨٣ ،٨٥ ،١٠٤ ،١٠٥ ،١٠٦ ،١٠٧ ،١١٠ ،١١١ ،١٢٠ ،

١٢٥ ،١٢٦ ،١٢٧ ،١٢٩ ،١٦٦ ،١٧٠ ،١٨٦ ،١٩٧ ،٢٠٠ ،٢٠٣ ،٢٠٤ ،٢٠٩ ،٢٣٨ ،٢٥٧ ،٢٧٤ ،٢٨٤

الوجود العينى ٢١٠

الوحده ١٢٢ ،٢٧٥

الوهم ٦٤

ص: ٣٣١

(٦) مصادر التحقيق

- ١ - آراء أهل المدينة الفاضله و مضاداتها: أبو نصر الفارابي (ت ٣٣٩ هـ) دار و مكتبه الهلال، بيروت، الأولى، ١٤١٦ هـ.
- ٢ - أبكار الأفكار فى أصول الدين: سيف الدين الآمدى (ت ٦٣١ هـ) تحقيق:
أحمد محمد المهدي، دار الكتب و الوثائق القومية، القاهرة، الثالثه، ١٤٣٠ هـ.
- ٣ - أجوبه المسائل النصيريه: الخواجه نصير الدين الطوسى (ت ٦٧٢ هـ) معهد العلوم الإنسانيه، طهران، الأولى، ١٤٢٥ هـ.
- ٤ - الاحتجاج: أبو منصور احمد بن على الطبرسى (ق ٦ هـ) دار النعمان، النجف الأشرف، ١٣٨٦ هـ.
- ٥ - الأحكام: لابن حزم الأندلسى (٤٥٦ هـ) تحقيق: محمد محمد ثامر، دار الكتب العلميه، بيروت، ١٤٢٤ هـ.
- ٦ - أحكام القرآن: محمد بن إدريس الشافعى (ت ٢٠٢ هـ) تحقيق: عبد الغنى عبد الخالق، دار الكتب العلميه، بيروت، ١٤٠٠ هـ.

٧ - إحياء الدائر من القرن العاشر: آقا بزرك الطهراني (ت ١٣٨٩ هـ) تحقيق:

على نقى المنزوى، مؤسسه اسماعيليان، قم المقدسه، الثانيه، ١٣٦٢ ش.

٨ - الاختصاص: الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان التلعكبرى (ت ٤١٣ هـ)، مؤسسه الأعلمى، بيروت، ١٩٨٢ م.

٩ - اختيار معرفه الرجال: الشيخ الطوسى محمد بن الحسن (ت ٤٦٠ هـ) تحقيق: مهدى الرجائى، مؤسسه آل البيت عليهم السلام، قم المقدسه، ١٤٠٤ هـ.

١٠ - الأدله الجليه فى شرح الفصول النصيريه: عبد الله نعمه، دار الفكر اللبناني، بيروت، الأولى، ١٩٨٦ م.

١١ - الأربعين فى أصول الدين: الفخر الرازى محمد بن عمر (ت ٦٠٦ هـ)، مكتبه الكليات الأزهرية، القاهره، الأولى، ١٩٨٦ م.

١٢ - الإرشاد إلى قواطع الأدله فى أصول الاعتقاد: عبد الملك الجوينى (ت ٤٧٨ هـ) تحقيق: اسعد تميم، مؤسسه الكتب الثقافيه، بيروت، ١٤٠٥ هـ.

١٣ - إرشاد الطالبين إلى نهج المسترشدين: المقداد بن عبد الله السيورى (ت ٨٢٦ هـ) تحقيق: السيد مهدى الرجائى، مكتبه السيد المرعشى قدس سرّه، قم المقدسه، ١٤٠٥ هـ.

١٤ - الأسرار الخفيه فى العلوم العقلية: العلامة الحلى الحسن بن يوسف بن المطهر (ت ٧٢٦ هـ) تحقيق و نشر: مركز الأبحاث و الدراسات الإسلاميه، قم المقدسه، الأولى، ١٤٢١ هـ.

١٥ - الإشارات و التنيهاات: ابن سينا الحسين بن عبد الله (ت ٤٢٨ هـ) تحقيق:

مجتبى زارعى، مكتب الإعلام الإسلامى، قم المقدسه، الأولى، ١٤٢٣ هـ.

١٦ - إشراق اللاهوت فى نقد شرح الياقوت: عبد المطلب بن محمد العبدلى (ت ٧٥٤ هـ) تحقيق: على أكبر ضيائى، ميراث مكتوب، طهران، ١٣٨١ هـ. ش.

١٧ - أصول الإيمان: عبد القاهر بن طاهر البغدادى (ت ٤٧١ هـ) تحقيق:

إبراهيم محمد رضا، دار و مكتبه الهلال، بيروت، ٢٠٠٣ م.

١٨ - أصول الدين: عبد القاهر بن طاهر البغدادى (ت ٤٧١ هـ) دار الكتب العلميه، بيروت، الثالثه، ١٤٢٣ هـ.

١٩ - أصول الفقه: الشيخ محمد رضا المظفر (ت ١٣٨٣ هـ) قم المقدسه، ١٣٧٩ ش.

٢٠ - الاعتقادات: الشيخ الصدوق محمد بن على (ت ٣٨١ هـ) تحقيق: عصام عبد السيد، دار المفيد، بيروت، الثانيه، ١٤١٤ هـ.

٢١ - الاعتماد فى شرح واجب الاعتقاد: المقداد بن عبد الله السيورى (ت ٨٢٦ هـ) تحقيق: ضياء الدين البصرى، مجمع البحوث الإسلاميه، قم المقدسه، ١٤١٢ هـ.

٢٢ - إعجاز القرآن: محمد بن الطيب الباقلانى (ت ٤٠٣ هـ) تحقيق: السيد احمد صقر، دار المعارف، مصر.

٢٣ - الأعلام: خير الدين الزركلى (ت ١٩٢٩ م) دار العلم للملايين، بيروت، السادسه عشر، ٢٠٠٥ هـ.

ص: ٣٣٥

- ٢٤ - إعلام الوري بأعلام الهدى: الفضل بن الحسن الطبرسي (ق ٦ هـ) دار الكتب الإسلامية، طهران، الثالثه.
- ٢٥ - أعيان الشيعة: السيد محسن الأمين (ت ١٣٧١ هـ) دار التعارف للمطبوعات، بيروت، الخامسة، ١٤١٨ هـ.
- ٢٦ - الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد: الشيخ محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ) دار الأضواء، بيروت، الثانيه، ١٤٠٦ هـ.
- ٢٧ - الإكمال في أسماء الرجال: محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي (ت ٧٤١ هـ) تحقيق: محمد الأنصاري، مؤسسه أهل البيت عليهم السلام، قم المقدسه.
- ٢٨ - الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف و المختلف: علي بن هبه الله بن ماكولا- (ت ٤٧٥ هـ) دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٢٩ - الألفين: العلامة الحلبي الحسن بن يوسف بن المطهر (ت ٧٢٦ هـ) صبح الصادق، قم المقدسه، الأولى، ١٤٢٥ هـ.
- ٣٠ - الإلهيات على هدى الكتاب و السنه و العقل: للشيخ جعفر السبحاني، قم المقدسه، الخامسة، ١٤٢٣ هـ.
- ٣١ - الإلهيات من المحاكمات بين شرحى الإشارات: محمد بن محمد الفخر الرازي (ت ٧٦٧ هـ) تحقيق: مجيد هادي زاده، ميراث مكتوب، قم المقدسه، الأولى، ١٤٢٣ هـ.
- ٣٢ - أمالى الصدوق: أبو جعفر محمد بن علي (ت ٣٨١ هـ) تحقيق: حسين الاعلمى، مؤسسه الاعلمى، بيروت، الخامسة، ١٤١٠ هـ.

- ٣٣ - أمالي الطوسي: محمد بن الحسن (ت ٤٦٠هـ) دار الثقافة للطباعة و النشر، قم المقدسه، الأولى، ١٤١٤هـ.
- ٣٤ - أمالي المرتضى: محمد بن الحسين (ت ٤٣٦هـ) مكتبه السيد المرعشى قدس سرّه، قم المقدسه، الأولى، ١٤٢٥هـ.
- ٣٥ - أمالي المفيد: محمد بن محمد بن النعمان (ت ٤١٣هـ) تحقيق: حسين الاستاد ولي - علي اكبر غفاري، دار المفيد، بيروت، الثانيه، ١٤١٤هـ.
- ٣٦ - أمل الآمل: محمد بن الحسن الحر العاملي (ت ١١٠٤هـ) تحقيق: احمد الحسيني، دار الكتاب الإسلامى، قم المقدسه، ١٣٦٢ ش.
- ٣٧ - الأنساب: عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني (ت ٥٦٢هـ) دار الكتب العلميه، بيروت، الأولى، ١٤١٩هـ.
- ٣٨ - أنوار البدرين فى تراجم علماء القطيف و الإحساء و البحرين: علي بن حسن البحراني (ت ١٣٤٠هـ) الأعلمى، بيروت، الأولى، ١٤١٤هـ.
- ٣٩ - أنوار التنزيل و أسرار التأويل: عبد الله بن عمر البيضاوى (ق ٨هـ) تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلى، دار إحياء التراث العربى، بيروت، الأولى، ١٤١٨هـ.
- ٤٠ - الأنوار الجلاليه فى شرح الفصول النصيريه: المقداد بن عبد الله السيورى (ت ٨٢٦هـ) تحقيق: علي حاجى آبادى - عباس جلالى نيا، مكتبه الإمام الرضا عليه السلام، مشهد المقدسه، الأولى، ١٤٢٠هـ.

- ٤١ - أوائل المقالات: الشيخ المفيد محمد بن محمد النعمان (ت ٤١٣ هـ) جامعه طهران، الأولى، ١٣٨٢ ش.
- ٤٢ - إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون: إسماعيل باشا بن محمد أمين البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٤٣ - بحار الأنوار: الشيخ محمد باقر المجلسي (ت ١١١١ هـ) مؤسسه الوفاء، بيروت، الرابعه، ١٤٠٤ هـ.
- ٤٤ - البدايه و النهايه: ابن كثير إسماعيل بن عمر (ت ٧٧٤ هـ) بيت الأفكار الدولي، بيروت، الأولى، ٢٠٠٤ م.
- ٤٥ - بصائر الدرجات: محمد بن الحسن بن فروخ الصفار (ت ٢٩٠ هـ) تحقيق:
سيد محمد حسين المعلم، المكتبه الحيدريه، قم المقدسه، الأولى، ١٤٢٦ هـ.
- ٤٦ - البلد الأمين و الدرع الحصين: إبراهيم بن علي الكفعمي (ت ٩٠٠ هـ) مؤسسه الاعلمي، بيروت، الأولى، ١٤٢٥ هـ.
- ٤٧ - تاريخ الإسلام و وفيات المشاهير و الاعلام: محمد بن احمد الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) تحقيق: عبد السلام تدمري، الكتاب العربي، بيروت، الأولى، ١٤٠٧ هـ.
- ٤٨ - تاريخ بغداد: احمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ) تحقيق: صدقي جميل العطار، دار الفكر، بيروت، الأولى، ١٤٢٤ هـ.
- ٤٩ - التاريخ الكبير: إسماعيل بن إبراهيم البخاري (ت ٢٥٦ هـ) المكتبه الإسلاميه، ديار بكر.

٥٠ - التبيان فى تفسير القرآن: الشيخ محمد بن الحسن الطوسى (ت ٤٦٠هـ) تحقيق و نشر مؤسسه النشر الإسلامى، قم المقدسه، الأولى، ١٤٢٠هـ.

٥١ - تجريد الاعتقاد: الخواجه نصير الدين الطوسى (ت ٦٧٢هـ) تحقيق: محمد جواد الجلالى، مكتب الإعلام الإسلامى، الأولى، ١٤٠٧هـ.

٥٢ - تحرير القواعد المنطقيه فى شرح الرساله الشمسيه: قطب الدين محمد بن محمد الرازى (ت ٧٦٧هـ) بيدار، قم المقدسه، الثانيه، ١٤٢٦هـ.

٥٣ - تحف العقول: الحسن بن شعبه الحرانى (ق ٤هـ) مؤسسه النشر الإسلامى، قم المقدسه، الثانيه، ١٤٠٤هـ.

٥٤ - تذكره الحفاظ: محمد بن احمد بن عثمان الذهبى (ت ٧٤٨هـ) دار الكتب العلميه، بيروت، الثانيه، ١٤٢٨هـ.

٥٥ - ترتيب إصلاح المنطق: ابن السكيت يعقوب بن إسحاق الخوزى (ت ٢٤٤هـ) رتبه و علق عليه: محمد حسن البكائى، مجمع البحوث الإسلاميه، مشهد المقدسه، الأولى، ١٤١٢هـ.

٥٦ - تسليك النفس إلى حظيره القدس: العلامه الحلى الحسن بن يوسف بن المطهر (ت ٧٢٦هـ) تحقيق: فاطمه رمضانى، مؤسسه الإمام الصادق عليه السلام، قم المقدسه، الأولى، ١٤٢٦هـ.

٥٧ - تفسير الثعالبى - الجواهر الحسان

٥٨ - التعريفات: على بن محمد الجرجانى (ت ٨١٦هـ) تحقيق: محمد عبد

الرحمن المرعشلي، دار النفائس، بيروت، الأولى، ١٤٢٤ هـ.

٥٩ - التعليق في علم الكلام: محمد بن الحسن المقرئ النيسابوري، تحقيق:

محمود اليزدي، الجامعه الرضويه للعلوم الإسلاميه، مشهد المقدسه، الأولى، ١٤٢٧ هـ.

٦٠ - التعليقات: ابن سينا الحسين بن عبد الله (ت ٤٢٨ هـ) تحقيق: عبد الرحمن بدوي، مكتب الإعلام الإسلامي، قم المقدسه، الأولى، ١٤٠٤ هـ.

٦١ - تفسير الإمام العسكري عليه السلام: تحقيق و نشر: مؤسسه الإمام المهدي عليه السلام، قم المقدسه، الأولى، ١٤٠٩ هـ.

٦٢ - تفسير البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) تحقيق: عادل احمد عبد الموجود - علي محمد معوض، دار الكتب العلميه، بيروت، الأولى، ١٤٢٢ هـ.

٦٣ - تفسير جوامع الجامع: الفضل بن الحسن الطبرسي (ق ٦ هـ)، تحقيق و نشر: مؤسسه النشر الإسلامى، قم المقدسه، الأولى، ١٤٢١ هـ.

٦٤ - تفسير ابن أبي زمنين: محمد بن عبد الله بن أبي زمنين (ت ٣٩٩ هـ) تحقيق:

حسين بن عكاشه - محمد بن مصطفى الكنز، الفاروق الحديثه، القاهره، الأولى، ١٤٢٣ هـ. (يجب وضعه قبل تفسير الامام)

٦٥ - تفسير العياشى: محمد مسعود العياشى (ت ٣٢٠ هـ)، تحقيق: هاشم الرسولى المحلاتى، المكتبه العلميه الإسلاميه، طهران.

٦٦ - تفسير القرآن العظيم: ابن كثير (ت ٧٧٤ هـ) دار الكتب العلميه، بيروت، الأولى، ١٤٢٤ هـ.

٦٧ - تفسير القمى: على بن إبراهيم القمى (ت ٣٢٩هـ) مؤسسه الاعلمى، بيروت، الأولى، ١٤١٢هـ.

٦٨ - تفسير المراغى: احمد مصطفى المراغى، دار إحياء التراث العربى، بيروت.

٦٩ - تفسير فرات: فرات بن ابراهيم الكوفى (ق ٣هـ) تحقيق: محمد الكاظم، وزاره الإرشاد، طهران، الأولى، ١٤١٠هـ.

٧٠ - التفسير الكبير - مفاتيح الغيب.

٧١ - تلخيص المحصل: الخواجه نصير الدين الطوسى (ت ٦٧٢هـ) دار الأضواء، بيروت، الثانية، ١٤٠٥هـ.

٧٢ - تمهيد الأوائل و تلخيص الدلائل: القاضى محمد بن الطيب الباقلاانى (ت ٤٠٣هـ) تحقيق: عماد الدين - احمد حيدر، مؤسسه الكتب الثقافيه، بيروت، الأولى، ١٤١٤هـ.

٧٣ - تنزيه الأنبياء: الشريف المرتضى على بن الحسين (ت ٤٣٦هـ) دار الأضواء، بيروت، الثانية، ١٤٠٩هـ.

٧٤ - تنزيه القرآن عن المطاعن: القاضى عبد الجبار الهمدانى (ت ٤١٥هـ) دار النهضه الحديثه، بيروت، الثالثه، ١٤٢٦هـ.

٧٥ - تهافت الفلاسفه: أبو حامد محمد بن محمد الغزالى (ت ٥٠٥هـ) دار التقوى، سوريا.

- ٧٦- التوحيد: محمد بن علي الصدوق (ت ٣٨١هـ) تحقيق: هاشم الحسيني الطهراني، منشورات جماعه المدرسين، قم المقدسه.
- ٧٧- الثقات: محمد بن حبان التميمي (ت ٣٥٤هـ) مجلس دائره المعارف العثمانيه، الهند، الثانيه، ١٤٢٤هـ.
- ٧٨- جامع الاخبار (معراج اليقين): السبزواري (ق ٧هـ) تحقيق: علاء آل جعفر، مؤسسه آل البيت عليهم السلام، قم المقدسه، الأولى، ١٤١٤هـ.
- ٧٩- جامع البيان (تفسير الطبري): محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، دار ابن حزم، بيروت، الأولى، ٢٠٠٢م.
- ٨٠- الجديد في الحكمه: سعيد بن منصور بن كمونه (ت ٦٨٣هـ) تحقيق: حميد مرعيد الكبيسي، جامعه بغداد، ١٤٠٢هـ.
- ٨١- الجرح و التعديل: عبد الرحمن بن أبي حاتم التميمي (ت ٣٢٧هـ) دار إحياء التراث، بيروت، الأولى، ١٣٧٢هـ.
- ٨٢- الجمع بين رأيي الحكيمين: لأبي نصير محمد بن محمد الفارابي (ت ٣٣٩هـ)، منشورات الزهراء، طهران، الثانيه، ١٤٠٥هـ.
- ٨٣- الجواهر الحسان في تفسير القرآن: عبد الرحمن الثعالبي (ت ٨٧٥هـ)، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الأولى، ١٤١٨هـ.
- ٨٤- الحاشيه على الكشاف: علي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦هـ) شركه مصطفى البابي، القاهره، ١٣٨٥هـ.

٨٥ - الحدود المعجم الموضوعي للمصطلحات الكلامية: قطب الدين محمد بن الحسن النيسابوري المقرئ (ق ٦ هـ) تحقيق: محمود يزدي مطلق، مؤسسه الإمام الصادق عليه السلام، قم المقدسه، الأولى، ١٤١٤ هـ.

٨٦ - الحدود و الحقائق فى شرح الألفاظ: القاضى صاعد البريدى الآبى (ق ٦ هـ) تحقيق: حسين على محفوظ، مطبعه المعارف، بغداد، ١٩٧٠ م.

٨٧ - حقائق المعرفة فى علم الكلام: احمد بن سليمان الحسينى الزيدى (ت ٥٦٦ هـ) مؤسسه الإمام زيد بن على، صنعاء، الأولى، ١٤٢٤ هـ.

٨٨ - حياه النفس: احمد بن زين الدين الاحسائى (ت ١٢٤١ هـ)، دار سبط النبى صلى الله عليه و آله، قم المقدسه، الأولى، ١٤٢٥ هـ.

٨٩ - الخرائج و الجرائح: قطب الدين الراوندى (ت ٥٧٣ هـ) تحقيق و نشر:

مؤسسه الإمام المهدي عليه السلام، قم المقدسه، الأولى، ١٤٠٩ هـ.

٩٠ - خلاصه الأقوال فى معرفه الرجال: العلامة الحلّى الحسن بن يوسف بن المطهر (ت ٧٢٦ هـ) تحقيق: جواد القيومى، مؤسسه نشر الفقاهه، قم المقدسه، الثانيه، ١٤٢٢ هـ.

٩١ - خلاصه علم الكلام: عبد الهادى الفضلى، دار المؤرخ العربى، بيروت، الثانيه، ١٤١٤ هـ.

٩٢ - الدروس: الشهيد الأول محمد بن مكى العاملى (ت ٧٨٦ هـ) تحقيق و نشر: مؤسسه النشر الإسلامى، قم المقدسه، الأولى، ١٤١٤ هـ.

ص: ٣٤٣

- ٩٣ - الدعوات: قطب الدين الراوندى (ت ٥٧٣هـ) تحقيق و نشر: مدرسه الإمام المهدي عليه السلام، قم المقدسه، الأولى، ١٤٠٧هـ.
- ٩٤ - دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه: عبد الرحمن بن الجوزى (ت ٥٩٧هـ) تحقيق: حسن بن على السقاف، دار الإمام الرواس، بيروت، الرابعه، ١٤٢٨هـ.
- ٩٥ - الذخيره فى علم الكلام: الشريف المرتضى على بن الحسين الموسوى (ت ٤٣٦هـ) تحقيق: السيد احمد الحسينى، مؤسسه النشر الإسلامى، قم المقدسه، ١٤١١هـ.
- ٩٦ - الذريعه إلى تصانيف الشيعة: آقا بزرك الطهرانى (ت ١٣٨٩هـ)، دار الأضواء، بيروت، الثانيه، ١٤٠٣هـ.
- ٩٧ - رجال البرقى: احمد بن محمد البرقى (ت ٢٧٤هـ) تحقيق: حيدر محمد على البغدادى، مؤسسه الإمام الصادق عليه السلام، قم المقدسه، الأولى، ١٤٣٠هـ.
- ٩٨ - رجال ابن داود: الحسن بن على بن داود الحللى (ت ٧٤٠هـ) تحقيق: محمد صادق آل بحر العلوم، المطبعه الحيدريه، النجف الأشرف، ١٣٩٢هـ.
- ٩٩ - رجال الطوسى: الشيخ الطوسى محمد بن الحسن (ت ٤٦٠هـ) تحقيق: جواد القيومى، مؤسسه النشر الإسلامى، قم المقدسه، الأولى، ١٤٢٧هـ.
- ١٠٠ - رسائل إخوان الصفاء و خلان الوفاء: إخوان الصفا (ق ٤هـ)، الدار الإسلاميه، بيروت، الأولى، ١٤١٢هـ.
- ١٠١ - رسائل ابن سينا: أبو على الحسين بن على (ت ٤٢٨هـ) منشورات بيدار، قم المقدسه، ١٤٠٠هـ.

١٠٢ - رسائل الشريف المرتضى: على بن الحسين الموسوى (ت ٤٣٦ هـ) تحقيق: مهدي الرجائي، دار القرآن الكريم، قم المقدسه، ١٤٠٥ هـ.

١٠٣ - الرسائل العشر: الشيخ الطوسي محمد بن الحسن (ت ٤٦٠ هـ) مؤسسه النشر الإسلامى، قم المقدسه، الثانيه، ١٤١٤ هـ.

١٠٤ - رسائل الغزالي: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ) دار الفكر، بيروت، الأولى، ١٤٢٤ هـ.

١٠٥ - رسائل الكندي الفلسفيه: يعقوب بن اسحاق الكندي (ت ٢٥٠ هـ) دار الفكر العربى، القاهره، الثانيه.

١٠٦ - رسائل و مقالات: الشيخ جعفر السبحانى، مؤسسه الإمام الصادق عليه السلام، قم المقدسه.

١٠٨ - رساله أحوال النفس: ابن سينا الحسين بن على (ت ٤٢٨ هـ) تحقيق: فؤاد الاهوانى، دار بيبليون، باريس، ٢٠٠٧ م.

١٠٩ - رساله الاضحويه: ابن سينا (ت ٤٢٨ هـ)، تحقيق: حسن عاصى، دار شمس تبريز، طهران، الأولى، ١٣٨٢ ش.

١١٠ - روح المعانى: محمود آلوسى (ت ١٢٧٠ هـ) تحقيق: على عبد البارى عطيه، دار الكتب العلميه، بيروت، الأولى، ١٤١٥ هـ.

١١١ - روضات الجنات فى أحوال العلماء و السادات: محمد باقر الموسوى الخوانسارى (ت ١٣١٣ هـ) تحقيق: أسد الله اسماعيليان، مكتبه اسماعيليان، قم

المقدسه، الأولى، ١٣٩٠ هـ.

١١٢ - رياض العلماء و حياض الفضلاء: عبد الله افندى الاصبهاني (ق ١٢ هـ) تحقيق: سيد أحمد الحسيني، مكتبه السيد المرعشي قدس سرّه، قم المقدسه، ١٤٠٣ هـ.

١١٣ - زاد المسير: عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) تحقيق:

محمد بن عبد الرحمن، دار الفكر، بيروت، الأولى، ١٤٠٧ هـ.

١١٤ - الزهد: الحسين بن سعيد الكوفي (ق ٣ هـ)، تحقيق: غلام رضا عرفانيان، المطبعه العلميه، قم المقدسه، ١٣٩٩ هـ.

١١٥ - سعد السعود للنفوس: علي بن موسى بن جعفر بن طاووس (ت ٦٦٤ هـ) تحقيق: فارس الحسون، انتشارات دليل، قم المقدسه، الأولى، ١٤٢١ هـ.

١١٦ - سنن الترمذي: محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩ هـ): تحقيق: صدقي محمد جميل العطار، دار الفكر، بيروت، الأولى، ١٤٢٤ هـ.

١١٧ - سنن الدار قطنى: علي بن عمر الدار قطنى (ت ٣٨٥ هـ) دار الكتب العلميه، بيروت، الأولى، ١٤١٧ هـ.

١١٨ - سنن أبي داود: سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥ هـ) تحقيق:

صدقي محمد جميل، دار الفكر، ١٤١٤ هـ.

١١٩ - السنن الكبرى: احمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨ هـ) تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلميه، بيروت.

١٢٠ - سنن ابن ماجه: محمد بن يزيد القزوينى (ت ٢٧٥ هـ)، تحقيق: محمد

ص: ٣٤٦

- ١٢١ - سنن النسائي: أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ) دار الجيل، بيروت.
- ١٢٢ - السياسة المدنية: أبو نصر الفارابي (ت ٣٣٩هـ) دار و مكتبه الهلال، بيروت، الأولى، ١٩٩٦ م.
- ١٢٣ - سير أعلام النبلاء: محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ) تحقيق: نعيم العرقوسي، مؤسسه الرساله، بيروت، التاسعه، ١٤١٣ هـ.
- ١٢٤ - الشافي في الإمامه: الشريف المرتضى علي بن الحسين (ت ٤٣٦هـ) تحقيق: عبد الرزاق الحسيني، مؤسسه الإمام الصادق عليه السلام، طهران، الثانيه، ١٤١٠ هـ.
- ١٢٥ - الشامل في أصول الدين: عبد الله بن يوسف الجويني (ت ٤٧٨هـ) دار الكتب العلميه، بيروت، الأولى، ١٤٢٠ هـ.
- ١٢٦ - شرح الأساس الكبير: احمد بن محمد بن صلاح الزيدى (ت ١٠٥٥هـ) تحقيق: احمد عارف، صنعاء، الأولى، ١٤١١ هـ.
- ١٢٧ - شرح الإشارات و التبيهاات مع المحاكمات: للخواجه نصير الدين الطوسي (ت ٦٧٢هـ)، نشر البلاغه، قم المقدسه، الأولى، ١٤١٧ هـ.
- ١٢٨ - شرح الأصول الخمسه: للقاضي عبد الجبار (ت ٤١٥هـ) دار إحياء التراث العربى، بيروت، الاولى، ١٤٢٢ هـ.
- ١٢٩ - شرح أصول الكافي: محمد صالح المازندراني (ت ١٠٨١هـ) تحقيق: علي عاشور، دار إحياء التراث العربى، بيروت، الثانيه، ١٤٢٩ هـ.

١٣٠ - شرح حكمه الإشراف: شمس الدين محمد الشهرزورى (ق ٧هـ) تحقيق: حسين ضيائى تربتى، مؤسسه التاريخ العربى، بيروت، الاولى، ١٤٢٨هـ.

١٣١ - شرح صحيح مسلم: يحيى بن شرف النووى (ت ٦٧٦هـ) تحقيق:

مصطفى ديب البغا، دار العلوم الإنسانيه، دمشق، الثانيه، ١٤٢٤هـ.

١٣٢ - شرح على المائه كلمه للإمام أمير المؤمنين عليه السّلام: ميثم بن على بن ميثم البحرانى (ت ٦٧٩هـ)، مؤسسه النشر الإسلامى، الثانيه، قم المقدسه.

١٣٣ - شرح عيون الحكمه: فخر الدين الرازى (ت ٦٠٦هـ) تحقيق: احمد حجازى - احمد على السقه، مؤسسه الإمام الصادق عليه السّلام، طهران، الاولى، ١٤١٥هـ.

١٣٤ - شرح الفصول النصيريه: للشيخ خضر بن محمد الجبلرودى (ق ١٠هـ) مخطوط مصور من مكتبه السيد المرعشى النجفى قدس سرّه، قم المقدسه.

١٣٥ - شرح المصطلحات الفلسفيه: إعداد قسم الكلام فى مجمع البحوث الإسلاميه، مؤسسه الطبع و النشر فى الآستانه الرضويه المقدسه، مشهد المقدسه، الأولى، ١٤١٤هـ.

١٣٦ - شرح المقاصد: مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازانى (ت ٧٩٣هـ) تحقيق: عبد الرحمن عميره، الشريف الرضى، قم المقدسه، الأولى، ١٤٠٩هـ.

١٣٧ - شرح المواقف: على بن محمد الجرجانى (ت ٨١٦هـ) دار الكتب العلميه، بيروت، ١٤١٩هـ.

١٣٨ - شرح نهج البلاغه: ابن أبى الحديد (ت ٦٥٦هـ) تحقيق: محمد أبو

الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، الأولى، ١٣٧٨ هـ.

١٣٩ - شرح نهج البلاغه: ميثم بن علي بن ميثم البحراني (ت ٦٧٩ هـ) دار الثقلين، بيروت، الأولى، ١٤٢٠ هـ.

١٤٠ - شروح الشمسية - متن الرسالة: علي القزويني (ت ٦٧٥ هـ) قم المقدسه، الأولى، ١٤٢٧ هـ.

١٤١ - الشفاء بتعريف حقوق المصطفى: القاضي عياض (ت ٥٤٤ هـ) دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩ هـ.

١٤٢ - الشفاء (الإلهيات): ابن سينا الحسين بن عبد الله (ت ٤٢٨ هـ) تحقيق:

الأب قنواتي - سعيد زايد، مكتبة السيد المرعشي قدس سره، قم المقدسه، الأولى ١٤٠٤ هـ.

١٤٣ - الشفاء (المنطق): ابن سينا الحسين بن عبد الله (ت ٤٢٨ هـ) تحقيق:

سعيد زايد، مكتبة المرعشي قدس سره، قم المقدسه، الأولى، ١٤٠٤ هـ.

١٤٤ - الصحاح - تاج اللغة و صحاح العربية: إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣ هـ) تحقيق: أميل بديع يعقوب - محمد نبيل

طريفى، دار الكتب العلميه، بيروت، الأولى، ١٤٢٠ هـ.

١٤٥ - صحيح البخارى: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى (ت ٥٢٦ هـ) دار الفكر، بيروت، الأولى، ١٤٠١ هـ.

١٤٦ - صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج (ت ٦٧٦ هـ): تحقيق: عرفان حسونه، دار إحياء التراث العربى، بيروت، الأولى، ١٤٢٠ هـ.

١٤٧ - الطبقات الكبرى: محمد بن سعد (ت ٢٣٠ هـ) تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلميه، بيروت، الثانيه، ١٤١٨ هـ.

١٤٨ - طبقات المعتزله: احمد بن يحيى بن المرتضى (ت ١٤٠٩ هـ) تحقيق:

سوسنه ديفلد - فلزر، دار المنتظر، بيروت، الثانيه.

١٤٩ - طبقات المفسرين: جلال الدين عبد الرحمن السيوطى (ت ٩١١ هـ) دار الكتب العلميه، بيروت.

١٥٠ - الطوائف فى معرفه مذاهب الطوائف: على بن موسى بن جعفر بن طاووس (ت ٦٦٤ هـ) تحقيق: على عاشور، مؤسسه الاعلمى، بيروت، الاولى، ١٤٢٠ هـ.

١٥١ - العرش: محمد بن عثمان بن أبى شيبه (ت ٢٩٧ هـ) تحقيق: محمد بن حمد الحمود، مكتبه المعلى، الكويت، الاولى، ١٤٠٦ هـ.

١٥٢ - عقائد الإماميه: الشيخ محمد رضا المظفر (ت ١٣٨١ هـ) تحقيق: حامد حفى داود، انتشارات أنصاريان، قم المقدسه.

١٥٣ - عوالى اللئالى: محمد بن على بن إبراهيم الاحسائى (ابن أبى جمهور) (ت ٨٨٠ هـ) تحقيق: مجتبى العراقى، مطبعه سيد الشهداء، قم المقدسه، الأولى، ١٤٠٥ هـ.

١٥٤ - العين: الخليل بن احمد الفراهيدى (ت ١٧٥ هـ) تحقيق: مهدي المخزومى - إبراهيم السامرائى، دار الهجره، قم المقدسه، الاولى، ١٤٠٥ هـ.

ص: ٣٥٠

- ١٥٥ - عيون أخبار الرضا عليه السّلام: الشيخ الصدوق محمد بن علي (ت ٣٨١ هـ)، المكتبة الحيدريه، قم المقدسه، ١٣٢٥ هـ.
- ١٥٦ - عيون الإنباء في طبقات الأطباء: احمد بن القاسم السعدى الخزرجى (ت ٦٦٨ هـ) دار الكتب العلميه، بيروت، الأولى، ١٤١٩ هـ.
- ١٥٧ - غايه المرآم في علم الكلام: علي بن أبي علي الآمدى (ت ٦٢٣ هـ) دار الكتب العلميه، بيروت، الاولى، ١٤١٣ هـ.
- ١٥٨ - الغدير: عبد الحسين الأمينى (ت ١٣٩٢ هـ) دار الكتاب العربى، بيروت، الرابعه، ١٣٩٧ هـ.
- ١٥٩ - غرر الحكم و درر الكلم: عبد الواحد الآمدى (ت ٥٥٠ هـ)، مكتب الإعلام الإسلامى، قم المقدسه، ١٣٦٦ هـ.
- ١٦٠ - غنيه النزوع إلى علمى الأصول و الفروع: حمزه بن علي بن زهره الحلبي (ت ٥٨٥ هـ) تحقيق: إبراهيم البهادرى، مؤسسه الإمام الصادق عليه السّلام، قم المقدسه، الأولى، ١٤١٧ هـ.
- ١٦١ - الفائق في أصول الدين: ركن الدين بن الملاحمى الخوارزمى (١١٤١ هـ) تحقيق: ديلفرد مادلونك - مارتين مكدروموت، مؤسسه الحكمه، طهران، الاولى، ١٣٨٦ هـ.
- ١٦٢ - فتح البارى في شرح صحيح البخارى: ابن حجر احمد بن علي العسقلانى (ت ٨٢٥ هـ) دار المعرفه، بيروت، الثانيه.

١٦٣ - الفرق بين الفرق: عبد القاهر البغدادي (ت ٤٢٩ هـ) دار الجيل، بيروت، ١٤٠٨ هـ.

١٦٤ - فرق الشيعة: الحسن بن موسى النوبختي (ت ٣١٠ هـ) المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف، الأولى، ١٤٢٩ هـ.

١٦٥ - الفصل بين الملل والأهواء والنحل: لابن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦ هـ) تحقيق: يوسف البقاعي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٢ هـ.

١٦٦ - فهرست آل بابويه و علماء البحرين: سليمان الماحوزي البحراني (ت ١١٢١ هـ) تحقيق: احمد الحسيني، مكتبة المرعشي قدس سره، قم المقدسه، الأولى، ١٤٠٤ هـ.

١٦٧ - فهرست ابن النديم: محمد بن أبي يعقوب (ت ٣٨٠ هـ) دار إحياء التراث العربي، بيروت، الأولى، ١٤٢٧ هـ.

١٦٨ - في النفس: ارسطوا (٣٢٢ ق. م) تحقيق: عبد الرحمن بدوي، دار القلم، بيروت.

١٦٩ - القاموس المحيط: محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧ هـ)، دار العلم، بيروت.

١٧٠ - قصص الأنبياء: ابن كثير (ت ٧٧٤ هـ) تحقيق: مصطفى عبد الواحد، دار الكتب الحديثه، مصر، الأولى، ١٣٨٨ هـ.

١٧١ - القواعد الجليه في شرح الرساله الشمسيه: العلامه الحلّي الحسن بن يوسف بن المطهر (ت ٧٢٦ هـ) تحقيق: فارس حسون تبريزيان، مؤسسه النشر

الإسلامى، قم المقدسه، الثانيه، ١٤١٧ هـ.

١٧٢ - قواعد العقائد: الخواجه نصير الدين الطوسى (ت ٦٧٢ هـ) تحقيق: على الربانى، مؤسسہ الإمام الصادق عليه السّلام، قم المقدسه، ١٤١٦ هـ.

١٧٣ - قواعد المرام فى علم الكلام: ميثم بن على البحرانى (ت ٦٩٩ هـ) تحقيق: سيد احمد الحسينى، مكتبه السيد المرعى قدس سرّه، الثانيه، ١٤٠٦ هـ.

١٧٤ - الكافى: محمد بن يعقوب الكلينى (ت ٣٢٨ هـ) دار الكتب الإسلاميه، طهران، الرابعه، ١٣٦٥ ش.

١٧٥ - الكافى فى الفقه: أبى الصلاح الحلبي نجم الدين بن عبيد الله (ت ٤٤٧ هـ) تحقيق: رضا الاستادى، مكتب الإعلام الإسلامى، قم المقدسه، ١٤٣٠ هـ.

١٧٦ - الكامل فى الاستقصاء: تقى الدين النجرانى مختار بن محمد العجالى، تحقيق: محمد الشاهد، وزاره الأوقاف المصريه، القاهره، ١٤٢٠ هـ.

١٧٧ - كتاب سليم بن قيس: سليم بن قيس الهلالي (ت ٧٦ هـ) تحقيق: محمد باقر الأنصارى، دليل ما، الاولى، قم المقدسه، ١٤٢٣ هـ.

١٧٨ - الكشاف عن حقائق غوامض التنزيه: محمود الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) دار الكتاب العربى، بيروت، الثالثه، ١٤٠٧ هـ.

١٧٩ - كشف الفوائد فى شرح قواعد العقائد: العلامه الحلى الحسن بن يوسف بن المطهر (ت ٧٢٦ هـ) تحقيق: حسن مكى العاملى، دار الصفوه، بيروت، الاولى، ١٤١٣ هـ.

ص: ٣٥٣

١٨٠ - كشف المراد فى شرح تجريد الاعتقاد: العلامة الحلى الحسن بن يوسف بن المطهر (ت ٧٢٦هـ) مؤسسه الاعلمى، بيروت، الثانيه، ١٤٢٦هـ.

١٨١ - كنز الفوائد: محمد بن على الكراجكى (ت ٤٤٩هـ) تحقيق: عبد الله نعمه، دار الأضواء، بيروت، ١٤٠٥هـ.

١٨٢ - الكنى و الألقاب: الشيخ عباس القمى (ت ١٣٥٩هـ) المطبعه الحيدريه، النجف الاشرف، الثالثه، ١٣٨٩هـ.

١٨٣ - اللباب فى تهذيب الأنساب: ابن الأثير على بن محمد الجزرى (ت ٦٣٠هـ) دار صادر، بيروت، الثالثه، ١٤١٤هـ.

١٨٤ - لسان العرب: ابن منظور محمد بن مكرم الانصارى المصرى (ت ٧١١هـ) تحقيق: عامر احمد حيدر، دار الكتب العلميه، بيروت، الأولى، ١٤٢٤هـ.

١٨٥ - لسان الميزان: ابن حجر احمد بن على العسقلانى (ت ٨٥٢هـ) مؤسسه الاعلمى، بيروت، الثانيه، ١٣٩٠هـ.

١٨٦ - لوامع الأسرار فى شرح مطالع الأنوار فى المنطق: قطب الدين الرازى (ت ٧٦٦هـ)، منشورات كتب النجفى، قم المقدسه.

١٨٧ - اللوامع الإلهيه فى المباحث الكلاميه: المقداد بن عبد الله السيورى (ت ٨٢٦هـ) تحقيق: السيد محمد على القاضى، مكتب الإعلام الإسلامى، قم المقدسه، الثانيه، ١٤٢٢هـ.

١٨٨ - ما هو علم الكلام: على الربانى الكلبايكانى، مكتب الإعلام

الإسلامى، قم المقدسه، الاولى، ١٤١٨ هـ.

١٨٩ - المباحث المشرقيه: فخر الدين الرازى (ت ٦٠٢ هـ) تحقيق: محمد معتصم بالله البغدادى، ذوى القربى، قم المقدسه، الأولى، ١٤٢٨ هـ.

١٩٠ - متشابه القرآن: محمد بن على بن شهر آشوب (ت ٥٨٨ هـ) تحقيق: حامد المؤمن، جمعيه منتدى النشر، النجف لأشرف، الاولى، ١٤٢٩ هـ.

١٩١ - المجروحين من المحدثين و الضعفاء و المتروكين: محمد بن حبان البستى (ت ٣٥٤ هـ) تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الباز، مكه المكرمه.

١٩٢ - مجمع البحرين: فخر الدين الطريحي (ت ١٠٨٥ هـ) مكتبه الوراق، النجف الأشرف، ١٠٨٥ هـ.

١٩٣ - المجموع شرح المهذب: يحيى بن شرف النووى (ت ٦٧٦ هـ) دار الفكر، بيروت.

١٩٤ - المحاسن: احمد بن محمد بن خالد البرقى (ت ٢٧٤ هـ) دار الكتب الإسلاميه، طهران، الثانيه، ١٣٧١ هـ.

١٩٥ - المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز: عبد الحق بن غالب بن عطيه الأندلسى (ت ٥٤٦ هـ) تحقيق: عبد السلام عبد الشافى محمد، دار الكتب العلميه، بيروت، الأولى، ١٤٢٢ هـ.

١٩٦ - المحصل: محمد بن عمر الفخر الرازى (ت ٦٠٦ هـ) تحقيق: اتاى، دار الرازى، عمان، الأولى، ١٤١١ هـ.

ص: ٣٥٥

١٩٧ - المحصول فى علم أصول الفقه: محمد بن عمر الفخر الرازى (ت ٦٠٦هـ) تحقيق: طه جابر العلوانى، مؤسسه الرساله، بيروت، الثانيه، ١٤١٢هـ.

١٩٨ - المسائل و الرسائل المرويه: عبد بن سلمان الاحمدى (ت ٢٤١هـ)، دار طيبه، الرياض، الثانيه، ١٤١٦هـ.

١٩٩ - المستدرک على الصحيحين: لأبى عبد الله الحاكم النيسابورى (ت ٤٠٥هـ) دار المعرفه، بيروت.

٢٠٠ - المستصفى: لأبى حامد الغزالى (ت ٥٠٥هـ) دار الكتب العلميه، بيروت، الأولى، ٢٠٠٨م.

٢٠١ - المستفاد من ذيل تاريخ بغداد: ابن الدمياطى احمد بن أيبك بن عبد الله (ت ٧٤٩هـ) تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلميه، بيروت، الاولى، ١٤١٧هـ.

٢٠٢ - المسلك فى أصول الدين و تليه الرساله الماتعيه: المحقق الحلى نجم الدين جعفر بن الحسن (ت ٦٧٦هـ) تحقيق: رضا الاستادى، مجمع البحوث الإسلاميه، مشهد المقدسه، الثالثه، ١٤٢٤هـ.

٢٠٣ - مسند أحمد: أحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) دار صادر، بيروت.

٢٠٤ - مسند زيد بن على: زيد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب عليهم السلام (ت ١٢٢هـ) جمعه عبد العزيز، دار الكتب العلميه، بيروت، الاولى.

٢٠٥ - مشارق أنوار اليقين في أسرار أمير المؤمنين عليه السلام: الحافظ رجب البرسي (ت ٨١٣ هـ) تحقيق: علي عاشور، مؤسسه الاعلمي، بيروت، الأولى، ١٤١٩ هـ.

٢٠٦ - مشكاه الأنوار في غرر الأخبار: لأبي الفضل علي بن الحسن الطبرسي (ق ٧ هـ) تحقيق: مهدي هوشمند، دار الحديث، قم المقدسه، الاولى، ١٤١٨ هـ.

٢٠٧ - مصنفات شيخ الإشراق: شهاب الدين يحيى السهروردي (ت ٥٨٧ هـ) مؤسسه الأبحاث و الدراسات الثقافيه، الثانيه، ١٤١٧ هـ.

٢٠٨ - المطالب العاليه: محمد بن عمر الفخر الرازي (ت ٦٠٦ هـ) تحقيق:

حجازي سقا، دار الكتاب العربي، بيروت، الاولى، ١٤٠٧ هـ.

٢٠٩ - معارج الفهم في شرح النظم: العلامه الحلّي الحسن بن يوسف بن المطهر (ت ٧٢٦ هـ) تحقيق: عبد الحلیم عوض الحلّي، دليل ما، قم المقدسه، الاولى، ١٤٢٨ هـ.

٢١٠ - المعارف: عبد الله بن مسلم بن قتيبه الدينوري (ت ٢٧٦ هـ) تحقيق:

ثروت عكاشه، دار المعارف، بيروت.

٢١١ - معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي): حسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٠ هـ) تحقيق: خالد عبد الرحمن العكّ، دار المعرفه، بيروت.

٢١٢ - معالم العلماء: محمد بن علي بن شهر آشوب (ت ٥٨٨ هـ) مطبعه الحيدريه، النجف الأشرف، الأولى، ١٣٨٠ هـ.

ص: ٣٥٧

٢١٣ - معجم البلدان: ياقوت بن عبد الله الحموي (ت ٦٢٦هـ) دار صادر، بيروت، الثالثة، ١٤٢٨هـ.

٢١٤ - معجم رجال الحديث: أبو القاسم الموسوي الخوئي (ت ١٤١٢هـ) الخامسة، ١٤١٣هـ.

٢١٥ - معجم طبقات المتكلمين: إعداد و نشر مؤسسه الإمام الصادق عليه السّلام، تحقيق: جعفر سبحاني، قم المقدسه، الأولى، ١٤٢٤هـ.

٢١٦ - معجم الفرق الإسلاميه: شريف يحيى الأمين، دار الأضواء، بيروت، الأولى، ١٤٠٦هـ.

٢١٧ - معجم الفروق اللغويه: ابو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت ٤٠٠هـ) تحقيق و نشر: مؤسسه النشر الإسلامى، قم المقدسه، الاولى، ١٤١٢هـ.

٢١٨ - المعجم الفلسفى: جميل صليبا، ذوى القربى، قم المقدسه، الأولى، ١٣٨٥ ش.

٢١٩ - معجم مصطلحات المنطق: جعفر باقر الحسينى، الأولى، دار الاعتصام،

٢٢٠ - معجم مقاييس اللغة: احمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبه الإعلام الإسلامى، قم المقدسه، ١٤٠٤هـ.

٢٢١ - معجم مؤلفى الشيعة: على الفاضل القائنى، وزاره الإرشاد، طهران، الثانيه، ١٤٢٢هـ.

٢٢٢ - معجم المؤلفين: عمر رضا كحاله، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الأولى.

٢٢٣ - المغرب فى ترتيب المغرب: ابو الفتح ناصر الدين المطرزي (ت ٦١٠هـ) تحقيق: محمود فخري - عبد الحميد مختار، مكتبه لبنان ناشرون، بيروت، الاولى، ١٩٩٩ م.

٢٢٤ - المغنى فى أبواب التوحيد: القاضى عبد الجبار (ت ٤٢٥هـ)، تحقيق: جورج قنوتى، الدار المصريه، القايره، ١٩٦٥ م.

٢٢٥ - مفاتيح العلوم: محمد بن احمد الخوارزمى (ت ٣٨٧هـ) تحقيق: إبراهيم الاييارى، دار الكتاب العربى، بيروت، الأولى، ١٤٠٤هـ.

٢٢٦ - مفاتيح الغيب - التفسير الكبير: الفخر الرازى محمد بن عمر (ت ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربى، بيروت، الثالثه، ١٤٢٠هـ.

٢٢٧ - مقالات الإسلاميين: ابو الحسن على بن اسماعيل الأشعري (ت ٣٢٤هـ) تحقيق: محيى الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربى، بيروت.

٢٢٨ - مقتضب الأثر: احمد بن عياش الجوهري (ت ٤٠١هـ) مكتبه الطباطبائى، قم المقدسه.

٢٢٩ - المقنع فى الغيبه: على بن الحسن الشريف المرتضى (ت ٤٣٦هـ) مؤسسسه آل البيت عليهم السلام، قم المقدسه، الأولى، ١٤١٦هـ.

٢٣٠ - الملل و النحل: هبه الله الشهرستانى (ت ٥٤٨هـ) مؤسسسه ناصر الثقافيه، بيروت، الأولى، ١٩٨١ م.

٢٣١ - من لا يحضره الفقيه: محمد بن علي الصدوق (ت ٣٨١ هـ) مؤسسه النشر الإسلامى، قم المقدسه، الثانيه، ١٤١٣ هـ.

٢٣٢ - المنحول: ابو حامد محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ) تحقيق: محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثالثه، ١٤١٩ هـ.

٢٣٣ - المنطق: الشيخ محمد رضا المظفر (ت ١٣٨١ هـ) دار التعارف، بيروت، الثالثه، ١٤٢٧ هـ.

٢٣٤ - المنطقيات: ابو نصر الفارابى (ت ٣٣٩ هـ) تحقيق: محمد تقى دانش، مكتبه السيد المرعشى قدس سرّه، قم المقدسه، الأولى ١٤٠٨ هـ.

٢٣٥ - المنيه و الأمل: القاضى عبد الجبار (ت ٤١٥ هـ) تحقيق: سامى نشار - عصام الدين محمد، دار المطبوعات الجامعيه، الإسكندريه، ١٩٧٢ م.

٢٣٦ - المواقف فى علم الكلام: عبد الرحمن بن أحمد الايجى (ت ٧٥٦ هـ) عالم الكتب، بيروت.

٢٣٧ - موسوعه طبقات الفقهاء: إعداد و نشر مؤسسه الإمام الصادق عليه السلام، قم المقدسه، الاولى ١٤١٨ هـ.

٢٣٨ - الموسوعه العربيه الميسره و الموسعه: ياسين صلاواتى، مؤسسه التاريخ العربى، بيروت، الأولى، ١٤٢٢ هـ.

٢٣٩ - موسوعه الفرق و الجماعات و المذاهب و الأحزاب: عبد المنعم الحفنى، مكتبه مدبولى، القاهره، الثالثه، ٢٠٠٥ م.

٢٤٠ - موسوعه الفلسفه: عبد الرحمن بدوى، ذوى القربى، قم المقدسه، الثانيه، ١٤٢٩ هـ.

٢٤١ - موسوعه كشاف اصطلاحات الفنون و العلوم: محمد على التهانوى، تحقيق: على دحروج، مكتبه لبنان ناشرون، بيروت، الأولى، ١٩٩٦ م.

٢٤٢ - النافع يوم الحشر فى شرح الباب الحادى عشر: المقداد بن عبد الله السيورى (ت ٨٢٦ هـ) دار الأضواء، بيروت، الثانيه، ١٤١٧ هـ.

٢٤٣ - نضد القواعد الفقهيه: المقداد بن عبد الله السيورى (ت ٨٢٦ هـ) تحقيق: عبد اللطيف الكوه كمرى، مكتبه السيد المرعى قدس سرّه، قم المقدسه، ١٤٢٣ هـ.

٢٤٤ - النكت الاعتقاديه (ضمن مجموعه مصنفات الشيخ المفيد): الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان البغدادى (ت ٤١٣ هـ) تحقيق: رضا مختارى، المؤتمر العالمى لألفية الشيخ المفيد، الأولى، قم المقدسه، ١٤١٣ هـ.

٢٤٥ - نهايه الإقدام فى علم الكلام: عبد الكريم الشهرستانى (ت ٥٤٨ هـ) مكتبه الثقافه الدينيه، الأولى، ١٤٣٠ هـ.

٢٤٦ - النهايه فى غريب الحديث و الاثر: ابن الأثير المبارك بن محمد (ت ٦٠٦ هـ) دار الكتب العلميه، بيروت، الثانيه، ١٤٢٣ هـ.

٢٤٧ - نهايه المرام فى علم الكلام: العلامة الحلى الحسن بن يوسف بن المطهر (ت ٧٢٦ هـ) تحقيق: فاضل العرفان، مؤسسسه الإمام الصادق عليه السلام، قم المقدسه، الأولى، ١٤١٩ هـ.

٢٤٨ - نهج البلاغه: الشريف الرضى على بن الحسين (ت ٤٠٦ هـ) دار الذخائر، قم المقدسه، الأولى، ١٤١٢ هـ.

٢٤٩ - نهج الحق و كشف الصدق: العلامة الحلى الحسن بن يوسف بن المطهر (ت ٧٢٦ هـ) تحقيق: رضا الصدر، دار الهجره، قم المقدسه، الأولى، ١٤٢٠ هـ.

٢٥٠ - النوادر: فضل الله بن على الحسنى الراوندى (ت ٥٧١ هـ) تحقيق: على رضا عسكرى، دار الحديث، الأولى، ١٣٧٧ ش.

٢٥١ - هديه العارفين فى أسماء المؤلفين: إسماعيل باشا بن محمد البغدادي (ت ١٣٣٩ هـ) دار إحياء التراث العربى، بيروت.

٢٥٢ - الوافى بالوفيات: خليل بن أيبك الصفدى (ت ٧٦٤ هـ) تحقيق: احمد الامرنؤوط - تركى مصطفى، دار إحياء التراث العربى، بيروت، الأولى، ١٤٢٠ هـ.

٢٥٣ - وفيات الأعيان و أبناء الزمان: أحمد بن خلكان (ت ٦٨١ هـ) دار إحياء التراث العربى، بيروت، الأولى، ١٤١٧ هـ.

٢٥٤ - الياقوت فى علم الكلام: إبراهيم بن إسحاق النوبختى (ق ٣ هـ) تحقيق: على اكبر ضيائى، مكتبه السيد المرعشى قدس سرّه، قم المقدسه، الأولى، ١٤١٣ هـ.

(٧) فهرس المحتويات

كلمه القسم ٥

مقدمه التحقيق ٧

ترجمه المؤلف ٢٠

النسخ المعتمده ٢٩

مقدمه المؤلف ٤٧

الفصل الأول في التوحيد

أصل: تبني عليه مباحث التوحيد ٦١

تقسيم: الموجود إلى قسمين ٦٨

أصل: في إثبات واجب الوجود ٧١

هدايه: إلى تحقيق بعض صفات الواجب ٧٢

أصل: في تحقيق أنّ الواجب ليس له جزء ٧٧

ص: ٣٦٣

أصل: فى إثبات وحدانيه تعالى ٨٠

تبصره: لتحقيق بعض الصفات السلبيه ٨٤

تبصره: فى أنه تعالى لا يحلّ فى شىء ٨٨

تبصره: فى تحقيق أنه تعالى لا يتحد بشىء ٩٢

تبصره: فى تحقيق معنى اللذّه و الألم ٩٥

تبصره: فى بيان انتفاء الضد و النذّ عنه تعالى ٩٩

أصل: فى بيان حدوث العالم ١٠١

مقدمه: فى تقسيم المؤثر إلى القادر و الموجب ١٠٨

نتيجه: الواجب المؤثر فى الممكنات قادر ١١١

إلزام: للحكماء فى قولهم بإيجاب الواجب ١١٥

نقض: لقول الحكماء فى ترتيب الموجودات ١١٧

أصل: فى بيان أنه تعالى عالم بكلّ المعلومات ١٣١

نقض: لقول الفلاسفه حيث زعموا أنّ البارى لا يعلم الجزئيات ١٣٨

فائده: فى تحقيق معنى الحياه ١٤٣

فائده أخرى: فى تحقيق معنى إرادته و سمعه و بصره ١٤٥

فائده أخرى: فى تحقيق معنى الرؤيه ١٥٢

هدايه: إلى بيان معنى كلامه تعالى و أنه متكلم ١٦٢

لطيفه: تتضمّن بعض المسائل من مباحث أسماء الله تعالى ١٦٧

الفصل الثاني في العدل

تقسيم: للفعل إلى أقسامه الخمسة ١٩١

أصل: في الإشاره إلى الخلاف بين الفريقين ١٩٤

أصل: في بيان أنه تعالى لا يفعل القبيح ١٩٥

أصل: في بيان أفعال العباد ١٩٦

شبهه: للمجبره و الجواب عنها ٢٠٠

شبهه: أخرى لهم و الجواب عنها ٢٠٣

هدايه: إن القائلين بكون العبد مختارا ٢٠٤

أصل: في بيان أن الله تعالى هل يفعل لغرض ٢٠٥

تبصره: في أنه تعالى لا يأمر بالقبيح و لا يرضى به ٢٠٦

تبصره: في بيان حسن التكليف ٢١٠

أصل: في أن اللطف هل هو واجب على الله تعالى ٢١٣

الفصل الثالث النبوه - الإمامه

أصل: في معرفه مفهوم النبي صلى الله عليه و آله ٢١٧

أصل: في معرفه معنى العصمه ٢٢٤

ص: ٣٦٥

مقدمه: فى معرفه المعجزه ٢٢٧

أصل: فى بيان نبوه نبينا محمد صلى الله عليه وآله ٢٢٩

هدايه: إلى بعض أحكام النبوه ٢٣٣

أصل: فى مباحث الإمامه ٢٣٥

أصل: فى عدم جواز تعدد الأئمه عليهم السلام فى وقت واحد ٢٣٩

هدايه: إلى طريق معرفه الإمامه ٢٤٠

مقدمه: فى بيان معنى الإجماع و أنه حجّه ٢٤١

أصل: فى بيان أنّ الإمام الحق بعد النبى صلى الله عليه وآله ٢٤٣

فائده: فى بيان سبب غيبه الإمام ٢٤٥

تبصره: فى أنّ المفضول هل تجوز إمامته مع وجود الفاضل ٢٤٦

الفصل الرابع المعاد

تعريف: المعاد و فيه مباحث ٢٥١

مقدمه: فى بيان حقيقه النفس الانسانيه ٢٥٤

مقدمه: فى بيان حشر الأجساد و أنه ممكن ٢٥٧

أصل: فى إثبات حشر الأجساد و وقوعه ٢٦٠

هدايه: إلى مسأله نافعته فى باب المعاد ٢٧٣

ص: ٣٦٦

أصل: فى بيان ما يترتب على المعاد من الثواب و العقاب ٢٧٦

حلّ شبهه: حصلت لبعض المعتزله فى الثواب و العقاب ٢٨٣

هدايه: إلى إثبات شفاعه نبينا محمد صلّى الله عليه و آله ٢٨٨

فائده: فى تحقيق معنى الإيمان ٢٨٩

فائده: فى بقيه مباحث المعاد ٢٩٤

ص: ٣٦٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصبهان
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

